العلاقات العثمانية الأمريكية

١٨٣٠ ـ ١٩١٨ م
١٢٤٦ ـ ١٣٣٧هـ

دكتورة / سلوى سعد الغالبى

مكتبة مدبولى

العلاقات العثمانية الأمريكية

(١٨٣٠-١٩١٨م/١٢٤٦-١٣٣٧هـ)

الناشر

مكتبة مدبولى

العنوان : ٦ ميدان طلعت حرب - القاهرة

تليفون : ٥٧٥٦٤٢١ ـ فاكس : ٥٨٧٢٨٥٤

الكتاب : العلاقات العثمانية الأمريكية

الكاتب : د. سلوى سعد الغالبى

رقم الإيداع : ٢٠٠١/٩١٦٢

الترقيم الدولى : 6 - 339 - 208 - 977

الطبعة الأولى : ٢٠٠٢ م

عربية للطباعة والنشر

العنوان : ٧&١٠ شارع السلام ـ أرض اللواء ـ المهندسين

تليفون : ٣٢٥٦٠٩٨ ـ ٣٢٥١٠٤٣ ـ فاكس : ٣٢٩١٤٩٧

العلاقات العثمانية الأمريكية

(١٨٣٠-١٩١٨م/١٢٤٦-١٣٣٧هـ)

تأليف

د. سلوى سعد الغالبى

2002

مكتبة مدبولى



المحتويات

الموضـــــــوع | الصفحة

الباب الأول : العلاقات السياسية

الباب الثانى : العلاقات الاقتصادية

الموضوع الصفحة

الباب الثالث : العلاقات الثقافية



تقـــــديم

• أ.د. محمود حسن صالح منسى

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر

جامعة الأزهر

... لم تحظ العلاقات العثمانية الأمريكية باهتمام الباحثين والدارسين باللغة العربية واقتصرت هذه الدراسات أو معظمها على العلاقات العثمانية الأوربية على أساس أنه لم تكن هناك علاقات بين الدولة العثمانية والولايات المتحدة الأمريكية لبعد الشُقة ، ولأن السياسة الأمريكية كانت تتمسك بمبدأ عدم التدخل فى الشئون الأوروبية منذ عهد جيمس مونرو ، إلى جانب اعتقاد الساسة الأمريكيين بأن منطقة الشرق الأدنى التى تكون الدولة العثمانية الجانب الأكبر منها من اختصاص السياسة البريطانية ، ولذلك فقد كان تركيز الدراسات التى تناولت العلاقات العثمانية الأمريكية على موضوع الإرساليات التنصيرية الأمريكية ودورها فى أقاليم الدولة العثمانية وموقف الحكومة العثمانية منها .

ولكن بالبحث والتقصى تبين أنه كانت هناك علاقات متنوعة بين الولايات المتحدة الأمريكية والدولة العثمانية : علاقات سياسية واقتصادية وثقافية ، ولو أنها لم تكن ذات طابع سياسى بالشكل المتعارف عليه والذى ظهر فى أوائل القرن العشرين وبالذات منذ الحرب العالمية الثانية ، عندما صارت الجمهورية التركية وريثة الدولة العثمانية حلقة من حلقات الخطوط الدفاعية للولايات المتحدة لمواجهة الأخطار الشيوعية المنبثقة من الاتحاد السوفيتى والدول التى تدور فى فلكه ، مثل

حلف شمال الأطلنطى وحلف بغداد الذى صار يُعرف فيما بعد بالحلف المركزى ، كما أن الجمهورية التركية بطابعها العلمانى صارت موضع إعجاب الغرب بعكس الدولة العثمانية بطابعها الإسلامى .

أما فى القرن التاسع عشر فقد كانت العلاقات السياسية بين الدولة العثمانية والولايات المتحدة الأمريكية تهدف أساساً لخدمة المصالح الاقتصادية والثقافية للولايات المتحدة الأمريكية ، والاقتصاد فى كثير من الأحيان يكون أقوى من السياسة ولربما يمهد الاقتصاد للسياسة ، وذلك إلى جانب العلاقات فى مجالات أخرى ثقافية واسعة النطاق ، ومن ثم فإن موضوع العلاقات العثمانية الأمريكية فى القرن التاسع عشر موضوع جدير بالدراسة ولكن لا يستطيع أن يُقدم عليه إلا باحث كُفء قادر على تحمل الصعاب لأن المصادر الأصلية سواء غير المنشورة - وهى الغالبة - أو المنشورة كثيرة وموزعة بين دور الوثائق التركية والأمريكية والبريطانية وكانت الباحثة سلوى سعد الغالبى هى التى قررت أن تقتحم هذه الصعاب .

وترجع صلتى العلمية بالباحثة سلوى الغالبى إلى عام ١٩٨٦/٨٧م الموافق لعام ١٤٠٦/٧هـ حينما كنت أدرس لها ضمن مجموعة من طالبات الدراسات العليا بقسم الطالبات بجامعة الملك عبد العزيز عبر الدائرة التليفزيونية ، وكنت أدرس لهن المقررات المؤهلة لدرجة الماچستير ولمست فيها الكفاءة والطموح والمقدرة على اقتحام الموضوعات الصعبة وذلك من خلال ما كنت أكلفها به هى وزميلاتها من أبحاث ، ولم تكن تكتفى بعرض مادة علمية قيمة ولكنها تبدى أيضاً رأيها فيما تتعرض له من أحداث تاريخية وتناقش وتحلل وتنقد وهذا شرط أساسى للباحث الحقيقى .

وبعد عودتى إلى وطنى شغلتنى أبحاثى ودراساتى التى عكفت عليها ولم أعرف من أخبار سلوى الغالبى سوى أنها حصلت على درجة الماچستير فى التاريخ الحديث، ولكنها لم تلبث أن عادت للاتصال بى وهى تتأهب لخوض غمار الدراسة لدرجة الدكتوراه وذلك من أجل اختيار موضوع للبحث ، وربما كان لى دور فى اقتراح موضوع العلاقات العثمانية الأمريكية فى القرن التاسع عشر رغم أننى كنت مشفقاً

عليها لأن مصادره الأصلية وهى الوثائق ستكون موزعة بين الأرشيف الأمريكى والأرشيف التركى ولكنها قبلت التحدى وشدت الرحال إلى واشنطن وإلى استانبول وإلى لندن وعادت بحمولة قيمة من الوثائق الحافلة بالمادة التاريخية الثمينة . ولكن العبرة ليست بكثرة المادة التاريخية ولكن العبرة بالتعامل مع هذه المادة وانتقاء المناسب منها وهذا ما فعلته الباحثة سلوى الغالبى باقتدار .

وقد اختارت الباحثة سلوى الغالبى موضوع العلاقات العثمانية الأمريكية فى الفترة بين عام ١٨٣٠م/١٢٤٦هـ وهى السنة التى أُبرمت فيها أول معاهدة بين الدولة العثمانية والولايات المتحدة الأمريكية ووصلت الباحثة فى بحثها إلى عام ١٩١٨م/١٣٣٧هـ وهو العام الذى انتهت فيه الحرب العالمية الأولى ولو أن الحرب لم تقم بين الدولتين.

وكانت هذه الفترة الزمنية ١٨٣٠م - ١٩١٨م/١٢٤٦-١٣٣٧هـ فترة حافلة بالأحداث العالمية والأحداث فى الدولة العثمانية وفى الولايات المتحدة الأمريكية التى كانت حديثة العهد بالاستقلال ، وقد تناولت الباحثة هذه العلاقات بين الدولتين من مختلف جوانبها السياسية والاقتصادية والثقافية . فمن الناحية السياسية تتبعت سلسلة المعاهدات التى أُبرمت بين الدولتين بدءاً من معاهدة ١٨٣٠م/١٢٤٦هـ وهى المعاهدة التى أرادت بها الدولة العثمانية موازنة نفوذ الدول الأوربية فيها إلى جانب الحصول على مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية فى بناء سفن عثمانية تعوض الخسائر البحرية التى مُنى بها الأسطول العثمانى فى موقعة نفارين عام ١٨٢٧م/١٢٤٣هـ .

ومروراً بمعاهدة عام ١٨٦٢م/١٢٧٩هـ ومعاهدتى ١٨٧٤م/١٢٩١هـ واهتمام كل دولة من الدولتين بما يجرى من أحداث فى الدولة الأخرى مثل موقف الدولة العثمانية من الحرب الأهلية الأمريكية وموقف الولايات المتحدة الأمريكية من حركة التنظيمات العثمانية ومشكلة المضايق العثمانية ووصول الاتحاديين إلى الحكم ثم دخول الدولة العثمانية الحرب العالمية الأولى وكيف أنه على الرغم من أن الدولة

العثمانية دخلت الحرب إلى جانب حليفتها ألمانيا إلا أنه عندما دخلت الولايات المتحدة الأمريكية الحرب ضد ألمانيا فإن حالة الحرب لم تقم بين الولايات المتحدة الأمريكية والدولة العثمانية بل اكتفت الأخيرة بقطع العلاقات الدبلوماسية مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية حرصاً من الولايات المتحدة على مصالحها فى الدولة العثمانية ، بل ولقد فوضت الخارجية الأمريكية هنرى مورجنتاو سفيرها السابق فى استانبول لكى يسعى من أجل عقد صلح بين الدولة العثمانية والوفاق لولا سعى الصهيونية لإفشال هذا المسعى حتى يضمن الصهيونيون عدم استمرار فلسطين تحت الحكم العثمانى فيضيع أمل الصهيونية فى الاستحواذ عليها بعد الحرب .

أما العلاقات الاقتصادية بين الدولة العثمانية والولايات المتحدة الأمريكية فقد كانت أكثر وضوحاً ونجحت الباحثة سلوى الغالبى فى تتبع هذه العلاقة من ناحيتين : التجارة والمشروعات الاستثمارية وقدمت فى هذا المجال مادة علمية جيدة وجديدة استقتها من مصادر أصلية فى مقدمتها تقارير التجارة والملاحة الأمريكية : Commerce and Navigation of the United States وكانت هذه التقارير تتضمن إحصائيات للسلع العثمانية المصدرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية والسلع الأمريكية المصدرة إلى الدولة العثمانية وهى جداول أرى أنها تظهر فى الأبحاث العربية لأول مرة ولم تكتف بإيراد هذه الإحصائيات ولكنها استقت منها نتائج هامة توضح مدى العلاقة الاقتصادية بين الدولتين .

كما تناولت الباحثة سلوى الغالبى العلاقات الثقافية بين الولايات المتحدة الأمريكية والدولة العثمانية وهذه العلاقات كانت تتركز فى الإرساليات المسيحية الأمريكية ونشاطها الدينى من خلال المدارس والكليات والمستشفيات مع اهتمام الباحثة بإبراز موقف الدولة العثمانية خصوصاً وأن هذه الإرساليات وما يتبعها من مدارس ومستشفيات كان لها أثر على الأقليات العرقية والدينية فى الدولة العثمانية.

وبذلك خرجت علينا الباحثة سلوى الغالبى بمنظومة بحثية جامعة مانعة أو بمعنى آخر صورة شاملة متكاملة للعلاقات العثمانية الأمريكية خلال فترة زمنية حافلة بأحداث لها أهميتها التاريخية سواء على الجانب العثمانى أو على الجانب الأمريكى . ويكفى أن نقول أن جانباً غير قليل من هذه الفترة الزمنية كان يغطيه حكم السلطان عبد الحميد الثانى من عام ١٨٧٦م حتى عام ١٩٠٨م .

وتتميز هذه الدراسة بالعمق والصدق لأن الباحثة غاصت فى أعماق الأحداث وذلك باعتمادها على المصادر الأصلية لدى طرفى العلاقات وفى مقدمتها الوثائق غير المنشورة والمنشورة ذلك أن الباحثة سعت وراء المادة الأصلية حيثما وجدت وقد علمت أنها شدت رحالها إلى الولايات المتحدة الأمريكية وترددت على أرشيفها القومى وعادت من هناك بكم هائل من المصغرات الفيلمية (Microfilms) تتضمن الكثير : فمن الأرشيف القومى الأمريكى National Archives حصلت على المذكرات التى كانت تقدمها المفوضية التركية فى الولايات المتحدة إلى وزارة الخارجية الأمريكية وكذلك الوثائق التى تتضمن التعليمات الدبلوماسية الصادرة من وزارة الخارجية الأمريكية إلى ممثليها فى الخارج وفى الدولة العثمانية بالذات ، وكذلك رسائل من قناصل الولايات المتحدة فى مختلف مدن الدولة العثمانية إلى وزارة الخارجية الأمريكية . وكذلك قامت الباحثة بزيارة الأرشيف العثمانى باستانبول ورجعت إلى بعض وثائقه لأن الدولة العثمانية كانت أحد طرفى موضوع البحث وكان لابد من معرفة الرؤية العثمانية للعلاقات العثمانية الأمريكية وعدم الاكتفاء بالرؤية الأمريكية ، واستطاعت أن تقوم بتصوير العديد من المعاهدات ألحقت بعضها كملاحق فى نهاية البحث .

ومن الأرشيف العثمانى أيضاً فى استانبول اطلعت على وثائق رئيس مجلس النظار العثمانى ، كما رجعت الباحثة إلى الوثائق البريطانية المحفوظة فى دار السجلات البريطانية العامة Public Record Office وتتضمن وثائق الخارجية البريطانية خلال فترة البحث حيث إن بريطانيا كانت تنظر إلى نمو العلاقات

الأمريكية بالدولة العثمانية نظرة ملؤها الحسد والخوف من ازدياد النفوذ الأمريكى فى الدولة العثمانية على حساب النفوذ البريطانى ، أما بالنسبة للوثائق المنشورة فقد اعتمدت على مجلدات العلاقات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية Foreign Relations Of The United States وكذلك وثائق وزارة التجارة والملاحة الأمريكية إلى جانب الكتب التى تتضمن بعض الوثائق المنشورة .

أما بالنسبة للدراسات فقد استعانت بعدد كبير من الكتب العربية والإنجليزية وهى دراسات جادة ألفها أساتذة متخصصون بعضها باللغة العربية ومعظمها باللغة الإنجليزية ، إلى جانب بعض الأبحاث المكتوبة باللغة التركية مثل كتاب الاتفاقيات التجارية بين الإمبراطورية العثمانية والولايات المتحدة الأمريكية وكتاب يتضمن مذكرات السفير العثمانى رستم بك لدى الولايات المتحدة الأمريكية واعتقد أنه بهذا العرض الموجز للدراسة الذى دبجتها الباحثة عن العلاقات العثمانية الأمريكية ١٨٣٠م - ١٩١٨م/١٢٤٦-١٣٣٧هـ تستحق الثناء إلا أننى أترك تقويم هذه الدراسة للقارئ راجياً أن تستمر الباحثة على الدرب وتواصل أبحاثها الجادة الرصينة خاصة وأنها عضو بهيئة التدريس بجامعة الملك عبد العزيز والله من وراء القصد وهو يهدى السبيل .

أ.د. محمود حسن صالح منسى

٢٤ ربيع الآخر ١٤٢١هـ/٢٦ يولية ٢٠٠٠م

* * *

بسم الله الرحمن الرحيم

المُقــــدمة

... تَنبُع أهميـة الدراسـة من الفـترة الزمنيـة التى تتناولها والتى كانت تُمـثّل مـرحلةً مميـزةً فى العـلاقـة بين الدولة العـثمانيـة ، والولايات المتحدة الأمـريكيـة . فالدولة العثمانية فى القرن التاسع عشر الميلادى/ الثالث عشر الهجرى كانت تعانى من مشكلات داخلية وخارجية كبيرة وخاصة تدخُّل القوى الأوربية فى شئونها ، وقد حاول سلاطينها إيجاد حليف أوربى قوى لهم ، ولكنهم اصطدموا بمصالح الدول الأوربيـة الكبـرى الذاتيـة . وفى المقابل كانت الولايات المتحدة الأمريكيـة تسعى إلى تكوين ذاتها كقوة عالمية ، وتحاول التأثير فى مجريات الأحداث العالمية فى أوربا ، وحوض البحر المتوسط ، ولهذا وجدت فى الدولة العثمانية فرصة للدخول إلى المعترك السياسى العالمى . كما أن الدولة العثمانية رأت فى ظهور الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عالمية فرصة لاستقطاب حليف يساعدها على نبذ التدخلات الأجنبية .

وتسلط فترة الدراسة الزمنية الخصبة الضوء على العلاقات العثمانية الأمريكية التى تبدأ من عام (١٨٣٠م/١٢٤٦هـ) وهو تاريخ أول معاهدة عقدت بين الطرفين إلى عام (١٩١٨م/١٣٣٧هـ) أى بنهاية الحرب العالمية الأولى التى شهدت تغيراً كبيراً فى ميزان القوى العالمية . وبين هذين التاريخين يظهر التقارب والتلاقى العثمانى الأمريكى فى المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية ، وما واجه ذلك من مساعٍ أوربية معوقة .

الغرض من الدراسة

أولاً : التركيز على دراسة العلاقات السياسية المباشرة بين الدولة العثمانية والولايات المتحدة الأمريكية بعد التمهيد بالحديث عن علاقات - الأخيرة- مع شمال أفريقيا قبل عام ١٨٣٠م/١٢٤٦هـ .

ثانياً : دراسة ظروف ومواد أول معاهدة عقدت بين الدولة العثمانية والولايات المتحدة وهى معاهدة عام (١٨٣٠م/١٢٤٦هـ) ومدى تطبيقها مع دراسة تحليلية للخلاف على المادة الرابعة من المعاهدة .

ثالثاً : دراسة التطور الذى حدث فى العلاقات بين الدولتين مع التركيز على أبرز المواقف الإيجابية فى العلاقات بالإضافة إلى عدم إغفال المواقف السلبية والاستمرار فى توضيح مسار هذه العلاقات حتى الحرب العالمية الأولى .

رابعاً : الاهتمام بدراسة العلاقات الاقتصادية بين الدولتين فى ظل المعاهدات التى نظمت تلك العلاقة وأثر ذلك على حجم التجارة بين الدولتين ومن ثم تتناول المشروعات الاستثمارية المتبادلة .

خامساً : إلقاء الضوء على العلاقات الثقافية بين الدولتين والتى وضعت أساسها الإرساليات التنصيرية الأمريكية ودورها فى الحركة الثقافية داخل الدولة العثمانية مع إظهار إيجابيات وسلبيات ذلك الدور .

سادساً : محاولة إبراز الدور الأوربى فى إجهاض العلاقة بين الدولة العثمانية والولايات المتحدة خاصة الدور البريطانى وذلك من خلال عرض العديد من المواقف التى ستظهر فى صفحات الدراسة .

سابعاً : عدم تناول الدراسات العربية للموضوع فقد انصبت هذه الدراسات على علاقات الدولة العثمانية بالدول الأوربية . أما عن علاقة الدولة العثمانية بالولايات المتحدة فلا يتعدى الأمر فى المؤلفات العربية بعض الصفحات أو السطور والتى لم تكن شاملة لجميع جوانب العلاقات العثمانية الأمريكية.

ثامنـاً : تمحيص أغلب الدراسات الغربية السابقة سواء التى تناولت الموضوع أو التى دارت حوله بالنقد والتحليل وذلك لأن معظمها كتب بطريقة إما بها بعض القصور أو فيها تحامل على الدولة العثمانية ليسهل من خلالها فى بعض الأحيان مهاجمة الدين الإسلامى .

كانت الأسباب السابقة دافعاً قوياً للقيام بهذه الدراسة لتوضيح مسار العلاقات العثمانية الأمريكية وذلك بطرحها من خلال وجهة نظر عربية محايدة وموضوعية بقدر الإمكان .

وقد التزمت الدراسة منهج البحث التاريخى العلمى القائم على جمع المادة العلمية من المصادر المتعددة وخصوصاً المصادر الأولية كالوثائق غير المنشورة ، والوثائق المنشورة ، والمراجع ، والدوريات ، والموسوعات ، واستخدام الأسلوب الوصفى التحليلى للوصول إلى النتائج المرجوة وذلك لتحقيق أهداف الدراسة .

مصادر الدراسة الأساسية

وقد اعتمدت فى هذه الدراسة على مصادر أصلية كانت فى مقدمتها الوثائق غير المنشورة ، ولما كانت الولايات المتحدة طرفاً فى الموضوع ، فقد اعتمدت على وثائق وزارة الخارجية الأمريكية المحفوظة فى دار الأرشيف القومى بواشنطن لمعرفة الرؤية الأمريكية للعلاقات الأمريكية العثمانية ، واستخدمت الملفات التى تحمل الأرقام التالية :

الأرشيف الأمريكى بواشنطن — National Archives, Washington

T 815/5, 7, 8

M 77/167, 168, 169

M 365/8

T 711/8

ويتضمن T 815 « مذكرات من المفوضية العثمانية فى الولايات المتحدة إلى وزارة الخارجية الأمريكية فى الفترة من ١٨٦٧م إلى ١٩٠٦م » .

واستخدمت على وجه الخصوص :

لفة Roll رقم (٥) والتى تتناول الفترة من ١٨ يناير ١٨٨٢م إلى ٣٠ نوفمبر ١٨٨٨م . واللفة Roll رقم (٧) والتى تتناول الفترة من ١٠ أكتوبر ١٨٩٢م إلى ٢٩ يونية ١٨٩٥م .

واللفة Roll رقم (٨) وتتناول الفترة من ٢ يولية ١٨٩٦م إلى ٢ يولية ١٩٠٦م .

ويتضمن M77 « التعليمات الدبلوماسية لوزارة الخارجية الأمريكية » إلى ممثليها فى الخارج ، وتختص الدولة العثمانية باللفات Rolls من رقم (١٦٢) إلى رقم (١٦٩) وقد استخدمت بوجه خاص :

اللفة Roll رقم (١٦٧) عن الفترة من ٢٩ أكتوبر ١٨٩٤م إلى ٢١ ديسمبر ١٨٩٦م.

واللفة Roll رقم (١٦٨) من ٢٣ ديسمبر ١٨٩٦م إلى ٥ يونية ١٩٠٢م .

واللفة Roll رقم (١٦٩) من ٧ يونية ١٩٠٢م إلى ١٤ أغسطس ١٩٠٦م .

ويتضمن M 365 « سجلات وزارة الخارجية الأمريكية المتصلة بالعلاقات السياسية بين الولايات المتحدة وتركيا ١٩١٠ - ١٩٢٩م » وهى تتكون من ثمانى لفات Roll وقد استخدمت على وجه الخصوص اللفة Roll رقم (٨) .

وهذه السجلات ليست مرتبة ترتيباً زمنيَاً ولكنها مرتبةٌ حسب أرقام الوثائق فى الأرشيف الأمريكى ولذلك فإن الوثائق فى هذه اللفة Roll رقم (٨) تحمل أرقاماً من : 711.673/0 إلى 711.67N3 .

ويتضمن T 711 « رسائل من قنصل الولايات المتحدة فى بروسة بالدولة العثمانية ١٨٣٧ - ١٨٤٠م » ويتكون من لفة Roll واحدة رقم (٨) .

وقد تمكنت من زيارة الأرشيف العثمانى باستانبول والرجوع إلى بعض وثائقه وذلك لأن الدولة العثمانية كانت الطرف الثانى فى الموضوع وكان لابد من معرفة الرؤية العثمانية أيضاً للعلاقات العثمانية الأمريكية ، ورغم الصعوبات التى واجهتنى فى الأرشيف العثمانى إلا أننى استطعت فى النهاية تصوير العديد من المعاهدات وقد وضعت نسخاً منها فى ملاحق الدراسة ، ورغم أننى كنت أرغب فى تصوير

معاهدة (١٨٣٠م/١٢٤٦هـ) وذلك للاطلاع على المادة الرابعة خاصة وأنها كانت سبباً للخلاف بين الدولتين إلا أنهم رفضوا ذلك خوفاً على أوراق المعاهدة بسبب عمرها الزمنى وسمحوا لى فقط برؤيتها فى صندوقها الفخم ، وبسبب عدم إجادتى للغة العثمانية لم أستطع قراءتها . ومن أهم الوثائق التى تمكنت من تصويرها هى التى تحمل الأرقام التالية :

الأرشيف العثمانى باستانبول Ottoman Archives, Prime Ministers' Istanbul Turkish Empire, Ottoman Porte :
1/1, 214/b, 214/a, 373/1, 373/2, 73/c, 76/a, 76/b .

وحرصت على الرجوع إلى دار الوثائق البريطانية العامة لمعرفة الموقف الأوربى عامة والبريطانى خاصة من تلك العلاقات العثمانية الأمريكية ، وتم الرجوع إلى الملفات التى تحمل الأرقام التالية :

دار المحفوظات البريطانية العامة Public Record Office
- F.O. 115/303, 58, 575, 1841,
- F.O. 371/145, 2114
- F.O. 78/3369

وبالإضافة إلى ذلك ، فقد اعتمدت الدراسة على مجموعة من الوثائق المنشورة تتمثل حسب أهميتها فى الوثائق التالية :

أولاً : U.S. Foreign Relations, JX 233,A3, Turkish Empire, Ottoman Porte
وهى الوثائق الأمريكية المنشورة والخاصة بالعلاقات الخارجية للولايات المتحدة والمحفوظة فى مكتبة الكونجرس الأمريكية ، وقد تم الرجوع للعديد من السنوات والتى امتدت منذ عام (١٨٧٧ - ١٩١٧م/١٢٩٤ - ١٣٣٦هـ) .

ثانياً : Commerce and Nanigation of the United States

وهى وثائق وزارة التجارة والملاحة الأمريكية وذلك للاطلاع على الوثائق التى تغطى دراسة العلاقات الاقتصادية للدولتين ، وقد أمكننى الحصول من هذه الوثائق على إحصائيات التجارة بين الولايات المتحدة والدولة العثمانية وذلك عن الفترة الممتدة من السنة المالية (١٨٤٧ - ١٨٤٨م إلى ١٩١٨م/ ١٢٦٤ - ١٢٦٥هـ إلى ١٣٣٧هـ) .

ثالثاً : J.C.Hurewitz; Diplomacy in The Near and Middle East 1535 - 1914 وهو كتاب الوثائق السياسية الخاصة بالشرق الأوسط وقد تمت الاستفادة منها حسب الحاجة أثناء الدراسة . كما استعانت الدراسة بالمراجع العربية والأجنبية والدوريات والمعارف العامة .

وتتكون الدراسة من مقدمة وتمهيد وثلاثة أبواب وخاتمة ويضم كل باب عدة فصول . احتوت المقدمة على أهمية الموضوع ، والغرض من الدراسة ، ثم تحليل لأهم الوثائق التى اعتمدت عليها .

ويعطينا التمهيد « الوجود الأمريكى فى البحر المتوسط قبل عام ١٨٣٠م/١٢٤٦هـ » مدخلاً للموضوع الرئيسى للدراسة حيث يستعرض بداية علاقات الولايات المتحدة غير المباشرة بالدولة العثمانية عن طريق النيابات العثمانية فى الشمال الأفريقي وكيف استطاعت الولايات المتحدة أن تؤمن وجودها فى غرب المتوسط عن طريق المعاهدات التى عقدتها مع تلك النيابات ويختم التمهيد بإظهار رغبة الولايات المتحدة فى إقامة علاقة مباشرة مع الدولة العثمانية .

ويتناول الباب الأول « العلاقات السياسية » أربعة فصول ، جاء الفصل الأول « معاهدة ١٨٣٠م/١٢٤٦هـ » ليبرز أول معاهدة عقدت بين الولايات المتحدة والدولة العثمانية ، وتم عرض ظروفها ، وموادها ، ومدى تطبيقها ، كما استعرض مجموعة من صور الخلاف حولها ثم ختم بدراسة تحليلية لذلك الخلاف .

ويتتبع الفصل الثانى « اطراد التقارب فى تطور العلاقات بين الدولتين » حيث يظهر ذلك التقارب فى موقف الولايات المتحدة من حركة التنظيمات العثمانية ثم موقف الدولة العثمانية من الحرب الأهلية الأمريكية ومن ثم الحرب الأمريكية الأسبانية وتوج هذا التقارب بالتفكير فى عقد المزيد من المعاهدات مثل معاهدة (١٨٦٢م/١٢٧٩هـ) وبروتوكول ومعاهدتى (١٨٧٤م/١٢٩١هـ) كما ختم الفصل بإظهار الصعوبات التى واجهت الدولتين مثل المشكلة الأرمنية ثم مشكلة المضايق العثمانية .

ويركز الفصل الثالث « تلاقى العلاقات وانعكاساتها بين الدولتين » . على أول مظاهر هذا التلاقى هو إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين ثم التلاقى فى

الفكر عن طريق عرض موقف حكومة الولايات المتحدة من حكومة الاتحاديين وكيف اعتبرت الأولى أن تولى الاتحاديين نهاية لعهد الاستبداد كما ختم الفصل بإظهار مدى محافظة حكومة الولايات المتحدة على سياستها التقليدية والقائمة على مبدأ مونرو رغم حدوث التلاقى ورغم رغبة الحكومة العثمانية فى جذب الولايات المتحدة إلى ساحة الصراع الدولى الأوربى خاصة أثناء الحرب الطرابلسية ثم أحداث البلقان .

ويحتوى الفصل الرابع « العلاقات بين الدولتين فى أثناء الحرب العالمية الأولى» على عرض للرؤية الأمريكية تجاه الدولة العثمانية مع بوادر الحرب ثم قطع الحكومة العثمانية لعلاقاتها الدبلوماسية مع الولايات المتحدة بعد دخول الأخيرة الحرب إلى جانب دول الوفاق ضد دولتى الوسط التى انضمت لها الدولة العثمانية وختم الفصل بهزيمة دول الوسط بما فيها الدولة العثمانية وعرض أثر ذلك على صعيد العلاقات العثمانية الأمريكية .

ويضم الباب الثانى « العلاقات الاقتصادية » فصلين ، الفصل الأول « التجارة » ويتتبع بداية العلاقات التجارية بين الدولتين وأثر معاهدتى (١٨٣٠م/١٢٤٦هـ) و (١٨٦٢م/١٢٧٩هـ) ، ودبلوماسية الدولار الأمريكية ، والصادرات والواردات وأثر ذلك على الوكالات التجارية الأمريكية والنقل والأسواق .

ويشمل الفصل الثانى « المشروعات الاستثمارية » المشاريع العثمانية التى تمثلت فى الاستفادة من الخبرة الأمريكية فى عدة مجالات صناعية كالتلغراف ، وتصنيع السفن ، والصناعات القطنية . أما بالنسبة للمشاريع الأمريكية فقد تم التركيز على أهمها وهو فى مجال بناء السكك الحديدية وبالتحديد ما عرف بمشروع تشيستر . وختم الفصل بتناول القروض والعمليات الائتمانية .

ويتكون الباب الثالث « العلاقات الثقافية » من فصلين ، الفصل الأول « الإرساليات » وفيه عرض لنشأة الإرساليات التنصيرية الأمريكية فى الدولة العثمانية ومهامها وموقف الدولة العثمانية والولايات المتحدة منها ، ثم أثرها على الأقليات فى الدولة العثمانية .

ويشكل الفصل الثانى « النشاط التعليمى والطبى الأمريكى » وهو لا يكاد ينفصل عن الفصل الأول بسبب صلته الوثيقة وذلك لأنه جزء من أنشطة الإرساليات

وتم التركيز فيه على الدور الذى لعبته المدارس والكليات الأمريكية فى تنشيط الحركة الثقافية كما تمت الإشارة إلى المستشفيات الأمريكية وأثرها وختم الفصل بموقف الدولة العثمانية من تلك الأنشطة مع عدم إغفال بعض مظاهر التبادل الثقافى من الدولتين .

أما خاتمة الدراسة فقد تناولت أهم النتائج التى توصلت إليها الدراسة بعد تحليلها وربطها ببعضها للوصول إلى حصاد هذه الدراسة .

وقد زودت الدراسة بمجموعة من الجداول الاقتصادية وضعت فى الباب الاقتصادى تسهيلاً للقارئ فى حالات رغبته القيام بالربط بين الأرقام والمعلومات الموجودة فى المكان . كما زودت الدراسة بستة ملاحق ، خمسة منها تضم نماذج من الوثائق التى استقت منها الدراسة مادتها ، والأخير عبارة عن جدول بأسماء الممثلين الدبلوماسيين الأمريكيين فى الدولة العثمانية . وقد رغبت فى إدراج جدول مماثل للدبلوماسيين العثمانيين فى الولايات المتحدة إلا أن رغبتى فى توخى الدقة والحذر هى التى دفعتنى إلى الإنصراف عن ذلك بسبب عدم الإلمام بهم جميعاً ، كذلك دفعتنى الرغبة نفسها إلى تقديم التاريخ الميلادى على التاريخ الهجرى وذلك لأن أغلب الوثائق أُرِّخَت به وأيضاً المراجع الأجنبية اعتمدت عليه فى تسجيل تسلسل الأحداث فى الشهر الواحد من نفس السنة الميلادية ولهذا قدّمتُه حرصاً على توخِّى أكبر قدر من الدّقة .

وفى النهاية ابتهالاً إلى الله ودعاءً من الأعماق أن أكون قد وفقت بعد هذا الجهد المضنى فى إضافة شىء جديد فى مجال العلاقات الدولية .

وعلى الله قصد السبيل ...

جدة فى ١٤ يونية ٢٠٠٠م

١٢ ربيع أول ١٤٢١هـ

د. سلوى سعد الغالبى

* * *

التمهيد

الوجود الأمريكي في البحر المتوسط
قبل عام ١٨٣٠م - ١٢٤٦هـ

إن موضوع البحث يتناول العلاقات بين استانبول وواشنطن بصورة أساسية، إلا أنه من الضرورى أن نتعرض فى هذا التمهيد إلى بداية العلاقات الأمريكية العثمانية متى بدأت ، وكيف تطورت حتى أخذت شكلها الطبيعى وجوانبها المختلفة .

لقد تم أول اتصال بين الولايات المتحدة الأمريكية والدولة العثمانية بصورة غير مباشرة عن طريق النيابات العثمانية فى شمال أفريقيا وهى الجزائر وطرابلس الغرب وتونس(١) . وكانت المعلومات البسيطة قد سبقت ذلك الاتصال ، فقد عرف العثمانيون القليل عن النظم السياسية والاقتصادية للأمريكيين ، واقتصرت العلاقة بين الطرفين فى عهد المستعمرات الأمريكية على هجرة بعض عائلات الأناضول الغربية إلى الأراضى الأمريكية(٢) . كما أن الأمريكيين لم تكن تربطهم بالدولة العثمانية علاقات تجارية(*) فيما عدا ما تسرب من السلع بينهما منذ عام (١٧٨٥م/١٢٠٠هـ) من خلال وساطة شركة الليفانت Levant البريطانية(**) (٣) .

أما المعلومات الخاصة بالعثمانيين فقد انتقلت إلى الأمريكيين عن طريق بعض

---

(١) M. Erol; **Osmanli Imparator Lugu'nun Amerika Birlesil Devleriyle Yaptigi Ticaret Antlasmalarl** , Konya, S.U. Fen-ed Ebiyat Fakultesi, 1982, p7 .

(٢) A.N. Kurat, **Turk-Amerikan Munasebetlerine Kisa Bir Bakis, 1800 - 1959,** Ankara, 1959, p7 .

(*) سنشير إلى بداية العلاقة التجارية المباشرة بين الولايات المتحدة والدولة العثمانية فى الفصل الأول من الباب الأول .

(**) تأسست شركة الليفانت البريطانية عام ١٥٨١م ومنح أعضائها حق احتكار التجارة فى الدولة العثمانية خاصة فى شرق البحر المتوسط . انظر : محمد بديع شريف وزكى المحاسنى وأحمد عزت عبد الكريم ، **دراسات تاريخية فى النهضة العربية الحديثة** ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، د.ت ، ص ص ٢٠٦ - ٢٠٧ .

(٣) L.J. Gordon; **American Relations with Turkey 1830-1930** . Philadelphia, Lancaster Pres, Inc., Lancaster, pa, 1932, p14 .

المهاجرين الأوربيين أو بعض الكتابات البريطانية . وبطبيعة الحال فإن تلك المعلومات عن العثمانيين كانت تخضع للرؤية الأوربية المتأثرة بالصراع الدينى ، واللغوى والثقافى والتاريخى والسياسى المحتدم بين الدول الأوربية والدولة العثمانية . ومن ثم فقد شاع بين الأمريكيين أن العثمانيين هم « أعداء المسيحيين » ، وقد روج الأوربيون عن العثمانيين الكثير من الشائعات التى شوّهت صورتهم أمام الأمريكيين(*) . ولكن هذه الإشاعات لم تتمكن من التأثير على التوجه الأمريكى ولذا فإن جهود الأمريكيين الطموحين فى المجال التجارى هى التى فتحت الباب لتأسيس علاقات تجارية بين الطرفين(١) .

ومنذ أن وقعت الولايات المتحدة معاهدة الاستقلال النهائية(**) (١٧٨٣م/١١٩٨هـ) وأصبحت لها سياسة مستقلة ، وكان عليها أن تواجه الاحتكار الأوربى لتأمين بقاء الجمهورية الوليدة ، ونتيجة لذلك اهتم التجار وأصحاب السفن الأمريكيون بضرورة إيجاد منافذ تجارية تعوض عن العلاقات المفقودة مع بريطانيا وفرنسا وأسبانيا(٢) .

وكان التفكير فى الاتجار مع دول البحر المتوسط أحد هذه السبل التجارية المتاحة ، لاسيما وأنه كان للمستعمرات الأمريكية علاقات تجارية سابقة مع تلك الدول ، حيث صدرت لها سنوياً سدس صادرات القمح وربع الأسماك المملحة ،

(*) لمزيد من المعلومات عن مزاعم الكتاب الأوربيون ضد الدولة العثمانية والرد عليها انظر : عبد العزيز محمد الشناوى ، **الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها** ، القاهرة ، الأنجلو المصرية ، (١٩٨٢-١٩٨٦م) ج ١ ، ص ص ١٤ - ١٦ .

(١) A.N. Kurat; Op. Cit., pp 7 , 8 .

(**) حينما وصلت أوربا أنباء الانتصار الأمريكى وافق مجلس العموم على إنهاء الحرب وبدأت مفاوضات الصلح المبدئية مع الحكومة البريطانية على أن هذه المعاهدات لم تصبح نافذة المفعول إلا بعد أن عقدت فرنسا معاهدة الصلح مع بريطانيا وفى عام ١٧٨٣م وقعت بصفة نهائية واعترفت تسوية الصلح باستقلال الولايات المتحدة الثلاث عشر وسيادتها . انظر : وود جراى وريتشارد هوفستدتر ، **موجز تاريخ الأمريكيين** ، توزيع وكالة الإعلام الأمريكى، ص ٣٨.

(٢) محمد محمود السروجى ، **سياسة الولايات المتحدة الخارجية** ، الإسكندرية ، مطبعة المصرى ، ١٩٦٥م ، ص ١٩ : توماس أ. بريسون ، **العلاقات الدبلوماسية الأمريكية مع الشرق الأوسط ١٧٨٤-١٩٧٥م** ، دمشق ، ترجمة ونشر دار طلاس ، ١٩٨٥ ، ص ٢٠ .

علاوة على الأرز ، ونقلت هذه الصادرات على متن عدد من السفن تراوح بين ثمانين ومائة سفينة سنوياً(١) . ولضمان حرية الملاحة أمام التجارة الأمريكية فى البحر المتوسط كان لابد للولايات المتحدة من أن تعقد معاهدات صداقة مع دول شمال أفريقيا خاصة النيابات العثمانية(٢) وذلك لأهميتها الإستراتيجية والتى مكنتها من انتهاج سياسة تدمير ونهب السفن المسيحية التى تمر عبر ذلك البحر بعد أن رأت فى ذلك تأدية لواجب الجهاد الدينى من ناحية وضمان لمورد اقتصادى هام من الصعب الاستغناء عنه من ناحية أخرى(٣) .

ونظراً لأهمية هذه العلاقات التجارية واحتمال تطورها بمرور الوقت فقد شكل الكونجرس فى عام (١٧٨٤م/١١٩٩هـ) لجنة مكونة من ثلاثة أشخاص هم : توماس جيفرسون Thomas Jefferson وجون آدمز John Adams وبنيامين فرانكلين Benjamin Franklin(*) وفى العام التالى تقرر توسيع صلاحيات هذه اللجنة ورصد مبلغ ثمانين ألف دولار للقيام بتسهيل عقد معاهدات الصداقة والتجارة(٤) .

وقد سعت الولايات المتحدة لتأمين تجارتها فى البحر المتوسط ، وكانت - باستثناء المغرب الأقصى - تخضع للسيادة العثمانية .

المغرب الأقصى

بالنسبة للمغرب الأقصى اعترف حاكمها المولى محمد بن عبد الله (١٧٥٧ - ١٧٩٢م/١١٧١ - ١٢٠٧هـ) منذ عام (١٧٧٨م/١١٩٢هـ) باستقلال الولايات المتحدة(**) ولكنه فى عام (١٧٨٤م/١١٩٩هـ) استولى على سفينة

---

(١) M. Erol; " Amerik'nin Gezair Olan Iliskileri 1785-1816 ", **Edebiyat Fakultesi Tarih Dergisi Edebiyat Fak Basimevi,** Istanbul, 1979, p689 .

(٢) A.N. Kurat. Op. cit, p7 .

(٣) محمد محمود السروجى ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٣ .

(*) هؤلاء الثلاثة وهم من كبار رجالات السياسة الأمريكية حيث اختير أحدهم جون آدمز رئيساً للولايات المتحدة (١٧٩٧-١٨٠١م) بينما انتخب توماس جيفرسون كثالث رئيس للولايات المتحدة لفترتين متتاليتين من (١٨٠١-١٨٠٩م) .

(٤) M. Erol; " Amerik'nin Gezayir " , 1979, pp 689 , 690 .

(**) أعلن استقلال الولايات المتحدة فى ٤ يولية ١٧٧٦ ولكن المعاهدة التى أقرت الاستقلال كانت فى عام ١٧٨٣م . انظر : عبد العزيز نوار وعبد المجيد نعنعى ، **تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية الحديث** ، القاهرة ، دار الفكر العربى ، ١٩٨٨م ، ص ص ٤٧ - ٨٠ .

أمريكية(١) . ويبدو أن إهمال الولايات المتحدة وعدم إرسال مندوب إليه فضلاً عن طبيعة السياسة المنتهجة فى الشمال الأفريقى من الأمور التى شجعته على ذلك .

وما إن حل صيف عام (١٧٨٦م/١٢٠١هـ) حتى تحسّن الموقف بعد أن أرسلت اللجنة السابق ذكرها توماس باركلى Thomas Barclay إلى المغرب الأقصى للتفاوض من أجل عقد معاهدة . ومن الغريب أن المعاهدة لم تتطلب من الولايات المتحدة أن تدفع إتاوة للمغرب بينما تعهدت المغرب بإبعاد السفن الجزائرية عن مناطق نفوذها فضمنت بذلك حقوق الحياد لمصلحة التجارة الأمريكية(٢) . وكان ذلك هو النجاح الوحيد الذى حققته اللجنة كما سنرى فيما بعد حيث ستخفق فى مفاوضاتها مع الجزائر وطرابلس(*) .

الجـــزائـــر

أما الجزائر فقد كانت أقوى النيابات العثمانية فى شمال أفريقيا ، ولهذا تطلعت الولايات المتحدة إلى عقد معاهدة معها بأقصى سرعة ممكنة حفاظاً على سلامة السفن التجارية الأمريكية ، وقد حدث أثناء تحرك وفد اللجنة أن قام الجزائريون فى عام (١٧٨٥م/١٢٠٠هـ) بالاستيلاء على سفينتين أمريكيتين . وقد أتيح للجزائريين التحرك بحرية أكبر بعد انتصارهم على الأسبان ، وعقد معاهدة عام (١٧٨٣م/١١٩٨هـ) معهم خاصة وأنها فتحت أمامهم مضيق جبل طارق للإبحار بحرية أكبر فى المحيط الأطلنطى ، ومن ثم تكررت اعتداءاتهم على السفن الأمريكية وزادت حصيلتهم من الأسرى الأمريكيين(٣) .

---

(١) R.J. Alison; **The Crescent Obscured The United States & The Muslim World 1779-1815,** Oxford, Oxford University Press, 1995, p4 .

(٢) Ibid, p 13 .

(*) ولمعرفة ما ذكر عن علاقة الولايات المتحدة بالمغرب الأقصى فى بعض المراجع العربية انظر :

رأفت غنيمى الشيخ ، **أمريكا والعلاقات الدولية** ، القاهرة ، عالم الكتب ، ١٩٧٩م ، ص ٢١٦ .

شوقى عطا الله الجمل ، **المغرب العربى الكبير فى العصر الحديث** ، القاهرة ، الأنجلو المصرية، ١٩٧٧م ، ص ٢٢٧ .

صلاح العقاد ، **المغرب العربى فى التاريخ الحديث والمعاصر** ، القاهرة ، الأنجلو المصرية ، ١٩٩٣م ، ص ٦٩ .

جلال يحيى ، **تاريخ المغرب الكبير** ، بيروت ، دار النهضة العربية ، ١٩٨١م ، ج ٣ ، ص ٧٤ .

(٣) M. Erol; " Amerik'nin Gezayir " , 1979, p690 .

ولإنقاذ هؤلاء الأسرى أرسلت اللجنة فى عام (١٧٨٦م/١٢٠١هـ) مندوباً يدعى جون لامب John Lamb . ودخل لامب فى مفاوضات مع الداى(*) محمد باشا (١٧٦٩-١٧٨٨م/١١٨٣-١٢٠٣هـ) الذى طالب بمبلغ إجمالى قدره تسعة وخمسون ألف وأربعمائة وستة وتسعون دولار . وبناءً على التعليمات التى أعطيت للامب فقد وافق على دفع مبلغ ستة آلاف دولار ثم رفع المبلغ إلى عشرة آلاف دولار . ومع ذلك فلم يتم التوصل إلى اتفاق إذ تمسك الداى بمطالبه وأصر المندوب الأمريكى على هذا المبلغ دون زيادة(١) .

وثبت أن التأخير الأمريكى فى اتخاذ خطوات سريعة لإنقاذ الأسرى لم يرجع إلى إهمال قضيتهم ، ولكن إلى اختلاف وجهات النظر بين أعضاء اللجنة بينما اقترح جيفرسون استخدام القوة والمتمثلة فى بناء أسطول حربى يتولى حماية التجارة البحرية للأمريكيين ، رأى آدمز دفع الأموال لتحقيق السلام(٢) .

والواقع أن جيفرسون عندما فكر فى استخدام القوة كان يأمل فى تحالف مع بعض الدول الأوربية مثل البرتغال وأسبانيا والمدن الإيطالية كنابلى والبندقية وروما للقيام بعمل حربى مشترك ضد الجزائر بحيث لا تخوض الولايات المتحدة الحرب وحدها . بل ذهب فى تفكيره إلى أبعد من ذلك عندما علم أن الجزائر أسرت فى عام (١٧٨٦م/١٢٠١هـ) سفينة روسية وظن جيفرسون أن هذا قد يدفع القيصرة كاترين الثانية (١٧٦٢-١٧٩٦م/١١٧٦-١٢١١هـ) إلى الدخول فى تحالف متعدد الجنسيات ضد الجزائر(٣) .

أما بريطانيا وفرنسا اللتان أمّنتا تجارتهما فقد أدرك جيفرسون ارتياحهما لما يقوم به الجزائريون لاسيما وأنه يخدم مصالحهما وذلك لأن نمو التجارة البحرية

(*) داى وتعنى أمير بالتركى derebey وهى مأخوذة من لفظ الإمارة Derebeylik وكان لقب داى يطلق على أمير نيابة الجزائر . انظر : الصفصافى أحمد المرسى ، **معجم صفصافى** ، الطبعة الثالثة ، القاهرة ، ١٩٨٥م ، ص ٤٩ .

(١) Ibid; pp 690, 691 .

(٢) R.J. Allison; Op. Cit, pp 10, 11 .
M. Erol; " Amerik'nin Gezayir " , 1979, p 691 .

(٣) R.J. Allison; Op. Cit, pp 8, 14, 13 .

الأمريكية فى البحر المتوسط يمكن أن ينافسهما ، ورغم هذا فقد عرض جيفرسون عليهما الأمر إلا أنهما رفضتا وانضمت إليهما أسبانيا(١) .

وفى ظل هذه الظروف فكرت الولايات المتحدة فى عقد معاهدة مباشرة مع الدولة العثمانية التى كانت لها السيادة على نيابات الشمال الأفريقى ، ولكنها سرعان ما تخلت عن الفكرة وذلك لارتفاع تكلفتها المادية ، فضلاً عن أن الدولة العثمانية لم تكن تملك السلطة القوية دائماً على تلك النيابات(٢) .

وحُسِم الاختلاف فى وجهات النظر الأمريكية إلى حد ما فى عام (١٧٩٠م/١٢٠٥هـ) عندما أصبح جيفرسون وزيراً للخارجية ورفع توصيته إلى الكونجرس ببناء أسطول حربى يقضى على التهديد الذى تتعرض له التجارة الأمريكية فى البحر المتوسط(٣) .

وفى العام التالى أيدت لجنة مجلس الشيوخ الخاصة بدراسة تجارة البحر المتوسط رأى جيفرسون ، وأنه يجب على حكومة الولايات المتحدة إذا ما توافر لديها المال اللازم أن تبن أسطولاً حربياً لدعم هيبة الولايات المتحدة وتجارتها . ونتج عن هذا أن خصص مجلس الشيوخ فى العام التالى مبلغ مائة ألف دولار من أجل السلام مع الجزائر ، وطرابلس ، وتونس ، وأربعين ألف دولار كفدية سنوية للأسرى(٤) وسرعان ما تبع ذلك تحرك على الصعيد الدبلوماسى .

وفى عام (١٧٩٣م/١٢٠٨هـ) تفاءلت الولايات المتحدة بعقد معاهدة مع الجزائر بسبب الخلاف الذى حدث بين الأخيرة والبرتغال مما دفع البرتغاليين إلى إغلاق مضيق جبل طارق فى وجه السفن الجزائرية فتحررت بذلك السفن الأمريكية من خوف تعرضها للاعتداءات ، وتمكنت من تفريغ حمولتها فى موانئ فرنسا فى الوقت

---

(١) M. Erol; " Amerik'nin Gezayir " , 1979, pp 693 - 695 .

(٢) Ibid; p 693 .

(٣) توماس. أ. بريسون ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٣ .

(٤) نفس المرجع ، ص ٢٣ .

الذى كانت فيه بريطانيا وحلفاؤها من الدول الأوربية فى حرب ضد فرنسا[١] . وكان لابد للدبلوماسية البريطانية من أن تنشط لإنقاذ الموقف وقد نجحت وساطتها فى عقد معاهدة بين الجزائر والبرتغال مما أضعف أمل الولايات المتحدة فى عقد معاهدة مع الجزائر بشروط تتوافق مع المصالح الأمريكية[٢] وثبت ذلك للخارجية الأمريكية عندما بعث لها مندوبها ديفيد همفريز Divid Humphreys برسالة بعد وصوله إلى جبل طارق يذكر فيها فشله فى مقابلة داى الجزائر حسن باشا (١٧٩١-١٧٩٨م/١٢٠٦-١٢١٣هـ) ويقترح وجوب استخدام القوة البحرية لتسهيل العمل الدبلوماسى[٣] .

ورغم تقديم الحكومة البرتغالية الحماية للسفن الأمريكية إلا أن السفن الجزائرية استطاعت الاستيلاء على احدى عشرة سفينة أمريكية فى عام (١٧٩٣م/١٢٠٨هـ) وبلغ عدد الأسرى الأمريكيين مائة وخمسة أسير[٤] .

وقد أدى هذا إلى إحداث إثارة كبيرة فى الولايات المتحدة وبذلت المساعى من أجل حل هذه المسألة ، فأقر الكونجرس فى عام (١٧٩٤م/١٢٠٩هـ) إنشاء أسطول مكون من ست سفن أمريكية لاستخدامها ضد الاعتداءات المعادية فى البحر المتوسط . ورغم إقرار أسلوب القوة إلا أن الولايات المتحدة كانت ترغب فى عقد معاهدة[٥] . فقام وزير الخارجية الجديد ادمون راندولف Edmond Randolf بتخصيص مبلغ ثمانمائة ألف دولار لتحقيق السلام وتخليص الأسرى لدى الجزائر .

وفى عام (١٧٩٥م/١٢١٠هـ) سافر المندوبان الأمريكيان همفريز وجوزيف دونالدسون Joseph Donaldson إلى باريس حيث بقى همفريز وتابع دونالدسون إلى الجزائر . وبمساعدة فرنسا تم الاتفاق على عقد المعاهدة فى (٥ سبتمبر ١٧٩٥م/

---

(١) M. Erol; " Amerik'nin Gezayir " , 1979, pp 697 , 698 .

(٢) Ibid; p 697 .

(٣) توماس أ. بريسون ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٢٤ ، ٢٥ .

(٤) R.J. Allison; Op. Cit, p 20 .

(٥) توماس أ. بريسون ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٢٤ ، ٢٥ .

ربيع أول ١٢١٠هـ)[١] (*) . وعلى الرغم من تحريض بريطانيا للداى على الاستمرار ضد النشاط التجارى الأمريكى من أجل القضاء عليه من ناحية ، وتحجيم فرنسا من ناحية أخرى ، ولدعم دونالدسون أثناء الاتفاق تم إرسال جويل بارلو Joel Barlow إلى الجزائر وقد وصلت التكلفة الكلية إلى ما يقارب المليون دولار[٢] .

أما أهم مواد المعاهدة فهى أن تدفع الولايات المتحدة للجزائر إتاوة سنوية مقدارها اثنا عشر ألفاً من الذهب الجزائرى مع إمكانية أن يتم الدفع عينياً ، ويتمثل هذا فى أن يقوم الجانب الأمريكى بإعطاء الجزائر ما تحتاجه من معدات بحرية ، وسوارى السفن ولوازمها من حبال ، وأخشاب فضلاً عن بعض المدافع والبارود على أن يتم حساب أثمانها من الإتاوة السنوية ، وفى حالة الزيادة أو النقصان يتم التعويض ، ويبدو أن الجزائر لم يكن لديها صناعة حربية تلبى احتياجاتها ، ولذلك تمسكت بتنفيذ هذا الشرط حتى وإن كلفها ذلك نقض تلك المعاهدة أيضاً على حياد الجزائر فى حالة وقوع حرب بين تونس أو طرابلس الغرب والولايات المتحدة[٣] . ويبدو أن الولايات المتحدة كانت ترمى إلى القضاء على احتمال أى تعاون يمكن أن يتم بين النيابات العثمانية . وقد سمحت المعاهدة للأمريكيين ببيع الأسرى(**) والبضائع فى الجزائر بينما حرمت ذلك على التونسيين والطرابلسيين والمغاربة . أما الفصل فى القضايا بين الجزائريين والأمريكيين ، فقد ترك النظر فيه للداى وألحق بالمعاهدة بعض المواد التى لا تحتمل التأويل لتجنب سوء التفاهم[٤] .

---

(١) نفس المرجع ، ص ٢٥ .

(*) يبدو أن بقاء همفريز فى باريس كان بسبب رغبة حكومة الولايات المتحدة فى الحصول على مساعدة فرنسا لعقد المعاهدة مع الجزائر .

(٢) M. Erol; " Amerik'nin Gezayir " , 1979, p 710 .

توماس. أ. بريسون ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٦ .

(٣) M. Erol; " Amerik'nin Gezayir " , 1979, p 710 .

(**) لم يتم تحديد جنسية الأسرى .

(٤) Ibid; pp 710 , 711 .

وحدث تأخير من قبل الولايات المتحدة فى إرسال ما تم الاتفاق عليه مع الجزائر فظن الداى حسن باشا أن الأمريكيين غير جادين فى تنفيذ المعاهدة[١] . وأبلغ المندوبين الأمريكيين بضرورة المغادرة خلال أيام وإذا لم يتم التسليم خلال شهر فسيلغى المعاهدة ويعلن الحرب . ولجأ المندوبان إلى أحد كبار التجار اليهود من آل بكرى للتوسط لدى الداى لزيادة مدة المهلة بعد أن حاولوا استمالة الداى بالوعد بإهداء سفينة إلى ابنته ، فوافق الداى على زيادة المهلة إلى ثلاثة أشهر فقط ، مع اشتراطه إجراء بعض التعديلات على السفينة . وقد استصوبت الولايات المتحدة موقف المندوبين ووعدت بإرسال اللازم إلى الجزائر فى صيف عام (١٧٩٧م/١٢١٢هـ)[٢] .

وعقب ذلك ارتفع عدد السفن الأمريكية التى طلب الداى شراءها إلا أنه توفى قبل أن يراها جميعها ، وتولى مكانه ابن أخيه مصطفى باشا (١٧٩٨-١٨٠٥م/١٢١٣-١٢٢٠هـ) الذى قام بتجديد المعاهدة مع الولايات المتحدة[٣].

وفى عام (١٨٠٠م/١٢٥١هـ) وصلت السفينة الأمريكية چورج واشنطن George Washington إلى الجزائر تحمل الإتاوة السنوية ، وكان يقودها وليم بينبردج William Bainbridge ، وقد طلب الداى من القنصل الأمريكى وقائد السفينة نقل وفد من قبله إلى العاصمة العثمانية استانبول[٤] . وفى البداية رفضا القيام بذلك دون إذن من حكومتهما ، وأمام إصرار الداى اضطرا إلى الموافقة بعد أن بعثا لحكومتهما برسالة ذكرا فيها أنهما اضطرا إلى القيام بذلك حفاظاً على المعاهدة ، وإنقاذاً للخسارة الأمريكية التى تقدر بمبلغ ثمانمائة ألف دولار[٥] . وكان هدف الداى من إرسال ذلك الوفد المحمل بالهدايا إلى السلطان العثمانى سليم الثالث (١٧٨٩-١٨٠٧م/١٢٠٤-١٢٢٢هـ) هو استرضاؤه ، وإيضاح الأسباب

(١) R.J. Allison; Op. Cit, p 22 .

(٢) M. Erol; " Amerik'nin Gezayir " , 1979, pp 712 , 713 .

(٣) Ibid; p 713 .

(٤) A.N. Kurat. Op. cit, pp 10 , 11 .

(٥) M. Erol; " Amerik'nin Gezayir " , 1979, p 714 .

التى دفعت الداى إلى عقد معاهدة مع فرنسا(*) ، وفى الوقت الذى كانت فيه الدولة العثمانية قد أمرت كلاً من تونس وطرابلس الغرب والجزائر بمهاجمة السفن الفرنسية بسبب الحملة الفرنسية على مصر (١٧٩٨-١٨٠١م/١٢١٣-١٢١٦هـ) استجابت كل من تونس وطرابلس الغرب أما الجزائر فإنها لم تستجب ويكشف هذا المسلك عن قوة نيابة الجزائر إلى الحد الذى جعلها تتمرد أحياناً على أوامر السلطان العثمانى ، ولكن المساعى البريطانية المعادية لفرنسا نجحت فى جعل السلطان العثمانى يصدر فرماناً ثانياً ويكرر طلبه للجزائر[١] . ومما لا شك فيه أن الأحداث السابقة قد أقنعت الأمريكيين بصحة وجهة نظرهم والخاصة بفقدان الدولة العثمانية لسلطتها فى بعض الأحيان على نيابات الشمال الأفريقى بحكم البعد الجغرافى ودرجة التبعية السياسية .

وفى عام (١٨٠١م/١٢١٦هـ) عادت السفينة الأمريكية إلى الجزائر ولكن بدون الوفد . فقد أمر السلطان العثمانى بالتحفظ عليه حتى تطيع الجزائر الفرمان ، وتهاجم السفن الفرنسية ، وعندئذ امتثلت الجزائر لأوامر السلطان ، وأعلنت الحرب على فرنسا رغم المعاهدة التى عقدتها معها . وقد أراد الداى إعادة السفينة الأمريكية إلى استانبول لإبلاغ السلطان بموقفه الجديد إلا أن طاقم السفينة رفض العودة ، وغادرت السفينة عائدة إلى الولايات المتحدة[٢] . ونتوقف قليلاً عن زيارة السفينة الأمريكية لإستانبول والتى تمت تحت إصرار داى الجزائر . فقد واجهت السفينة الكثير من الصعوبات(**) فى أثناء الرحلة وخاصة عند اقترابها من السواحل العثمانية ، لاسيما وأنها لم تكن تحمل إذن مرور ، إلا أن كفاءة قائدها جعلتها تتغلب على معظم الصعوبات[٣] .

(*) وقعت فرنسا إتفاقية هدنة مع الجزائر فى عام ١٨٠٠م/١٢١٥هـ وفى العام التالى تحولت إلى معاهدة نصت على حرية التجارة وإلغاء بيع الرعايا الفرنسيين كأسرى أو رقيق . انظر ، جلال يحيى ، مرجع سبق ذكره ، ج ١ ، ص ٨٨ .

(١) M. Erol; " Amerik'nin Gezayir " , 1979, pp 714 , 715 .

(٢) Ibid; p 716 .

(**) استطاع قائد السفينة التغلب على الصعوبات فى كثير من الأحيان برفع علم الجزائر على سفينته .

(٣) A.N. Kurat. Op. Cit, p 11 .

ورغم إن الزيارة لم تسفر عن إقامة علاقات رسمية مباشرة بين الدولتين إلا أنها أكدت إمكانية قيام تلك العلاقات خاصة بعد إعجاب العثمانيين بتطور صناعة السفن الأمريكية لدرجة دفعت قائد الأسطول العثمانى حسين باشا إلى التفكير بجدية فى إقامة علاقات رسمية مع الولايات المتحدة من أجل الحصول على احتياجات الأسطول العثمانى . كما لا يفوتنا أن نذكر رصد ممثلى بريطانيا والنمسا فى استانبول ذلك الإعجاب لحكومتيهما(١) .

وإذا عدنا إلى علاقة الولايات المتحدة بالجزائر ، نجد أنها استمرت تسير فى ظل معاهدة (١٧٩٥م/١٢١٠هـ) رغم حدوث بعض التوتر بسبب التأخر فى إرسال الإتاوة إلى الجزائر ، أو المعدات الحربية ، والذى وصل فى بعض الأحيان إلى التهديد والاستيلاء على السفن الأمريكية . وقد ازداد الأمر سوءاً عند اندلاع الحرب الأمريكية - البريطانية (١٨١٢-١٨١٤م/١٢٢٧-١٢٣٠هـ) الأمر الذى أدى إلى توقف التجارة الأمريكية البحرية فى البحر المتوسط(٢) .

وبعد انتهاء الحرب الأمريكية البريطانية قررت الولايات المتحدة حل مسألة الجزائر بصفة نهائية حيث كانت متأكدة من أنها ستجبر الجزائر على الرضوخ لمطالبها بسبب تدهور الأوضاع الداخلية فى الجزائر نتيجة للصراع بين الدايات والانكشارية فضلاً عن أن الولايات المتحدة حاولت الاستفادة من قرارات مؤتمر فيينا (١٨١٥م/١٢٣١هـ) والذى قررت فيه الدول الأوربية إنهاء الاعتداءات على السفن فى البحر المتوسط(٣) . ولكن يبدو أن النيابات العثمانية خاصة الجزائر لم تستجب لقرارات مؤتمر فيينا مما دفع الرئيس الأمريكى چيمس ماديسون James Madison (١٨٠٩-١٨١٥م/١٢٢٤-١٢٣١هـ) فى عام (١٨١٥م/١٢٣١هـ) إلى إعلان الحرب على الجزائر وتم إعداد أسطولين لهذا الغرض أحدهما بقيادة ستيفن ديكاتور Stephen Decatur والآخر بقيادة بينبردج مع إعطاء وليم شالر William Shaler القنصل العام فى شمال أفريقيا الصلاحية لعقد معاهدة(٤) .

---

(١) A.N. Kurat. Op. Cit, p 12 .

(٢) صلاح العقاد ؛ مرجع سبق ذكره ، ص ٤٦ .

(٣) M. Erol; " Amerik'nin Gezayir " , 1979, pp 719 , 720 .

(٤) توماس أ. بريسون ؛ مرجع سبق ذكره ، ص ٣١ .

وبدأت الحرب بين الطرفين فى ظل ظروف غير متكافئة ، وانتهت بانتصار الأسطول الأمريكى ، وجرت المفاوضات لعقد المعاهدة فى (٣٠ يونية ١٨١٥م/ شعبان ١٢٣١هـ) بواسطة القنصل السويدى بناءً على الشروط التى وضعتها الولايات المتحدة والتى من أهمها عدم دفع الأمريكيين إتاوة سنوية للجزائر مع إلزام الأخيرة بدفع التعويضات ورد الأموال المغتصبة للأمريكيين وكذلك تبادل الأسرى وعدم معاملتهم مستقبلاً كعبيد[١] .

وقد قبل الداى عمر باشا (١٨١٤-١٨١٦م/١٢٣٠-١٢٣٢هـ) عقد المعاهدة مقابل رد السفينتين الجزائريتين رغم عدم اقتناعه بها ، ولكن رغبة منه فى إنقاذ سفنه الحربية التى لم تعد إلى الميناء من اعتداءات الأمريكيين . ويبدو أنه قبل المعاهدة لفترة مؤقته ، حيث كان قبولها اضطرارياً أمام قوة الأسطول الأمريكى ، وهذا ما أثبتته الأحداث فيما بعد عندما طلب من الرئيس الأمريكى إبطال المعاهدة القائمة وتجديد معاهدة عام (١٧٩٥م/١٢١٠هـ) بسبب عدم التزامات الولايات المتحدة برد السفينتين الجزائريتين[٢] .

وأثناء ذلك الخلاف كانت الأمور تتطور لصالح الولايات المتحدة حيث قام الأسطول البريطانى - الهولندى بقصف لسواحل الجزائر وإجبارها على قبول مطالب بريطانيا مما زعزع من مكانة الجزائر[٣] . وأخذ الأسطول الأمريكى يظهر أمام سواحلها مستغلاً الهزيمة ، ولم يكن لدى الداى قوة تمكنه من مقاومة الأسطول الأمريكى ، ولهذا اضطر إلى عقد معاهدة مع الولايات المتحدة طبقاً لشروطها فى (٢٢ ديسمبر ١٨١٦م/صفر ١٢٣٢هـ) . ومن أهم موادها عدم دفع الأمريكيين أية إتاوة سنوية للجزائر اعتباراً من ذلك التاريخ ، وعدم إعادة السفينتين الجزائريتين إضافة إلى العديد من المزايا التى حصل عليها الأمريكيون مثل عدم إعادة أى أسير يلجأ إلى سفينة أمريكية ، وتولى القنصل الأمريكى حل الخلافات

---

(١) M. Erol; " Amerik'nin Gezayir " , 1979, pp 721 , 722 .

(٢) Ibid; pp 722 - 725 .

(٣) صلاح العقاد ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧٥ .

التجارية بين الأمريكيين ، والجزائريين كما أعطى للأمريكيين حق بيع الغنائم فى الجزائر ، وفى حالة وقوع حرب بين الطرفين يسمح للأمريكيين بمهلة ثلاثة شهور لمغادرة الأراضى الجزائرية ويعامل الأسرى معاملة حسنة كما يتم تبادلهم خلال عام وهذه المواد والمزايا لم تكن موجودة فى معاهدة (١٧٩٥م/١٢١٠هـ)[١] . وبعد توقيع هذه المعاهدة لم يحدث بين الولايات المتحدة والجزائر أية حادثة ذات أهمية ، ولعل ذلك يعود إلى ازدياد تدهور الأوضاع الداخلية للجزائر مما مكن الولايات المتحدة من زيادة تدعيم وجودها فى البحر المتوسط .

طرابلس الغرب

كانت طرابلس الغرب جزءاً من مشروع السلام الذى خططت له الولايات المتحدة لتأمين سفنها فى البحر المتوسط . وقد بدأت أولى العلاقات لتحقيق هذا السلام فى أثناء المفاوضات مع الجزائر لعقد معاهدة (١٧٩٥م/١٢١٠هـ) وبالتحديد عندما أرسل المندوب بارلو أحد الأسرى الأمريكيين فى الجزائر ويدعى ريتشارد أوبرين Richard O'brien على متن احدى السفن الأمريكية إلى أوربا ليقترض له بعض الأموال ليدفع إلى داى الجزائر لاسترضائه بسبب تأخر وصول إتاوة من الولايات المتحدة ، ولكن حاكم طرابلس الغرب يوسف باشا القرمانلى (١٧٩٦- ١٨٣٢م/١٢١١-١٢٤٨هـ) أسر هذه السفينة فحاول أوبرين أن يمهد الأرض للسلام[٢] . وبعد نجاح بارلو فى عقد معاهدة مع الجزائر طلب من داى الجزائر حسن باشا مساعدته فى إقناع يوسف باشا بإبرام معاهدة مع الولايات المتحدة . فبعث الداى برسالة إلى يوسف باشا يذكر فيها أن الولايات المتحدة مستعدة لدفع أربعين ألف دولار مقابل معاهدة سلام مع طرابلس الغرب .

وبناءً على هذا ذهب أوبرين إلى طرابلس الغرب مرة أخرى ، ودخل فى مفاوضات لتحقيق السلام وخلالها طلب يوسف باشا طلباً آخر غير الأربعين ألف دولار ، وهو أن تدفع له الولايات المتحدة إتاوة سنوية ، أو تزوده بقطع غيار لأسطوله

---

(١) M. Erol; " Amerik'nin Gezayir " , 1979, pp 725, 729, 730 .

(٢) R.J. Allison; Op. Cit, p 22 .

وذلك أسوة بما كانت تفعله مع الجزائر . واعترض أوبرين فى بداية الأمر وبعد مناقشات طويلة وافق على أن تدفع الولايات المتحدة عشرة آلاف دولار سنوياً ، وأبرمت معاهدة مع طرابلس الغرب فى (٤ نوفمبر ١٧٩٦م / جمادى الأولى ١٢١١هـ)[١] . وجاءت موادها مشابهة لمواد معاهدة الجزائر وأضيف إليها أنه فى حالة حدوث خلاف بين الطرفين يعرض الأمر على داى الجزائر ليقضى فيه ، وعلى الطرفين الانصياع لحكمه . وهذا يوضح مدى السلطة والنفوذ اللذين كانا للجزائر على النيابات الأخرى ، وضمنت المعاهدة الحماية للسفن الأمريكية فى الموانئ الطرابلسية حتى فى حالة خوض الولايات المتحدة الحرب مع أية دولة معادية ، وشددت على ضرورة عدم الإخلال بالمعاهدة ولو كانت الأسباب دينية . وخُتِم الاتفاق بضرورة تقديم القنصل الأمريكى الهدايا لباشا طرابلس الغرب ، ورغم توقيع المعاهدة فإن السلام بين الطرفين لم يطل وذلك بسبب تأخر الولايات المتحدة فى إرسال الإتاوة والهدايا فضلاً عن رغبة يوسف باشا فى إبرام معاهدة جديدة بعيداً عن تدخل الجزائر ، ومطالبته بمبلغ اثنين وعشرين ألف دولار بالإضافة إلى إتاوة سنوية مقدارها خمسمائة وعشرين ألف دولار ، وفى عام (١٨٠١م / ١٢١٦هـ) نكس يوسف باشا علم الولايات المتحدة وأعلن الحرب على سفنها فى البحر المتوسط[٢] . وفى وقت تحرك أسطول أمريكى فيه نحو البحر المتوسط كما تم انتخاب جيفرسون رئيسًا للولايات المتحدة (١٨٠١-١٨٠٩م/١٢١٦-١٢٢٤هـ) ذلك الذى قامت سياسته على أن القوة- وليس المال - هى التى تحمى السلام[٣] . وحتّمت الأحداث السياسية السابقة نشوب الحرب بين الطرفين ، وتولى ريتشارد ديل Richard Dale فى عام (١٨٠١م/١٢١٦هـ) قيادة الأسطول الأمريكى فى البحر المتوسط[٤] . وبدأ الاحتكاك الحربى بينهما فى مياه البحر المتوسط وحاصر الأسطول الأمريكى سواحل طرابلس الغرب وأدرك الأمريكيون دور القنصل البريطانى فى تحريض يوسف باشا ضدهم[٥] .

(١) M. Erol; " Amerik'nin Trablusgarp Iliskileri ", **Dil T.C. Fak Tarih Arastirmalari Dergisi Ankara Universitesi Basimevi,** Ankara, 1980, p 130 .

(٢) Ibid; pp 134 - 137 .

(٣) توماس أ. بريسون ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٧ .

(٤) نفس المرجع ، ص ٢٨ .

(٥) M. Erol; " Amerik'nin Trablusgarp ", 1980, p 140 .

وفى ظل ظروف الحرب حاول الأمريكيون البحث عن حليف ووجدوا فى السويد غايتهم المنشودة - مستغلين الخلاف بينها وبين طرابلس الغرب - للقيام بعمليات بحرية مشتركة يقودها ريتشارد موريس Richard Morris الذى تولى القيادة بعد عودة ديل(١) . ولكن العمليات المشتركة لم تطل بسبب عقد السويد معاهدة منفردة مع طرابلس الغرب عام (١٨٠٢م/١٢١٧هـ) .

واستمر الأمريكيون فى الضغط على طرابلس الغرب خاصة بعد تعيين إدوارد بريبل Edward Preble خلفاً لموريس والذى لم يكتف بمحاصرة طرابلس الغرب بل قام باستعراض لأسطوله أمام سواحل المغرب تأكيداً لمعاهدة (١٧٨٦م/١٢٠١هـ)(٢) ، ويبدو أن العرض الذى قام به الأسطول الأمريكى فى غربى البحر المتوسط كان رد فعل طبيعى للمحاولات المتعددة للسفن التونسية لكسر الحصار الأمريكى على طرابلس الغرب من أجل تقديم المساعدة(٣) .

وفى النهاية فقد تكبد الطرفان الكثير من الخسائر طوال فترة الحرب وفشلت محاولات بريبل فى الضغط على طرابلس الغرب مما أدى إلى فصله فى عام (١٨٠٤م/١٢١٩هـ) وتعيين صموئيل بارون Samuel Barron مكانه ، وقد تنبه القائد الجديد إلى ضرورة تقوية الأسطول الأمريكى فى البحر المتوسط(٤).

ورغبة من الولايات المتحدة فى إسدال الستار على أحداث الحرب الطرابلسية الأمريكية فكرت فى استغلال الخلاف الأسرى الذى حدث بين يوسف باشا وشقيقه أحمد بك ، لاسيما بعد عروض أحمد المتكررة من أجل تقديم المساعدة للأمريكيين ضد أخيه مقابل إيصاله لسلطة الحكم(٥) . بل وذهب إلى درجة وعدهم بإعطائهم قلعة فى طرابلس الغرب ، وبدأت الولايات المتحدة التعاون الجاد مع أحمد بك عندما أرسلت وليم إيتون William Eaton إلى مصر وطلبت منه أن يلتقى بأحمد بك ثم

(١) R.J. Allison; Op. Cit, pp 25-27 .

(٢) توماس أ. بريسون ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٩ .

(٣) M. Erol; " Amerik'nin Trablusgarp ", 1980, pp 141-143 .

(٤) Ibid; p 146 .

(٥) حسين مؤنس ؛ تاريخ المغرب وحضارته ، بيروت ، العصر الحديث للنشر والتوزيع ، ١٩٩٢ ، المجلد الثانى، ج ٣، ص ٤٤١ ، شوقى عطا الله الجمل ، مرجع سبق ذكره ،ص ص ١٤٠، ١٤١.

يعودان معاً إلى طرابلس الغرب[١] . وسار الاثنان بقواتهم فى حملة برية من مصر إلى طرابلس الغرب وبعد رحلة صحراوية شاقة استطاعا الاستيلاء على درنه[٢] . وكانت السفن الأمريكية تساعدهما فى البحر وأبدى يوسف باشا شجاعة فى استرداد المدينة ، واستمرت الحرب بضعة أيام ثم توقفت بسبب رغبة يوسف باشا فى إبرام معاهدة سلام مع الولايات المتحدة ، بعد أن وجد نفسه مهدداً من الشرق بقوة برية قادها إيتون وأحمد بك ، مدعومة من الشمال بقوة بحرية يرأسها بارون[٣] .

وفى (٤ يونية ١٨٠٥م/ ربيع آخر ١٢٢٠هـ) وقعت معاهدة بين الطرفين ، وقد مثل الجانب الأمريكى چون رودجرز John Rodgers بدلاً من البارون وذلك لتدهور حالته الصحية[٤] . وقد نصّت المعاهدة على أن شرط إحلال السلام هو دفع الفدية للأسرى لإطلاق سراحهم وتبادل القناصل ، واختلفت موادها عن مواد معاهدة (١٧٩٦م/١٢١١هـ) فلم يعد لداى الجزائر أية سلطة للتدخل ، كما راعت موادها المصالح الأمريكية بدرجة أكبر ، ولم يطالب يوسف باشا بإتاوة سنوية[٥] . ولعل هذا يعود إلى اقتناعه بضعف موقفه وزيادة قوة الأسطول الأمريكى فى البحر المتوسط .

واستمرت علاقات الصداقة بين الولايات المتحدة وطرابلس الغرب على أسس هذه المعاهدة دون توتر حتى نهاية حكم الأسرة القرمانلية عام (١٨٣٥م/١٢٥١هـ) وعودة السلطة المركزية العثمانية[٦] . باستثناء ما حدث فى عام (١٨١٢م/١٢٢٧هـ) أثناء الحرب الأمريكية البريطانية عندما تحفّظ يوسف باشا على سفينة أمريكية ألجأتها السفن البريطانية إلى ميناء طرابلس الغرب رغم احتجاج القنصل الأمريكى .

---

(١) M. Erol; " Amerikan Trablusgarp ", 1980, pp 144-147 .

(٢) R.J. Allison; Op. Cit, p 31 .

(٣) M. Erol; " Amerikan Trablusgarp ", 1980, p 147 .

(٤) توماس أ. بريسون ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٢٩ - ٣٠ .

(٥) M. Erol; " Amerikan Trablusgarp ", 1980, pp 153-154 .
R.J. Allison; Op. Cit, pp 31 - 33 .

(٦) روبير مانتران ، تاريخ الدولة العثمانية ، ترجمة بشير السباعى ، القاهرة ، دار الفكر ، ١٩٩٣م، ج ١ ، ص ٦٣٤ . جلال يحيى ، مرجع سبق ذكره ، ج ٣ ، ص ٦١ .

ولكن قدوم الأسطول الأمريكى إلى البحر المتوسط عام (١٨١٥م/١٢٣١هـ) أجبر الباشا على رد السفينة والإفراج عن رهينتين أحدهما إيطالى والآخر دانمركى مقابل حصوله على مبلغ خمسة وعشرين ألف دولار(١) .

واستمر اهتمام الولايات المتحدة بطرابلس الغرب حتى بعد عودة السلطة المركزية العثمانية ، ومما يدل على هذا تفكير فيدال Fadel القنصل الأمريكى فى طرابلس الغرب فى عام (١٧٨٥م/١٢٩٢هـ) فى اتخاذ ميناء طبرق كقاعدة للأسطول الأمريكى فى البحر المتوسط إلا أن الأمر لم يتجاوز التفكير(٢) .

تونس

أما بالنسبة لتونس فقد كان دخلها الرئيسى يتوقف على مدى نشاط سفنها فى البحر المتوسط فى مهاجمة السفن المسيحية(*)، والاستيلاء عليها . ولهذا كانت سفنها دائمة التجوال فى ذلك البحر لتحقيق أكثر قدر من الدخل . والواقع أن تونس كانت أكبر نيابات شمال أفريقيا انصياعاً لأوامر الدولة العثمانية بينما وصفت الجزائر بأنها أكثرها عصياناً لأوامر الدولة وأقواها سلطة ، مما دفعها فى كثير من الأحيان إلى ممارسة سلطتها على النيابات الأخرى ، وخير مثال على ذلك الدور الذى لعبته الجزائر فى عقد المعاهدات بين الولايات المتحدة وكل من طرابلس وتونس(٣) .

وقد أرادت الولايات المتحدة عقد معاهدة مع تونس بعد معاهدة الجزائر التى عقدت فى عام (١٧٩٥م/١٢١٠هـ) وبدأ الأمر بعقد هدنة بين الطرفين فى عام (١٧٩٦م/١٢١١هـ) بواسطة تاجر فرنسى مقيم فى تونس هو جوزيف فامى Joseph Famin(٤) وقد عجلت الظروف بإنهاء الهدنة وعقد المعاهدة بين الطرفين

(١) M. Erol; " Amerikan Trablusgarp ", 1980, p 155 .

(٢) محمود حسن صالح منسى ، **الحملة الإيطالية على ليبيا** ، القاهرة ، دار الطباعة الحديثة ، ١٩٨٠م ، ص ٢٢ .

(*) والمقصود سفن الدول الأوربية .

(٣) M. Erol; "Amerik'nin Tunus Ile Olan Ilskileri (1796-1815)", **Dil T.C. Fakultesi Dergisi Ankara Universitesi Basimevi,** Ankara, 1980, pp 115, 116 .

(٤) Ibid; p 116 .

وذلك لأن التونسيين استولوا على سفينة أمريكية بعد عقد تلك الهدنة[١] مما دفع المندوب الأمريكى أوبرين إلى التوجه إلى تونس بعد أن عقد معاهدة مع طرابلس (١٧٩٦م/١٢١١هـ) وبدأ المفاوضات مع باشا تونس حمودة باشا (١٧٨٢-١٨١٤م / ١١٩٧-١٢٣٠هـ) الذى طالب بخمسين ألف دولار علاوة على بعض المعدات البحرية، وقد رد عليه أوبرين بأنه لا يملك الصلاحية لبحث موضوع المعدات البحرية ، وأنه يمكنه فقط عقد المعاهدة مقابل المبلغ المذكور مما جعل حمودة باشا يتردد فى أمر المعاهدة بل قام أيضاً بقطع المفاوضات رغبة منه فى استشارة داى الجزائر ، وبسبب هذا الفشل عاد المندوب الأمريكى إلى الجزائر بينما تولى التاجر الفرنسى فامى والذى سبق وأن لعب دوراً فى عقد الهدنة مهمة عقد المعاهدة ، وبدأت المفاوضات مع حمودة باشا ووفق فى عقد المعاهدة فى (٢٤ أغسطس ١٧٩٧م/ ربيع أول ١٢١٢هـ)[٢] . وقد كلفت المعاهدة الولايات المتحدة مائة وسبعة آلاف دولار[٣] . كما ضمنت لها ألا تدفع إتاوات سنوية فيما عدا بعض الهدايا التى يقدمها القنصل الجديد للباى .(*) وقد اعترضت وزارة الخارجية الأمريكية على بعض مواد المعاهدة لأنها لا تتوافق مع السياسة الاقتصادية التى تطبقها الحكومة الأمريكية[٤] . مما دفعها فى عام (١٧٩٨م/١٢١٣هـ) إلى تعيين كل من أوبرين قنصلاً عاماً فى الجزائر ، وإيتون قنصلاً فى تونس ، وجيمس ليندر كتارد James Leander Cathard قنصلاً فى طرابلس[٥] .

وأصدرت لهم التعليمات حول بحث التعديلات المطلوبة ، وقد قابل كل من إيتون وكتارد حمودة باشا وتباحثا معه وأظهرت كلمات الباى رغبته فى الحصول على مبلغ

---

(١) R.J. Allison; Op. Cit, pp 157, 158 .

(٢) M. Erol; " Amerika'nin Tunus ", 1982, pp 116, 117 .

(٣) توماس أ. بريسون ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٦ .

(*) الباى وتعنى أمير أو والى بالتركى beylerbeyi وكان لقب باى يطلق على أمير نيابة تونس . انظر : الصفصافى أحمد المرسى ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٣ .

(٤) M. Erol; " Amerikan Tunus ", 1982, pp 117 .

(٥) R.J. Allison; Op. Cit, p 24 .

من المال نظير التعديلات المطلوبة أسوة بما فعلته الولايات المتحدة مع الجزائر . ولكن المندوبين رفضا الأمر ، وذكرا للباى أن حكومتهما أعدت أسطولاً لحماية التجارة الأمريكية . ومما لا شك فيه أن الظروف ساعدت المندوبين الأمريكيين فى مهمتهما حيث قام داى الجزائر بإقناع حمودة باشا بالموافقة على التعديلات من ناحيته . ولم يكن الباشا فى وضع يسمح له بالتشدد بسبب الحرب التى كانت تخوضها السفن التونسية ضد الفرنسيين تلبية لأوامر السلطان العثمانى من ناحية أخرى(١) .

وتعتبر المعاهدة مع تونس أكثر تنظيماً من المعاهدتين اللتين عقدتهما الولايات المتحدة مع الجزائر وطرابلس الغرب من حيث شمولية المسائل التى تناولتها موادها رغم تشابه المضمون .

وعلى الرغم من توقيع تلك المعاهدة فإن العلاقات بين الولايات المتحدة وتونس لم تخل من الأحداث التى أدت إلى توتر العلاقات مثلما حدث فى عامى (١٨٠١ - ١٨٠٢م/١٢١٦-١٢١٧هـ) وفى أثناء الحرب بين الولايات المتحدة وطرابلس الغرب إذ استولت السفن الأمريكية على أربع سفن تونسية صغيرة كانت فى طريقها إلى طرابلس الغرب لإمدادها بالمؤن ، وبرر الأمريكيون استيلاءهم على السفن بعد التزامها بالحياد . وبمجرد وصول الأنباء إلى تونس استدعى حمودة باشا القنصل الأمريكى وقدم له احتجاجاً على تصرف السفن الأمريكية(٢) . كما أكد حريته فى تقديم المساعدة لطرابلس الغرب وفقاً لمبدأ السفن الحرة ، إلا أن القنصل ذكر له أن هذا المبدأ لا ينطبق على بلد محاصر ، وفى نهاية الأمر لم تعد الولايات المتحدة السفن التونسية ولم يصر حمودة باشا على رأيه(٣) .

وفى عام (١٨٠٣م/١٢١٨هـ) وقعت حادثة مشابهة حيث استولى الأمريكيون على سفينة تجارية تونسية بعد معرفتهم بأنها تنوى التوجه إلى طرابلس الغرب ورفضوا تعويض حمودة باشا عنها مما أغضبه وجعله يتأهب لمحاربتهم(٤) .

---

(١) M. Erol; " Amerika'nin Tunus ", 1982, pp 117, 118 .

(٢) M. Erol; " Amerikan Trablusgarp ", 1980, p 141

(٣) M. Erol; " Amerika'nin Tunus ", 1982, p 125 .

(٤) Ibid; p 126 .

حدث هذا أثناء وجود القائد البحرى موريس أمام شواطئ طرابلس الغرب ، وعندما علم باستعدادات حمودة باشا فك الحصار وبدأ يراقب الموقف فى تونس مما جعل الأمر ينتهى عند هذا الحد[١] . وفى عام (١٨٠٥م/١٢٢٠هـ) استولى الأمريكيون على سفينة تونسية كانت متوجهة إلى طرابلس الغرب وأصر حمودة باشا على ضرورة إعادة السفينة وإلا فإنه سيعلن الحرب ، وأمام تعثر الوصول إلى اتفاق بين الجانبين اقترح القنصل الأمريكى العام فى الجزائر توبياس لير Tobias Lear على حمودة باشا إرسال وفد من تونس إلى الولايات المتحدة لمناقشة الموضوع وأرفق باقتراحه بعض الهدايا للباى ورجاله لتهدئة ثورتهم[٢] .

وفى نفس العام تحرك الوفد حاملاً معه رسالة من حمودة باشا إلى الرئيس الأمريكى جيفرسون بالإضافة إلى بعض الهدايا[٣] . وقد طلب الباى فى رسالته إجراء تعديل ، وإضافة بعض المواد للمعاهدة بعد أن أعطى لمندوبه كافة الصلاحيات فى هذا الشأن ، ومكث الوفد عاماً كاملاً فى الولايات المتحدة . وفى النهاية وافقت الولايات المتحدة على تعويض تونس بسفينة أمريكية عاد على متنها الوفد التونسى إلى بلاده[٤] .

وفى أثناء الحروب الأمريكية - البريطانية حدث توتر آخر بسبب موافقة تونس لبريطانيا علي استعادة سفينتين لها ، كان الأمريكيون قد استولوا عليهما وأرسلوهما إلى ميناء تونس . ووفقاً للمعاهدة كانت الولايات المتحدة تنتظر من تونس حماية الغنائم الأمريكية ولهذا أصرت على أن تعوضها تونس بمبلغ ستة وأربعين ألف دولار[٥] . واضطرت تونس للدفع ولا نشك فى أن إمكانيات تونس المحدودة ، وتنامى قوة الأسطول الأمريكى فى البحر المتوسط هى التى حتمت عليها الدفع .

(١) M. Erol; " Amerikan Trablusgarp ", 1980, p 143 .

(٢) M. Erol; " Amerika'nin Tunus ", 1982, p 126 .

(٣) A.N. Kurat; Op. Cit, p 12 .

(٤) M. Erol; " Amerika'nin Tunus ", 1982, pp 127, 128 .

(٥) Ibid, p 128 .

مصر

واستكمالاً للأقاليم الواقعة على سواحل البحر المتوسط ، والخاضعة للدولة العثمانية نجد أنه لم يكن للولايات المتحدة أى اهتمام بولاية مصر العثمانية باستثناء زيارات لبعض الرواد الأمريكيين مثل كاترين ليديارد Catherine Ledyard فى عام (١٧٨٨م/١٢٠٣هـ) وذلك ضمن بعثة اكتشاف بريطانية داخل القارة الأفريقية ، وزيارة إيتون الذى سبقت الإشارة إليه فى أثناء الحملة البرية على طرابلس ، كما زار مصر عدد من الأمريكيين الذين دخلوها على أساس أنهم بريطانيون وحصلوا على حماية القنصل البريطانى[1] (*) .

الشام

أما عن علاقة الولايات المتحدة بسواحل شرق البحر المتوسط أى ولاية الشام فقد تركز الاهتمام بها فى صورة إرساليات تنصيرية(**) وليس فى صورة نشاط تجارى. وترجع بداية هذا النشاط على وجه التحديد إلى عام (١٨٢٥م/١٢٤١هـ)(***) عندما وصلت إلى بيروت أول إرسالية أمريكية[2] .

(١) نبيل عبد الحميد سيد أحمد ، « النشاط الأمريكى فى البلاد العربية حتى عام ١٩٢٣م » **المجلة التاريخية المصرية** ، العدد السابع والعشرون ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨١م ، ص ٢٥٦ .

(*) لمزيد من المعلومات عن علاقة الولايات المتحدة بمصر بعد عام ١٨٣٠م انظر : لينوار تشامبرز رايت ، **سياسة الولايات المتحدة الأمريكية إزاء مصر (١٨٣٠ - ١٩١٤م)** ، ترجمة فاطمة علم الدين عبد الواحد ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٧م . مالك محمد أحمد رشوان ، **مصالح الولايات المتحدة فى مصر وتوابعها فى النصف الأول من القرن التاسع عشر** ، القاهرة ، مكتبة عين شمس ، ١٩٩٤م .

(**) سنتناول موضوع الإرساليات التنصيرية الأمريكية بالتفصيل فى الفصل الأول من الباب الثالث.

(***) يرجع نبيل عبد الحميد سيد أحمد فى بحثه «النشاط التبشيرى الأمريكى فى البلاد العربية» وصول أول إرسالية أمريكية إلى بيروت إلى عام ١٨٢٠ معتمداً فى ذلك على كتاب اليقظة العربية لجورج أنطونيوس ، ولكن المراجع الأمريكية والمستندة على الأرشيف الأمريكى تذكر أن هذا العام وصلت فيه أول إرسالية أمريكية إلى أزمير بينما أول إرسالية أمريكية وصلت إلى بيروت كانت فى عام ١٨٢٥م .

(٢) L.J. Gordon; Op. Cit, p 221 .

ولعل الولايات المتحدة أدركت مدى الأطماع الفرنسية والبريطانية فى الشام وشعرت بعدم إمكانية المنافسة التجارية مع هاتين القوتين ، كما أنها ركزت جهودها على اتفاقيات تمكنها من حرية التجارة فى غربى البحر المتوسط بعد أن أدركت خطورة الاحتكار الأوربى في هذه المنطقة . وقد ذكرت احدى شركات التأمين الأمريكية فى بوسطن ضمن إحصائياتها « أنه فى سنة ١٧٨٩م استولت فرنسا على ما قيمته نحو مائتى ألف دولار تقريباً من الشحنات الأمريكية ، وفي السنة السابقة أسرت بريطانيا ما قيمته نحو أربعين ألف دولار ، بينما دويلات البربر لم تأسر إلا سفينة واحدة وهى مركب شراعى ذا صاريين من بوسطن تسمى إليزا تقدر قيمتها بثلاثة عشر ألف دولار »[1] . ومن ثم فإن بريطانيا وفرنسا كانتا أشد خطورة على التجارة الأمريكية من النيابات العثمانية فى الشمال الأفريقى .

ومما سبق نرى كيف أثبتت الجمهورية الوليدة قدرتها على مواجهة الاحتكار الأوربى للتجارة خاصة فى غرب البحر المتوسط بعد أن عقدت معاهدات سلام مع النيابات العثمانية أمنت بها أسطولها التجارى مما عاد عليها بأرباح وفيرة دفعت بها إلى الرغبة فى زيادة الأسواق التجارية ، وكان ميناء أزمير فى مقدمتها بعد أن وصلت إليه أول سفينة تحمل العلم الأمريكى فى عام (١٧٩٧م/١٢١٢هـ)[2] .

وكان اشتعال الثورة اليونانية (١٨٢١-١٨٢٩م/١٢٣٧-١٢٤٥هـ) قد جعل الولايات المتحدة فى وضع حرج أمام الدولة العثمانية التى كانت تنشد صداقتها خاصة وأن الرأى العام الأمريكى كان يتعاطف بشكل متزايد مع الثورة اليونانية وأرسل الأمريكيون المعونات المالية إلى الثوار ولم يكتفوا بذلك بل تطوعوا للخدمة مع الثوار ، ولكن حكومة الولايات المتحدة أعطت الأولوية للمصالح التجارية والتصيرية التى قد تتعرض للخطر لاسيما وأنها كانت تفكر فى عقد المعاهدة التجارية مع الدولة العثمانية ، ولهذا فإن أى تدخل فى القضية لصالح الثوار اليونانيين سيجلب

(١) R.J. Allison; Op. Cit, p 153 .

(٢) A.N. Kurat; Op. Cit, p 8 .

عليها عداوة العثمانيين ، وحسمت الولايات المتحدة موقفها من القضية عندما صدرت وثيقة مبدأ مونرو(*) (١٨٢٣م/١٢٣٩هـ) والتى حددت فيها أبعاد سياستها الخارجية والتى تتضمن عدم تدخل الولايات المتحدة فى شئون القارة الأوربية فى مقابل عدم تدخل الدول الأوربية فى شئون القارة الأمريكية(١) .

وهكذا تغلبت المصالح على الشعارات الإنسانية وأصبحت المعاهدة بين الولايات المتحدة ، والدولة العثمانية قاب قوسين أو أدنى حتى أسفر ذلك عن وجود علاقة مباشرة كما سنرى فى الفصل الأول من الباب الأول .

* * *

(*) ينسب هذا المبدأ إلى الرئيس الأمريكى جيمس مونرو James Monroe (١٨١٧-١٨٢٥م) واشتمل جوهر المبدأ على :

- أن قارتى أمريكا بما تتمتعان به وتحافظان عليه من حرية واستقلال أصبحتا غير خاضعتين لاحتلال أية دولة أوربية فى المستقبل .
- إن النظام السياسى للدول المتحالفة يختلف تماماً عن نظام أمريكا ويجب أن نعتبر أية محاولة من جانب الدول لفرض نظامها على أى جزء فى هذا النصف من الكرة الأرضية خطراً على سلامنا وأمننا .
- لم نتدخل ولن نتدخل فى شئون الدول المحتلة أو البلاد التابعة لأية دولة أوربية .
- لم نساهم بتاتاً فى أى نصيب فى الحروب التى نشبت بين الدول الأوربية لأمور خاصة بها كما أنه ليس مما يتفق مع سياستنا أن نفعل ذلك . انظر : وود جراى وريتشار هوفتسدتر ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦٤ .

(١) توماس أ. بريسون ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٣٧ - ٤٩ .



الباب الأول
العلاقات السياسية

الفصل الأول : معاهدة ١٨٣٠م / ١٢٤٦هـ

- ظروف عقد المعاهدة
- مواد المعاهدة وامتيازاتها
- مدى تطبيق المعاهدة وصور من الخلاف حولها
- دراسة تحليلية للخلاف على المعاهدة

الفصل الثانى : اطراد التقارب فى تطور العلاقات بين الدولتين

- الولايات المتحدة وحركة التنظيمات العثمانية
- الدولة العثمانية والحرب الأهلية فى الولايات المتحدة
- معاهدة (١٨٦٢م / ١٢٧٩هـ)
- بروتوكول ومعاهدتا (١٨٧٤م / ١٢٩١هـ)
- الدولة العثمانية والحرب بين الولايات المتحدة وأسبانيا
- الولايات المتحدة والمشكلة الأرمنية
- الولايات المتحدة والمضايق العثمانية

الفصل الثالث : تلاقى العلاقات وانعكاساتها بين الدولتين

- التمثيل الدبلوماسى الأمريكى والعثمانى
- الموقف الأمريكى من الاتحاديين
- ردود الفعل الأمريكية على الحرب الطرابلسية وأحداث البلقان

الفصل الرابع : العلاقات بين الدولتين إبان الحرب العالمية الأولى

- الرؤية الأمريكية تجاه الدولة العثمانية مع بوادر الحرب
- قطع العلاقات الدبلوماسية
- دخول الولايات المتحدة الحرب وهزيمة الدولة العثمانية



الفصل الأول

معاهدة ١٨٣٠م / ١٢٤٦هـ

- ظروف عقد المعاهدة
- مواد المعاهدة وامتيازاتها
- مدى تطبيق المعاهدة وصور من الخلاف حولها
- دراسة تحليلية للخلاف على المعاهدة



• ظروف عقد المعاهدة

منذ أن شكل الكونجرس اللجنة الخاصة بعقد معاهدات الصداقة عام (١٧٨٤م/١١٩٩هـ) مع الدول أدرج اسم الدولة العثمانية ضمن القائمة التى يمكن التفاوض معها غير أن المفوضين لم يفكروا فى ضم الدولة العثمانية للمفاوضات حتى عام (١٧٨٦م / ١٢٠١هـ) أثناء التفاوض مع الجزائر ، ولكن الفكرة تم التخلى عنها بسبب تكلفتها المادية العالية كما سبق وذكرنا(*) (١) .

وكان روفوس كنج Rufus King الوزير المفوض الأمريكى لدى بريطانيا (١٧٩٦-١٨٤٣م/١٢١١-١٢٥٩هـ) يولى أهمية بالغة للتفاوض حول معاهدة مع الدولة العثمانية وناقش الأمر مع السفير العثمانى لدى بريطانيا وكان لتقارير الوزير المفوض الفضل فى دفع الرئيس الأمريكى آدمز (١٧٩٧-١٨٠١م/١٢١٢-١٢١٦هـ) إلى تعيين وليم سميث William Smith فى عام (١٧٩٩م/١٢١٤هـ) - والذى كان وزيراً مفوضاً لدى البرتغال - كمبعوث فوق العادة وكوزير مطلق الصلاحية لدى الباب العالى للتفاوض حول المعاهدة . ورغم قبول سميث المهمة إلا أنه لم يتلقّ أية تعليمات رسمية ولم يقم بالذهاب إلى استانبول وقد كان الوضع الدولى الناتج عن الثورة الفرنسية وحروب نابليون Napoleon سبباً فى التخلى عن هذه المهمة(٢) . فبريطانيا وروسيا كانتا حليفتين للدولة العثمانية فى حملتها لطرد نابليون . وكان الشعور فى الولايات المتحدة يتعاطف مع الفرنسيين الذين ساعدوا الأمريكيين فى حرب الاستقلال الأمريكية ضد بريطانيا وأسفر ذلك عن أن التفاوض حول معاهدة مع الدولة العثمانية سيؤدى إلى توتر العلاقات الفرنسية الأمريكية والعلاقات العثمانية البريطانية(٣) .

(*) سبقت الإشارة إلى ذلك فى التمهيد .

(١) توماس. أ. بريسون ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٣ .

(٢) L.J. Gordon; Op. Cit. p 8 .

(٣) M. Erol. ; Osmanli Ipmaraorlugunun Amerika, p 11 .

والجدير بالذكر أن الرغبة فى إرسال سميث إلى استانبول نقلت إلى الباب العالى بواسطة بينبردج - قائد السفينة الأمريكية چورج واشنطن - والذى أرسل من قبل داى الجزائر بوفد إلى استانبول أثناء الحديث معه عن إمكانية عقد معاهدة مع الولايات المتحدة ذكر بأن الرئيس الأمريكى قد عين وزيراً للتفاوض من أجل عقد معاهدة مع الدولة العثمانية وأنه قد يصل إلى استانبول خلال ستة أشهر(١) . وإذا كان الوضع الدولى قد أدى إلى تأجيل المفاوضات - كما ذكرت - فإن نشاط التجار الأمريكيين المتزايد والذى لا يعترف بالحدود السياسية لم يستطع الانتظار حتى إجراء تلك المفاوضات لعقد المعاهدة التجارية وإنما نجح التجار الأمريكيون فى المحافظة على استمرار وصول سلعهم التجارية إلى موانئ الدولة العثمانية(٢) .

كما تمكنوا من تأسيس أول بيت تجارى لهم فى أزمير فى عام (١٨١١م/١٢٢٦هـ) وكان تابعاً لمؤسسة وودماس Woodmass وأوفلى Offely التجارية . وقد نجح ديفيد أوفلى David Offely - وهو شريك فى مؤسسة وودماس وأوفلى - فى الحصول على امتيازات تجارية غير رسمية من الدولة العثمانية وخلال تلك الأعوام كان التجار الأمريكيون يحظون بحماية شركة الليفانت البريطانية ولكن ازدياد حجم التجارة الأمريكية فى ميناء أزمير دفع وزارة الخارجية الأمريكية إلى الاعتراف بالحاجة إلى معاهدة تجارية وإلى تمثيل قنصلى وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة عينت تاجراً من فيلادلفيا وهو وليم ستيورات William Stewarat كقنصل فى أزمير منذ (١٨٠٢م/١٢١٧هـ) ، إلا أن الباب العالى لم يعترف به ولكنه رغم ذلك ظل يزاول نشاطاً تجارياً بصفة غير رسمية(٣) . وكان لتقاريره أثر كبير فى تشجيع التجار الأمريكيين على التوافد إلى أزمير فقد ذكر أن الولايات المتحدة فى ظل علاقاتها التجارية مع الهند الغربية مؤهلة للتعامل التجارى مع الدولة العثمانية

(١) H.N. Howard; **Turkey the Straits and U.S. Policy**, Baltimore and London, The Johns Hopkins University Press, 1974, pp. 2 , 3 .

(٢) L.J. Gordon; Op. Cit. p 41 .

(٣) R. Trask, **The United States Response to Turkish Nationalism and Reform,** Menneapolis, The University of Minnesota Press, 1971, p 4 .

وتستطيع أن تصدر لها السلع بسعر أقل من سعر السلع الأوربية وخاصة سكر الهند وقهوة جاوة وتوابلها . أما عن السلع التى يمكن تصديرها من أزمير إلى الولايات المتحدة فهى عديدة مثل التين والعنب والموهير(*) والأفيون(١) . ومما لا شك فيه أن ستيورات قصد من ذلك التقرير تشجيع الدولتين على توثيق علاقاتهما التجارية .

واستمراراً لذلك الاهتمام عين سلون بالتيمور Sloane Baltimore قنصلاً فى أزمير عام (١٨٠٨م/١٢٢٣هـ) إلا أن فشله فى الحصول على اعتراف رسمى به دفعه إلى تكليف قنصل الدانمرك والسويد لتولى شؤون التجارة الأمريكية(٢) .

وفى عام (١٨٢٠م/١٢٣٦هـ) ذهب لوثر براديش Luther Bradish إلى استانبول بهدف تقديم تقارير عن إمكانية التفاوض حول إبرام معاهدة ومدى القابلية لذلك وقد قدم تقريره فى نفس العام وذكر فيه أن التفاوض حول المعاهدة سيكون مرغوباً فيه من منطلق تجارى نظراً لأن التجار الأمريكيين يضطرون لدفع رسوم جمركية تبلغ ٥٪ حين أن تجار الدول الأوربية والمتمتعة بالامتيازات الأجنبية لا يدفعون سوى ٣٪ وتم تقدير تكلفة التفاوض حول المعاهدة بحوالى خمسين ألف دولار ، ولكن براديش أوصى بتأجيل المفاوضات بسبب الثورة اليونانية ورغبة الدولة العثمانية فى استرضاء بريطانيا والتى أظهرت معارضتها لعقد معاهدة بين الولايات المتحدة والدولة العثمانية(٣) .

وفى عام (١٨٢٣م/١٢٣٩هـ) طُلب من چورج بى إنجليش George. P. English أن يتحرى إمكانية إكمال المفاوضات بصورة ناجحة(٤) . فأعد تقريراً يفيد أن

(*) الموهير : هو صوف الأغنام وهو منتج السهل الوسيط فى تركيا ومعروفة جودة ونعومة الموهير الأناضولى وذلك لأنه يجمع بين قوة التحمل ونعومة النسيج انظر :
L.J. Gordon; Op. Cit., p 90 .

(١) A.N. Kurat; Op. Cit., p 9 .

(٢) L.J. Gordon; Op. Cit., p 42 .

(٣) Ibid, pp 8 , 9 .

(٤) توماس أ. بريسون ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٥ .

معارضة الدول الأوربية هى التى حالت دون نجاح كل المحاولات السابقة للاقتراب من الدولة العثمانية واقترح لمواجهة هذا الوضع عقد مفاوضات سرية بين قائد الأسطول الأمريكى فى البحر المتوسط وقائد الأسطول العثمانى لأن مثل هذا الترتيب سيوفر فرصة لنجاح المفاوضات حيث لن تعلم الدول الأوربية بها[١] .

وفى عام (١٨٢٤م/١٢٤٠هـ) عينت الولايات المتحدة أوفلى قنصلاً فى أزمير[٢] ولكن بدون علاقات رسمية إلا أن ذلك لم يمنعه من القيام بدور كبير فى تطوير نشاط التجار الأمريكيين[٣] وحالفه التوفيق فى تعريف الأمريكيين بالباب العالى لفرض رسوم جمركية عالية على الأمريكيين وقد نجح فى إجهاض تلك المحاولات(*) [٤] .

وفى عام (١٨٢٥م/١٢٤١هـ) نُفذ اقتراح انجليش عندما تم تفويض رود جزر للتفاوض سراً مع المسئولين العثمانيين[٥] . وكانت التعليمات الصادرة إليه تتمثل فى التفاوض حول حق المتاجرة مع الموانئ العثمانية وإتاحة الفرصة لتعيين قناصل فى مثل تلك الموانئ وفقاً لما تتطلبه المصالح الأمريكية ، وضمان حرية الحركة عبر الدردنيل[٦] . ومما سبق نرى مدى رغبة الولايات المتحدة فى عقد المعاهدة وذلك لتأمين مصالح التجار الأمريكيين والحصول لهم على الامتيازات التى تمتع بها التجار

---

(١) L.J. Gordon; Op. Cit., p 9 .

(٢) H.N. Howard; " The Bicentennial In American Turkish Relations " **Middle East Journal** (S. 1976), p 292 .

(٣) R. Trask; Op. Cit., p 4 .

(*) من خلال الدراسة تم رصد موقف بريطانيا من تطور العلاقات العثمانية الأمريكية فى هذه الفترة ووجد أنها سعت دائماً إلى إحاطة الدولة العثمانية بشكل يضمن المصالح البريطانية فيها ولذلك أظهرت معارضتها لعقد معاهدة بين الدولة العثمانية والولايات المتحدة ولم تكتف بذلك بل حاولت التأثير على الباب العالى من خلال شركة الليفانت البريطانية ليفرض رسوماً جمركية عالية على الأمريكيين الذين اعتمدوا على تلك الشركة فى حمايتهم .

(٤) A. N. Kurat, Op. Cit., p 9 .

(٥) Ibid, pp 13 - 15 .

(٦) L. J. Gordon; Op. Cit., p 9 .

الأوربيون فى ظل نظام الامتيازات الأجنبية ، بينما لا نرى أن العثمانيين يسعون بنفس الجدية لعقد مثل تلك المعاهدة إلا أن الأحداث السياسية التالية دفعت الدولة العثمانية فى عام (١٨٢٨م/١٢٤٤هـ) إلى الإعلان عن رغبتها فى عقد معاهدة مع الولايات المتحدة وفى مقدمة تلك الأحداث كارثة نافارين (١٨٢٧م/١٢٤٣هـ) والتى حطم فيها أسطول الحلفاء (بريطانيا وفرنسا وروسيا) الأسطول العثمانى المصرى أثناء حرب الاستقلال اليونانية إذ اقتنع الباب العالى بضرورة الاستفادة من الخبرة الأمريكية فى مجال صناعة السفن من أجل إعادة بناء الأسطول العثمانى من جديد واختمر فى ذهن العثمانيين بأنه من الممكن وضع مادة سرية فى المعاهدة تنص على التزام الولايات المتحدة بمساعدة الدولة العثمانية فى إعادة بناء أسطولها مرة أخرى[١] .

ورحبت الولايات المتحدة بالرغبة العثمانية فى عقد المعاهدة ، ولما كان أوفلى وهو الأمريكى الوحيد الذى عينته الولايات المتحدة قنصلاً فى أزمير غير مفوض لتمثيل الولايات المتحدة فى تلك المفاوضات فقد عين الرئيس الأمريكى الضابط وليم كراين William Crane بالإضافة إلى أوفلى للتفاوض حول المعاهدة . وتم تخصيص مبلغ عشرين ألف دولار لإجراء المفاوضات[٢] ، وتضمن خطاب التعليمات الموجه لهما تحذيراً من الترجمة الخاطئة فيما يختص بالامتيازات ورغم ذلك فإن المعاهدة فى نهاية الأمر قد انطوت على مثل تلك المشكلة التى ظلت مصدراً دائماً للخلاف بين الدولتين . ولم تنجح مهمة كراين / أوفلى فى إنجاز المفاوضات وذلك حين اعترض الجانب الأمريكى على المطلب العثمانى بفرض رسوم على السلع الأمريكية أعلى من الرسوم التى تدفعها الدول الأوربية ، كما اعترض أيضاً على الطلب العثمانى الخاص ببناء سفن فى الولايات المتحدة خاصة بعد أن أدرك بأن تلك السفن ستقدم كهدايا مقابل عقد المعاهدة[٣] .

---

(١) A. N. Kurat, Op. Cit., p 17 .

(٢) H.N. Howard; " The Bicentennial In American ", p 293 .

(٣) L. J. Gordon; Op. Cit., pp 9 , 10 .

وفى عام (١٨٢٩م/١٢٤٥هـ) عين الرئيس أندرو چاكسون Andrew Jeckson (١٨٢٨-١٨٣٦م / ١٢٤٤-١٢٥٢هـ) كلاً من چيمس بيدل James Biddle ممثلاً عن البحرية وشارلز ريند Charles Rhind وأوفلى عن التجار لمواصلة التفاوض حول المعاهدة[١] . وقد ذكر وزير الخارجية مارتن فان بورن Martin Van Buren فى تعليماته لهؤلاء المفوضين « أن التجارة بين الولايات المتحدة والدولة العثمانية محدودة جداً فى نطاقها بدون الضمانات التى يمكن أن توفرها شروط المعاهدة ، ورغم هذه الظروف غير المواتية فإنها تعد هامة جداً وجديرة بالاعتبار » . كما أخطرهم بضرورة أخذ الحيطة والحذر من مكائد الدول الأوربية التى حالت فى السابق دون إبرام المعاهدة وطلب منهم أن يبلغوا الرئيس الأمريكى بأية تدخلات من هذا النوع حتى يتمكن من اتخاذ الإجراءات المناسبة[٢] .

وكانت المفاوضات السابقة قد توقفت عندما رفض أوفلى قبول الاشتراط بأن يُدفع على السلع الواردة من الولايات المتحدة رسومٌ جمركية بنسبة ٥٪ فى حين يُدفع على السلع الواردة من أوربا ٣٪ فقط . وقد طرح حلاً وسطاً يقضى بتخفيض الفارق إلى ٥ , ١٪ أى تصبح ٥ , ٣٪ ، ولكن أوفلى أصر على المساواة فى المعاملة[٣] . وقد استفاد وزير الخارجية بورن من تلك الحادثة وأبلغ المفاوضين بأن التوصل إلى معاهدة على أساس الشروط السابق عرضها أى ٥ , ٣٪ سيكون أمراً مقبولاً - فى الظروف الحالية - لدى الولايات المتحدة ، ومع إصرار ريند على المساواة فى الرسوم الجمركية بين التجارة الأمريكية والأوربية فقد نجح فى تحقيق ذلك[٤] .

وفى أوائل (فبراير ١٨٣٠م/ رمضان ١٢٤٦هـ) استؤنفت المفاوضات وتم توقيع المعاهدة التجارية بين الدولتين فى (٧ مايو ١٨٣٠م/ ذو الحجة ١٢٤٦)(*) . وقد مثل

---

(١) R. Trask; Op. Cit. p 10 .

(٢) L. J. Gordon; Op. Cit., p 10 .

(٣) M. Erol. ; Osmanli Ipmaraorlugu Amerika, p 12 .

(٤) National Archives Microfilm of U.S.A., 815/5 **Turco - Amercian** Treaty, August 6, 1888 .

(*) يذكر Gordon أن المعاهدة وقعت فى ١٠ مايو ١٨٣٠م بينما تجمع الوثائق التى اطلعت عليها على أن التوقيع عليها كان فى ٧ مايو الأمر الذى يؤكد عدم صحة التاريخ الوارد عند Gordon.

الدولة العثمانية وزير خارجيتها محمد حامد أفندى بينما مثل الولايات المتحدة ريند[١] وقد استغرقت المفاوضات أربعة أشهر لوجود خلاف بين الموفضين الأمريكيين مرجعه إلى أن المعاهدة قد تضمنت مادة سرية منفصلة رفض بيدل وأوفلى التوقيع عليها وذلك لأنها لا تتفق مع النصوص الواردة فى الدستور الأمريكى والتى تقضى بعدم التوقيع على معاهدات سرية ، وفى النهاية وبعد جدال وقع أوفلى وبيدل على المعاهدة وذلك لأنهما كانا يدركان أن المعاهدة سوف لا تعد رسمية إلا بعد موافقة مجلس الشيوخ الأمريكى عليها[٢] .

وقد قدم الرئيس چاكسون المعاهدة الكاملة مع « المادة السرية » إلى مجلس الشيوخ بعد ستة أشهر فى (ديسمبر ١٨٣٠م/ رجب ١٢٤٦هـ) ووافق مجلس الشيوخ عليها فى أول (فبراير ١٨٣١م/ رمضان ١٢٤٧هـ) ولكنه رفض المادة السرية بسبب الاعتراضات على سريتها ومضمونها وكانت هذه واحدة من المناسبات النادرة التى طلب فيها رئيس أمريكى من مجلس الشيوخ الموافقة على ترتيبات « سرية » مع دول أجنبية[٣] . ومهما يكن من أمر فإن عقد المعاهدة التجارية كان مؤشراً على بداية علاقة مباشرة بين الدولتين اللتين سعت كل منهما لتحقيق مصالحها فالولايات المتحدة كانت ترغب فى أن تحصل لرعاياها على الامتيازات التى تمتع بها رعايا الدول الأوربية داخل الدولة العثمانية خاصة وأن الولايات المتحدة - فى ذلك الوقت - بدأت تحس بقوتها وقدرتها على التأثير فى مجريات الأحداث العالمية فى أوربا وحوض البحر المتوسط . أما الدولة العثمانية فقد كانت ترى فى الولايات المتحدة حليفاً يمكن استقطابه لمساعدتها ضد التدخلات الأوربية فى شئونها من ناحية ولإعادة بناء أسطولها من ناحية أخرى .

---

(١) F.O. 78/3369, **Treaty of Commerce and Navigation Between The United States of America and The Ottoman Porte** , May 7, 1830 .

(٢) A. N. Kurat, Op. Cit., p 15 .

(٣) R. Trask, Op. Cit., p 7 .

وكان النجاح فى إبرام المعاهدة بعد عدة سنوات من التأجيل مصدر رضا للأمريكيين المقيمين فى الدولة العثمانية فقد كتب أمين مفوضية الولايات المتحدة إلى القائد البحرى ديفيد بورتر David Porter والذى سبق تعيينه قنصلاً عاماً فى الجزائر - أول مندوب دبلوماسى أمريكى لدى الدولة العثمانية - قائلاً « لقد ابتهج مواطنونا كثيراً بعقد المعاهدة وقد قام قباطنة الأسطول فوراً برفع العلمين الأمريكى والعثمانى وأطلقوا المدافع للتحية »(١) . ورغم مظاهر الرضا إلا أن الباب العالى كان لديه إحساس بأن الولايات المتحدة لا تقدر المنصب الدبلوماسى الجديد حق قدره وذلك لأن القائد البحرى بورتر الذى أرسل لتبادل وإكمال التصديق على المعاهدة وليبقى مندوباً لحكومته ، لم يمنح سوى « رتبة قائم بالأعمال » هذا فى حين أن الباب العالى كان يرى ضرورة تعيين وزير مفوض على الأقل(٢) .

وقد وصل بورتر إلى استانبول على ظهر السفينة الحربية چون آدمز John Adams وكان نبأ رفض مجلس الشيوخ الأمريكى الموافقة على المادة السرية فى المعاهدة قد وصل إلى الباب العالى قبل وصول بورتر مما جعله فى وضع حرج حيث وجد أن الجو العام فى استانبول يسوده شعور بأن الولايات المتحدة قد خدعت الدولة العثمانية فأراد أن يهدىء ذلك الشعور ولذلك تعهد بمكاتبة حكومته لإلغاء رفض المادة السرية(٣) . ولكنه بعد ذلك أثار ضجة كبيرة بتصرفه فى موضوع الهدايا والتى كانت أمراً حيوياً للتفاوض حول أية معاهدة مع الدولة العثمانية فعندما أرسلت الهدايا إلى الباب العالى قام القائد بورتر بكتابة قيمة كل منها عليها حتى لا يكون هناك أدنى شك فى أن حكومته لم تنجح فى مكافأة المسئولين العثمانيين بصورة مجزية وعند استلام الهدايا كتب وزير الخارجية العثمانية لبورتر يبلغه بأنه قد دفع فى هداياه ما هو أكثر بكثير من قيمتها وراودت الشكوك بورتر بأن هناك محاولة لبخس الهدايا والاستخفاف بها وللحصول على المزيد منها . وعليه فقد رد بأنه على وعى تام بقيمتها وظل وزير الخارجية يُهدد لفترة برد كل الهدايا ولكنه لم ينفذ

(١) L. J. Gordon; Op. Cit., p 11 .

(٢) A. N. Kurat, Op. Cit., p 18 .

(٣) Ibid, p 19 .

تهديده وتم إقفال الموضوع كما تم اعتماد مخصصات بلغت ستاً وثلاثين ألفاً وخمسمائة دولار وتم افتتاح أول مفوضية أمريكية فى استانبول فى عام (١٨٣١م/١٢٤٧هـ)(١) . وقد انشغل بورتر بتنظيم أمور المفوضية وكان على رأس اهتماماته تأمين قنصل أمريكى فى استانبول ولذلك استقدم فى نفس العام فردريك بونكر Frederick Bunker وبعد عدة أسابيع استطاع بورتر أن يؤسس علاقات صداقة مع الباب العالى كما تمكن من كسب ود وصداقة السلطان محمود الثانى (١٨٠٨-١٨٣٩م/١٢٢٣-١٢٥٥هـ) وصار مقرباً منه وكان السلطان معجباً بالسفينة الأمريكية التى حملت بورتر إلى استانبول وقد دفعه إعجابه بها إلى إصدار أوامر ببناء السفن الحربية على شاكلتها(٢) .

مواد المعاهدة وامتيازاتها

تهدف المعاهدة التجارية عامة إلى إنشاء علاقات ودية بين دولتين أو أكثر وإلى تنظيم شروط التعامل العام والخاص مع العمل على المحافظة على علاقات سلمية وتسهيل التطور التجارى المفيد لكل الأطراف . وكان من المتوقع أن تفى معاهدة (١٨٣٠م/١٢٤٦هـ) بين الولايات المتحدة والدولة العثمانية بهذه الأهداف والمتطلبات لولا الخلاف الذى نشأ على الترجمة . وطبقاً للعادة المتبعة قديماً كتبت المعاهدة باللغة العثمانية وعليها ختم الوزير العثمانى وسلمت بواسطته فى صورتها الأصلية للمفوضين الأمريكيين . ولم تُترجم الوثيقة رسمياً إلى لغة أوربية بموافقة الطرفين ولكن حصل المفاوضون الأمريكيون على ترجمة فرنسية للنص الأصلى وأرسلوا نسخة من الترجمة إلى واشنطن وسلموا نسخة للباب العالى مقابل النسخة العثمانية التى حصلوا عليها وبجانب الترجمة الفرنسية التى حملت توقيع المفوضين الأمريكيين قدم هؤلاء المفوضين لحكومتهم أيضاً ثلاث صيغ أخرى للمعاهدة يبدو أن كل واحدة منها اختلفت عن الأخرى(٣) . وبتوقيع المعاهدة أصبحت الولايات المتحدة من الدول صاحبات الامتياز . وقد احتوت المعاهدة على تسع مواد علنية ومادة سرية .

(١) L. J. Gordon; Op. Cit., p 11 .

(٢) A. N. Kurat, Op. Cit pp 18, 19 .

(٣) National Archives Microfilm of U.S.A., Op. Cit., 815/5, August 6, 1888 .

المادة الأولى :

« يقوم تجار الباب العالى سواء من المسلمين أو من بقية الرعايا عند سفرهم إلى مدن وولايات وموانئ الولايات المتحدة وعودتهم منها ، أو من موانئ الولايات المتحدة إلى موانئ الدول الأخرى بدفع نفس الضرائب والرسوم التى تدفعها الدول الصديقة ، ولم يُطالبوا بدفع رسوم زائدة ، وعند سفرهم بالبر أو البحر فسوف تُقدّم لهم كافة الامتيازات والمزايا المرعية تجاه الدول الأخرى . وبالمثل سوف يدفع التجار الأمريكيون الذين يزورون مدن وموانئ الباب العالى المحصنة نفس الضرائب والرسوم التى يدفعها تجار المدن الصديقة ولم يتعرّضوا لأى نوع من المضايقات أو التحرّش بهم . وعلى كلا الجانبين القيام بمنحهم جوازات للسفر (تذاكر مرور) »[1].

المادة الثانية :

« يُمكن للباب العالى القيام بتعيين شاهبندرات(*) (قناصل) فى الولايات المتحدة كذلك يمكن للولايات المتحدة الأمريكية تعيين مواطنين لها بصفة قناصل أو نواب قناصل فى المراكز التجارية لدى الباب العالى والتى تقتضى الضرورة التجارية تواجدهم فيها . على أن يصدر لهؤلاء القناصل ونوابهم البراءات والفرمانات التى تتناسب مع تميز وضعهم ، وتقدم لهم المساعدة والحماية اللازمة »[2] .

المادة الثالثة :

« يتمتع التجار الأمريكيون المقيمون لغرض التجارة فى ولايات الباب العالى الحصينة بالحق فى استخدام سماسرة من أية جنسية أو دين مثل بقية الدول

(١) F.O. Op. Cit., 78/3369, May 7, 1830 .

(*) شاهبندرات : مفردها شاهبندر وتطلق فى الفارسية على موظف الجمارك أو الضرائب ، وفى التركية والعربية على كبير التجار ، فيقال أن السيد المحروقى كان شاهبندر التجار أثناء الحملة الفرنسية على مصر . وفى الغالب المقصود هنا تعيين قناصل فى المراكز التجارية للإشراف على أعمالهم التجارية .

انظر : أحمد عطية الله ، **القاموس الإسلامى** ، خمسة مجلدات ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٦٣م ، المجلد الأول ، ص ٣٦٩ .

(٢) F.O. Op. Cit., 78/3369, May 7, 1830 .

الصديقة ، كذلك لن يسبب لهم إزعاجاً فى شؤونهم ، ولن يُعاملوا بأية طريقة مخالفة للعرف السائد ، ولن تخضع السفن الأمريكية عند وصولها ومغادرتها لموانئ الإمبراطورية العثمانية لزيارات من قبل ضباط الجمارك ومستشارى الميناء أكثر من سفن الدول الصديقة »[١] .

المادة الرابعة :

« إذا ثارت قضايا وخلافات بين رعايا الباب العالى ومواطنى الولايات المتحدة فلن يتم سماع ادعاءات الأطراف ، ولن تصدر الأحكام القضائية إلا فى وجود مترجم، أما فى القضايا التى يزيد الخلاف فيها على خمسمائة قرش فيتم رفعها للباب العالى ليُصدر الحكم فيها طبقاً لقانون المساواة والعدالة ولن يتم التحرش بمواطنى الولايات المتحدة الذين يمارسون عملهم التجارى بهدوء والذين لم يسبق إدانتهم فى أية جريمة أو مخالفة ، وعند ارتكابهم لبعض المخالفات فلا يتم القبض عليهم أو إلقاؤهم فى السجن على يد السلطات المحلية ولكن تتم محاكمتهم على يد وزيرهم أو قنصلهم وتتم معاقبتهم طبقاً لذنبهم متبعين فى ذلك الخصوص للعرف المراعى تجاه الإفرنج(*) الآخرين »(**) [٢] .

المادة الخامسة :

« للسفن الأمريكية التى تقوم بالتجارة مع أملاك الباب العالى الحق فى الذهاب والعودة بأمان كامل وتحت علمهم ، ولكن لا ينبغى عليها أن تُتاجر تحت أعلام أية دولة أخرى ، كما أنه ليس من حقها أن تمنح علمها لسفن الدول الأخرى . ولن يحمى وزراء وقناصل ونواب قناصل الولايات المتحدة رعايا الباب العالى سراً

---

(١) Ibid, 78/3369, May 7, 1830 .

(*) والمقصود الأوربيين .

(**) هذا النص هو المترجم من قبل حكومة الولايات المتحدة والذى من خلاله تمسكت بحقها فى الولاية الجنائية على مواطنيها الأمريكين ودخلت فى خلاف طويل مع الباب العالى وسنتطرق لمناقشة الخلاف فى نهاية هذا الفصل .

(٢) F.O. Op. Cit., 72/3369, May 7, 1830 .

أو علانية ، كذلك لن يُسمح لهم مطلقاً بالخروج على القواعد المقررة هنا والمتفق عليها والمتبادلة بين الطرفين »[١] .

المادة السادسة :

« على السفن الحربية لكلا الطرفين مراعاة روابط الصداقة بينهما والفكر الصائب طبقاً للقانون البحرى المستخدم كذلك تعامل السفن التجارية بنفس طريقة المجاملة »[٢] .

المادة السابعة :

« لسفن الولايات المتحدة الأمريكية التجارية الحق فى حرية المرور فى قناة المقر السلطانى[*] ، ولها حق الذهاب والعودة من وإلى البحر الأسود سواء أكانت فارغة أم محملة ، كذلك يمكنها شحن منتجات وصناعات ومنقولات الدولة العثمانية فيما عدا السلع الممنوعة طبقاً لنظم بلادهم »[٣] .

المادة الثامنة :

« لن يتم الاستيلاء قسراً على السفن التجارية الخاصة بالطرفين المتعاقدين لاستخدامها فى شحن القوات العسكرية أو التموين فى حالة عدم موافقة القباطنة والملاك على ذلك »[٤] .

المادة التاسعة :

« إذا تحطمت سفينة تجارية لأى من الطرفين يتم تقديم المساعدة والحماية لأفراد طاقمها الذين تم إنقاذهم ، أما البضائع والممتلكات فيتم تسليمها إلى أقرب قنصل لموقع السفينة المحطمة ليقوم بتسليمها إلى أصحابها »[٥] .

---

(١) F.O; Op. Cit., 72/3369 , May 7 , 1830 .

(٢) Ibid .

(*) والمقصود به البسفور .

(٣) Ibid .

(٤) Ibid .

(٥) Ibid .

المادة المنفصلة السرية :

إن كتابة هذه الوثيقة والدافع لوضعها هو على النحو التالى :

حيث إنه حتى الآن لم تُبرم أية معاهدة رسمية من أى نوع بين حكومة الباب العالى أدامها الله وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية فإننا الآن المسئولين الموقعين أدناه ونشغل الدرجات العالية كسكرتيريين رئيسيين لحكومة الباب العالى أدامها الله والسلطنة الفخيمة دامت إلى الأبد قد اعتمدنا من جانب صاحب السعادة السلطانية الأفخم ، ومن ثم كانت هناك مفاوضات بيننا وبين صديقنا شارلز ريند الذى كُلف وفُوض بسلطة تامة من جانب الحكومة المذكورة بشكل منفصل بالحضور إلى باب السعادة وبالاشتراك مع الموظفين المذكورين الكومودور بيدل وديفيد أوفلى اللذين يتواجدان الآن فى أزمير ، إن الوثائق التى تتضمن مواد المعاهدة التى وضعت وأقرت نتيجة لهذه المفاوضات قد تم تبادلها وسوف يتم توقيعها بعد ذلك من جانب الموظفين المذكورين والآن وبهذه الطريقة فإن معاهدة جديدة وصداقة متزايدة ووداً قد قام بين الحكومتين مع مراعاة مبادئ الفائدة المتبادلة والاهتمام المشترك وبشأن الحقيقة التى مؤداها أن حالة الخشب الأمريكى من الوفرة والقوة وأن تكاليف البناء هناك أقل فإن الموظف المذكور صديقنا تأكيداً للمشاعر المخلصة للحكومة المذكورة نحو السلطنة العلية الفخيمة قد تعاقد على تعهد بأنه عندما تأمر حكومة الباب العالى ببناء أى عدد من سفن الحرب مثل السفن ذات السطحين والفرقاطات والطرادات والسفن ذات الشراعين فى الولايات المتحدة فإن هذا الأمر سوف ينقل ويبلغ بواسطة رئيس السكرتارية إلى الموظف المسئول فى هذه الحكومة الذى سوف يكون فى ذلك الوقت فى باب السعادة ، وسوف توضع وثيقة تعاقدية تذكر الطريقة التى جرى التفاوض والاتفاق بشأنها بخصوص تكاليف البناء ووقت البناء وكذلك طريقة الإرسال والنقل إلى باب السعادة وطبقاً لهذا العقد فإن السفن المطلوبة سوف تُبنى بعد تحديد الطراز وتوضيح ذلك من جانب ترسانة السلطنة بحيث تكون من القوة والصلابة مثل سفن الحكومة المذكورة (يقصد حكومة الولايات المتحدة) وبشرط ألا تكون تكاليف البناء أغلى من تكاليف السفن الحربية التى تبنى للحكومة المذكورة (يقصد حكومة الولايات المتحدة) وأنه فى حالة إصدار أمر لمنع السفن

المطلوبة من الوصول خالية إلى الترسانة السلطانية فسوف تكون هناك مفاوضات بين المسئولين من كلا الطرفين وطبقاً لها سوف تحمل ويُرسل فى كل سفينة الخشب الضرورى لبناء سفينة أخرى مماثلة لتلك السفينة ذاتها بشرط أن يكون الثمن مطابقاً للثمن الرسمى للحكومة المذكورة (حكومة الولايات المتحدة) وأن تُحسب المادة (الأخشاب) بدقة وعناية وتُعد فى مكانها بعد أن تُقطع وتُنفذ بعناية طبقاً للمقاس »[١] . وهكذا انتهت نصوص وأحكام المعاهدة المعلنة والمادة السرية .

أما بالنسبة للمادة السرّية فقد أشارت أغلب الدلائل على أنها أُضيفت لتعويض السلطان محمود الثانى عن التنازلات التى وافق على تقديمها للولايات المتحدة فى مسألة المساواة بين الأمريكيين والأوربيين فى الرسوم الجمركية[٢] . وكما ظهر فى نص المادة السرية فإنه « فى حالة رغبة الباب العالى فى التعاقد على بناء سفن فى الولايات المتحدة فإن المسئولين العثمانيين يستطيعون أن يتشاوروا مع وزير الولايات المتحدة فى استانبول بشأن العقد وغيره من تفاصيل البيع بما فى ذلك الشرط الذى نص على أن ثمن هذه السفن يجب ألا يكون أعلى مما تدفعه حكومة الولايات المتحدة . ومن الناحية الفنية فإن هذه المادة تضمن بناء وبيع سفن حربية للعثمانيين ولكنها فقط كانت مجرد وعد بأن الوزير الأمريكى فى استانبول سوف يبحث طريقة إبرام العقد »[٣] .

وقد مثلت المادة السرية فى المعاهدة أهمية كبيرة للدولة العثمانية خاصة بعد أن رأى الباب العالى أن إعادة بناء الأسطول العثمانى الذى دمر فى نافارين يجب أن تكون عن طريق الولايات المتحدة وليس عن طريق بريطانيا وفرنسا . ولهذا أصر على وضع المادة السرية التى رفضها مجلس الشيوخ الأمريكى[٤] . وكان من المتوقع أن يترتب على هذا الرفض إلغاء المعاهدة من قبل الباب العالى والذى اندهش من الرفض فالسلطان العثمانى لم يستسغ وربما لم يفهم فكرة عجز رئيس الجمهورية

---

(١) J.C. Hurewitz; **Diplomacy in The Near and Middle East (1535-1914)**, New Jersey, D. Van Nostrand Company, Inc., Vol 1, p 104 .

(٢) M. Erol; Osmanli Imparatorlugunun Amerika, p 13 .

(٣) R. Trask; Op. Cit., pp 7 , 8 .

(٤) A. N. Kurat, Op. Cit., p 17 .

على الموافقة على تلك المادة[١] . وهو الذى كان يتمتع بكافة الصلاحيات وبدا ذلك واضحاً بعد الرسالة التى أرسلها وزير الخارجية الأمريكية إلى وزير الخارجية العثمانية يقول فيها : « إن الرئيس الأمريكى لا يملك الأهلية للتصديق على تلك المادة بعد رفض مجلس الشيوخ لها »[٢] .

وعندما آن أوان المصادقة على المعاهدة اعترض الباب العالى على الرفض الأمريكى للمادة السرية وأيضاً على الاختلاف فى الصياغة اللغوية بين النسخة العثمانية من المعاهدة والترجمة التى صادق عليها مجلس الشيوخ الأمريكى ولم يتمكن بورتر القائم بالأعمال فى استانبول من إجراء أى تعديل نظراً لعدم مصادقة حكومته على المادة السرية ولكنه رد على الاعتراض بتوقيعه على وثيقة أرسلها إلى الباب العالى قال فيها[٣] : «إن تعبيرات معينة فى ترجمة الوثيقة التركية المتبادلة بين مندوبى الطرفين المتعاقدين وهى الوثيقة التى تتضمن مواد معاهدة التجارة المبرمة بين الباب العالى والولايات المتحدة الأمريكية والتى لا تتفق بشكل تام مع الأصل التركى وهذا ظرف نشأ فقط من الترجمة ، وحيث إن الولايات المتحدة راضية عن المعاهدة التركية وقبلتها بدون تحفظ فإن الوثيقة المذكورة سوف تُراعَى بمنتهى الدقة، وإذا نشأ فيما بعد أى نزاع بين الطرفين المتعاقدين فإن الوثيقة المذكورة سوف يُرجَع إليها من جانبى ومن جانب خلفائى من بعدى لإزالة الشكوك »[٤] . ويبدو أن الباب العالى اعتبر أن هذه المذكرة كافية وتبادل التصديق على المعاهدة وقرر أن يُؤيد الامتيازات التى منحتها المواد التسع للمواطنين الأمريكيين[٥] ، والتى طالما تمنوها وحسدوا الدول الأوروبية التى تمتعت بها من قبل . وقد أدى ذلك إلى تزايد عدد الأمريكيين داخل الدولة العثمانية بعد أن كانوا فى السابق لا يشكلون سوى جالية صغيرة من التجار فى أزمير أو بعض البعثات التنصيرية المبعثرة فى أنحاء الدولة العثمانية ، وقد أدى تزايد عددهم إلى مزيد من الاحتكاك ساهم بدوره فى تغير تلك الصورة المشوهة للعثمانيين لدى الأمريكيين والتى سبقت الإشارة إليها

(١) National Archives Microfilm of U.S.A., Op. Cit., 815/5, August 6, 1888 .
(٢) M. Erol. ; Osmanli Ipmaraorlugunun Amerika, p 13 .
(٣) L. J. Gordon; Op. Cit., p 19 .
(٤) National Archives Microfilm of U.S.A., Op. Cit., 815/5, August 6, 1888 .
(٥) Ibid, 815/5, August 6, 1888 .

وكان معظمها من نسج الأوربيين فقد ظهرت العديد من الكتابات العدائية عن العثمانيين فى الولايات المتحدة قبل المعاهدة . وعلى سبيل المثال كتاب رحلة على بك(*) والذى وصف مؤلفه العثمانيين بأنهم برابرة ولكن بعد المعاهدة أخذت النظرة الأمريكية للعثمانيين تتغير بدليل ما ظهر فى كتاب الدكتور چيمس دى كاى Dr. James De Kay عام (١٨٣١م/١٢٤٧هـ) الذى قام بزيارة كل من أزمير واستانبول ودون انطباعاته عن العثمانيين فى كتابه (تصوير تركيا) وقد ظهر فيه الابتعاد عن الروح العدائية التى كانت تغلب على كتابات الأمريكيين قبل المعاهدة[1] .

مدى تطبيق المعاهدة وصور من الخلاف حولها

أنشأت معاهدة (١٨٣٠م/١٢٤٦هـ) علاقة ودية بين الولايات المتحدة والدولة العثمانية سهلت عملية التطور التجارى بين الدولتين إلا أن الخلاف على المادة الرابعة من المعاهدة والخاص بطبيعة ومدى الولاية الجنائية للسلطات العثمانية على المواطنين الأمريكيين ظل ينغص تلك العلاقة بسبب عدم الوصول إلى حل منذ أن عقدت المعاهدة وإلى إعلان الدولة العثمانية إلغاء الامتيازات الأجنبية اعتباراً من أول (أكتوبر ١٩١٤م/ ذو الحجة ١٣٣٣هـ) . ولم تحدث أية مصاعب فى السنوات الأولى لتنفيذ المعاهدة ويبدو أن ذلك كان يعود إلى الرغبة الصادقة لدى الجانبين فى الارتباط بعلاقة رسمية من المفترض أن يجنيا ثمارها ، فالتجار الأمريكيون راغبون فى امتيازات خاصة يتحررون بها من نفوذ شركة الليفانت البريطانية ، ورجال البعثات التنصيرية راغبون فى امتيازات تضمن لهم الحماية والسلامة ليتفرغوا لعملهم التنصيرى والعثمانيون يُخططون لإعادة أسطولهم البحرى بعد أن

(*) على بك صاحب كتاب رحلة على بك هو رحالة أسبانى اسمه الحقيقى دومنجو باديا لاليبخ ارتاد بعض المدن الإسلامية فى الشرق متخفياً فى زى مسلم تحت اسم على بك العباسى .. أتى إلى مكة وزار الأماكن المقدسة على أنه حاج ، وكان ذلك فى فترة حكم الشريف غالب بن مساعد فى أثناء حكم الدولة السعودية الأولى لمكة عام ١٨٠٦م . نُشرت مؤلفاته فى باريس عام ١٨١٤م ولندن عام ١٨١٦م وحاول العودة مرى أخرى ولكنه مات قبل أن يصل إلى مكة فى عام ١٨١٨م . تشير معظم المصادر الغربية إلى أنه كان جسوساً يعمل لحساب نابليون بونابرت. انظر : جاكلين بيرين ، **اكتشاف جزيرة العرب خمسة قرون من المغامرة والعلم** ، ترجمة قدرى قلعجى ، تقديم حمد الجاسر ، دار الكتاب العربى ، بيروت ، د.ت. ، ص ص ١٨١ - ٢٠٤ .

(١) A. N. Kurat, Op. Cit., pp 23, 24 .

شاهدوا مدى التطور فى صناعة السفن الأمريكية ، فضلاً عن الرغبة فى إيجاد حليف يستطيعون التلويح به عند الحاجة أمام الدول الأوربية بأطماعها المتزايدة .

ومنذ عام (١٨٥٩م/١٢٧٦هـ) بدأت الرغبة فى مناقشة الخلاف للوصول إلى اتفاق حول تفسير المادة الرابعة أو استبدال المعاهدة بأخرى إذا استمر الخلاف حول تلك المادة إلا أنه لم يتم أى إجراء[١] . واستمر الأمر حتى عام (١٨٦٨م/١٢٨٥هـ) عندما وقع أول نزاع وجدل حول الولاية الجنائية العثمانية على الأمريكيين فقد طالبت السلطات العثمانية بالولاية على مواطنين أمريكيين تم اعتقالهما وسجنهما فى سوريا بسبب ارتكابهما جرائم ضد السلطات العثمانية وقدم الوزير الأمريكى احتجاجاً رسمياً للباب العالى ولكن تم إبلاغه بأن التفسير الأمريكى للمادة الرابعة غير صحيح[٢] . وأصر الباب العالى على أن عبارة « ولكن تتم محاكمتهم على يد وزيرهم أو قنصلهم وتتم معاقبتهم طبقاً لذنبهم » لا تُوجد فى الأصل العثمانى كما لا تُوجد عبارة « فلا يتم القبض عليهم » وانتهى الرد العثمانى بالإشارة إلى الوثيقة المكتوبة من قبل بورتر والتى تُلزمه ومن يخلفه بالالتزام بالأصل العثمانى[٣]. ثم أعدت حكومة الولايات المتحدة حوالى عشرين ترجمة للمادة المتنازع عليها من قبل خبراء متخصصين ولم تظهر فى أى منها العبارة التى اعترض عليها الباب العالى . ورغم ذلك فإن كل الترجمات الأمريكية اتفقت على أن المعاهدة ضمنت الحصانة فى الاعتقال بسبب ارتكاب جريمة ونصت على تطبيق العقوبة بواسطة الوزير أو القنصل الأمريكى . وقد تم تأكيد هذا عن طريق تطبيق مصطلحات المادة الرابعة للمعاهدة الأمريكية مع مصطلحات المعاهدة البلچيكية العثمانية لعام (١٨٣٨م / ١٢٥٤هـ) والتى لا يُوجد خلاف عليها وقد عبر وزير الخارجية الأمريكية فيش Fish فى عام (١٨٦٩م/١٢٨٦هـ) عن اعتقاده بأن الترجمة الإنجليزية خاطئة، وأيضاً فى عام (١٨٧٧م/١٢٩٤هـ) أقر الوزير الأمريكى إيفارتس Evarts بصحة النص العثمانى[٤] .

---

(١) L. J. Gordon; Op. Cit., p 192 .

(٢) National Archives Microfilm of U.S.A., Op. Cit., 815/5, August 6, 1880 .

(٣) L. J. Gordon; Op. Cit., p 192 .

(٤) Ibid, p. 192 .

وبعد مرور ما يُقارب أربعة وخمسين عاماً من توقيع المعاهدة أصبح الخلاف مزمناً وحاداً . ففى عام (١٨٨٤م/١٣٠٢هـ) اشتكى الوزير العثمانى لدى الولايات المتحدة من أن قناصل حكومة الولايات المتحدة لا يكتفون بممارسة السلطات القضائية على المواطنين الأمريكيين وإنما يغتصبون مثل هذه السلطة فى حالة الرعايا العثمانيين الذين أُدينوا فى جرائم فى الدولة العثمانية . وقال بأن حكومته قد عارضت دوماً الرأى القائل بأن مثل هذه الحقوق قد مُنحت للولايات المتحدة استناداً إلى ترجمة خاطئة للمادة الرابعة من المعاهدة . وأضاف الوزير العثمانى « بأن تلك المادة لا توجد نظاماً استثنائياً فى صالح المواطنين الأمريكيين » واختتم رسالته بالتذكير بالنص العثمانى للمعاهدة دون سواه وبالمطالبة بتسوية سريعة للمسألة المتنازع عليها(١) .

وفى رد وزير الخارجية الأمريكية فريلنجوسنس Frelinghuysens's أكد أن « التسليم بأن النص العثمانى هو المقياس لا يعنى القبول الأعمى بالتفسير الذى يرى الباب العالى أنه الأنسب لذلك النص » وأصر على أن حكومة الولايات المتحدة قد طالبت الباب العالى مراراً بإعادة صياغة المادة الرابعة وأيضاً بتفسير للمعاملة تجاه الرعايا الفرنجة الآخرين ، وفى ختام رده ذكر الوزير بأن للمسألة الحيوية اعتبارين مهمين أولهما المعنى الحقيقى لنص المعاهدة ، والثانى معاملة الفرنجة الآخرين(٢) . وتواصلت المناقشات حول الخلاف بين الجانبين ، فقد اعترض الوزير العثمانى فى واشنطن على حجج وزير الخارجية فريلنجوسنس وأكد أن الباب العالى قد حاول توضيح النقاط موضوع الخلاف وذكر أن المسألة الخاصة بمعاملة الفرنجة فى عام (١٨٣٠م/١٢٤٦هـ) مسألة جديدة ونظراً لأن الدولة العثمانية كانت دائماً تقر بحق المواطنين الأمريكيين فى التمتع بالمعاملة والامتيازات الممنوحة للدول الأوربية فإن التوسع فى التطرق لأوضاع الفرنجة فى عام (١٨٣٠م/١٢٤٦هـ) يُعتبر غير ضرورى ولكن نزولاً عند رغبة وطلب حكومة الولايات المتحدة فإنه يُوضح بأنه كان فى عام (١٨٣٠م/١٢٤٦هـ) « إذا ارتكب أحد الفرنجة جريمة قتل أو جريمة أخرى فإن

---

(١) U.S. Foreign Relations, 1884, JX 233. A3, Turkish Empire, Ottoman Porte, No. 678, **from Tevfik Pasha to Mr. Frelinghuysen,** April 26, 1884 .

(٢) U.S. Foreign Relations, 1884, JX 233. A3, Turkish Empire, Ottoman Porte, No. 679, **from Mr. Frelinghuysen to Tevfik Pasha,** May 31, 1884 .

المحاكم العثمانية هى التى تنظر فى الدعوى ولكن لا يقدم القضاة والمسئولون على مواصلة إقامة الدعوى على المدعى عليه إلا فى حضور السفير أو القنصل أو من ينوب عنهما فى تمثيل حكومة المدعى عليه . وفى ختام رد الوزير العثمانى ذكر أن الدولة العثمانية لن تتفاوض إلا على أساس معاملة الدولة الأولى بالرعاية والمعاملة وليس على أساس المطالب الأمريكية »[١] .

وفى عام (١٨٨٥م/١٣٠٣هـ) طلب وزير الخارجية فريلنجوسنس من الوزير الأمريكى فى استانبول لويس والاس Lewis Wallace أن يقدم تقريراً مفصلاً عن مسألة الامتيازات الأجنبية ، وكرر فى تعليماته له وجهة نظر الوزارة بأن المادة المتعلقة بمعاملة الفرنجة فى عام (١٨٣٠م/١٢٤٦هـ) قد أُدرجت بوصفها عبارة تكميلية . هذا فى حين أن العثمانيين يسعون إلى تثبيتها باعتبارها أساساً للحقوق الامتيازية للأجانب ، واستخف وزير الخارجية بالموقف العثمانى بإيضاح أن الخلاف العثمانى يُشير ضمناً إلى أربعة مراحل من الإجراءات القضائية فأولاً يقوم العثمانيون بالاعتقال رغم إن هذا محظور صراحة فى الامتيازات وفى المرحلة الثانية يقوم الوزير الذى يمثل حكومة المدعى عليه بإدخال المعتقل إلى السجن بينما تتم فى المرحلة الثالثة محاكمة المدعى عليه بواسطة المحاكم العثمانية فى حضور وزير دولته أو قنصلها . وأخيراً يقوم ذلك الوزير أو القنصل بتوقيع العقاب رغم إن كل الوسائل التى تمكن من فرض حكم ما قد حرما منها من واقع التفسير العثمانى[٢] .

وأصرت حكومة الولايات المتحدة على وجهة نظرها وفى عام (١٨٨٧م/١٣٠٥هـ) قام وزير الخارجية الأمريكية بعرض موجز لمنشأ الحقوق الامتيازية الأجنبية والتوسع فيها فى الدولة العثمانية واستنتج أنه « ليس هنالك ضرورة لجعل متطلبات المنصرين الأمريكيين فى الدولة العثمانية ترتكز على الحقوق الامتيازية الفرنسية فهى قائمة بصورة أكثر فعالية بمقتضى معاهدتى باريس وبرلين وبمقتضى المراسيم العثمانية التى سبقت تلك المعاهدات وبمقتضى الأعراف

(١) U.S. Foreign Relations, 1885, JX 233. A3, Turkish Empire, Ottoman Porte, No. 682, **from Tevfik Pasha to Mr. Frelinghuysen,** November 26, 1885 .

(٢) U.S. Foreign Relations, 1885, JX 233. A3, Turkish Empire, Ottoman Porte, No. 634, **from Mr. Frelinghuysen to Mr. Lewis Wallace,** January 22, 1885 .

الراسخة لدى الباب العالى »[1] . ورغم التشدد من قبل حكومة الولايات المتحدة إلا أنها فى عام (١٨٩٣م/١٣١١هـ) أقرت بالحق السيادى للحكومة العثمانية فى طرد الأجانب غير المرغوب فيهم . وقد تعاظمت أهمية ذلك الإقرار بالجدل الدائر فى ذلك الوقت حول منح الرعايا العثمانيين الجنسية الأمريكية خصوصاً الأرمن الذين يعودون إلى الدولة العثمانية ويُطالبون بحقوق امتيازية مثل الأجانب باعتبارهم مواطنين أمريكيين وبدءاً من عام (١٨٩٥م/١٣١٣هـ) وما أعقبه من أعوام أدى الإقرار الأمريكى بذلك الحق إلى منع العديد من المنازعات[2] .

وأُضيف جانب جديد لوجهة النظر العثمانية فى عام (١٩٠٠م/١٣١٨هـ) فعند إعادة فتح الموضوع والخلاف حوله أصر الباب العالى على أنه عند التوقيع على بروتوكول (١٨٧٤م/١٢٩١هـ) والذى منحت فيه الدولة العثمانية الأجانب حق امتلاك العقارات فإن حكومة الولايات المتحدة وافقت على الولايتين الجنائية والمدنية للمحاكم العثمانية على المواطنين الأمريكيين وكان ذلك بناءً على مادة فى البروتوكول تنص على أنه فى المناطق التى تبعد بمسافة أكثر من تسع ساعات من الوجود القنصلى يجوز محاكمة الأجانب بواسطة ثلاثة من أعضاء مجلس كبار السن المحلى مع مساعدة المندوب القنصلى فى الدعاوى التى تنطوى على ما لا يزيد عن خمسمائة قرش مع الموافقة على حق الأجانب فى الاستئناف بمساعدة القنصلية[3] . والواقع أن مسألة الخلاف لم تُشكل فى بداية العلاقة أهمية كبرى للباب العالى ولكن مع ازدياد أعداد الأمريكيين خاصة ذوى الأصول الأرمنية والذين كانوا يقيمون فى المناطق الداخلية من آسيا الصغرى ويتمتعون بالامتيازات التى حررتهم فى أوقات كثيرة من التحفظ والاعتقال مما أزعج الباب العالى ولذلك قام بمخاطبة الوزير الأمريكى فى استانبول مطالباً بتسوية عاجلة لمسألة الخلاف وتم الاستشهاد برفض القنصل الأمريكى فى أزمير استلام استدعاء قضائى لمواطن أمريكى ليحضر أمام

(١) U.S. Foreign Relations, 1887, JX 233. A3, Turkish Empire, Ottoman Porte, No. 7, **from Mr. Bayard Mr. Oscar Straus,** April 20, 1887 .

(٢) L. J. Gordon; Op. Cit., p 195 .

(٣) U.S. Foreign Relations, 1900, JX 233. A3, Turkish Empire, Ottoman Porte, No. 162, **from Mr. Lioyd G. Griscom to Mr. Hay,** February 6, 1900 .

محكمة جنائية كمثال على سوء استخدام الحقوق الامتيازية للأجانب من قبل الأمريكيين(١) .

وفى (يناير ١٩٠١م/ شوال ١٣١٩هـ) قام الباب العالى ثانية بتذكير الوزير الأمريكى فى استانبول بأن المذكرات العثمانية السابقة حول هذا الموضوع لم تجد الرد بعد ، وطالبت الحكومة العثمانية بإعادة فتح القضية وضمنت الطلب مستنداً يضم أسماء اثنى عشر مواطناً أمريكياً مذنبين فى جنح وأفلتوا من العقاب ، فضلاً عن أنه منذ عام (١٨٩٥م/١٣١٣هـ) كانت حكومة الولايات المتحدة تضغط على الباب العالى لدفع تعويضات عن الأضرار التى لحقت بممتلكات الإرسالية الأمريكية فى خربوط ومرعش(*) قدرت بأربعة وثمانين ألفاً وخمسمائة وتسعة عشر دولار ويفسر غوردن Gordon إعادة فتح موضوع الخلاف فى ذلك الوقت من قبل الباب العالى بأنه بهدف إنشاء أسس للمقايضة مع حكومة الولايات المتحدة(٢) .

وفى (مارس ١٩٠١م/ ذو الحجة ١٣١٩هـ) قام وزير الخارجية هاى Hay بإرسال رسالة إلى المفوضية الأمريكية باستانبول ضمنها نسخة من التعليمات الصادرة من الوزارة لعام (١٨٩٠م/ ١٣٠٨هـ) احتوت بإيجاز على أن ما تطالب به حكومة الولايات المتحدة فى المادة الرابعة قد تم منحه من قبل الباب العالى لبعض الدول الأوربية فى معاهداته معها مثل المادة الثامنة من المعاهدة مع بلچيكا (١٨٣٨م/١٢٥٤هـ) والمادة الثامنة من المعاهدة مع البرتغال (١٨٤٣م/١٢٥٩هـ) وبناءً عليه فيجب على الباب العالى الاعتراف بالمطالب الأمريكية(٣) . ورغم معرفة حكومة الولايات المتحدة بحقيقة الاختلاف بينها وبين تلك الدول الأوربية فى توسيع الحقوق الامتيازية للأجانب حيث يكمن الفارق فى أن حكومة الولايات المتحدة قد اعترفت بحق الهجرة الذى أنكرته الحكومة العثمانية كما أن الحقوق الامتيازية في المعاهدات مع بلچيكا والبرتغال لا تتطبق سوى على المواطنين الأصليين أما حالة

---

(١) U.S. Foreign Relations, 1900, JX 233. A3, Turkish Empire, Ottoman Porte, No. 215, **from Mr. Lioyd G. Griscom to Mr. Hay,** May 29, 1900 .

(*) خربوط ومرعش مناطق داخلية فى آسيا الصغرى .

(٢) L. J. Gordon; Op. Cit., p 196 .

(٣) National Archives Microfilm of U.S.A., 77/168, No. 363, **from Mr. Hay to Mr. Lioyd G. Griscom** March 16, 1901 .

الولايات المتحدة فإن المطالبين ليسوا مواطنين بالميلاد فحسب وإنما أيضاً يطالب بها المواطنون المتجنسون وفى بعض الحالات يطالب بها أيضاً أولئك الأجانب المتجنسون جزئياً ولذا فإن موقف حكومة الولايات المتحدة من تجنيس وحماية مواطنيها المتجنسين فى بلدهم الأصلى يضع المسألة فى مستوى مختلف عن ذلك الموقف الخاص بالدول الأخرى التى تطالب بمثل هذه الحقوق(١) .

وتمت محاولة أخرى من الباب العالى لإعادة فتح القضية فى عام (١٩٠٢م/١٣٢٠هـ) ولكن الرد الأمريكى كان مماثلاً لسابقه . وباستثناء تبادل مذكرات تتعلق بحالات محدودة(٢) . فإن الخلاف ظل على ما هو عليه حتى عامى (١٩١٠-١٩١١م/١٣٢٨-١٣٢٩هـ) عندما بدأ الباب العالى يفكر فى استغلال الفرصة التى تهيأت له لحل الخلاف بعد الطلب الذى تقدم به الأمريكى آرثر تشستر Arthur Chester للموافقة على امتياز مشروع خط حديدى يربط حلب مع ميناء الإسكندرونة(٣) .

وبسبب جهود الدول الأوربية المعارضة للامتياز تحمست حكومة الولايات المتحدة لدعم شركة تشستر وبدأ الباب العالى يعرض رغبته فى الوصول إلى حل للخلاف على المادة الرابعة فى مقابل تذليل الصعوبات أمام الشركة الأمريكية للحصول على الامتياز(٤) . ولكن انسحاب الشركة وعدم خروج المشروع إلى حيز الوجود أبقى الخلاف على ما هو عليه حتى إعلان الدولة العثمانية إلغاء الامتيازات الأجنبية اعتباراً من أول (أكتوبر ١٩١٤م/ ذو الحجة ١٣٣٢هـ) ومن ثم دخولها الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨م / ١٣٣٣ - ١٣٣٧هـ)(٥) .

دراسة تحليلية للخلاف على المعاهدة

عرضنا فيما سبق صور الخلاف الذى نشب حول المادة الرابعة من المعاهدة والذى ظهر عند تطبيقها . وبدراسة تحليلية لذلك الخلاف سنصل فى الصفحات

(١) L. J. Gordon; Op. Cit., pp 196 - 197 .

(٢) U.S. Foreign Relations, 1902, JX 233. A 3, Turkish Empire, Ottoman Porte, **from The Sublime Porte to Mr. Leishman,** August 21, 1902 .

(٣) L. J. Gordon; Op. Cit., p 257 .

(٤) National Archives Microfilm of U.S.A., 365/8, No. 354/711, **from American Embassy in Constantinople to Departement of State,** May 25, 1911 .

(٥) L. J. Gordon; Op. Cit., pp 265, 198 .

التالية إلى ما يُبرئ ساحة الباب العالى ويدعم موقفه فى تفسير المادة الرابعة فى مقابل الحجج الأمريكية التى اعتمدت على عدة أمور :

أولاً : نص المعاهدة

بدراسة متمعنة لنص المادة الرابعة من المعاهدة نجد أنه يمكن تلخيص الممارسة العملية المتبعة فى الدولة العثمانية فى أمور الولاية الجنائية كما هى موضحة فى الامتيازات الأجنبية والمقبولة من الباب العالى وكذلك من السفارات الأجنبية ، كالتالى :

حين يكون الطرفان المتورطان فى الجناية أو الجنحة ، أى المعتدى والضحية ينتميان إلى نفس الجنسية فالسلطة المختصة هى المحكمة القنصلية للمتهم . وحين يكون أحد الطرفين عثمانياً والآخر أجنبياً أو حين يكون الرعية العثمانى متورطاً بأى شكل فى المشكلة أو حين تكون الدولة العثمانية ذاتها الطرف الذى وقع عليه الضرر وترفع الدعوى رسمياً ، يتم سماع القضية أمام محكمة الجنايات العثمانية فى حضور القنصل أو مندوبه الذى كان طبقاً للامتيازات الأجنبية يحق له الحضور أثناء نظر الدعوى وتنطق المحكمة العثمانية بالعقوبة المناسبة وتعمل على تنفيذ الحكم ، والنص الفرنسى للمادة الرابعة من المعاهدة حول موضوع الولايتين المدنية والجنائية ينص على أنه : « إذا ثارت قضايا أو خلافات بين رعايا الباب العالى ومواطنى الولايات المتحدة فلن يُسمع للأطراف ولم يُنطق بأى حكم ما لم يكن المترجم الأمريكى حاضراً والقضايا المتضمنة مبلغاً أكبر من خمسمائة قرش تُرفع للباب العالى للفصل فيها طبقاً لقوانين المساواة والعدل ، ومواطنو الولايات المتحدة الذين يُباشرون بأمان أعمالهم التجارية وغير المُدانين أو المتهمين بأية جريمة أو جنحة لم يُتحرش بهم ، ولن يُقبض عليهم أو يُودعون السجن بواسطة السلطات المحلية حتى ولو كانوا قد ارتكبوا جريمة واضحة وإنما تتم محاكمتهم بواسطة وزيرهم أو قنصلهم ويُعاقبون طبقاً لما ارتكبوا ، على أن يتبع فى هذا الشأن العرف المتبع نحو الفرنجة الآخرين »[1] .

---

(١) National Archives Microfilm of U.S.A., Op. Cit., 815/5, August 6, 1888 .

والنص السابق الذى يشير إلى الولاية المدنية والسلامة الشخصية للمواطنين غير المعتدين يتفق مع الشروط العامة للامتيازات الأجنبية ولا يترك مجالاً للاختلاف فى وجهات النظر ، ولكن الصعوبة نشأت عند تطبيق النص القائل « لن يُقبض عليهم أو يُودعوا السجن بواسطة السلطات المحلية حتى ولو كانوا قد ارتكبوا إثماً ولكن سوف تتم محاكمتهم بواسطة وزيرهم أو قنصلهم ويُعاقبون طبقاً لجريمتهم على أن يتبع فى هذا الشأن العرف المتبع نحو الفرنجة الآخرين » . ويتضح مما سبق أن هناك تناقضاً بين بداية الفقرة ونهايتها ، لأنه إذا كان للدبلوماسيين الأمريكيين الحق فى محاكمة أبناء بلدهم فإن هذا لا يتفق مع عبارة : « على أن يتبع فى هذا الشأن العرف المتبع مع الفرنجة الآخرين » لأن العادة كما تفهمها وتُمارسها الدول الأوربية منذ بداية الامتيازات تعترف باختصاص المحاكم العثمانية فى شئون الجرائم والجنح[١] .

ولكن إذا رجعنا إلى النص العثمانى للمعاهدة وهو النص الوحيد الذى وقعه المفاوض العثمانى وبالتالى فهو الذى يُلزم الباب العالى فإننا سنجد اختلافاً رئيسياً بين هذا النص وبين الترجمات العديدة له والتى وُضعت بلغات أوربية حيث لم يرد فى النص العثمانى « سوف يُحاكمون » بذلك اللفظ أو بمعناه وإنما أشار إلى : « أنه فى حالة وقوع قضية بين المواطنين الأمريكيين والرعايا العثمانيين من حق المترجم حضور التحقيق كما تُرسل صورة من التحقيق بعد اكتماله إلى استانبول ليجرى تنفيذ العقوبة بواسطة السلطات العثمانية ولكن بموافقة الوكيل القنصلى للجهة التى حدثت بها القضية » . ويتضح ذلك فى النص فى جملة « وقد اقتفى إجراءات تأديب بمعرفة وكيل القنصل من ذلك الوجه مع مراعاة تحقيق العدالة » ولعل عبارة « حتى يصلوا إلى مرحلة الأمان فى المعاملة »[٢] خير دليل على ذلك كما لا نستبعد بأن المقصود بمرحلة الأمان فى المعاملة هى تلك المرحلة التى كان الباب العالى يضمنها لرعايا الدول الأوربية في نظام الامتيازات .

ويدفعنا الاختلاف بين النصين إلى عمل دراسة مقارنة مع ما يُقابل المادة الرابعة من مواد فى معاهدات الامتيازات السابقة والتى عقدتها الدولة العثمانية مع

(١) National Archives Microfilm of U. S. A. , Op. Cit., 815/5, August 6, 1888 .

(٢) Ottoman Archives, Prime Minister's, Istanbul, No. 1/1, 1245 - 1327, p 8 .

بعض الدول الأوربية ابتدأء من معاهدة الصداقة والتجارة مع فرنسا(*) عام (١٥٣٥م/٩٤٢هـ) والتى اعتبرت أساساً لنظام الامتيازات فى الدولة العثمانية . جاء فى المادة الرابعة من المعاهدة مع فرنسا « أنه فى القضايا المدنية ضد الترك وغيرهم من رعايا السلطان فإن التجار ورعايا الملك (الفرنسى) لا يمكن استدعاؤهم أو مضايقتهم أو محاكمتهم إلا إذا قدم الترك المذكورون من رعايا السلطان صيغة مكتوبة من الخصم أو حجة من القاضى أو مندوب المحكمة أو القنصل وبدون هذا الإقرار الكتابى أو الحجة لا تقبل أية قرينة أخرى من أى تركى من رعايا السلطان فى أى جزء من ممتلكات السلطان الأعظم ، « كما أن القاضى أو أى شخص آخر لن يستمع إلى رعايا الملك (الفرنسى) أو يحاكمهم بدون تواجد مترجمهم » . وتنص المادة الخامسة منها على « أنه فى القضايا الجنائية فإن التجار المذكورين وغيرهم من رعايا ملك فرنسا لن يُستدعوا أمام القاضى أو غيره من موظفى السلطان بناءً على طلب الترك وغيرهم من رعايا السلطان ، كما أن القضاة المذكورين لن يُحاكموهم ولكنهم يجب إحالتهم فوراً إلى الباب العالى أو أكبر موظف تابع للسلطان حيث يثبت صدق دليل رعايا الملك (الفرنسى) ورعايا السلطان كل منهما ضد الآخر »[١] . أى أن الحكومة الفرنسية تُوافق على خضوع مواطنيها للمحاكم والأحكام العثمانية فى القضايا المدنية والجنائية التى تحدث بين مواطنيها وبين الرعايا العثمانيين شريطة تقديم مذكرة بالقضية ووجود المترجم فى النوع الأول وثبوت دليل الإدانة فى النوع الثانى .

وفى معاهدة التجارة بين بريطانيا والدولة العثمانية لعام (١٥٨٠م/٩٩٨هـ) نصت المادة السابعة عشرة منها على « أنه إذا حدث خلاف أو نزاع بين الأفراد الإنجليز (وبعضهم البعض) وعليه سوف يلجؤن إلى قناصلهم أو حكامهم فلن يُسمح لأحد بأن يضايقهم بل تُترك لهم الحرية فى هذا التصرف وأن النزاع الذى بدأ يُمكن أن ينتهى طبقاً لعاداتهم هم »[٢] .

(*) حصلت كل من جنوة والبندقية وفلورنسا على امتيازات من الباب العالى قبل المعاهدة العثمانية الفرنسية إلا أن المعاهدة الفرنسية كانت أساس نظام الامتيازات الذى بمقتضاه حصلت الدول الأوربية الأخرى على امتيازات مماثلة .
انظر : J.C. Hurewitz, Op. Cit., Vol. I, pp 1 - 5 .

(١) J.C. Hurewitz, Op. Cit., Vol. I, pp 1 - 5, (Document No. 1) .

(٢) Ibid, Vol. I, pp 7 - 9, (Document No. 4) .

أى أن نص المادة اقتصر على القضايا بين البريطانيين فقط ولذلك ترك أمر إصدار الحكم لقناصلهم ولكن فى المعاهدة النهائية للامتيازات بين بريطانيا والدولة العثمانية لعام (١٦٧٥م/١٠٨٦هـ) نصت المادة الرابعة والعشرون على « أنه إذا كان لأحد الإنجليز أو أحد أبناء هذه الأمة (الإنجليزية) مداخلة فى أية دعوى قضائية أو أى شأن آخر له صلة بالقانون فإن القاضى لن يستمع أو يصدر قراراً إلا إذا حضر السفير أو القنصل أو المترجم ، وكل الدعاوى التى تزيد قيمة كل منها عن أربعة آلاف أسبر(*) سوف تسمع لدى الباب العالى وليس فى أى مكان آخر»[١] . ومعنى هذا أن نطاق الامتياز اتسع وأصبح يشمل قضايا الخلاف بين المواطنين البريطانيين والرعايا العثمانيين وأن الحكومة البريطانية قد وافقت على خضوع مواطنيها للمحاكم والأحكام العثمانية ، بشرط وجود القنصل أو المترجم وفى القضايا التى تزيد فيها قيمة الغرامة عن حد معين سوف تُرفع إلى الباب العالى . وبهذا يكون الباب العالى قد صاغ المادة الرابعة من المعاهدة الأمريكية العثمانية لعام (١٨٣٠م/١٢٤٦هـ) وفق نظام الامتيازات الذى اعتاد عليه فى معاهداته السابقة مع الدول الأوربية ولم يعترف فى المعاهدات السابقة بحق الولاية الجنائية لغيره .

ومما يُؤكد أن الأسلوب المتبع فى مثل هذه المعاهدات هو ما تضمنه النص العثمانى أو الولايات المتحدة قد سلكت ذلك السبيل فى معاهداتها اللاحقة لمعاهدة (١٨٣٠م/١٢٤٦هـ) فبعد ثلاث سنوات من عقد المعاهدة الأمريكية العثمانية عقدت الولايات المتحدة معاهدة صداقة وتجارة مع مسقط عام (١٨٣٣م/١٢٤٩هـ) ولم تتعرض فيها لموضوع الولاية الجنائية بل اقتصرت المادة التاسعة منها على تناول القضايا التى بين المواطنين الأمريكيين فقط وقد نصت على أن : « يُعين رئيس الولايات المتحدة قناصل يقيمون فى موانئ سلطان مسقط حيث يتم الاتجار الرئيسى وهؤلاء القناصل سيكونون وحدهم القضاة فى كل المنازعات أو الدعاوى التى يكون طرفاً فيها مواطنون أمريكيون وبعضهم البعض »[٢] . كذلك عقدت الولايات المتحدة معاهدة صداقة وتجارة مع مراكش فى عام (١٨٣٦م/١٢٥٢هـ) ولم تشترط فيها الولاية الجنائية حيث نصت المادة الحادية والعشرون على أنه «إذا جُرح

(*) أسبر : عملة تركية قديمة . انظر : J.C. Hurewitz, Op. Cit., Vol. I, p 32

(١) Ibid, Vol. I, pp 25 - 32, (Document No. 12).

(٢) Ibid, Vol. I, pp 108 - 109, (Document No. 43).

أو قُتل أحد مواطنى الولايات المتحدة مراكشياً أو - من ناحية أخرى - قتل مغربياً أو جرح مواطناً للولايات المتحدة فإن قانون البلاد (مراكش) سوف يُطبق بمساعدة القنصل فى المحاكمة ، وإذا هرب الجانى فإن القنصل لن يكون مسئولاً عنه بأى حال »[١] . وإذا كانت الولايات المتحدة قد حصلت على امتياز من الدولة العثمانية فى عام (١٨٣٠م/١٢٤٦هـ) لم يمنح لأحد من قبل لاستفادت منه لاحقاً فى معاهداتها مع مسقط ومراكش ولما قبلت امتيازات أقل من تلك التى منحتها لها أقوى دولة إسلامية .

ونستنتج من هذه الدراسة المقارنة أن الباب العالى لم يوافق مطلقاً على التنازل لصالح الولايات المتحدة خاصة وأن نفوذها آنذاك وتأثيرها على مجريات الأحداث السياسية فى أوربا كان ضئيلاً كما أن علاقته بتلك الدولة حتى ذلك الحين كانت عابرة وفى بدايتها ... فليس من اليسير أن يتخلى الباب العالى - والأمر كذلك - عن حق من أثمن حقوق الدول التى تتمسك بها .

ثانيا : أهداف المفاوضين الأمريكيين أثناء المفاوضات

تبين التعليمات الصادرة إلى المفاوضين الأمريكيين الذين اعتمدوا بالتتابع للتعامل مع الباب العالى والتقارير الموجهة منهم إلى حكومتهم بوضوح أن اهتمامهم الدائم كان ينص على الحصول لمواطنيهم على معاملة مواطنى الدولة الأولى بالرعاية ولم يتم التوصل إلى هذه النتيجة إلا بمشقة وصعوبة ، وعلى سبيل المثال ذكر أوفلى أن محادثاته مع وزير الخارجية العثمانية فى (ديسمبر ١٨٢٨م/ جمادى الآخرة ١٢٤٤هـ) جعلته يعتقد أن المطالب الأمريكية مبالغ فيها وأن المزايا التى طلبتها الولايات المتحدة مثل القيام بأعمال تجارية فى كل موانئ الدولة العثمانية لم تمنح حتى ذلك الوقت لأية دولة سوى حلفاء الباب العالى القدامى . وفى تقرير بتاريخ (١٠ مايو ١٨٣٠م/ ذو الحجة ١٢٤٦هـ) تحدث ريند عن الصعوبة التى صادفها لإقناع الباب العالى بمنح الولايات المتحدة معاملة الدولة الأولى بالرعاية بعد أن أوضح أن الولايات المتحدة لم تطلب على الإطلاق امتيازات أفضل من تلك التى حصلت عليها الدول الأجنبية الأخرى[٢] . بل إن تعليمات وزير الخارجية الأمريكية

---

(١) National Archives Microfilm of U.S.A., Op. Cit., 815/5, August 6, 1888 .
(٢) Ibid.

بورن طلبت من المفاوضين الأمريكيين أن يُوافقوا على دفع ٥٪ كرسوم جمركية على الاستيراد فى حين كانت بريطانيا وفرنسا ودول أخرى تدفع ٣٪ بمقتضى معاهداتها مع الباب العالى ، ولذلك فإنه عندما تم الاتفاق بين المفاوضين الأمريكيين والعثمانيين على أن تكون الرسوم ٣٪ أسوة بالدول الأخرى كان ريند على حق عندما وصف ذلك الإنجاز بأنه نجاح حقيقى(١) . ودليل آخر على أن الولايات المتحدة لم تكن تهدف إلا للحصول على معاملة مماثلة للمعاملة التى تتلقاها الدول الأخرى وليست تطمع فى امتياز خاصة أن حكومة الولايات المتحدة أرسلت إلى مفاوضيها نسخاً من الامتيازات الفرنسية والبريطانية لكى يقتبسوا أهم شروطها ويدخلوها فى المعاهدة الأمريكية العثمانية . وقد كتب أوفلى فى (١٧ فبراير ١٨٢٨م/ شعبان ١٢٤٤هـ) إلى حكومته بأن السلطان فوض وزير الخارجية العثمانية بأن يمنح للمواطنين الأمريكيين نفس الامتيازات التى تمتع بها الفرنسيون والبريطانيون .

ولذلك فلابد من التسليم بالحقيقة التى مؤداها أن الامتيازات لم تُضف على رعايا الدولتين فرنسا وبريطانيا امتياز عدم الخضوع للمحاكم العثمانية فى الولاية الجنائية ولو كان المفاوضون الأمريكيون قد نجحوا فى الحصول على هذا الامتياز لصالح مواطنيهم وهو امتياز جديد غير مسبوق لما تقاعس المفاوضون الأمريكيون عن إبرازه فى تقاريرهم ولفت انتباه حكومتهم إلى هذه النقطة المهمة . ولكن مراسلاتهم لم تحتو على أية إشارة إلى هذا الأمر . إن رسالة الرئيس الأمريكى جاكسون إلى الكونجرس بتاريخ (٧ ديسمبر ١٨٣٠م/ رجب ١٢٤٦هـ) والتى أعلن فيها المعاهدة لم تتضمن إشارة إلى هذا الأمر ، لقد انصبت الجهود الأمريكية فى التفاوض على الشئون التجارية والملاحية وعلى معاملة الدولة الأولى بالرعاية . والواضح أنه كان من الممكن أن تقبل شروطاً أقل من ذلك بهدف تخليص التجار الأمريكيين من عبء ثقيل ، أما الحصول على امتيازات خاصة بشأن الولايتين المدنية والجنائية فإن تعليمات حكومة الولايات المتحدة إلى مفاوضيها وكذلك المناقشات المطولة بينهم وبين الباب العالى لم تتناولها كما لم يكن واضحاً أن الباب العالى كان لديه أية نية لتقديم مثل هذا التنازل(٢) .

---

(١) L. J. Gordon; Op. Cit., p 10 .

(٢) National Archives Microfilm of U.S.A., Op. Cit., 815/5, August 6, 1888 .

ثالثاً : موافقة الباب العالى الضمنية على المعنى الذى ألحقته حكومة الولايات المتحدة بالمادة بدليل السوابق

أشار الدبلوماسيون الأمريكيون فى استانبول حين تطبيق المعاهدة إلى أن الباب العالى قد قبل الولاية الجنائية التى تقول بأن لقنصليات الولايات المتحدة الحق فى ممارستها وأن سوابق عديدة يمكن اقتباسها تأييداً لهذا الرأى ، وهذا القول غير دقيق ويُؤيد ذلك موقف الباب العالى الذى رفض موقف الدبلوماسيين فى العديد من قضايا الاعتداءات والجنح ولم يقبل ذلك مطلقاً وإنما كان فى كل مناسبة لا يألو جهداً فى التصدى لهذا الموقف بهمة ومثابرة وفيما يلى أمثلة لتلك القضايا .

قضايا رومر ولامار Romer - Lamar

فى عام (١٨٦٨م/١٢٨٥هـ) تورط أمريكيان يُدعيان رومر ولامار فى محاولة انتفاضة فى سوريا ، واعتبر الوزير فى استانبول جوى موريس Joy Morris أنهما عرضة للمحاكمة أمام المحكمة القنصلية الأمريكية ولجأ - تأييداً لموقفه - إلى ترجمة معاهدة (١٨٣٠م/١٢٤٦هـ) حسبما جاء فى النصوص المترجمة للاتفاقية وأعلن كتابه أنه اعتبرها معتمدة ورسمية وقام الباب العالى من جانبه بعد الحصول على مذكرة بورتر بإصدار مذكرتين رسميتين بتاريخ (٣٠ نوفمبر ١٨٦٨م/ شعبان ١٢٨٥هـ) و (١٠ يناير ١٨٦٩م/ شوال ١٢٨٦هـ) أعلن بحسم عن عدم قدرته على مشاركة موريس فى رأيه وكانت التهمة التى اتهم بها الأمريكيان شبه سياسية فى طبيعتها ، ولكن الباب العالى استعمل الرأفة مع الجانبين وأصدر أوامر بإطلاق سراحهما بعد أن كانا معتقلين فى سجن الدولة[1] .

قضية البحار باتريك كيلى Patric Kelly

وفى عام (١٨٧٧م/١٢٩٤هـ) أُتهم بحار يُدعى باتريك كيلى وينتمى إلى طاقم ملاحى للطرادة الأمريكية فاندليا Vandalia التى كانت فى ذلك الوقت قد ألقت مراسيها فى ميناء أزمير بأنه حين كان على الشاطئ فى حالة سُكر قتل موظفاً من

(١) National Archives Microfilm of U. S. A. , Op. Cit., 815/5, August 6, 1888 .

الجمرك العثمانى يُدعى طاهر بضربه على رأسه بزجاجة فارغة وقُبض على المتهم وسُجن بواسطة السلطة المحلية وعُرض المتهم أمام محكمة الجنايات العثمانية حيث بدأت الجلسات الأولى الخاصة بالفحص بحضور أعضاء قنصلية الولايات المتحدة وقد ساعد القنصل سميثرز Smithers ونائبه شخصياً فى التحقيق الأول فى الجناية وأضاف القنصل توقيعه بأسفل الأسئلة ومحاضر المناقشات وخلال هذه المرحلة لم يُذكر موضوع معاهدة (١٨٣٠م/١٢٤٦هـ) واعترفت مفوضية الولايات المتحدة بصورة رسمية باختصاص المحاكم العثمانية وقصرت نفسها على اللجوء إلى المادة (٤٢) من الامتياز الإنجليزى لعام (١٦٧٥م/١٠٨٦هـ) التى ادعت حكومة الولايات المتحدة بحقها فى الاستفادة منها باعتبار أن لها الحق فى المعاملة على أساس الدولة الأولى بالرعاية وبعد أن طلب القنصل سميثرز أن يُسلَّم المتهم إليه لإيداعه فى سجن القنصلية وتعهد بنفسه بإحضاره للمثول أمام المحكمة العثمانية حين يُطلب .

رضخت السلطة العثمانية للطلب وبعد مراسلة جرت حول الموضوع بينه وبين المفوضية ادعى القنصل أن من حقه محاكمة البحار بنفسه فاشتكى وزير الخارجية العثمانية بحدة من هذا التصرف لوزير الولايات المتحدة فى استانبول هوارس ميتارد Horeace Maynard . ولكن القنصل اعتبر أن المادة الرابعة تُعطى السلطات القنصلية الأمريكية الحق الخالص فى الولاية ولذلك لم يُرسل باتريك كيلى ليُمثل أمام المحكمة العثمانية رغم المطالب المتكررة من الباب العالى وسلطات أزمير القضائية بل إن القنصل أجرى بنفسه التحقيق فى القنصلية ونظراً لأن الشاكين والشهود قد رفضوا الحضور أمام ولاية اعتبروها غير مختصة ، فقد قرر القنصل أنه لم يُوجد دليل على الجريمة وأطلق سراح البحار . واحتج الباب العالى بشدة على هذا الأسلوب من التصرف ودارت مراسلات طويلة بين الباب العالى وحكومة الولايات المتحدة وقامت الأخيرة بالموافقة بعد بضع سنوات على منح تعويض مالى لأسرة الضحية وانتهت المشكلة على تلك الصورة[1] .

---

(١) National Archives Microfilm of U. S. A. , Op. Cit., 815/5, August 6, 1888 .

قضية لامار Lamar

وبعد فترة قصيرة من الوقت ورّط لامار نفسه مرة أخرى فى قضية باستانبول مشابهة للقضية الأولى وتم اعتقاله من قبل البوليس العثمانى ، ولكن قضيته لم تصل إلى حد صدور حكم ضده ولعل الباب العالى قد استحسن أن يقتصر الأمر على طرده من البلاد خاصة بعد توسُّلات أبيه الذى جاء خصيصاً من الولايات المتحدة ليتشفع لصالحه(١) .

قضية صانع البنادق الأمريكى

وفى عام (١٨٨٠م/١٢٩٨هـ) قتل أمريكى يعمل فى صنع البنادق - ربما بدون قصد - مواطناً عثمانياً كان فى دكانه وطالب القنصل العام للولايات المتحدة بحقه فى محاكمة المتهم ورغم اعتراض الباب العالى إلا أن القنصل أخذ بزمام الأمر وحكم على صانع البنادق بالسجن لمدة شهرين فما كان من الباب العالى إلا أن احتج على تصرف القنصل ورفض الاعتراف بالحكم(٢) .

والواقع أن هذه السوابق تدل على أن الباب العالى لم يترك فرصة إلا واحتج ضد المبدأ الذى تعتنقه حكومة الولايات المتحدة ولم يعترف أبداً بأى حق للقناصل الأمريكيين فى محاكمة مواطنيهم المتهمين بخرق القوانين داخل الدولة العثمانية .

رابعاً : وجود حالات أو امتيازات مشابهة فى معاهدات معقودة مع بعض الدول الأوربية

ويبقى لنا أن نفحص النقطة الرابعة ، أى أن نستفسر عما إذا كان الباب العالى قد منح فى الحقيقة لدول أخرى الامتيازات التى تنازع حكومة الولايات المتحدة على أنها تملكها وتلجأ للاعتماد عليها فى تبريرها كالتالى :

---

(١) National Archives Microfilm of U. S. A. , Op. Cit., 815/5, August 6, 1888 .

(٢) Ibid .

المادة (٦) من معاهدة السلام لعام (١٧٤٠م/١١٥٣هـ) بين الباب العالى والصقليتين(*) (١) .

المادة (٨) من المعاهدة البلچيكية (١٨٣٨م/١٢٥٤هـ) .

المادة (٨) من المعاهدة مع البلدان الهانسية(**) (١٨٣٩م/١٢٥٥هـ) .

المادة (٨) من المعاهدة مع البرتغال (١٨٤٣م/١٢٥٩هـ)(٢) .

فالشرط الخاص بالمعاهدة مع الصقليتين لا يذكر حتى فى نصه الفرنسى أن الوزراء والقناصل سيكون لهم الحق فى محاكمة المجرم أو من يخترق القانون العثمانى كما أكدت ذلك دراسة قام بها رجل قانون أمريكى(٣) .

أما المعاهدات مع بلچيكا وبلدان الهانس والبرتغال فهى متطابقة مع بعضها البعض رغم إن المترجمين قد أدخلوا بالخطأ فى النص الإنجليزى كلمة « يُحاكم » والنص لا يزيد عن كونه صورة من المادة الرابعة للمعاهدة الأمريكية العثمانية حسب ما تدعى حكومة الولايات المتحدة .

والواقع أنه لم تثبت مطالبة حكومات الدول الموقعة على تلك المعاهدات بحق الولاية الجنائية ولكن يبدو أن تلك الحكومات فهمت من هذه المادة شيئاً يختلف عما

(*) لم أتمكن من الاطلاع على المعاهدتين الخاصة بالصقليتين ١٧٤٠م وبلدان الهانس ١٨٣٩م ولكن تم الرجوع فيما تنطوى عليه المعاهدتان إلى دراسة لقانونى أمريكى موجودة فى الأرشيف الأمريكى وهى دراسة موضوعية ليست متحيزة للجانب الأمريكى بل أكدت أن الباب العالى لم يعترف أبداً بالولاية الجنائية لحكومة الولايات المتحدة وأنه لو فكر بالاعتراف بها لكان أولى له أن يعترف بها للدول الأوربية العظمى .

(١) National Archives Microfilm of U. S. A. , Op. Cit., 815/5, August 6, 1888 .

(**) إتحاد الهانس أو عصبة الهانس Hanseatic League وهى منظمة من المدن الألمانية الشمالية والمجموعة التجارية الألمانية فى الخارج للدفاع عن مصالحها التجارية المشتركة وكانت قوة اقتصادية وسياسية هامة فى شمال أوربا فى الفترة من القرن ١٣م إلى القرن ١٩م . Enc. Brit. (1986), Vol. 5, pp 688 - 689

(٢) U.S. Foreign Relations, 1901, JX 233. A 3, Turkish Empire, Ottoman Porte, No. 363, **from Mr. Hay to Mr. Lioyd G. Griscom,** March 16, 1901 .

F.O. Op. Cit., 371/145, 14823, May 1, 1906 .

(٣) National Archives of U.S.A., Op. Cit., 815/5, August 6, 1888 .

فهمته حكومة الولايات المتحدة رغم إن إبرام المعاهدات فى تاريخ متأخر لبضعة سنوات عن المعاهدة الأمريكية العثمانية يفرض احتمال أن المادة قد أُضيفت فى المعاهدات التالية[١] .

ولكن نعود لنستبعد ذلك لعدة أسباب :

أولاً : أن الباب العالى لم يكن ميالاً للاعتراف لأية دولة بالولاية الجنائية لأنه كان يرى فى ذلك إنقاصاً لسيادته .

ثانياً : أنه من غير المعقول أن يختار الباب العالى دولاً يعد نفوذها السياسى ثانوياً وتجارتها ليست ضخمة كما أن بعضها ليس لها تمثيل دبلوماسى دائم فى الدولة العثمانية ليمنحها مثل ذلك الامتياز الذى لم يمنح للدول الأوربية العظمى[٢] . ونقصد بالذات فرنسا وبريطانيا .

ثالثاً : أن دولة بلچيكا لم تعترض على الباب العالى عندما احتجز أحد مواطنيها فى عام (١٩٠٥م/١٣٢٣هـ) أثناء الاضطرابات الأرمنية التى قادتها اللجان الثورية الأرمنية والتى استهدفت محاولة اغتيال السلطان عبد الحميد حتى إن الوزير الأمريكى آنذاك فى استانبول چون ليشمان John Leishman قد علق على هذا أثناء مراسلاته مع حكومته فقال « حتى الآن البلچيك الذين تشابه معاهدتهم معاهدتنا بشكل أوضح من تلك المعاهدات مع الدول الأخرى ، سمحوا فى هذه اللحظة للحكومة العثمانية بأن تحتفظ بحيازة أحد مواطنيهم غير المشكوك فى جنسيته »[٣] . وهنا نتساءل كيف تسمح دولة بلچيكا للباب العالى بأن يحتجز أحد مواطنيها وهى تعلم ما يتبع ذلك من إجراءات قانونية إذا كان لها الحق فعلاً فى الولاية الجنائية ؟ . هذا ولم يجزم الوزير الأمريكى بتطابق المعاهدات وإنما أشار إلى التشابه فقط .

(١) National Archives of U.S.A., Op. Cit., 815/5, August 6, 1888 .

(٢) Ibid, 815/5, August 6, 1888 .

(٣) U.S. Foreign Relations, 1905, JX 233. A3, Turkish Empire, Ottoman Porte, No. 1145, **from Minister Leishman to The Secretary of State,** September 4, 1905 .

وأخيراً يُمكن أن نستنتج مما سبق أن التفسير الذى رأته حكومة الولايات المتحدة للمادة الرابعة من معاهدة (١٨٣٠م/١٢٤٦هـ) لا أساس له وأن هذا أمر لم يعترف به الباب العالى أبداً ولم يتخلَّ عن الحق المملوك لكل دولة مستقلة والخاص بمحاكمة مرتكبى الجرائم والاعتداءات داخل أراضيها ، خاصة وهو يعلم أنه إذا رضخ لرغبة الولايات المتحدة فسيكون من المستحيل عليه أن يرفض نفس الامتياز للدول الأوربية لذا لم يستطع الباب العالى أن يعترف بأمر يجعله يتخلى عن أثمن حقوق سيادته ، ولا نستطيع أن نقرر أن حكومة الولايات المتحدة قد جنت ثماراً حقيقية من إثارة الخلاف ، لأن إثارته ترتب عليها اشتداد فى تصلب موقف الدولة العثمانية التى لم تسلم بأى شكل من الأشكال بإعطاء الولايات المتحدة حق الولاية الجنائية وإن كان قد ترتب - أيضاً - على الموقف الأمريكى إفلات بعض الرعايا الأمريكيين من العدالة بعد أن أنزلوا الأضرار وارتكبوا الجرائم على أرض الدولة العثمانية وقد ساعدهم على ذلك موقف الدولة العثمانية التى اكتفت بالاحتجاج وتعطيل إجراءات المحاكمة واستغل القناصل الأمريكيون الموقف السلبى للباب العالى لصالح مواطنيهم خاصة بعد أن ثبت مما سبق أن معاهدة (١٨٣٠م/١٢٤٦هـ) بين الولايات المتحدة والدولة العثمانية لم تنص على حق القناصل الأمريكيين فى الولاية الجنائية وأن الباب العالى ماض فى رفضه القبول بوجهة النظر الأمريكية حول تفسير المادة الرابعة من المعاهدة .

* * *

الفصل الثانى

اطراد التقارب فى تطور العلاقات بين الدولتين

- الولايات المتحدة وحركة التنظيمات العثمانية
- الدولة العثمانية والحرب الأهلية فى الولايات المتحدة
- معاهدة (١٨٦٢م / ١٢٧٩هـ)
- بروتوكول ومعاهدتا (١٨٧٤م / ١٢٩١هـ)
- الولايات المتحدة والمشكلة الأرمنية
- الولايات المتحدة والمضايق العثمانية



الولايات المتحدة وحركة التنظيمات العثمانية

تُعد حركة التنظيمات العثمانية صحوةً كُبرى فى تاريخ الدولة العثمانية ، خاصةً وأنها جاءت مع نهاية النصف الأول من القرن التاسع عشر الميلادى / الثالث عشر الهجرى وقت أن كانت الدولة العثمانية فى أشد الحاجة للإصلاح . حقيقةً أن الإصلاح قد بدأ منذ عهد السلطان سليم الثالث (١٧٨٩-١٨٠٧م/١٢٠٤-١٢٢٢هـ) وواصل خطواته الإيجابية أثناء حكم السلطان محمود الثانى لكنه أثمر مع السلطان عبد المجيد (١٨٣٩-١٨٦١م/١٢٥٥-١٢٧٨هـ) الذى ارتبط عهده بصدور خط كلخانه(*) عام (١٨٣٩م/١٢٥٥هـ) والخط الهمايونى(**) عام (١٨٥٦م/١٢٧٣هـ) اللذين كان لهما الأثر الواضح على الحركة الإصلاحية[١] .

وعند التعرض لخط شريف كلخانه الذى صدر فى (٣ نوفمبر ١٨٣٩م/ رمضان

(*) أهم ما جاء فى خط كلخانه :
- أمر السلطان بالتجنيد الإجبارى .
- القضاء على الرشوة التى كانت منتشرة فى الدولة العثمانية .
- وعد السلطان بالاستمرار فى الإصلاح عن طريق التنظيمات والقوانين . ولمزيد من المعرفة عن هذا الخط انظر : أحمد عبد الرحيم مصطفى ، **فى أصول التاريخ العثمانى** ، بيروت ، دار الشروق ، ١٩٨٢م ، ص ص ١٩٨ – ٢٠٧ .

(**) الخط الهمايونى واشتمل على عدة نقاط معظمها تناولت الشعوب والطوائف المسيحية ومن أهمها :
- إقرار امتيازات الطوائف غير الإسلامية .
- السماح للطوائف غير الإسلامية بالحرية فى ممارسة شعائرها الدينية .
- إعلان المساواة فى المعاملة بين جميع الطوائف .
- فسح المجال أمام كافة رعايا السلطان للمساهمة فى خدمة الدولة .
- إنشاء محاكم للفصل فى القضايا المدنية والسماح للأجانب بالتملك فى الدولة . ولمزيد من المعرفة عن هذا الخط انظر : أحمد عبد الرحيم مصطفى ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٢٠٧ – ٢٢٣ .

(١) L. Kinross; **The Ottoman Centuries The Rise and Fall of The Turkish Empire,** New York, Morrow Ouill Papebacks, 1977, pp 437 - 477 .

١٢٥٥هـ) نلمس التغير الذى طرأ على سياسة الدولة العثمانية والاعتراف صراحة بأسباب الوهن ونقاط الضعف ورصد الإجراءات التى يمكن أن تعيد للدولة قوتها وصيانة حقوق الرعايا برفع المعاناة عنهم فى مختلف الميادين(١) .

وقد وضح التأثير الأوربى على خط كلخانه حتى لقد شبهه كينروس Kinross بأنه ماجنا كارتا Magna Carta(*) لرعايا الدولة العثمانية بعد أن ضمن الحرية والأمن والاحترام والملكية وتطبيق القانون(٢) . واعتبر شو Shaw أنه شمل الكثير من الأفكار التى احتواها الإعلان الفرنسى لحقوق الإنسان والمواطن الصادر (١٧٨٩م/١٢٠٤هـ) أثناء الثورة الفرنسية(٣) . ورآه يلماز أنه يُعد بمثابة الدستور الذى يُوضح الحقوق الرئيسية(٤) .

لقد أملت الضرورة صدور خط كلخانه فى الوقت الذى كانت فيه انتصارات والى مصر محمد على باشا (١٨٠٥-١٨٤٨م/١٢٢٠-١٢٦٥م) تتوالى وهزائم الدولة العثمانية تتكرر ، ومن ثم أصبح على الأخيرة إنقاذ الموقف حيث وجدت المساعدة من الدول الأوربية خاصة بريطانيا مقابل تنفيذ الإصلاح وبالذات مسألة مساواة رعايا الدولة أمام القانون .

لم يكتف المسئولون عن الإصلاح بما تحقق فى خط كلخانه وإنما كان السعى لمواصلة المسيرة ، ونتج عن هذا صدور خط آخر عُرف باسم الخط الهمايونى فى

(١) روبير مانتران ، مرجع سبق ذكره ، ج ٢ ، ص ١٢٧ .

(*) الماجناكارتا : الميثاق الأعظم الذى منحه الملك جون النورمانى الذى اضطر للتوقيع عليه من جانب النبلاء الإنجليز فى ١٩ يونية ١٢١٥م ، وهى وثيقة تتكون من (٦٣) مادة معظمها يهتم بضمان امتيازات النبلاء انظر :

A.J. Grant; **History of Europe, Part 2, The Middle Ages.**, London Longman, 1919, p 372 .

(٢) L. Kinross; Op. Cit., p 474 .

(٣) S.J. Sahw, & E.K. Shaw; **History of The Ottoman Empire and Modern Turkey, The Rise of Modern Turkey 1808 - 1975**, Cambridge, Cambridge University Press, 1976, Vol. 2, p 61 .

(٤) يلماز أوزتونا ، تاريخ الدولة العثمانية ، ترجمة عدنان محمود سلمان ، استانبول ، مؤسسة فيصل ، ١٩٩٠ ، ج ٢ ، ص ٣٢ .

(١٨ فبراير ١٨٥٦م/ جمادى الآخرة ١٢٧٣هـ) وإذا كان خط كلخانه قد خرج من رَحِم أزمة محمد على فإن الخط الهمايونى خرج هو الآخر من أزمة حرب القرم (١٨٥٣- ١٨٥٦م/١٢٧٠-١٢٧٣هـ) وفى الأزمتين كانت يد بريطانيا واضحةً تماماً .

وكان على الدولة العثمانية أن تقدم المقابل لمن ساعدها فى حرب القرم ، وأثناء مفاوضات الصلح وقبل أن ينعقد مؤتمر باريس (١٨٥٦م/١٢٧٣هـ) صدر الخط الهمايونى الذى حمل الكثير من التغيرات المطلوبة . كذلك فقد كان الدافع المعنوى قوياً . فالضمان الذى وجدته الدولة العثمانية فى الدول الكبرى قد أعطى رجال التنظيمات الدفعة تجاه الإصلاحات دون أى خوف من أن يأتيهم الهجوم الخارجى بياتاً وذلك بعد هزيمة روسيا .

والواقع أن الفترة الزمنية بين الخطين - رغم إنها لم تتعد الستة عشر عاماً - قصيرة . إلا أن المتطلبات الملحّة فيها دفعت لصدور الخط الجديد . هذا من ناحية ، وأن القائمين على إعداده كانوا شديدى الحماس من ناحية أخرى[1] .

وقد جاء الخط الأخير أكثر انفتاحاً كما أنه ضم الأسس التى اعتمد عليها خط كلخانه وزاد ما تطلبته الأوضاع الجديدة التى أصبحت للدول الأوربية خاصةً بريطانيا وفرنسا اللتان كان لهما تأثير فيها . فهو يغدق على غير المسلمين « ويُفوت الفرصة على أولئك الذين حاولوا قبل ذلك بعدة سنوات التذرع بمسألة الأماكن المقدسة لفرض حمايتهم على مسيحيى الشرق »[2] . وقد سعت بريطانيا وفرنسا لإعاقة تحقيق أية أطماع روسية ، وبطبيعة الحال قوبل الخط الهمايونى بارتياح بالغ أثناء انعقاد مؤتمر باريس لأنه « يُرسى الأسس لتغلغل متزايد للنفوذ الغربى فى الإمبراطورية »[3] .

ووجدت التنظيمات المعارضين لها من أصحاب المصالح الذين خافوا على فقدان مراكزهم وامتيازاتهم مثل أعضاء الطبقة الحاكمة السابقة والعلماء الذين كانوا يمثلون قوةً رئيسيةً فى المجتمع[4] . ولكن الأخيرين - بالإضافة إلى ذلك -

---

(١) محمد فريد بك ، تاريخ الدولة العلية العثمانية ، تحقيق إحسان حقى ، بيروت ، دار النفائس، ١٩٨٦م ، ص ص ٤٨٤ - ٤٨٩ ، يلماز أوزتونا ، مرجع سبق ذكره ، ج ٢ ، ص ٥٦ .

(٢) روبير مانتران ، مرجع سبق ذكره ، ج ٢ ، ص ١٣٧ .

(٣) نفس المرجع ، ج ٢ ، ص ١٣٨ .

(٤) أحمد عبد الرحيم مصطفى ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٢٠٢ - ٢٠٣ .

S.J. Sahw, & E.K. Shaw; Op. Cit., Vol. 2, p 69 .

وضعوا نصب أعينهم محاربة أى نظام من شأنه أن يحتل مكانه على حساب الشريعة الإسلامية، وقد أُثيرت أزمةٌ عندما تأسست المحاكم التجارية، ولكن أُعلن أن الشريعة الإسلامية ، لا تتعارض مع هذا النظام[١] . رغم إن القانون التجارى جاء بتحصيل فوائد على القروض . كما أن مسألة عدم تطبيق عقوبة الإعدام على المرتدين عن الإسلام والذى صدر به أمر عام (١٨٤٤م/١٢٦٠هـ) وألحق بالخط الهمايونى حاد عن الشريعة الإسلامية ، وكانت مساواة أهل الذمة بالمسلمين فى الخدمة العسكرية أمراً غير مرغوب فيه ، وقبول هذه المساواة فى الشهادة أمام المحاكم المختلطة[٢] كان لا ينظر إليه بارتياح ، كذلك استخدام المسيحيين فى الوظائف خاصة الكبيرة . فهناك من نال رتبة « وزير »[٣] وما تمتع به رؤساء الملل والتنازلات التى قدمتها الدولة العثمانية لهم ، كما استغلت حركة التنظيمات من جانب مدارس البعثات التنصيرية التى كانت موطناً للمصالح الأجنبية التى أسهمت فيها الولايات المتحدة والنمسا وفرنسا وبريطانيا وألمانيا[٤] . إلى جانب الخطورة التى كمنت وراء تأسيس المحفل الماسونى والأياد الخفية التى كانت تتحرك من خلاله ، وكذلك السماح للأجانب بامتلاك الأراضى والعقارات مما أعطاهم فرصة ليتفوقوا على الوطنيين . خاصة وأنهم كان لهم شأن فى الميدان الاقتصادى . كل ذلك يُسجل سلبيات حركة التنظيمات التى زاد عليها أن المسيحيين أصبح لهم سند قوى فى تمثيل الدول الأوربية ، وبالتالى رغبوا فى المزيد من تدخلها ليستحوذوا على أكبر قدر من المكاسب ومع ذلك لم يُحققوا ما سعت إليه حركة التنظيمات بشأن مبدأ العثمنة إذ ألحت عليهم القومية خاصة فى البلقان ، ومن ثم فإن اتساع رقعة الدولة العثمانية وتعدد أجناسها وأديانها وعدم تناسق بنائها الاجتماعى قد خلق الصعوبات أمام تحقيق الهدف[٥] .

هذا ويجب أن نضع فى الاعتبار أن أنصار الإصلاحات لا يرضون بأنصاف الحلول ويسعون دائماً لإجراءات جذرية ، وأن ما جرى تنفيذه لم يكن ليعطى المزيد فحالة الصراع بين أنصار القديم والحديث ظلت مستمرة إضافة إلى أن الجوهر

(١) L. Kinross; Op. Cit., p 476 .
(٢) أحمد عبد الرحيم مصطفى ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٢١١ - ٢١٢ .
(٣) يلماز أوزتونا ، مرجع سبق ذكره ، ج ٢ ، ص ٥٧ .
(٤) S.J. Sahw, & E.K. Shaw; Op. Cit., Vol. 2, p 69 .
(٥) أحمد عبد الرحيم مصطفى ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٢١١ - ٢١٦ .

الأوتقراطى(*) كان كامناً رغم الشكل الديموقراطى الذى تحلت به حركة التنظيمات . هذا وقد وجدت الدول الأوربية خاصة بريطانيا وفرنسا فى حركة التنظيمات الفرصة المواتية للتوغل والتغلغل فى شئون الدولة العثمانية ، ومما لا شك فيه أن حركة التنظيمات تطلبت أموالاً ضخمة ، وبالتالى مثلت عبئاً مالياً لم تكن إيرادات الدولة لتكفيه بسبب حرب القرم . خاصة وأنها كانت تُعانى من اضطرابات فى الميزانية ، لذا لجأت إلى عقد القروض مع بريطانيا وفرنسا تلك التى ارتفعت نسبة فوائدها(١) . وتسبب عن ذلك أزمات مالية ظلت تُعانى منها الدولة العثمانية ، وكان من أهم نتائجها تعثر مسيرة حركة التنظيمات فى بعض الأحيان، لكنها رغم ذلك كله واصلت طريقها إلى أن انتهى بها المطاف بصدور دستور عام (١٨٧٦م/١٢٩٣هـ) .

وإذا ما أردنا أن نتلمس موقف الولايات المتحدة من حركة التنظيمات فإننا نجد أنها لقيت تأييداً من قبل بورتر الوزير الأمريكى فى استانبول ، والذى كان يرصد ومن ثم ينقل لحكومته تطورات وانعكاسات تلك الحركة على الأحداث فيقول : « هناك إصلاحات فى كل شىء فى السلطنة ، وكأن هؤلاء الأتراك ليسوا أتراك الزمن الماضى فالمدارس تفتح فى كل ناحية من (الدولة) حتى فى القرى والضواحى وستكون فائدة هذا كبيرة لأن المبشرين الأمريكيين يلعبون دوراً فى العملية التعليمية فى هذه المدارس (أى مدارس البعثات التنصيرية) وبدأ تأثيرهم يظهر »(٢) .

وهكذا لمس بورتر منذ البداية مدى الفوائد التى ستعود على الأمريكيين من وراء حركة التنظيمات العثمانية . خاصة فى المجالات التى كانت ترعاها البعثات التنصيرية الأمريكية . تلك البعثات التى حظيت دائماً باهتمام حكومتها . ولذلك يقول بورتر : « ومن ثم فإن مجال التعليم سيكون أهم مجال تتحقق فيه الفائدة فى العلاقات بين الولايات المتحدة والدولة العثمانية » . ويبدو أن تقرير بورتر لراعى هذه الجهود السلطان محمود الثانى واضحاً فى قوله : « كلما تعرفت على السلطان وعزمه على المدنية والإصلاحات كلما ازددتُ تقديراً له » . ولاشك أن بورتر كان

(*) أوتوقراطية : يطلق هذا الاصطلاح على الحكومات الفردية حيث يتمثل الاستبداد فى إطلاق سلطات الحاكم الفرد وفى استعماله إياها بعض الأحيان تحقيقاً لمآربه الشخصية . انظر : عبد الوهاب الكيالى : موسوعة السياسة ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٨٥م ، ج ١ ، ص ٢٨٢ .

(١) S.J. Sahw, & E.K. Shaw; Op. Cit., Vol. 2, p 98 .

(٢) A.N. Kurat; Op. Cit., pp 21 - 22 .

ينقل صورة هذه الرعاية العثمانية الجادة لحركة التنظيمات إلى حكومته مما أدى إلى انعكاسها على علاقتهما وزاد من تقاربهما ، ويُعلن بورتر عن ذلك بقوله : « إننى لم أجد فى رجال الدولة الأتراك إلا الخير ، ولا أظن أنهم يُعاملون دولة بأحسن مما يتعاملون مع الولايات المتحدة الأمريكية ، وأتمنى ألاّ يحدث ما يمحو هذا الانطباع »[1] .

كما نلمس موقفاً آخَر للولايات المتحدة فى نهاية موكب حركة التنظيمات العثمانية ، وذلك فى عام (١٨٧٦م/١٢٩٣هـ) عندما أعلن السلطان عبد الحميد الثانى (١٨٧٦-١٩٠٩م/١٢٩٣-١٣٢٧هـ) عن عزمه على تغيير نظام الحكم العثمانى واعتماد الحياة الدستورية . حيث أيدت الولايات المتحدة تلك الخطوة وباركتها خاصة وأنها رأت فيها من وجهة النظر الأمريكية إشراقاً لشمس الديموقراطية - التى كانت تُدرك معناها تماماً - نظراً لأنها تُشكل العمود الفقرى للسياسة الأمريكية . ووجهت نظارة الخارجية العثمانية فى (١٨ مارس ١٨٧٧م/ ربيع أول ١٢٩٤هـ) دعوة إلى مفوضية الولايات المتحدة باستانبول لحضور افتتاح البرلمان العثمانى فى قصر ضلمه باختشى[2] . ويبدو أن العثمانيين رغبوا فى حضور الدبلوماسيين الأمريكيين من أجل محو الصورة الأتوقراطية القديمة التى ارتسمت لديهم .

وقد نُقلت صورة اجتماع البرلمان العثمانى بدقة إلى حكومة الولايات المتحدة بواسطة وزيرها فى استانبول هوارس مينارد الذى يقول : « ومثل هذا الجهاز تجديد عظيم على الأعراف التقليدية لهذة الحكومة ، وسوف أُراقب التجربة باهتمام عظيم »[3] .

وهكذا فقد أيدت حكومة الولايات المتحدة موكب حركة التنظيمات العثمانية لأنها اعتبرتها من التغيرات الإيجابية لنظام الحكم العثمانى . خاصة وأنها قد توفر

---

(١) A.N. Kurat ; Op. Cit., pp 21 - 22 .

(٢) U.S. Foreign Relations, 1877, JX 233. A3, Turkish Empire, Ottoman Porte, No 321, **Inclosure No. 1. Note of Invitation from The Ministry of Foreign to the U.S.A Legation,** March 18, 1877 .

(٣) U.S. Foreign Relations, 1877, JX 233. A3, Turkish Empire, Ottoman Porte, No 321, **from Mr. Maynard to Mr. Evarts,** April 7, 1877 .

للأمريكيين داخل الدولة العثمانية بعض الامتيازات التى تضمنها لهم القنوات الرسمية للدولتين .

الدولة العثمانية والحرب الأهلية فى الولايات المتحدة

كانت رسالة التهنئة التى أرسلها الرئيس الأمريكى أبراهام لنكولن Abraham Lincoln (١٨٦١-١٨٦٥م/١٢٧٨-١٢٨٢هـ) للسلطان العثمانى عبد العزيز (١٨٦١-١٨٧٦م/١٢٧٨-١٢٩٣هـ) والتى هنأه فيها بجلوسه على العرش مصدر سعادة للسلطان . وتأكيداً على استمرار علاقة الصداقة والتقارب بين الدولتين . وقد سمحت الظروف للدولة العثمانية بالرد على تأكيد متانة تلك الصداقة أثناء الحرب الأهلية فى الولايات المتحدة (١٨٦١-١٨٦٥م/١٢٧٨-١٢٨٢هـ)[١] .

لقد كان أخطر ما فى الحرب الأهلية هو احتمال أن تُؤدى إلى تقويض البناء الديموقراطى المتمثل فى اتحاد الولايات المتحدة الأمريكية[٢] . وفى تلك الظروف كانت الدولة العثمانية[*] - رغم عدم استقرارها السياسى والاقتصادى - تُساند الحكومة الفيدرالية فى الولايات المتحدة - وكانت أخبار انتصار الشماليين فى الحرب تُنشر فى جريدتى « تقويمى وقايعى » و « الحوادث » الصادرتين فى استانبول، ونظراً لأن الوزير الأمريكى فى استانبول چيمس وليامز James Williams كان ينتسب إلى الولايات الجنوبية فقد كان يؤيد الكونفدرالية ويريد أن يكسب تأييد الباب العالى إلى جانبه . لكن الصدر الأعظم محمد أمين على باشا[**] ووزير الخارجية العثمانية أصدر بيانات تُؤيد الحفاظ على الاتحاد الأمريكى. كما أصدر السلطان عبد العزيز فرماناً فى (٢٦ مارس ١٨٦٢م/ رمضان ١٢٧٩هـ) نص على «منع السفن التى تقوم بأعمال قرصنة ضد السفن الأمريكية من دخول الموانئ

---

(١) A.N. Kurat; Op. Cit., p 30 .

(٢) محمد محمود السروجى ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥١ .

(*) كان ذلك موقفاً متميزاً للدولة العثمانية ، لأن بريطانيا وفرنسا اللتين كان لهما نفوذ قوى لدى الباب العالى قد اعترفتا بانفصال الولايات الجنوبية الاحدى عشرة .

(**) شغل محمد أمين على باشا (١٨١٥-١٨٧١م/١٢٣١-١٢٨٨هـ) عدة مناصب فى الدولة العثمانية كان أهمها منصب وزير الخارجية ثم منصب الصدر الأعظم .

انظر : روبير مانتران ، مرجع سبق ذكره ، ج ٢ ، ص ص ٦٨ - ٦٩ .

العثمانية أو إصلاحها بها »[١] . وكان لهذا الفرمان صدى طيب فى واشنطن ، وقد أعربت الحكومة الفيدرالية عن امتنانها للسلطان العثمانى بصورة رسمية على ما أبداه من روح ودية وعبرت عن أملها فى أن تتبع الدول الأخرى بادرة الدولة العثمانية[٢] . وفى أثناء الحرب كانت أخبار انتصارات الشماليين تُقابل برضى لدى الباب العالى وذلك لأنه اعتبر احتمال سقوط الاتحاد كارثة . كما انتهز الباب العالى فرصة إعادة انتخاب الرئيس لنكولن لتهنئة الوزير الأمريكى فى استانبول موريس ، وكان يؤيد الاتحاد . إلا أن اغتيال لنكولن بعد ذلك أصاب الباب العالى بحالة قلق ، وحاول الوزير الأمريكى فى استانبول إزالة هذا القلق والقضاء على الإحساس بأن الرئيس أندور چونسون Andrew Johnson (١٨٦٥-١٨٦٩م/١٣٨٥-١٣٨٩هـ) قد لا يسير على نفس نهج الرئيس السابق لنكولن ، ولهذا قام بنشر سيرة حياة الرئيس فى الصحف الصادرة باستانبول ، وكان لهذا التصرف أثره الطيب على الباب العالى لضمان استمرارية تعاطفه ودعمه[٣] .

واعترافاً من الولايات المتحدة بالجميل الذى أسدته لها الدولة العثمانية أثناء الحرب الأهلية أرسلت القائد ستيدمان Stedman بالسفينة تايكوندروجا Ticonderoga إلى استانبول للتعبير عن ذلك . وعندما وصلت تلك السفينة فى عام (١٨٦٦م/١٢٨٣هـ) استقبلها المسئولون العثمانيون والأهالى بحفاوة بالغة ، وكرّم السلطان عبد العزيز قائدها وطاقمها فى قصره معرباً لهم عن سعادته بمشاهدة السفينة الأمريكية وانتهاء الحرب الأهلية بانتصار الشماليين . وفى أثناء عودة السفينة الأمريكية صحبتها السفينة العثمانية محمودية إلى الولايات المتحدة ولقى قائدها وطاقمها أيضاً كل تكريم من الرئيس الأمريكى . كما اغتنم طاقمها الفرصة لمشاهدة العديد من قطع الأسطول الأمريكى وأظهروا إعجابهم بها[٤] . وبعد انتهاء الحرب الأهلية تعرضت البعثات التنصيرية الأمريكية لبعض المضايقات من الباب العالى ، ويبدو أن ذلك كان بسبب ازدياد نشاطها . وكانت حكومة الولايات المتحدة

---

(١) A.N. Kurat; Op. Cit., p 30 .

(٢) L.J. Gordon; Op. Cit., p 12 .

(٣) Ibid, pp 12 , 13 .

(٤) A.N. Kurat; Op. Cit., p 31 .

على وشك أن ترد على تلك المضايقات بصورة حادة . إلا أن وزير الخارجية الأمريكية وليم سيوارد William Seward أنقذ الموقف حينما ذكّر حكومته بموقف الباب العالى أثناء الحرب الأهلية فقال : « فى أشد الأوقات حرجاً فى الولايات المتحدة كانت الدولة العثمانية هى الدولة الوحيدة التى تُساند الاتحاد الأمريكى ، أنسيتم لها ذلك ؟ »(١) . وهكذا نرى كيف أسهم موقف الدولة العثمانية من الولايات المتحدة أثناء الحرب الأهلية فى صفاء وتقارب العلاقات بين الدولتين لدرجة أمكن معها التغاضى عما قد يعكرها .

معاهدة (١٨٦٢م / ١٢٧٩هـ)

فرضت الدول الأوربية بحكم نفوذها فى الدولة العثمانية وبموجب المعاهدات المعقودة معها نوعاً من التحكم فى تحديد الرسوم الجمركية العثمانية على البضائع المستوردة . بحيث جعلتها عند معدلات اسمية ، وذلك ليتسنى لتجارها الأوربيين التمتع بسوق حرة غير مقيدة فى الدولة العثمانية . وقد لاحظ التجار الأمريكيون مدى سيطرة الدول الأوربية فى هذا المجال ، ولهذا حاولوا التأثير على حكومتهم للتدخل للحيلولة دون تميز جمركى ضدهم . بل إنهم لتحقيق ذلك دفعوها للدخول فى الشبكة المعقدة للدبلوماسية الأوربية(٢) . وتُوجت جهودهم لدى حكومتهم بعقد معاهدة (١٨٣٠م/١٢٤٦هـ) بين الولايات المتحدة والدولة العثمانية .

ومنذ عام (١٨٣٠م/١٢٤٦هـ) وحتى عام (١٨٦٢م/١٢٧٩هـ) فرض نظام التعريفة الجمركية رسوم صادر قدرها ٨٪ حسب القيمة من سعر السوق فى ميناء الدخول(٣) ونظراً لضآلة حجم التجارة الأمريكية العثمانية آنذاك فقد تم التوصل إلى تسوية عام (١٨٣٩م/١٢٥٥هـ) وبمقتضاها أصبحت الرسوم على الصادرات الأمريكية إلى الدولة العثمانية توضع استناداً إلى الرسوم البريطانية المنصوص عليها فى المعاهدة العثمانية البريطانية لعام (١٨٣٨م/١٢٥٤هـ)(٤) .

---

(١) A.N. Kurat; Op. Cit., p 30 .

(٢) L.J. Gordon; Op. Cit., p 161 .

(٣) R. Trask, Op. Cit., p 7 .

(٤) L.J. Gordon; Op. Cit., p 162 .

وفى عام (١٨٥٥م/١٢٧٢هـ) اقترحت الولايات المتحدة تعديل الرسوم الجمركية مع الدولة العثمانية ونتج عن الاقتراح تعيين كل من إى. إس. أوفلى E.S. Offley القنصل الأمريكى فى أزمير وجون لانجدون John Langdon وشارلز . إس. سبنس Charles. S. Spence مندوبين مفوضين لإجراء التعديل، وقد احتوى خطاب أوفلى الموجه إلى الوزير الأمريكى فى استانبول كارول سبنس Caroll Spence لاعتماد قبوله للعمل مندوباً عن حكومته أهداف ذلك التعديل « إن تجارة الاستيراد من بلادنا فى حاجة ماسة إلى تحريرها من الظروف المعوقة التى تعمل فيها الآن ، فهى تخضع لتعريفة بريطانيا العظمى التى تُوفر مزايا إيجابية لتجارتها على حساب تجارتنا »(١) ومعنى هذا أن التجار الأمريكيين لم يكونوا راضين بأن يُطبق عليهم اتفاق بريطانى عثمانى يخدم المصالح البريطانية أكثر من المصالح الأمريكية ، وإنما يُريدون اتفاقاً عثمانياً أمريكياً بصورته المباشرة . ولكن ما إن بدأ المندوبون مهمتهم حتى وجههم الوزير الأمريكى فى استانبول إلى وقف كل الإجراءات ، وكان ذلك بسبب موقف الدول الأوربية التى كانت لا تعتزم فى ذلك الوقت إجراء أى تغيير فى الرسوم الجمركية ، ويبدو أن مصالح تلك الدول كانت تفرض عليها التمسك بالرسوم المفروضة آنذاك ، وبمقتضى هذا فقد استمرت الرسوم الجمركية المفروضة سبعة أعوام أخرى(٢) . أى حتى (٢٥ فبراير ١٨٦٢م/ شعبان ١٢٧٩هـ) عندما وقعت كل من الولايات المتحدة والدولة العثمانية على معاهدة تجارة وملاحة بدافع رغبتهما فى توسيع علاقاتهما التجارية(٣) لاسيما وأن معدّلها قد انخفض فى العامين السابقين لعام (١٨٦٢م/١٢٧٩هـ)(٤) .

وقد مثل الولايات المتحدة فى توقيع تلك الاتفاقية الوزير الأمريكى فى استانبول موريس . كما مثل الدولة العثمانية وزير خارجيتها محمد أمين على باشا .

---

(١) L.J. Gordon; Op. Cit., p 162 .

(٢) Ibid .

(٣) Ottoman Archives, Prime Minister's, Istanbul, **No. 214/b,** February 25, 1862 .

(٤) L.J. Gordon; Op. Cit., p 44 .

وقد احتوت المعاهدة على ثلاث وعشرين مادة[١] طابقت إلى حد كبير مواد المعاهدة العثمانية البريطانية لعام (١٨٦١م/١٢٧٨هـ)[٢] .

وقد تضمنت المعاهدة تأكيد جميع الحقوق والامتيازات التى مُنحت لتجار الولايات المتحدة ولتجار الدولة العثمانية فى معاهدة (١٨٣٠م/١٢٤٦هـ) باستثناء المواد المراد تعديلها ، وأن أى امتيازات تُمنح مستقبلاً من قبل أى من الدولتين لتجار دول أخرى سيكون من حق تجار الدولتين الحصول عليها . وقد منح الباب العالى تجار الولايات المتحدة فى هذه المعاهدة العديد من الامتيازات ، ومنها حرية حق شراء وبيع السلع فى جميع أنحاء الدولة العثمانية ، وحق تصدير تلك السلع ، وهذا الامتياز لم يكن موجوداً فى المعاهدة الأولى مما أعطاهم حرية التصرف فى أموالهم ومتاجرهم وفق رغبتهم ، وكان ذلك امتيازاً جديداً لم يكونوا يتمتعون به فى السابق إلا بعد الحصول على التصاريح خاصة على سلعة عرق السوس ، ولم يقف الامتياز عند ذلك الحد بل تعداه إلى معاقبة أى موظف عثمانى يُرغم تاجراً أمريكياً على الحصول على تصريح ، ولاشك أن فى ذلك ضماناً وحماية أكثر للتجار الأمريكيين[٣]. كما حظى تجار الولايات المتحدة بامتيازات أخرى متعددة تمثلت فى مساواتهم فى الرسوم بالرعايا العثمانيين والتجار الأجانب المشتغلين بالتجارة الداخلية .

أما بالنسبة للرسوم الجمركية فعلى تجار الدولتين دفع الرسم الجمركى مرة واحدة على الصادرات ، وهو بنسبة ٨٪ على أن تخفض النسبة بمقدار ١٪ كل عام ، كما سمح الباب العالى لتجار الولايات المتحدة بنقل سلعهم من مكان إلى آخر داخل حدود الدولة العثمانية بشرط ألا تكون من الممنوعات ، والتى إن وجدت فإنها تُصادر كما سيُرسل بها تقرير إلى المفوضية الأمريكية . كما حددت المعاهدة قيمة الصادرات والواردات الزراعية والصناعية بين الدولة العثمانية والولايات المتحدة

---

(١) Ottoman Archives, Prime Minister's, Istanbul, No. 214/a, February 25, 1862 ,
F.O. 115/303, Jno 18952, Official, Treaty of Commerce and Navigation between Ths United States of America and the Ottoman Empire, (undated) .

(٢) L.J. Gordon; Op. Cit., p 204 .

(٣) Ottoman Archives, Op. Cit., No. 214/a .
Ibid., No. 1/1, pp. 1 - 4 .

بنفس القيمة التى يدفعها تجار الدول الأخرى ، ولا تمنع أية بضائع مادامت ليست فى قائمة الممنوعات مثل الملح والدخان اللذين اعتبرا من البضائع غير المسموح باستيرادها ، ورغم ذلك فقد سمح الباب العالى بهما شرط استخدامهما(١). وعلى تجار الولايات المتحدة الراغبين فى تصدير هاتين السلعتين إلى الولايات المتحدة تبليغ الجمارك بالكمية المراد تصديرها ، كما يحق للجمارك أن تتأكد بنفسها من ذلك دون فرض أية رسوم . بل سيحصل التجار الأمريكيون على أفضل امتياز جمركى يُمنح لتجار الدول الأخرى . ولا يُؤخذ بعد الرسم الجمركى المقدر بنسبة ٨٪ أية رسوم أخرى إذا بيعت السلع المستوردة ، ولكن فى حالة إعادة تصديرها خلال ستة أشهر من دخولها فإنها ستُعتبر بضائع عابرة وعلى التاجر إظهار ما يُثبت ذلك لموظفى الجمارك حتى يستطيع أن يحصل على الفرق بين رسوم العبور ورسوم الجمارك .

كما نظمت المعاهدة طريقة دفع الرسوم الجمركية على السلع المصدرة أو المستوردة من ولايتى الأفلاق والبغدان أو ولاية الصرب بطريقة تحمى التاجر من أن يدفع الرسوم الجمركية أكثر من مرة(٢) . وساوت المعاهدة بين تجار الولايات المتحدة وتجار الدولة العثمانية فيما يختص بالتخزين وتسهيلات المنح واسترداد الأموال . بل وأصبح من الممكن أن تُنقل السلع الأمريكية على سفن عثمانية والعكس دون دفع رسوم إضافية . كما وافقت الدولتان ألاّ يُطلب من التجار الأمريكيين أو العثمانيين فى الموانئ رسوماً أعلى من المفروضة على السفن الوطنية مثل رسوم الشحن ، والرسو ، والإرشاد الملاحى ، والفنارات(*) ، والحجر الصحى ، مع السماح لسفن الدولتين بحرية التنقل فى الموانئ ، ومعنى هذا أن تُعامل السفن الأمريكية والعثمانية معاملة متساوية وفق قوانين الدولتين . وعلى قباطنة تلك السفن الالتزام بتسليم موظفى الجمارك قوائم بالسلع الموجودة على متن السفن فور وصولهم إلى الموانئ(٣) . كما لم تُفرض رسوم عبور على السلع أو المحاصيل الزراعية لتجار

---

(١) Ottoman Archives, Op. Cit., No. 214/a , F.O. Op. Cit., 115/303 .

(٢) Ibid., No. 214/a .

(*) هى عبارة عن بناء مزود بنور كبير صُمم أساساً لكى يُستخدم مساعد ملاحى لإرشاد السفن فى البحر .

(٣) Ibid., No. 214/a .
Ottoman Archives, Op. Cit., No. 1/1, pp 1 - 4 .

الولايات المتحدة . سواءً المحملة على سفن أمريكية أو سفن الدول الأخرى عند مرورها من مضايق البسفور أو الدردنيل . على أن تلتزم تلك السفن بالحصول على التصريحات المطلوبة ، وعلى الموظفين الحرص على عدم التسبب فى تأخيرها . وإذا طالت فترة بقاء السلع العابرة داخل الدولة العثمانية فإنها سوف تُخزن فى مخازن الجمارك إلى أن تستكمل رحلتها .

ورغبة فى تسهيل النقل البرى داخل الدولة العثمانية فقد وافق الباب العالى على تخفيض رسوم العبور من ٣٪ إلى ٢٪ على السلع أثناء مرورها الداخلى . على أن يتحول هذا الرسم إلى ١٪ بعد ثمان سنوات وهو أمر سيُطبق على المنتج العثمانى المصدر لتغطية المصاريف . مع احتفاظ الباب العالى بحق حرية التغيير إذا حدث أى غش أو تزوير . ولم يغفل الباب العالى تنظيم عملية استيراد تجار الولايات المتحدة للأسلحة والبارود . كما اشترط على المفوضية الأمريكية تقديم طلب بالأسلحة أو البارود الذى ترغب فى استيراده شريطة عدم استمرارية سريان مفعول الطلب . وحددت الدولتان مدة المعاهدة بثمانية وعشرين عاماً . مع فقرات شرطية تقرر فيها حق إنهائها بعد أربعة عشر عاماً أو احدى وعشرين عاماً ، مع امتياز يمنح كل دولة إمكانية مراجعة جدول الرسوم الجمركية بعد سبعة أعوام من تاريخ اعتماد المعاهدة وما لم يُقدم مثل هذا الطلب فإن جدول الرسوم يبقى سارياً . وقد أكد الباب العالى على حكومة الولايات المتحدة ضرورة عدم تأويل مواد المعاهدة على غير معانيها الأساسية ، وأن تتعهد تلك الحكومة بعد المساس بالحقوق الداخلية للدولة العثمانية خاصة المتعلقة بتأكيد سيادتها(١) .

ويبدو أن الباب العالى حاول أن يتلافى حدوث أى خلاف على مواد المعاهدة مستفيداً من تجربته السابقة فى معاهدة (١٨٣٠م/١٢٤٦هـ) ورغم ذلك الحرص فقد حدث خلاف آخر ، ولكنه تعلق بحق إنهاء معاهدة (١٨٦٢م/١٢٧٩هـ) وكان ذلك فى عام (١٨٧٥م/١٢٩٢هـ) حينما حاول الباب العالى الاستفادة من حق طلب إعادة النظر فى الرسوم ، ولكنه لم ينجح بسبب معارضة الدول الأوربية(٢) . وفى عام (١٨٨٣م/١٣٠١هـ) قدم الوزير العثمانى فى واشنطن مسودة بمعاهدة جديدة يقترح فيها الباب العالى زيادة رسوم الوارد من ٨٪ إلى ٢٠٪ حسب القيمة . وعلى أية حال فإنه بمقتضى معاهدات الدولة العثمانية مع الدول الأوربية لم يستطع تطبيق هذه

(١) Ottoman Archives, Op. Cit., No. 214/a .

(٢) L.J. Gordon; Op. Cit., p163 .

الزيادة على السلع المستوردة من الدول الأوربية دون موافقتها[١] . وهذا معناه أن الدول الأوربية قد استمرت فى دفع الرسوم بنسبة ٨٪ على صادراتها فى حين أن المعاهدة المقترحة مع الولايات المتحدة طالبت الأمريكيين بدفع ٢٠٪ ولذلك رفضت حكومة الولايات المتحدة هذه التفرقة مستندة على موقف الدول الأوربية من ناحية ، وعلى أن الباب العالى تأخر فى إرسال الطلب الخاص برغبته فى إنهاء المعاهدة القائمة . ولم يكن أمام الباب العالى إلا التمسك برأيه واعتبار أن معاهدة (١٨٦٢م/١٢٧٩هـ) لاغية[٢] . وفى عام (١٨٨٤م/١٣٠٢هـ) طلب الباب العالى من حكومة الولايات المتحدة أن تُعين وفداً لينضم إلى لجنة لمراجعة الرسوم الجمركية ولم تتمسك حكومة الولايات المتحدة برأيها فى صلاحية وسريان معاهدة (١٨٦٢م/١٢٧٩هـ) وإنما عدلت عنه شريطة أن تحظ بمعاملة الدولة الأولى بالرعاية[٣] . وهذا دفع حكومة الولايات المتحدة إلى العودة للاستفادة على معاهدة (١٨٣٠م/١٢٤٦هـ) والتى ظلت تُنظم العلاقات التجارية بين الدولتين حتى عام (١٩١٧م/١٣٣٦هـ) حين قُطعت العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين أثناء الحرب العالمية الأولى .

ومما سبق نرى أن معاهدة (١٨٦٢م/١٢٧٩هـ) هى معاهدة تكميلية لمعاهدة (١٨٣٠م/١٢٤٦هـ) رغبت الولايات المتحدة من خلالها تحقيق أكبر قدر من الامتيازات لتجارها الأمريكيين . خاصة وأنهم كانوا يُعانون من صعوبة منافسة التجار البريطانيين المدعومين بالنفوذ البريطانى والذى لم يكن ليرضى عن تلك المعاهدة الأمريكية العثمانية التى تردد إن الفضل فى إقناع الباب العالى بها يرجع إلى بعض الموظفين العثمانيين الذين تم شراء ضمائرهم بالأموال الأمريكية[٤] . وحتى إذا سلمنا بوجهة النظر البريطانية فى تقدير الأمور فلابد ألا يغيب عنا أن الباب العالى كانت له أهدافه من وراء عقد تلك المعاهدة والتى لا نستبعد أن يكون أهمها هو تغيير قيمة الرسوم الجمركية كل سبعة أعوام . إضافة إلى أن الباب العالى كان يغتنم كل فرصة تُتاح له من أجل التلويح بعمق العلاقات العثمانية الأمريكية أمام الأطماع الأوربية المتزايدة .

---

(١) L.J. Gordon; Op. Cit., p 163 .

(٢) R. Trask, Op. Cit., p 8 .

(٣) L.J. Gordon; Op. Cit., p 163 .

(٤) F.O. 115/58, No. 66. July 5, 1862 .

بروتوكول(*) ومعاهدتا (١٨٧٤م / ١٢٩١هـ)

كان الهدف من إبرام بروتوكول ومعاهدتين فى عام (١٨٧٤م/١٢٩١هـ) هو إيجاد حل لثلاث مسائل مهمة ، تتعلق أولاها بعدم قدرة الأجانب على تملك العقارات، والثانية بالمعاملة الخاصة بمواطنى الولايات المتحدة الذين سبق أن كانوا رعايا عثمانيين ، والثالثة بتبادل تسليم المجرمين بين الحكومتين .

أولاً : بروتوكول(١٨٧٤م / ١٢٩١هـ)

وافق الباب العالى فى الخط الهمايونى الذى أصدره عام (١٨٥٦م/١٢٧٣هـ) على منح حق تملك العقارات للأجانب ، والذى كان يرسى الأسس لتغلغل متزايد للدول الأوربية[١] . ويبدو أن هذا الأمر لم يخرج إلى حيّز التنفيذ الفعلى مما دفع سفيرى فرنسا وروسيا إلى الاحتجاج فى عام (١٨٦٢م/١٢٧٩هـ) لدى مسئولى الباب العالى ومطالبتهم بالوفاء بما جاء فى الخط الهمايونى ، ولكن الاحتجاج لم يأت بنتيجة[٢] . فلم يُسمح للأجنبى بأن يمتلك عقاراً باسمه ، وإذا رغب أى مواطن أمريكى فى تملك عقار فى الدولة العثمانية فعليه أن يشتريه باسم أحد الرعايا العثمانيين وأن يصدر الصك باسم ذلك الشخص ، وكان ذلك الشرط عائقاً كبيراً أمام الأمريكيين خاصة رجال البعثات التنصيرية . واستند الرفض العثمانى على أن هؤلاء المواطنين خاضعين لسلطات بلادهم ، ولذا فإن المسئولين العثمانيين كانوا يرون أنه سوف يكون من الصعب تنفيذ القوانين العثمانية على أولئك الأجانب وإلغاء الحقوق الامتيازية للأجانب . وبالطبع فقد رفضت الدول الأوربية النظر فى هذا العرض ولم تستسغ الخارجية الأمريكية موقف الباب العالى[٣] . ولكن فى عام (١٨٦٧م/١٢٨٤هـ) ونتيجة لضغط قوى من الدول الأوربية أصدر الباب العالى

(*) بروتوكول : إصطلاح فى القانون الدولى يعنى اتفاقات مؤقتة تكون نافذة لفترة محددة ، أو اتفاقات موجزة الصيغة ، كما يقصد به الوثائق والمضابط التى تحرر عن اجتماع أو مؤتمر أو اتفاق أو جانب منه ، ويقصد به كذلك أى اتفاق يعقد بين ممثلى دولتين أو أكثر ولا يحتاج عادة إلى اعتماد كل منهم ، كما يقصد بالبروتوكول وثيقة تحرر عن اتفاق جزئى فى أثناء إجراء محادثات لتوقيع معاهدة أو لإجراء تفسير متفق عليه ، انظر : أحمد عطية الله ، مرجع سبق ذكره ، ج ١ ، ص ٣٠٨ .

(١) أحمد عبد الرحيم مصطفى ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢١٢ .

(٢) L.J. Gordon; Op. Cit., p 205 .

(٣) Ibid, Op., Cit., p 205 .

قانوناً يمنح الأجانب حق تملك عقارات فى الدولة العثمانية باستثناء منطقة الحجاز حيث المدن الإسلامية المقدسة[١] . ورغم ذلك لم يكن القانون مرضياً تماماً لحكومة الولايات المتحدة ، وذلك لأنه كان يشترط على كل الأجانب الذين يمتلكون عقاراً فى الدولة العثمانية الخضوع للقانون العثمانى فى كل ما يتعلق بحقوق ملكيتهم ، إضافة إلى أنه اشترط قبول الحكومات المختلفة للقانون قبل أن يستفيد منه مواطنوها[٢] . ومعنى هذا أن تلتزم حكومة الولايات المتحدة بعدم الدخول فى أى جدل مع الباب العالى فى حالة حدوث مصاعب لمواطنيها الأمريكيين . ولعدة سنوات ظلت حكومة الولايات المتحدة رافضة قبول القانون العثمانى وقد علق الوزير الأمريكى فى استانبول وين ماكفى Wayne Macveagh على ذلك الموقف فى عام (١٨٧١م/ ١٢٨٨هـ) حين قال : « بأن الوضع الأمريكى متناقض » فقد طلبت حكومته حقوق ملكية لمواطنيها واستجابة لذلك أصدر الباب العالى قانون (١٨٦٧م/١٢٨٤هـ) بشرط إخضاع حائزى الملكيات للمحاكم العثمانية ، ولكن « حكومة الولايات المتحدة رفضت قبول ذلك القانون لاعتقادها بأن المحاكم العثمانية غير مؤهلة لإقامة العدالة » . ويرى الوزير الأمريكى أن سبب هذا الوضع هو زيادة نشاط البعثات التنصيرية الأمريكية . الأمر الذى لم يكن ليرضى عنه شيوخ الإسلام فى الدولة العثمانية[٣] . وفى العام التالى قام چون. ب. براون John. P. Brown القائم بالأعمال فى استانبول بنصح حكومته بأن تقبل البروتوكول ، لأنه كان مقتنعاً بأن الباب العالى لن يضمن حق تملك العقارات فى اتفاقية عامة ، ولذا فمن الحكمة تقبل الامتياز كما جاء فى قانون (١٨٦٧م/١٢٨٤هـ) وأضاف إلى ذلك بأن الباب العالى لن يقبل إجازة قانون حتى على أساس المعاملة بالمثل[٤] . وعملاً بنصحة الدبلوماسيين الأمريكيين وافق الرئيس الأمريكى أوليسيس جرانت Ulysses S. Grant (١٨٦٩- ١٨٧٧م/١٢٨٦-١٢٩٤هـ) على أن يُمثل حكومة الولايات المتحدة فى توقيع البروتوكول وزيرها فى استانبول چورج بوكر George Boker

---

(١) F.O. 115/575, **Law Conceding to Foreigners The Right of Holding Real Estate In the Ottoman Empire,** January 18, 1867 .

(٢) L.J. Gordon; Op. Cit., p 205 .

(٣) Ibid,p 206 .

(٤) Ibid,p 206 .

كما مثل الدولة العثمانية وزير خارجيتها عارف باشا ، وتم التوقيع على البروتوكول فى (١١ أغسطس ١٨٧٤م/ رجب ١٢٩١هـ) كما تم إعلانه من قبل الرئيس الأمريكى فى (٢٩ أكتوبر ١٨٧٤م/رمضان ١٢٩١) وفيه وافق على أن يقبل خضوع مواطنى الولايات المتحدة لقانون (١٨٦٧م/١٢٨٤هـ) الذى يمنح للأجانب حق تملك العقارات فى الدولة العثمانية[١] .

وظهرت أهداف البروتوكول واضحة فى مقدمته والتى تقرر فيها استمرار سريان الحصانات الممنوحة للأجانب من واقع المعاهدات السابقة ، والتى ضمنت الحماية الشخصية للأجانب وممتلكاتهم وعدم تدخل قانون (١٨٦٧م/١٢٤٨هـ) فيها حتى للذين قد يُصبحون مُلاّكًا لعقارات ثابتة فى الدولة العثمانية . وحيث إن حق التملك سيُشجع عدداً كبيراً من الأجانب على الاستقرار فى الدولة العثمانية فإن ترتيبات هذا البروتوكول هدفها هو الحد من المصاعب التى قد يُثيرها تطبيق القانون . وكانت أهم الترتيبات هى تحديد السلطات العثمانية عند التعامل مع الأجانب . ففى حالات الضرورة الملحة يُسمح لقوات الأمن العام العثمانية دخول مسكن الأجنبى . بشرط أن يكون ذلك بعلم ومساعدة قنصل الدولة التى يتبعها الأجنبى . وفى الحالات التى يبعد فيها مقر القنصل بمسافة سفر تسع ساعات أو أكثر تقدم المساعدة بواسطة ثلاثة من أعضاء مجلس كبار السن المحلى لمكان مسكن الأجنبى ، ولابد من عمل محضر بزيارة المسكن ورفعه للسلطات العثمانية العليا لتقوم هى بنقله إلى أقرب وكيل قنصلى . ويُسمح بمحاكمة الأجانب بواسطة مجلس كبار السن ، وبدون مساعدة القنصل . بشرط ألا تزيد قيمة الدعاوى عن ألف قرش والغرامة عن خمسمائة قرش فقط . كما نص البروتوكول على حق الأجانب فى الاستئناف فى محكمة الولاية ضد الأحكام الصادرة حيث ينظر فى القضية ويفصل فيها بمساعدة القنصل أو نائبه . بشرط الحصول على موافقة كتابية من الأجنبى قبل البدء فى الإجراءات . هذا فيما يخص إجراءات دخول مسكن الأجنبى . أما بالنسبة للحالات الأخرى والتى لا تخص مقر الإقامة فيُمارس البوليس العثمانى عمله بحرية وبدون تحفظ ، إلا فى حالة القبض على أجنبى متهم

---

(١) F.O. 115/575, By The Presindent Of United States Of America A Proclamation, August 11, 1874 .

بجريمة أو اعتداء فتُراعى الحصانات الأجنبية . والقيود السابقة لا تتعلق بالقضايا التى هدفها مسائل العقار الثابت ، والتى يُفصل فيها وفق نصوص قانون (١٨٦٧م/١٢٨٤) على أن يكون حق الدفاع فى الحكم مضموناً للأجانب فى كل القضايا(١) . وسرعان ما اتضح أن قبول البروتوكول لم يُذلل الصعوبات التى كان المواطنون الأمريكيون يُعانون منها فى تملكهم للعقارات أو تحويلها . وكانت أول حادثة فى عام (١٨٨١م/١٢٩٩هـ) عندما احتج ثلاثة مواطنون أمريكيون على ضريبة الأرض وعدوها بمثابة قرض إلزامى يصل إلى قيمة الأرض فى السوق . كما اشتكوا من أن السلطات العثمانية قد حصلت على الضرائب مقدماً دون أن يُقدم ائتمان مقابلها مما نتج عنه تحصيل الضريبة منهم ثانية(٢) .

وفى عام (١٨٨٢م/١٣٠٠هـ) لم تتم الموافقة لمواطن أمريكى متجنس على تملك منزل ثالث بسبب كونه فى السابق رعية . بل إن الباب العالى أجاز مصادرة العقارين السابقين بعد وفاة المالك ، واعترضت حكومة الولايات المتحدة بسبب أن الباب العالى كان قد التزم عند صدور البروتوكول بإصدار قانون خاص يُنظم حقوق الأمريكيين المتجنسين(٣) .

وفى عام (١٨٨٤م/١٣٠٢هـ) اشترى مُنصر أمريكى قطعة أرض من الحكومة العثمانية كانت تتبع فى السابق لمدين مفلس ، وبعد عملية التحويل تمت إقامة دعوى لاستعادة الملكية ، وقررت المحكمة العثمانية بأن البيع غير قانونى وأمرت المواطن الأمريكى بإعادة المتكلات ولم يتم الاعتراف بحق ملكية الأرض إلا بعد جهد كبير من الوزير الأمريكى فى استانبول(٤) . ويبدو أن زيادة نشاط البعثات التنصيرية هو الذى دفع الباب العالى للحد من حقوق الملكية للأجانب فى عام (١٨٩١م/١٣٠٩هـ) فعندما طلب مواطن أمريكى الحصول على رخصة بناء بعد شرائه لقطعة

---

(١) F.O; Op. Cit., 115/575, August 11, 1874 .

(٢) U.S. Foreign Relations, 1881, JX 233. A3, Turkish Empire, Ottoman Porte, No 711, **from Messrs Long, Bliss and Pettibone to Mr. Lon Gstreet,** March 16, 1881 .

(٣) U.S. Foreign Relations, 1882, JX 233. A3, Turkish Empire, Ottoman Porte, No 815, **from MrWallace to Said Pasha,** September 25, 1882 .

(٤) L.J. Gordon; Op. Cit., pp 206 - 207 .

أرض طالبته السلطات العثمانية بالتعهد بعدم إنشاء مدرسة وعدم تأجيرها أو بيعها إلا لمن يلتزمون بالتعهد السابق كشرط مسبق لمنحه الرخصة[١] . وقد اعترض الوزير الأمريكي فى استانبول على ذلك التعهد وعده انتهاكاً للبروتوكول ونجح فى ذلك[٢] .

وفي عام (١٨٩٧م/١٣١٥هـ) قام مواطنان أمريكيان متجنسان يُقيمان في كاليفورنيا بمناشدة وزارة الخارجية لصالحهما لدي الباب العالي الذى كان يعتزم أن يُجردهما من أرض معينة لهما فى الدولة العثمانية على أساس أنه لا يحق لمواطن أمريكي أن يرث أو يمتلك عقاراً في الدولة العثمانية[٣] وفق القانون العثماني الصادر فى عام (١٨٥٨م/١٢٧٥هـ) والذى ينص على أن الأرض متي تم تملكها من قبل أحد الرعايا العثمانيين الذين تخلوا عن جنسيتهم فإن ملكيتها لا تنتقل إلى أبنائه[٤]. علاوة على أن القانون العثماني لعام (١٨٦٩م/١٢٨٦هـ) يُجرد بصفة خاصة الأشخاص الذين غادروا الدولة العثمانية بدون موافقة السلطان من ملكياتهم العقارية[٥] . وفي نفس العام رفض الباب العالى الموافقة لمواطن أمريكي متجنس علي شراء منزل وقطعة أرض في القدس نظراً لأنه يهودي . واحتج الوزير الأمريكي في استانبول واعتبر ذلك انتهاكاً صريحاً للبروتوكول . ونجح بعد وقت فى أن يحصل للمواطن علي موافقة وزير الخارجية العثماني الذى أوضح أن الهدف من ذلك لم يكن انتهاك البروتوكول ، وإنما الحيلولة دون تدفق اليهود الروس للاستيطان في الدولة العثمانية[٦] .

---

(١) U.S. Foreign Relations, 1891, JX 233. A3, Turkish Empire, Ottoman Porte, No 284, **from Mr. Hirsch to Mr. Blaine,** May 7, 1891 .

(٢) U.S. Foreign Relations, 1891, JX 233. A3, Turkish Empire, Ottoman Porte, No 217, **from Mr. Hirsch to Department of State,** May 25, 1891 .

(٣) U.S. Foreign Relations, 1897, JX 233. A3, Turkish Empire, Ottoman Porte, No 1400, **from Mr. Sherman to Mr. Terrell,** April 15, 1897 .

(٤) U.S. Foreign Relations, 1897, JX 233. A3, Turkish Empire, Ottoman Porte, No 1270, **from Mr. Terrell to Mr. Sherman,** April 30, 1897 .

(٥) National Archives Microfilm of U.S.A., Op. Cit., 815/5, **Law Concerning Ottoman Nationality** January 19, 1869 .

(٦) U.S. Foreign Relations, 1897, JX 233. A3, Turkish Empire, Ottoman Porte, No 59, **from Mr. Angell to Mr. Sherman,** December 8, 1897 .

ولم يكن الباب العالى يسمح للشركات بشراء عقارات فى الدولة العثمانية ما لم تمنح تفويضاً خاصاً بفرمان سلطانى ، ولكن يُسمح لمدير الشركة بأن يشتر العقار باسمه ثم يعط الشركة سنداً عقارياً وبذلك يُصبح وضعه مشابهاً للرعايا العثمانيين ويفقد حق الامتيازات الأجنبية[١] .

وقد نجح الدبلوماسيون الأمريكيون إلى حد كبير فى تذليل معظم الصعاب التى واجهت المواطنين الأمريكيين الذين كانوا يرغبون فى تملك العقارات ، وحافظ الباب العالى بنجاح على عدم السماح للأمريكيين المتجنسين والذين ينحدرون من أصول عثمانية بأن يُشاركوا الأجانب فى حق تملك العقارات فى الدولة العثمانية[٢] .

ثانيًا : معاهدة التجنس (١٨٧٤م / ١٢٩١هـ)

كان الاختلاف بين قوانين التجنس فى الدولة العثمانية والولايات المتحدة سبباً لجعل عقد معاهدة حول التجنس بين الدولتين أمراً بالغ الأهمية . لاسيما بعد زيادة تفاقم المشكلة الأرمنية .

وقد اعترفت حكومة الولايات المتحدة بحق الهجرة دائماً ، وكان هذا الحق يسمح بمنح المواطنة الكاملة لأى أجنبى ينفذ قوانين التجنس فى الولايات المتحدة ، وطبقاً لذلك فقد أسبغت الولايات المتحدة على آلاف المهاجرين من الدولة العثمانية حقوق المواطنة الأمريكية ، ونفذت نظريتها بتأكيد حقها فى حماية مواطنيها المتجنسين عند عودتهم إلى وطنهم الأصلى . وطبقاً لنظام الامتيازات فى الدولة العثمانية فقد وضع نظام خاص ساعد كثيراً من الرعايا العثمانيين على وضع أنفسهم تحت حماية الموظفين الدبلوماسيين الأجانب ، وبذلك تهرّبوا من الخضوع للسلطة القضائية العثمانية ، وطبقاً لهذا النظام فإن كثيراً من الرعايا العثمانيين الذين لم يكونوا تحت حماية قنصلية أجنبية وُضعوا تحت الحماية ، وقد امتدت هذه الممارسة إلى أسرة الشخص الذى كان تحت الحماية . وانتشرت واتسعت هذه الممارسة بدرجة كبيرة مما تطلب من الباب العالى تصحيح الوضع ، ولذلك أصدر قانوناً فى عام (١٨٦٠م/١٢٧٧هـ) طالب فيه كل من كان تحت الحماية بمغادرة

---

(١) L.J. Gordon; Op. Cit., p 207 .

(٢) Ibid, p 208 .

الدولة خلال ثلاثة أشهر فقط ، وإذا لم ينفذوا فإنهم سيُصبحون خاضعين للقانون العثماني ، وقد اعترفت البعثات الدبلوماسية بهذا القانون باعتباره من التنظيمات الخاصة بالقنصليات الأجنبية فى عام (١٨٦٣م/١٢٨٠هـ) وبموجب قواعد هذا القانون أصبح من المستحيل انتزاع أى فرد من السلطة العثمانية بمجرد تحمله مسئولية أو وظيفة أو خدمة من قبل أحد الرعايا الأجانب(١) .

ورغم إن قواعد (١٨٦٣م/١٢٨٠هـ) أنهت مساوئ نظام الحماية إلا أنها سمحت بخلق فرص جديدة للتهرب من السلطة العثمانية ، وذلك بتحويل الخاضعين للحماية إلى مواطنين متجنسين يستفيدون من نظام الامتيازات ، وخلال سنوات قليلة فإن عدد الأشخاص المتجنسين فى الدولة العثمانية زاد على عدد الأجانب الحقيقيين(٢) . وقد واجه القانون العثماني لعام (١٨٦٩م/١٢٨٦هـ) هذه المشكلة عندما رفض الاعتراف بحق التجنس إلا فى الحالات التى تُعطى فيها موافقة سلطانية . وقد نصت احدى مواد هذا القانون على أن « العثماني الذى حصل على جنسية أجنبية بموافقة الحكومة السلطانية يُعتبر ويُعامل معاملة الرعايا الأجانب ، وإذا تجنس الأجنبى بدون الترخيص المسبق من الحكومة (السلطانية) فسوف يُعتبر تجنسه غير قائم وبدون أثر ، ويستمر اعتباره ومعاملته فى جميع المجالات كعثماني . أى لا يستطيع بأية حال أن يُجنس نفسه كأجنبى إلا بعد الحصول على شهادة ترخيص صادرة بموجب إرادة (سلطانية) »(٣) .

وهكذا تعارضت القوانين الأمريكية مع القوانين العثمانية فى حق الهجرة والتجنس ، وكذلك فى نظرية المواطنة فالقانون الأمريكى كان يجعل مواطنة الطفل طبقاً لمكان ولادته . بينما كان القانون العثماني يجعل مواطنة الطفل طبقاً لمواطنة أبويه ، وقد كان للقانون العثماني ما يُبرره(٤) . وقد ذكر وزير الخارجية العثماني أن أغلبية الحالات التى أُثيرت فيها مسألة تجنس كان أفرادها قد غادروا الدولة

(١) L.J. Gordon; Op. Cit., pp 326 , 327 .

(٢) Ibid, p 327 .

(٣) National Archives Microfilm of U.S.A., Op. Cit., 815/7, January 19, 1869 .

(٤) L.J. Gordon; Op. Cit., p 328 .

العثمانية بهدف التهرب من الديون أو لتجنب الإجراءات الجنائية أو الخدمة العسكرية وبدون إذن الحكومة ، وأكد أن الرعايا العثمانيين يُمكنهم الحصول على إذن بالهجرة والتجنس بشرط أن يكون سجلهم نظيفاً ، وذكر بأن هجرة أصحاب السجلات النظيفة لن تنتج عنها أية صعوبات أو مشاكل رغم تعارض قوانين الدولتين[١] .

ولكن فى الواقع نشأت صعوبات حتى فى تلك الحالات عندما عاد المتجنسون إلى الدولة العثمانية حيث اعتبروا على الفور رعايا عثمانيين وطولبوا بأداء الخدمة العسكرية وبدفع الضرائب وكل الالتزامات المفروضة على الرعايا العثمانيين على أساس أن تجنسهم لاغٍ ولا قيمة له باعتباره يتضمن خرقاً لقانون (١٨٦٩م/١٢٨٦هـ) . ورغم ذلك فإن حكومة الولايات المتحدة لم تُطالب فقط بحمايتهم كمواطنين أمريكيين ، ولكنها تمسكت أيضاً بحقهم فى التمتع بمزايا الامتيازات مما أدى إلى إثارة العديد من القضايا بين الدولتين[٢] . وكنموذج نطرح قضية أراكيليان Arakelyan(*) وهو مواطن متجنس بالجنسية الأمريكية أقام فى الولايات المتحدة ، ومنذ أن غادر الدولة العثمانية بدون موافقة سلطانية فإن الباب العالى تجاهل مواطنته الأمريكية واستمر يجبى الضرائب عليه كرعية عثمانية وبطبيعة الحال لم تُسدد الضرائب ، ونتيجة لذلك فُرضت ضرائب على أقاربه الموجودين فى الدولة العثمانية بنسبة أعلى لتعويض الضرائب التى لم يدفعها أراكيليان ، ورأت حكومة الولايات المتحدة أن مثل هذه الضرائب باطلة ، ولذلك أصدرت تعليماتها إلى وزيرها فى استانبول ليُطالب بإعادة الضرائب على أقاربه ، ورد الباب العالى مع ذلك بأن أراكيليان لا يملك دليلاً قاطعاً على صحة تجنسه ، وأنه عندما يُقدم الدليل للسلطات العثمانية فإن اسمه سوف يُشطب من السجلات ، ولكن هناك إعادة للأموال التى دُفعت وأغلق الباب العالى القضية[٣] .

---

(١) U.S. Foreign Relations, 1885, JX 233. A3, Turkish Empire, Ottoman Porte, **from Mr. Emmet to Mr. Bayard,** July 21, 1885 .

(٢) L.J. Gordon; Op. Cit., p 328 .

(*) أرمنى تجنس بالجنسية الأمريكية .

(٣) U.S. Foreign Relations, 1885, JX 233. A3, Turkish Empire, Ottoman Porte, No 654, **from Mr. Porter to Mr. Emmet,** June 8, 1885 .

وفى (١٨٦٩م/١٢٨٦هـ) بُذلت محاولات عديدة من قبل الدولتين للتوفيق بين الخلافات الناتجة عن تعارض قوانينها بواسطة معاهدة ، وتمخضت الجهود عن إبرام معاهدة فى (١١ أغسطس ١٨٧٤م/ رجب ١٢٩١هـ) واشتملت معاهدة التجنس ولكن وفق شروط تنظم ذلك ، فقد اشترطت المادة الثانية من المعاهدة على المواطن المتجنس الذى يعود إلى وطنه الأصلى ألا يبقى أكثر من عامين ، وإلا فإنه سيفقد جنسيته التى اكتسبها . كما حددت المادة الثالثة للمتجنسين فى الدولتين - والذين تجاوز بقاؤهم عامين فى الوطن الأصلى - مدة أربعة أشهر للمغادرة من تاريخ تبادل التصديق ، وإلا فإنهم سيفقدون الجنسية التى اكتسبوها .

ونصت المعاهدة على ضرورة إخطار المتجنسين للسلطات المختصة فور وصولهم. فمثلاً يخطر المتجنسون الأمريكيون المفوضية الأمريكية فى استانبول فور وصولهم إلى الدولة العثمانية ، كما يخطر الرعايا العثمانيون المفوضية العثمانية فى واشنطن فور وصولهم إلى الولايات المتحدة ، وفى حالة رغبة المتجنس فى استعادة جنسيته الأولى عليه أن يسلك نفس الطريق الذى يسلكه الأجانب فى الدولتين . وحددت مدة المعاهدة بعشر سنوات مع قابلية تمديدها عاماً إذا لم يتم إلغاؤها من قبل احدى الدولتين قبل ستة أشهر من انتهاء المدة الأساسية . كما جرت الموافقة على تحديد اثنى عشر شهراً لإكمال إجراءات التوقيع والتصديق على المعاهدة(١) . وعند عرض المعاهدة على مجلس الشيوخ الأمريكى للحصول على موافقته أدخل عليها تعديلين :

أولاً : وضع كلمة « قد May » بدلاً من كلمة « سوف Shall » فى الجملة التى تقول « وسوف تُعتبر نية عدم العودة قائمة ومستقرة أيضاً قبل مضى فترة العامين إذا ترك الشخص بصفة مؤقتة الدولة التى تخلى عن جنسيتها . كما أن الآثار التى تترتب على الإقامة لمدة العامين لن تُوقف أو تنقطع بالنسبة له بمثل هذا الغياب المؤقت » . وعلى الرغم من أن التعديل استبدل كلمة بأخرى إلا أنه غيَّر مضمون النص وألغى ضرورة الالتزام الذى تضمنته كلمة « سوف » خاصة إذا وضعنا فى الحسبان أنه قد يمكن أن تكون حرف تعليل .

ثانياً : إلغاء المادة الثالثة من المعاهدة وتُعدل بالتالى أرقام المواد(٢) .

---

(١) Ottoman Archives, Prime Minister's, Istandbul, **No. 373/1,** August 11, 1874 .

(٢) U.S. Foreign Relations, 1896, JX 233. A3, Turkish Empire, Ottoman Porte, **from Mavoyeni Bey to Mr. Olney,** October 2, 1896.

وبمقتضى هذا التعديل وافق مجلس الشيوخ الأمريكى على المعاهدة وصادق عليها الرئيس الأمريكى ، وتُبودل التصديق فى (٢٢ أبريل ١٨٧٥م / ربيع أول ١٢٩٢هـ)[١] . ولكن الباب العالى أرفق مع مذكرة التبادل مذكرة عثمانية تتضمن أن كل حكومة يجب أن يكون لها الحق فى اعتبار مواطنيها السابقين وكأنهم قاموا بإلغاء الجنسية التى اكتسبوها بعد عامين من الإقامة فى وطنهم الأصلى ، وقد أدرك الباب العالى مرامى التغيير فى النص السابق فعالج ذلك الأمر بإرفاق المذكرة السابقة الذكر . ولما كان النص الوارد فى المذكرة يلغى تعديل مجلس الشيوخ فقد اعتبر وزير الخارجية الأمريكية أن تبادل التصديق غير قائم ، ولم تعلن المعاهدة[٢] .

وفى عام (١٨٨٥م/١٣٠٣هـ) صدرت تعليمات وزارة الخارجية الأمريكية إلى وزيرها فى استانبول صمويل كوكس Samuel Cox ليقترح تجديد المفاوضات على أساس معاهدة التجنس لعام (١٨٧٤م/١٢٩١هـ) والتى لم يتم التصديق النهائى عليها ، وعلى أساس معاهدات التجنس التى أبرمتها بريطانيا والنمسا مع الباب العالى ، وبدأت المحادثات ولكنها حتى عام (١٨٨٦م/١٣٠٤هـ) فشلت فى تحقيق أية نتائج[٣] . وأخيرًا وفى عام (١٨٨٩م/١٣٠٧هـ) كتب الوزير الأمريكى فى استانبول أوسكار ستراوس Oscar Straus إلى حكومته بأنه بعد مفاوضات مطولة وافق الباب العالى أخيراً على معاهدة التجنس[٤] وأصدر السلطان أوامره بقبول معاهدة (١٨٧٤م/١٢٩١هـ) كما عُدلت . وبعد أربعة عشر عاماً من المفاوضات الخاصة بالاتفاق أعاد الرئيس الأمريكى المعاهدة إلى مجلس الشيوخ الأمريكى للتصويت عليها ومرة أخرى ينصح مجلس الشيوخ بالتصديق ولكن على أساس الفهم الواضح بين الحكومتين بأن المادة الثانية فى المعاهدة كما عدلها مجلس الشيوخ لن تُؤول

(١) Ottoman Archives, Prime Minister's, Istandbul, **No. 373/c,** April 22, 1875 .
Ottoman Archives, Prime Minister's, Istandbul, **No. 73/2,** April 22, 1875 .

(٢) L.J. Gordon; Op. Cit., pp 333 - 334 .

(٣) U.S. Foreign Relations, 1885, JX 233. A3, Turkish Empire, Ottoman Porte, No 49, **from Mr. Bayard to Mr. Cox,** November 28, 1885 .

(٤) U.S. Foreign Relations, 1889, JX 233. A3, Turkish Empire, Ottoman Porte, No 195, **from Mr. Stra U.S. to Mr. Blaine,** May 18, 1889 .

بحيث تُطبق على الأفراد الذين سبق تجنسهم فى كل من الدولتين ، ووافق الباب العالى على المعاهدة كما قُدمت ، وأُرسلت إلى السلطان فى عام (١٨٩٠م/١٣٠٨هـ) ورغم إن موافقة السلطان العثمانى كانت تُعتبر أمر إجراءات فقط إلا أن السلطان اعترض على الغموض الوارد فى بعض النصوص وأصر على التوصل إلى تفاهم قبل المصادقة على المعاهدة ، وكان الطريق الوحيد لذلك يتمثل فى إعادة المعاهدة مرة أخرى إلى مجلس الشيوخ الأمريكى ، ولكن ذلك لم يتم ولم يُكتب للمعاهدة الظهور إلى حيز الوجود(١) .

ورغم الفشل اللذى تعرضت له معاهدة التجنس فإن الباب العالى ظل دائماً يسعى لجعل حكومة الولايات المتحدة تمتنع عن تقديم الحماية القانونية للرعايا المتجنسين بالجنسية الأمريكية ، ولذلك أصدر مرسوماً سلطانياً فى عام (١٨٩٢م/ ١٣١٠هـ) يُطالب فيه المفوضية الأمريكية بإبلاغ وكلائها برفض حماية الأشخاص الذين كانوا قد حصلوا على التجنس بدون موافقة سلطانية وفق قانون (١٨٦٩م/ ١٢٨٦هـ) . وقد ردت حكومة الولايات المتحدة على لسان وزيرها فى استانبول سولومون هيرش Solomon Hirch بأن أى شخص استوفى متطلبات التجنس فى الولايات المتحدة وأصبح مواطناً من حقه الحصول على جواز سفر أمريكى تنتظر حكومة الولايات المتحدة أن يُحترم حامله(٢) .

لكن الباب العالى احتج على هؤلاء الرعايا ، وأكد أنهم ذهبوا إلى الولايات المتحدة للحصول على المواطنة الأمريكية ، ثم عادوا إلى الدولة العثمانية مطالبين بكل حقوق المواطنة الأمريكية لأنفسهم وحتى لنسلهم ، وفى بعض الحالات كان هؤلاء الرعايا عندما يعودون إلى الدولة العثمانية لا يظهرون جنسيتهم الأمريكية إلا مضطرين أمام السلطات العثمانية ، وبعد إظهار المواطنة الأمريكية يطالبون الوزير الأمريكى أو القنصل الأمريكى بحمايتهم . وهذا الموقف كان أكثر تعقيداً بين الدولتين فى حالات الأرمن المتجنسين والعائدين إلى الدولة العثمانية لتحقيق أهداف لجانهم الثورية(٣) .

(١) U.S. Foreign Relations, 1896, JX 233. A3, Turkish Empire, Ottoman Porte, No. 180 **from Olney to Mavoyeni Bey,** October 15, 1896

L.J. Gordon; Op. Cit., p 334 .

(٢) L.J. Gordon; Op. Cit., p 330 .

(٣) U.S. Foreign Relations, 1896, JX 233. A3, Turkish Empire, Ottoman Porte, **from Mavoyeni Bey to Mr. Olney,** October 2, 1896

والواقع أن وجهة النظر العثمانية كانت تعتمد على أسس ، وقد أشار إلى ذلك الرئيس الأمريكى جروفر كليفلاند Grover Gleveland (١٨٩٣-١٨٩٧م/ ١٣١١-١٣١٥هـ)(*) فى رسالته إلى مجلس الشيوخ الأمريكى فى عام (١٨٩٣م/١٣١١هـ) عندما استوجب الأمر ذلك ، فقال إن « الدولة العثمانية تشكو من أن رعاياها الأرمن يحصلون على المواطنة فى هذا البلد الذى ولدوا فيه ، وهناك يشتركون فى الفتنة والعصيان ، وهذه الشكوى ليست بدون أساس تماماً »[1] . كما أضاف الرئيس الأمريكى أن جريدة تصدر فى نيويورك باللغة الأرمنية نصحت صراحة قراءها بتسليم وتنظيم الاشتراك فى حركات من أجل تقويض السلطة العثمانية فى الولايات الشرقية من آسيا الصغرى[2] . ونتيجة لهذه الحالة أعلن الباب العالى نيته فى أن يطرد من ممتلكاته كل الأرمن الذين حصلوا على الجنسية الأمريكية منذ عام (١٨٦٩م/١٢٨٦هـ) وقد علق الرئيس الأمريكى على ذلك بقوله : « إن حق استبعاد أية طائفة أو كل الطوائف الأجانب من سمات السيادة وهو حق تأكيد وينفذ بدرجة محدودة من جانب الولايات المتحدة بموافقة محكمتنا العليا ، ولما كانت لا توجد معاهدة تجنس بين الولايات والدولة العثمانية فإن وزيرنا فى استانبول قد صدرت له التعليمات بأنه بينما يعترف بحق تلك الحكومة فى تنفيذ سياستها المعلنة ضد الأرمن المتجنسين فإنه من المتوقع منه أن يحميهم من القسوة غير الضرورية فى المعاملة »[3] . وعندما أبلغ السلطان عبد الحميد الثانى برسالة الرئيس الأمريكي كان ممتناً للغاية ، وأبرق إلى الرئيس الأمريكى بأن رسالته كانت تتفق مع مبادئ العدالة[4] . وكما قُوبلت برضا من السلطان فإنها أدت إلى ذعر بين الأمريكيين راجين أن تُغير وزارة الخارجية الأمريكية من سياستها[5] .

(*) كان للرئيس الأمريكى جروفر كليفلاند فترة رئاسية سابقة (١٨٨٥ - ١٨٨٩م / ١٣٠٣ - ١٣٠٧هـ) .

(١) L.J. Gordon; Op. Cit., pp 329 - 330 .

(٢) U.S. Foreign Relations, 1896, JX 233. A3, Turkish Empire, Ottoman Porte, No. 19, **from The Haik,** October 15, 1893.

L.J. Gordon; Op. Cit., pp 329 - 330.

(٣) U.S. Foreign Relations, 18964, JX 233. A3, Turkish Empire, Ottoman Porte, No. 232 **from Mr. Riddle to Mr. Gresham,** April 20, 1894 .

(٤) U.S. Foreign Relations, 1894, JX 233. A3, Turkish Empire, Ottoman Porte, **from Mavoyeni Bey to Mr. Greshman,** March 21, 1894 .

(٥) U.S. Foreign Relations, 1894, JX 233. A3, Turkish Empire, Ottoman Porte, **His Exeellency Grover Gleveland President of the U.S.A,** 1894 .

وأُثيرت مشكلة التجنس مرة أخرى فى عام (١٨٩٨م/١٣١٦هـ) وقد رد وزير الخارجية الأمريكية هاى على أن التجنس الأمريكى منصوص عليه فى القانون ، وأن قوانين الولايات المتحدة لا تطلب ولا تستطيع أن تُطالب الأجانب بأن يُثبتوا بأنهم قد حصلوا على أذن بالموافقة من حاكمهم السابق لتغيير جنسيتهم[١] .

وكان التطبيق الأمريكى يختلف عن تطبيق الدول الأوربية الكبرى التى تعاطفت مع القانون العثمانى الصادر فى عام (١٨٦٩م/١٢٨٦هـ) وكانت لحكوماتها نظمها الخاصة بشأن حماية المواطنين المتجنسين أو الرعايا الذين كانوا من أصول عثمانية وعادوا إلى وطنهم الأصلى . فمثلاً اتبعت حكومتا ألمانيا وإيطاليا التطبيق العام بتجنس الأجانب وحمايتهم فى دول ثالثة ، ولكن ليس فى الدولة العثمانية . أما بريطانيا وروسيا فقد اتبعتا نظرية أن يُكتب على كل جواز سفر أن الحماية سوف تُمنح فى كل الأقطار إلا فى الوطن الأصلى إذا كان المتجنس قد غادره بدون موافقة سلطانية . وقد رفضت الحكومة الفرنسية تجنس أى عثمانى بدون موافقة سلطانية، وحتى مع وجود الموافقة فقد رفضت أن تحميه إذا عاد إلى الدولة العثمانية ، أما الحكومة النمساوية فكانت سياستها تقوم على رفض تجنس أى عثمانى يمتلك ممتلكات فى الدولة العثمانية . أما الذين ليس لهم ممتلكات فإنهم يستطيعون التجنس، وضمنت الحماية لهم فى كل الأقطار باستثناء الدولة العثمانية. أما حكومتا بلچيكا وهولندا فقد رفضتا التجنس بدون موافقة سلطانية[٢] . وقدم الباب العالى العديد من الطلبات إلى حكومة الولايات المتحدة طالباً أن تسلك مسلك الدول الأوربية ، ولكن حكومة الولايات المتحدة رفضت جميع الطلبات ، وردت على ذلك بأن التشريعات الأمريكية تسمح بالتجنس لكل الأجانب الذين يُلبون متطلبات قانون التجنس الأمريكى[٣] .

---

(١) U.S. Foreign Relations, 1898, JX 233. A3, Turkish Empire, Ottoman Porte, No. 12, **from Mr. Hay to Ali Ferrouh Bey,** October 21, 1898 .

(٢) U.S. Foreign Relations, 1894, JX 233. A3, Turkish Empire, Ottoman Porte, No. 305, **from Mr. Terrell to Mr. Gresham,** September 17, 1894 .

(٣) U.S. Foreign Relations, 1894, JX 233. A3, Turkish Empire, Ottoman Porte, No. 251, **from Mr. Gresham to Mr. Terrell,** October 20, 1894 .

وفى عام (١٨٩٩م/١٣١٧هـ) بذلت محاولة للموافقة على مشروع المعاهدة ، ولكن تمسكت كل من الولايات المتحدة والدولة العثمانية بموقفها بصلابة ، وفى أثناء لقاء الوزير الأمريكى فى استانبول ستراوس بالسلطان عبد الحميد الثانى فى نفس العام ذكر السلطان أنه لن يُوافق مطلقاً على مشروع معاهدة التجنس . لأنه بذلك سوف يمنح الأرمن الذين كانوا يتآمرون ضده الحماية عند عودتهم إلى الدولة العثمانية ، وأضاف أنه ليست لديه اعتراضات على ذهاب الأرمن إلى الولايات المتحدة، وأكد أنه يُسعده أن يُسدد نفقات رحلتهم شرط أن يعدوا بعدم العودة مطلقاً، واختتم السلطان كلامه للوزير بأنه يعتبر ذهابهم إلى الولايات المتحدة وعودتهم إلى الدولة العثمانية ليُطالبوا بالحماية الأمريكية من قبيل التحايل ، وأنه إذا كان أحد وزرائه من الضعف بحيث يرضخ فى هذه النقطة فإنه سوف يفصلهم جميعاً(١) .

وعقب الرفض النهائى لصيغة المعاهدة فى عام (١٨٩٩م/١٣١٧هـ) اتبعت الولايات المتحدة سياسة جديدة فى عام (١٩٠٠م/١٣١٨هـ) مع المواطنين المتجنسين من أصل عثمانى والذين يعودون إلى الدولة العثمانية معتقدين أن جواز السفر الأمريكى يمنحهم الإعفاء من القوانين العثمانية المختلفة ، ومن أجل إيضاح أن الأمر لم يكن بهذه الصورة كانت وزارة الخارجية الأمريكية تُرفق نشرة فى صفحة فى كل جواز سفر بالتعليمات ، وبمقتضاها كانت تُبلغ المسافر بأن حكومة الدولة العثمانية أنكرت حق الشخص فى أن يُصبح مواطناً لأى بلد آخر بدون إذن أو تصريح ، وفى مثل هذه الحالات فإن التجنس كان يعتبره لاغياً وغير قانونى ، وأن الشخص ممنوع من العودة إلى ذلك البلد . وأضافت المعلومات المرفقة بجواز السفر أن موافقة الحكومة العثمانية على تجنس العثمانى لا تُعطى إلا بشرط أن يُوافق المتقدم على عدم العودة مطلقاً إلى الدولة العثمانية ، وفى حالة عودته يعتبر نفسه رعية عثمانية ، ونتيجة لهذا فإنه إذا عاد فإنه سوف يتوقع أن يُعتقل أو يُسجن أو يُطرد(٢) .

وكانت الخطوة الثانية فى ترتيبات السياسة الجديدة لمعالجة القضايا العديدة للعثمانيين المتجنسين ، والذين يسعون من أجل ضمان تحررهم من ضريبة الخدمة

---

(١) L.J. Gordon; Op. Cit., p 334 .

(٢) Ibid, pp 334 - 335 .

العسكرية المفروضة عليهم من جانب حكومتهم السابقة كان على كل متقدم للهجرة والتجنس أن يحصل على موافقة السلطان على هجرته حتى يتحرر من تلك الضريبة وهى موافقة نادراً ما كانت تُعطى له(١) . وفى عام (١٩٠٧م/١٣٢٥هـ) اتخذت حكومة الولايات المتحدة خطوة أكثر عمقاً ، وذلك عندما وجهت النصيحة لكل المواطنين الأمريكيين الذين كانوا فى السابق رعايا عثمانيين بأنهم إذا عادوا إلى الدولة العثمانية وأقاموا هناك لفترة عامين فإنهم سيخسرون مواطنتهم الأمريكية ما لم يُقدموا سبباً لإطالة الإقامة فى قائمة الاستثناءات التى لها ما يبررها . وفى الحالة التى لا يكون المواطن المتجنس رعية عثمانية فإن الفترة تُمدد إلى خمسة أعوام . وكان الأفراد الذين يستثنون من هذا الترتيب هم الذين احتجزوا لظرف غير متوقع ، أو المقيمين فى الخارج من أجل العلاج أو التعليم ، أو كانوا مندوبين معينين فى منظمة أمريكية تعليمية أو تنصيرية معترف بها ، أو كانوا مندوبين للتجارة الأمريكية(٢) . وهدفت الولايات المتحدة من تلك الخطوة إلى حماية المواطنين الأمريكيين من الأفراد الذين تجنسوا بهدف استخدام الجنسية الأمريكية كوسيلة للحصول على حماية الحكومة لأغراض خاصة بهم ، وهم فى الغالب من الأرمن أو السوريين العثمانيين . فالأولون كانت لأغلبهم أهداف سياسية ثورية ، والآخرون كانت لهم أهداف اقتصادية ، وهى جمع الثروة والإعفاء من القوانين العثمانية خاصة الضرائبية . وبطبيعة الحال فإن هذا التصرف من جانب حكومة الولايات المتحدة أثار عدداً من المواطنين المتجنسين الذين تأثروا به . لكن وزارة الخارجية الأمريكية كررت أن هدفها من وراء ذلك هو الوفاء بمتطلبات واجب التجنس(٣) . ونتيجة لهذا التغيير فى سياسة الولايات المتحدة فقد زال أهم الأسباب القوية لتوتر العلاقات العثمانية الأمريكية ، ولا نستبعد أن تكون حكومة الولايات المتحدة قد أدركت مع مرور الوقت أن تجنس الأرمن بالجنسية الأمريكية لم يكن فى الغالب إلا للحصول على الحماية لتنفيذ أهدافهم الثورية فى الدولة العثمانية .

---

(١) U.S. Foreign Relations, 1900, JX 233. A3, Turkish Empire, Ottoman Porte, No. 221, **from John Hay to C.Griscom,** March 17, 1990 .

(٢) U.S. Foreign Relations, 1900, JX 233. A3, Turkish Empire, Ottoman Porte, **To The Diplomatic and Consular Officers,** December 11, 1907 .

(٣) L.J. Gordon; Op. Cit., pp 335 - 338 .

ثالثاً : معاهدة تبادل المدانين والمجرمين (١٨٧٤م / ١٢٩١هـ)

أما المعاهدة الثانية التى وُقعت مع بروتوكول (١٨٧٤م/١٢٩١هـ) فكانت بخصوص تبادل تسليم المدانين أو المتهمين فى جرائم والذين تمكنوا من الهرب ، وذلك من أجل تطبيق العدالة ومنع الجريمة . فقد ذكر فى مقدمة المعاهدة « أن صاحب الجلالة السنية السلطان والولايات المتحدة الأمريكية وقد وجدوا أنه من الملائم والمفيد بهدف تحسين إدارة العدالة ومنع الجريمة فى بلديهما والمناطق التى تحت حكمهما أن الأشخاص المدانين أو المتهمين فى الجرائم المذكورة بعد أن فروا من وجه العدالة فإنه يجب أن يُسلموا ولذلك قررنا إبرام معاهدة لهذا الغرض »(١) .

ولا نستبعد أن الهدف من عقد هذه المعاهدة بين الدولتين هو رغبتهما فى المحافظة على صفاء العلاقات وتجنب ما قد يُكدرها ، ولاشك فى أن تنظيم علاقتهما بمعاهدات متعددة تتطرق إلى أكبر قدر من القضايا التى قد تكون موضعاً للخلاف سيُؤدى إلى الحد من تلك الاختلافات ، وقد تم توقيع المعاهدة فى (١١ أغسطس ١٨٧٤م/ رجب ١٢٩١هـ) ثم الإعلان عنها فى (٢٦ مايو ١٨٧٥م/ ربيع أخر ١٢٩٢هـ) . وقد مثل الولايات المتحدة فى هذه المعاهدة وزيرها فى استانبول بوكر ، كما مثل الدولة العثمانية وزير خارجيتها عارفى باشا(٢) . وقد اشتملت المعاهدة على عدة مواد تم فيها الاتفاق على تبادل تسليم الأشخاص الذين أُدينوا فى جرائم كالقتل والسرقة والاغتصاب والاختلاس والتخريب كإشعال الحرائق أو التمرد كعصيان قباطنة السفن أو القرصنة ، وكذلك التزوير بأنواعه كالتزوير فى الأوراق الحكومية أو العامة ، أو تزوير النقود سواء الورقية أو المعدنية أو تزوير الأختام أو الطوابع . كما تم استثناء المدانين أو المتهمين فى جرائم سياسية من التسليم . كذلك فإن المدانين أو المتهمين الذين يرتكبون أية مخالفة فى الدولة التى لجأوا إليها يُؤجل تسليمهم حتى تتم تبرئتهم أو يمضون فيها العقوبة .

وقد تم تكليف الوكلاء الدبلوماسيين فى الدولتين بالقيام بإجراءات التسليم مع اشتراط تسليم جميع أوراق المدانين أو المتهمين . سواء الذين صدر عليهم حكم

---

(١) Ottoman Archives, Prime Minister's, Istandbul, No. 76/a, August 11, 1874 .

(٢) Ibid, No. 76/a .

أو الذين لم يصدر عليهم حكم ، وللدولة المطلوب منها التسليم الحق فى الرفض . كما تتحمل الدولة التى قدمت طلب التسليم جميع النفقات . وقد اختتمت المعاهدة بتمديد مدتها بخمسة عشر عاماً مع إمكانية زيادتها إلى عشرين عاماً بشرط موافقة الدولتين[١] . ورغم ذلك فقد بقيت المعاهدة حبراً على ورق ولم تُنفذ ، وذلك لأن الباب العالى كان مقتنعاً بأن معاهدة التجنس ومعاهدة تبادل تسليم المدانين والمجرمين مرتبطتان ببعضهما ووقعتا فى وقت واحد ، وعدم نفاذ الأولى يلغى الثانية، وبسبب تلك القناعة قام الباب العالى بإبلاغ هذا الرأى إلى الوزير الأمريكى فى استانبول كوكس الذى قام بدوره بإبلاغ حكومته ، وقد أعربت وزارة الخارجية الأمريكية عن دهشتها لهذا الرأى وأكدت أن المعاهدة مُلزمة ، ولكن فى أول محك رفض الباب العالى تسليم أحد رعاياه العثمانيين والذى تمكن من الهروب من ولاية نيوجرسى الأمريكية[٢] . ويبدو أن الباب العالى رد على التشدد الأمريكى فى معاهدة التجنس بتشدد عثمانى فى معاهدة تسليم المجرمين .

الدولة العثمانية والحرب بين الولايات المتحدة وأسبانيا (١٨٩٨م / ١٣١٦هـ)

اهتمت الولايات المتحدة عقب خروجها من الحرب الأهلية بإعادة تعمير ما خلفته الحرب من دمار فى البلاد ومن انقسام بين الأمريكيين ، ولذلك فرضت على نفسها عزلة اختيارية ، وابتعدت عن شئون العالم الخارجى وبصورة خاصة الشئون الأوربية[٣] . إلا أنه فى أواخر القرن التاسع عشر الميلادى / الثالث عشر الهجرى بدأت الولايات المتحدة تتخلّص من ثوب العزلة لتلبس ثوب التوسع والاستعمار ولتخوض الحرب الأمريكية الأسبانية عام (١٨٩٨م/١٣١٦هـ) .

لم يكن قد بقى لأسبانيا من إمبراطوريتها الواسعة التى أقامتها فى أمريكا سوى كوبا وبورتوريكو ، ولم تكن الأخيرة تُسبب أية مصاعب لأنها كانت تمارس حكماً ذاتياً منذ مدة طويلة ، أما فى كوبا فقد توترت العلاقات بين السكان المحليين والسلطات الأسبانية المستعمرة لدرجة لم تستطع معها الولايات المتحدة أن تهمل

---

(١) Ottoman Archives, Op. Cit., No. 76/a .

(٢) L.J. Gordon; Op. Cit., p 208 .

(٣) عبد العزيز نوار وعبد المجيد نعنعى ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٤٠ .

الأمر ، وذلك لأن حجم المصالح الأمريكية فيها كان كبيراً ، فضلاً عن أن أنظار الولايات المتحدة امتدت إلى الفلبين(١) التى كانت خاضعة للاحتلال الأسبانى ، والتى كانت تُحكم بطريقة رجعية استبدادية مما دفع سكانها إلى القيام بثورة شعبية ضد الحكم الأسبانى(٢) . وعندما أعلنت الولايات المتحدة الحرب على أسبانيا قام الأسطول الأمريكى المرابط فى هونغ كونغ بالتوجه إلى الفلبين مستغلاً ثورة سكانها ضد الأسبان ليُدمر الأسطول الأسبانى ، وكانت النتيجة انهزام الأسبان واحتلال القوات الأمريكية للفلبين . وانتهت الحرب بتوقيع معاهدة باريس عام (١٨٩٨م/١٣١٦هـ) والتى تنازلت فيها أسبانيا للولايات المتحدة عن سيادتها على جزر الفلبين وجزيرة غوام(*) وعن بوروتوريكو . أما كوبا فقد صارت جمهورية مستقلة(٣) .

وبالبحث فى الموقف العثمانى أثناء الحرب الأمريكية الأسبانية نجد أنه كان هناك نوع من التقارب أدى بطبيعة الحال إلى تضامن عثمانى مع الأمريكيين ، فقد تابع السلطان عبد الحميد الثانى أخبار الحرب الأمريكية الأسبانية باهتمام وتضامن معها ، وظهر ذلك جلياً فى عدة أمور منها : قيام السلطان بإرسال برقية إلى المسلمين فى الفلبين يحثهم فيها على التعاون مع الأمريكيين(٤) والامتناع عن التمرد أو محاربة الأمريكيين ، وأثناء ذلك أكد الوزير الأمريكى فى استانبول ستراوس للسلطان بأن حكومته ستكون متسامحة مع المسلمين فى الولايات المتحدة وجميع مستعمراتها ، وقد ظهرت عدة تفسيرات لدوافع السلطان من وراء ذلك الموقف الودى فقد فسره الوزير الأمريكى فى استانبول بأنه استرضاء من السلطان لحكومة الولايات المتحدة لتأخره فى دفع التعويض الخاص بالأضرار التى لحقت بممتلكات

---

(١) عبد العزيز نوار وعبد المجيد نعنعى : مرجع سبق ذكره ، ص ص ١٤٤ - ١٤٥ .

(٢) فاروق عثمان أباظة ، محاضرات فى تاريخ الشرق الأقصى ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٦م ، ص ٢٨ .

(*) جزيرة غوام هى احدى الجزر الاسترالية . انظر : عبد الوهاب الكيالى ، مرجع سبق ذكره ، ج ١ ، ص ص ٤٠٩ - ٤١٠ .

(٣) عبد العزيز نوار وعبد المجيد نعنعى ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٤٥ .

(٤) A.N. Kurat; Op. Cit., p 37 .

البعثات التنصيرية الأمريكية أثناء الاضطرابات الأرمنية (١٨٩٥م/١٣١٣هـ) كما فسر أحد رؤساء البعثات التنصيرية الأمريكية ذلك بقوله : « إنهم قد سعدوا لهزيمة الأسبان كعقوبة إلهية لهم لمعاملتهم للمغاربة فاتحى الأندلس فى القرنين السادس عشر والسابع عشر »[١] .

وبعد حوالى ثلاثين عاماً فُسر ذلك التصرف بأنه نتيجة لمناشدة من الولايات المتحدة للسلطان العثمانى لمساعدتها فى القضاء على مقاومة المسلمين فى الفلبين للقوات والسلطة الأمريكية[٢] . ولم تتوقف مساعدة السلطان العثمانى عند تلك البرقية ، بل إنه استأذن الخارجية الأمريكية لتسمح لبعض الملحقين العسكريين للمشاركة مع القوات الأمريكية أثناء الحرب[٣] كما عين الباب العالى أنور باشا لمتابعة الحرب[٤] ، ولعل العثمانيين رغبوا من وراء تلك المساعى معرفة التكتيك الحربى الأمريكى ، والذى لم تسمح لهم الظروف بمعرفته بعكس التكتيك الحربى الأوربى .

وفى الأحداث السابقة دلالة واضحة على مدى تقارب العلاقات العثمانية الأمريكية ، وحتى لو افترضنا أن هدف السلطان هو استرضاء حكومة الولايات المتحدة . ففى تصرفاته إبان الأزمة أكبر دليل على حرصه على توطيد العلاقات ، والتى كثيراً ما توترت بسبب تأخر تعويض البعثات التنصيرية . كما لا نستبعد إدراك حكومة الولايات المتحدة لأهمية العامل الدينى فى التأثير على مجريات الأحداث ، ولذلك ناشدت السلطان العثمانى صاحب المكانة الدينية المميزة فى العالم الإسلامى توجيه النداء لمسلمى الفلبين .

الولايات المتحدة والمشكلة الأرمنية

احتلت المشكلة الأرمنية حيزاً فى العلاقات بين الولايات المتحدة والدولة العثمانية ، وكانت احدى الصعوبات التى أثرت على التقارب بينهما نظراً للتعاطف

(١) L.J. Gordon; Op. Cit., p 13 .

(٢) Ibid, p 13 .

(٣) National Archives Microfilm of U.S.A., 77/168, No. 163, **from J.B. Moor to James B. Angell,** May 6, 1998 .

(٤) National Archives Microfilm of U.S.A., 77/168, No. 159, **from The Department of State to James B. Angell,** June 7, 1898 .

الذى أبدته الولايات المتحدة تجاه تلك الطائفة الأرمنية المسيحية . سواء على مستوى الحكومة ، أو الشعب الأمريكى ، أو حتى البعثات التنصيرية ، ولم يكن الباب العالى ينظر بعين الرضا لذلك التعاطف ، خاصة بعد أن أخذت المشكلة الأرمنية تُهدد أمن وسلامة الدولة العثمانية .

وبنظرة سريعة لتاريخ المشكلة الأرمنية نجد أن الأرمن فى السابق لم يشعروا بأية صعوبة فى الاندماج مع المجتمع العثمانى التقليدى(١) ، بل لعب الأرمن دوراً مهماً فى التجارة والصناعة العثمانية . بالإضافة إلى أنه بعد الثورة اليونانية حل كثير من الأرمن محل اليونانيين فى الوظائف الحكومية والمداس بسبب معرفتهم للغات الأجنبية(٢) . ولم يُشكل الأرمن أغلبية عددية فى أى من الولايات العثمانية . كما أنهم فى خارج المدن الرئيسية كانوا متناثرين إلى جانب القبائل الكردية المسلمة ، وقد عانى الاثنان من الأوضاع الاقتصادية والتى كانت مرتبطة بسوء حكم رجال الإدارة وكبار ملاك الأراضى ، ومع هذا كان الأرمن أحراراً فى ممارسة أعمالهم شأنهم شأن كل رعايا السلطان الآخرين(٣) .

وخلال السنوات الأولى من القرن التاسع عشر الميلادى / الثالث عشر الهجرى وبسبب نشاط البعثات التنصيرية كانت هناك يقظة قومية وثقافية أرمنية(٤) فطور الأرمن مراكزهم الثقافية ، وأحيوا دراسة اللغة الأرمنية الكلاسيكية ، ونشروا الأناجيل بلغتهم القومية وطوروا لغة جديدة يستطيع جميعهم فهمها . وأرسل كثير من أغنياء الأرمن أبناءهم للدراسة فى فرنسا حيث تأثروا بالثقافة الفرنسية ، وعند عودتهم نادوا بالإصلاحات داخل الملة(*) الأرمنية ، ولم يقتصروا على ذلك ، وإنما نادوا بالحكم الذاتى أيضاً ، وكانت القلة التى طالبت باستقلال الأرمن تحت سيطرة السلطان يلقون معارضة من بعض الأرمن خاصة الأغنياء الذين أصابوا ثراءً تحت الحكم العثمانى(٥). ولكن الأزمة الدولية والتى بلغت ذروتها فى مؤتمر برلين

---

(١) A. Palmer; **The Decline and Fell Of The Ottoman Empire,** Cambridge, Great Britain The University, 1992, pp 175 - 176 .

(٢) S.J. Shaw & E.K. Shaw, Op. Cit., Vol. 2, p 200 .

(٣) Ibid; p 201 .

(٤) روبير مانتران ، مرجع سبق ذكره ، ج ٢ ، ص ص ٢١٤ - ٢١٥ .

(*) الملة : الطائفة .

(٥) S.J. Shaw & E.K. Shaw, Op. Cit., Vol. 2, p 202 .

(١٨٧٨م/١٢٩٥هـ) أدت إلى تغيير النظرة داخل الطائفة الأرمنية . ذلك أن استقلال بلغاريا والصرب أثار لدى الكثير من الأرمن الأمل فى تحقيق نفس الهدف[١] . وعندما لم تُبدِ الدول الأوربية اهتماماً لمطالبتهم بالحكم الذاتى أو الاستقلال تحوّلوا من أسلوب الإقناع إلى العنف من أجل تحقيق أهدافهم . وانبعثت جمعيات ولجان ثورية أرمنية داخل ممتلكات السلطان . وكذلك فى روسيا وأوربا والولايات المتحدة وقاموا بطبع دوريات ونشرات وأرسلوها إلى داخل الدولة العثمانية من خلال مكاتب البريد الأجنبية ، واستخدم الثوار الأرمن الإرهاب لإثارة المسلمين ودفعهم إلى نوع من الانتقام مما قد يُرغم بريطانيا وروسيا على التدخل ، ولكن شرطة السلطان عبد الحميد فى الأقاليم استطاعت فى أغلب الأحيان أن تمنعهم من تحقيق أهدافهم . كما مُنع المسلمون من الرد على الأرمن بالمثل مما زاد من توتر الأجواء وصعوبة أن يعيش الأرمن إلى جانب المسلمين كما كانوا من قبل[٢] .

وبفشل الثوار الأرمن داخل الدولة العثمانية تحول مسرح نشاطهم إلى الخارج ، وسيطرت مجموعتان على الحركة : منظمة الجرس أو هنشاك Hunchak من الطلبة الأرمن فى فرنسا وسويسرا ، وتأسست عام (١٨٨٧م/١٣٠٥هـ) والاتحاد الثورى الأرمنى أو طاشناق Dashnak فى عام (١٨٩٠م/١٣٠٨هـ) فى روسيا من أجل توحيد الثوار الأرمن . وكانت برامجهما تدور حول إنشاء أو تكوين مجموعات عمل تتسلل إلى داخل الدولة العثمانية وتُهاجم موظفى الحكومة والأرمن على السواء وتقوم باضطرابات على أساس أن هذا سيُؤدى إلى التدخل الأجنبى وإلى مساعدة الثوار على إقامة جمهورية أرمنية اشتراكية مستقلة فى شرق الأناضول بعد أن يتم طرد المسلمين أو قتلهم[٣] . أما بالنسبة لعلاقة السلطان عبد الحميد بالأرمن فقد ارتبط بعلاقة وثيقة معهم فى بداية حياته[٤] ، ولكنه بعد ذلك غيّر موقفه بسبب الثورات الأرمنية وأمر حكومته باتخاذ إجراءات صارمة ضد التجار الأرمن فى

(١) روبير مانتران ، مرجع سبق ذكره ، ج ٢ ، ص ٢١٧ .
(٢) S.J. Shaw & E.K. Shaw, Op. Cit., Vol. 2, pp 202 - 203 .
(٣) A. Palmer; Op. Cit., p 177 .
S.J. Shaw & E.K. Shaw, Op. Cit., Vol. 2, p 202 - 203 .
روبير مانتران ، مرجع سبق ذكره ، ج ٢ ، ص ٢١٧ .
(٤) A. Palmer; Op. Cit., p 176 .

استانبول لإضعاف قوتهم الاقتصادية . كما قام بتنظيم الجندرمة القبلية(*) والتى عُرفت باسم الحميدية لمساعدة الجيش فى إخماد الثورات الأرمنية ، وتصرفت الحكومة بشدة من أجل الحفاظ على النظام(١) .

ولكن الهنشاك لم يُوجه إليهم الانتقام القاسى بحيث يستطيعون رفع قضيتهم إلى أوربا ، ولذلك نظموا انقلاباً كبيراً فى ساسون جنوب غرب موش ، وعندما وصل الجيش لفرض النظام هرب الثوار إلى الجبال بعد أن نهبوا القرى المسلمة فى طريقهم تاركين بقية الفلاحين الأرمن يُعانون من النتائج . حيث إن القوات النظامية وفصائل الحميدية نهبت ساسون بعد أن شاهدت المآسى التى تعرضت لها القرى المسلمة . وقد نفذ هذا من جانب القوات العثمانية والقادة المحليين دون تعليمات من الحكومة المركزية(٢) .

وبسبب ذلك نشطت شبكة الدعاية الثورية لإحداث رد فعلى شعبى فى أوربا مماثل لرد الفعل الذى حدث عقب الأحداث التى وقعت فى بلغاريا واتُهمت الحكومة العثمانية بأنها أمرت بتدمير خمس وعشرين قرية وإعدام عشرين ألف فلاح أرمنى(٣) . وكلفت لجنة مشتركة عثمانية أوربية للبحث والتقصى ، وأظهرت النتائج مبالغة الادعاءات . وحاول السلطان عبد الحميد تهدئة أوربا بإجراء الإصلاحات ليضمن عدم تدخل الدول الأوربية(٤) . ونظراً لاستجابة الدول الأوربية للسلطان قام الهنشاك بتفجير اضطرابات جديدة فى استانبول ، فنظموا مظاهرة للاحتجاج على لجنة التقصى فى (٣٠ سبتمبر ١٨٩٥م/ ربيع آخر ١٣١٣هـ) وسار المتظاهرون أولاً إلى السفارات الأجنبية ، ثم بعد ذلك إلى مقر الباب العالى واستعد عبد الحميد لإرسال الشرطة لاستعادة النظام ، واعترض السفراء على أساس أن الإجراء يستهدف الأرمن فقط ، ولكن عندما أصبح الخطر يُهدد الأجانب سمحوا للحكومة بإعلان الأحكام العرفية وإنزال الجيش لإنهاء الاضطرابات ، وتبع ذلك العديد من

(*) الجندرمة القبلية : وهى وحدات عسكرية منظمة وفق نموذج قوزاق روسيا . أُنشئت عام ١٨٩١م من عناصر تنتمى إلى العشائر الكردية . انظر : مرجع سبق ذكره ، ج ٢ ، ص ٢١٩ .

(١) روبير مانتران ، مرجع سبق ذكره ، ج ٢ ، ص ٢١٩ .

(٢) S.J. Shaw & E.K. Shaw, Op. Cit., Vol. 2, pp 203 - 204 .

(٣) Ibid; p 204 .

(٤) W. Miller; **The Ottoman Empire** 1801 - 1927, Cambridge, Cambridge University Press, 1966, p 429 .

الاضطرابات ، وتوجهت الصيحات إلى أوربا ، ولكن الحكومة البريطانية كانت منقسمة على نفسها بشأن التدخل ، وكانت روسيا تُعارض أى عمل قد يجعل بريطانيا تسيطر على المضايق ، ولذا لم يحدث تدخل أوربى وخاب أمل الثوريين[١] .

وشهد شتاء عام (١٨٩٥-١٨٩٦م/١٣١٣-١٣١٤هـ) اضطرابات واسعة النطاق. ففى استانبول وجه الثوار ضربة جديدة على أمل إرغام الدول الأوربية على التدخل ، وكان ذلك فى (٢٦ أغسطس ١٨٩٦م/ ربيع أول ١٣١٤هـ) عندما استولت مجموعة من الثوار الأرمن على البنك العثمانى فى جلاتا باستانبول ، وشقت مجموعة أرمنية أخرى طريقها إلى الباب العالى ، وأصابت العديد من الموظفين ، وهددت الصدر الأعظم ، وبعد يوم من الحصار تم أسر الذين احتلوا البنك ، كما تم طرد وإبعاد المتظاهرين الآخرين ، ولتقليل التوتر ومنع مزيد من المصادمات أصدر السلطان مراسيم بالعفو ، وبدأ فى تعيين مديرين مسيحيين فى شرق الأناضول .

وحاولت بريطانيا التدخل لصالح الأرمن ، ولكن روسيا خشيت أن يؤدى ذلك إلى مزيد من السيطرة البريطانية على الدولة العثمانية ، ولذلك انحازت روسيا إلى فرنسا فى معارضة التدخل المنفرد للضغط على السلطان وأُحبطت مبادرة بريطانيا. وبدون مساندة أجنبية فإن مجموعات الثوار الأرمن انقسمت وتورطت فى منازعات فيما بينها ، ومع مرور الوقت انتهى ذلك الانسجام الذى كان سائداً لقرون عديدة . ولذلك غادر كثير من الأرمن الأغنياء وأعضاء الجمعيات الثورية الدولة العثمانية واستقروا فى فارس ومصر وأوربا والولايات المتحدة ، وعندئذ - أى فى عام (١٨٩٧م/١٣١٥هـ) شهدت المشكلة الأرمنية توقفاً مؤقتاً وهدوءاً لعدة سنوات[٢] .

وفى عام (١٩٠٥م/١٣٢٣هـ) تعرض السلطان عبد الحميد لمحاولة اغتيال من قبل أحد الثوار الأرمن ، وكان هذا أثناء مغادرته لفناء المسجد بعد اختتام أحد الاحتفالات[٣] . كما تجددت الاضطرابات الأرمنية بين عامى (١٩٠٨-١٩٠٩م/

(١) S.J. Shaw & E.K. Shaw, Op. Cit., Vol. 2, p 204 .

(٢) Ibid; pp 204 - 205 .

(٣) U.S. Foreign Relations, 1905, JX 233. A3, Turkish Empire, Ottoman Porte, **From The Turkish Minister to Acting Secretary of State,** July 22, 1905 .

١٣٢٦-١٣٢٧هـ)[١] . ولكن التوتر بشأن المشكلة الأرمنية بلغ ذروته أثناء الحرب العالمية الأولى خاصة فى عام (١٩١٥م/١٣٣٤هـ)[٢](*) .

وبعد العرض السريع لتطورات المشكلة الأرمنية نتوقف لنسلط الضوء على موقف حكومة وشعب الولايات المتحدة من تلك الأحداث محاولين وضع أيدينا على خيوط تكشف لنا الموقف الأمريكى من المشكلة الأرمنية التى أقلقت السلطان عبد الحميد ، وجعلته شديد الحساسية بشأن أمن وسلامة دولته خاصة بعد نجاح بلغاريا والصرب فى الحصول على الاستقلال[٣] . فقد أدرك عبد الحميد من البداية أهداف الأرمن وفى هذا يقول : « هدف الأرمن إثارة المسلمين واستفزازهم للاعتداء عليهم ثم يقيمون العالم ويقعدونه بحيث تتدخل الدول الأوربية لتقول إن الحياة بين هذين العنصرين مستحيلة ، ولذلك لابد من الاستقلال الذاتى »[٤] . ولذلك سعى عبد الحميد بكل جهده لحل المشكلة الأرمنية حتى يتجنب تدخل الدول الأوربية أو الولايات المتحدة . الأمر الذى قد يتسبب عنه وجود بعض المنعطفات الصعبة فى طريق التقارب العثمانى الأمريكى .

أبدت حكومة الولايات المتحدة اهتماماً بمتابعة أخبار الاضطرابات الأرمنية . كما حرص مجلس الشيوخ الأمريكى على تلقى تلك الأخبار من الرئيس الأمريكى[٥] وهو أمر لا يستغرب عند إدراك حجم المصالح الأمريكية فى الدولة العثمانية والمتمثلة فى البعثات التنصيرية وممتلكاتها التى أنفق عليها الكثير من الأموال إضافة إلى المصالح التجارية. فضلاً عن الحرص على سلامة المواطنين الأمريكيين .

---

(١) L.J. Gordon; Op. Cit., pp 26 , 27 .

(٢) R. Trask; Op. Cit., p 20 .

(*) سنتطرق لموقف حكومة الولايات المتحدة من الأرمن أثناء الحرب العالمية الأولى فى الفصل الثانى من الباب الأول .

(٣) J.A. Denova; **American Interests and Policies In The Middle East 1900 - 1939,** U.S.A, The University of Minnesota, 1963, p 21 .

(٤) السلطان عبد الحميد ، مذكرات ، تقديم وترجمة محمد حرب ، دمشق ، دار القلم ، ١٩٩١م ، ص ١٢٦ .

(٥) L.J. Gordon; Op. Cit., p 24 .

ولمس السلطان عبد الحميد ذلك الاهتمام ، وحاول أن يستفيد منه بصورة تخدم مصالح الدولة العثمانية عن طريق سياسة الإيقاع(*) التى استخدمها مع الدول الأوربية لموازنة القوى ، ولذلك أرسل السلطان عبد الحميد إلى الرئيس الأمريكى يدعوه إلى تعيين عضو لينضم إلى لجنة الاستقصاء الأوربية - العثمانية - والتى تقرر تأليفها بعد الاضطرابات الأرمنية لعام (١٨٩٤م/١٣١٢هـ)(١) . ولكن حكومة الولايات المتحدة قابلت الدعوة بالرفض(٢) وقدمت سببين لرفض المشاركة وهما :

أولاً : طبيعة المبالغة فى التقارير والروايات .

ثانياً : عدم أحقيتها فى المشاركة فى التقصى ، وذلك لأنها لم تكن طرفاً موقعاً على معاهدة برلين لعام (١٨٧٨م / ١٢٩٥هـ)(٣) .

وبعد هذا الرد لم تلبث الولايات المتحدة أن غيرت رأيها وطالبت بالمشاركة ، وذلك بعد أن وصلت إلى الخارجية الأمريكية برقية تنص على وجود قدر كبير من الحقيقة فى تلك الشائعات التى سبق وأن تلقتها وعدتها مُبالغاً فيها(٤) . ولا نستبعد أن ضغوط الأرمن والبعثات التنصيرية الأمريكية على المفوضية الأمريكية فى استانبول كانت السبب وراء إرسال تلك البرقية . ولذلك كلفت حكومة الولايات المتحدة القنصل چيويت Jeweet لينضم إلى اللجنة كعضو غير رسمى ، وأن يقدم تقريراً لحكومته حول ما تتوصل إليه اللجنة من نتائج بالإضافة إلى استنتاجاته الخاصة(٥) . وبهذا كان القنصل چيويت أول مراقب غير رسمى فى العلاقات الأمريكية العثمانية .

(*) سياسة السلطان عبد الحميد للإيقاع بين الدول الأوربية لصالح الدولة العثمانية وخير مثال لتلك السياسة هو اعتماد السلطان عبد الحميد على ألمانيا لمواجهة كل من بريطانيا وفرنسا وروسيا ، والجدير بالذكر أن السلطان يُشير إلى تلك السياسة فى مذكراته الشخصية .
انظر : السلطان عبد الحميد ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ١٣٦ - ١٣٧ .

(١) U.S. Foreign Relations, 1894, JX 233. A3, Turkish Empire, Ottoman Porte, **From Mr. Terrel To Mr. Gresham,** November 30. 1894 .

(٢) U.S. Foreign Relations, 1894, JX 233. A3, Turkish Empire, Ottoman Porte, **From Mr. Gresham To Mr. Terrel,** December 2. 1894 .

(٣) L.J. Gordon; Op. Cit., p 24 .

(٤) U.S. Foreign Relations, 1894, JX 233. A3, Turkish Empire, Ottoman Porte, **From Mr. Gresham To Mr. Terrel,** December 5. 1894 .

(٥) L.J. Gordon; Op. Cit., p 25 .

أما على الصعيد العثمانى فبعد رفض حكومة الولايات المتحدة لدعوة السلطان للمشاركة فى الاستقصاء الرسمى وجه السلطان عبد الحميد الدعوة إلى دول أوربية معينة لتنضم إلى اللجنة ، وقبلت تلك الدول الدعوة لكنها اعترضت على وجود عضو غير رسمى من الولايات المتحدة ، وبناءً على ذلك اضطر السلطان إلى عدم الاعتراف بالقنصل الأمريكى[١] . وقد أحرج ذلك السلطان فإذا قبل العضو الأمريكى فإنه مضطر إلى إثارة امتعاض الدول الأوربية ، وإذا لم يقبله فإنه سيُثير غضب الولايات المتحدة . وعقب ذلك هددت الولايات المتحدة باعتبار ذلك التصرف إساءة ، وطالبت بالاعتراف بالقنصل الأمريكى[٢] .

وقد أسهمت التقارير الصحفية الصادرة فى الدولتين حول الحادثة إلى زيادة حدة الموقف بين الدولتين لاسيما بعد أن شاركتها الصحف البريطانية[٣] . ولم ينقذ الموقف إلا التصرف الحكيم للوزير الأمريكى فى استانبول الكسندر تيريل Alexander Terrell عن طريق الشرح الذى قدمه لحكومته لتوضيح الموقف الصعب الذى وضع فيه السلطان والباب العالى ، ولهذا ألغت حكومة الولايات المتحدة تعيين القنصل جيويت كعضو غير رسمى فى اللجنة[٤] . وقد دافع الرئيس الأمريكى فى خطابه السنوى لعام (١٨٩٥م/١٣١٣هـ) عن الرغبة الأمريكية للمشاركة فى الاستقصاء وأنها لم تكن بهدف التورط فى المشكلة الأرمنية أو بسبب التدخل الفضولى فى حقوق الدول الأوربية التى تنظمها المعاهدات الدولية ، وإنما كانت بهدف توفير الحماية للمواطنين الأمريكيين ومصالحهم[٥] .

ويبدو أن هدف عبد الحميد لموازنة القوى وللحد من تدخل الدول الأوربية فى شئون الدولة العثمانية لم ينجح تماماً ، وذلك بسبب ضغط الدول الأوربية عليه

---

(١) U.S. Foreign Relations, 1894, JX 233. A3, Turkish Empire, Ottoman Porte, **From Said Pasha To Mavroyeni Bey,** (Undated) .

(٢) U.S. Foreign Relations, 1894, JX 233. A3, Turkish Empire, Ottoman Porte, **From Mr. Terrel To Mr. Gresham,** December 23. 1894 .

(٣) National Archives Microfilm of U.S.A., 77/168, No. 163, **From Mr. Alvey A. Adee to Mr. Alexander Terrell,** August 26, 1895 .

(٤) L.J. Gordon; Op. Cit., p 25 .

(٥) Ibid; p 25 .

لاستبعاد العضو الأمريكى ، ولكنه استفاد من ذلك الأمر فى التلويح بالمنافس الجديد الذى يمكن للدولة العثمانية أن تستعين به أمام ضغوط الدول الأوربية .

وطلب مجلس الشيوخ الأمريكى من الرئيس فى نفس العام مزيداً من المعلومات فيما يختص بالأضرار التى لحقت بالمواطنين الأمريكيين أو ممتلكاتهم . إضافة إلى رغبته فى معرفة الاضطهاد الذى مارسه الباب العالى على الأرمن . ورداً على الاضطهاد فقد أبلغت الخارجية الأمريكية مجلس الشيوخ بأن التقارير الصحفية كانت مبالغاً فيها(١) .

وفى الولايات المتحدة نظم الثوار الأرمن أنفسهم فى جمعيات لنشر دعاية مضادة للعثمانيين تدفعهم فكرة تعبئة شعور عام مؤيد لإنشاء دولة أرمنية مستقلة ، وصدرت فى نيويورك صحيفة باللغة الأرمنية كانت تحض قراءها صراحة على تنظيم جمعيات والمشاركة فى الحركات الثورية الأرمنية الرامية إلى تدمير السلطة العثمانية فى الأقاليم الآسيوية(٢) . كما تم تكوين منظمات أرمنية أخرى حرص بعضها على إثارة شعور متعاطف وسط الأمريكيين ، ونجحت فى كسب تعاطف الشعب الأمريكى مع أمانى تلك الطائفة المسيحية الأرمنية فى الاستقلال لاسيما بعد الدعاية المضادة التى أطلقتها عن العثمانيين ، والتى أدت إلى رسم صورة سيئة للسلطان عبد الحميد حتى أُطلق عليه « التركى الرهيب » Terrible Turk(٣) . وقد أدى ذلك إلى مزيد من تعاطف الشعب الأمريكى الذى بدأ فى جمع الأموال من أجل إغاثة الأرمن(٤) تلك الأموال التى كثيراً ما شك الباب العالى فى أنها كانت تذهب لصالح الثوار الأرمن . فضلاً عن دور التحويلات المالية التى كان يرسلها الأرمن أنفسهم من الولايات المتحدة إلى أهلهم والتى قُدرت فقط فى إقليم خربوط فى

---

(١) U.S. Foreign Relations, 1894, JX 233. A3, Turkish Empire, Ottoman Porte, **Report Of The Secretary of State,,** December 19. 1895 .

(٢) National Archives Microfilm of U.S.A.,815/7, **From Mavroyeni to Secretary of State,** October 20, 1893 .

(٣) J.A. Denovo; Op. Cit., p 6 .

(٤) National Archives Microfilm of U.S.A.,815/7, **From Mavroyeni Bey to Secretary of State,** August 30, 1896 .

الأناضول بحوالى ستمائة ألف دولار سنوياً[١] . ولم يقف الأمر عند ذلك الحد بل جُمعت أموال أخرى فى الولايات المتحدة وأوربا من أجل إنشاء دور لأيتام الأرمن فى آسيا الصغرى ، وكانت بدعم أمريكى أوربى[٢] . كما قامت بعض تلك المنظمات بتنظيم مظاهرات فى نيويورك ضد الحكومة العثمانية[٣] . وأشاعت فى الصحف بأن لديها النية فى التنسيق مع حكومة الولايات المتحدة للسماح لها بإجراء تدريبات عسكرية وتزويدها بالسلاح[٤] . وأمام كل هذا النشاط للثوار الأرمن فى الولايات المتحدة لم يملك الباب العالى إلا أن يعتبر الولايات المتحدة أرضاً خصبة للمؤامرات الأرمنية .

وفى خضم تلك الأحداث حرصت حكومة الولايات المتحدة على مصالحها المتعددة فى الدولة العثمانية ، ولذلك فكرت فى إرسال بعض السفن الأمريكية للمياه العثمانية . خاصة بعد الضغوط التى مارستها عليها البعثات التنصيرية الأمريكية من أجل توفير الحماية لها ، وفى عام (١٨٩٥م/١٣١٣هـ) تم إرسال السفينتين ماربل هيد Marblehead وسان فرانسيسكو San Francisco[٥] . وشك الباب العالى فى نوايا حكومة الولايات المتحدة من وراء إرسال السفن ، واعتبر أن الأمر لا يخلو من نوايا عدائية ، وأسهمت الصحف المعادية للعثمانيين فى زيادة هذا الشك[٦] إلا أن حكومة الولايات المتحدة أكدت للباب العالى عدم صحة ذلك ، وأن قدوم السفن لا يحمل أى معان عدائية ، وأن الهدف منه هو معرفة حقيقة مخاوف المواطنين الأمريكيين على أرواحهم وممتلكاتهم وإزالتها[٧] خاصة بعد أن أُصيبت ممتلكات البعثات التنصيرية الأمريكية بأضرار كبيرة فى خربوط ومرعش دفعت حكومة

(١) L.J. Gordon; Op. Cit., p 319 .

(٢) National Archives Microfilm of U.S.A.,77/168, No. 40, **From Mr. John Sherman to Mr. James B. Angell,** November 6, 1897 .

(٣) National Archives Microfilm of U.S.A.,815/7, **From Mavroyeni Bey to G resham,** September 19, 1893 .

(٤) National Archives Microfilm of U.S.A.,815/7, **From Mavroyeni to Secretary of State,** January 16, 1894 .

(٥) National Archives Microfilm of U.S.A.,77/167, No. 414, **From Mr. Eduan F. Uhl to Mr. Alexander Terrel,** April 8, 1895 .

(٦) National Archives Microfilm of U.S.A.,815/7, **From Mavroyeni Bey to Secretary of State,** April 7, 1895 .

(٧) National Archives Microfilm of U.S.A.,815/7, **From Mavroyeni Bey to Secretary of State,** April 6, 1895 .

U.S. Foreign Relations, 1894, JX 233. A3, Turkish Empire, Ottoman Porte, **From Mr. Terrel To Mr. Olney,** November 9. 1895 .

الولايات المتحدة إلى مطالبة الباب العالى بالتعويض(١) ولم تتوقف المطالبة الأمريكية عند ذلك الحد . بل ألح الوزير الأمريكى فى استانبول على الباب العالى لاعتماد تعيين نائبين قنصليين فى أرضروم وخربوط ، وذلك من أجل توفير مزيد من الحماية والاطمئنان للبعثات التنصيرية الأمريكية . لاسيما وأن المنطقتين كانتا فى المناطق الساخنة أثناء الاضطرابات الأرمنية(٢) .

وأمام كل ذلك النشاط السياسى الخطير للأرمن فى الولايات المتحدة كان لابد وأن تتأثر العلاقات العثمانية الأمريكية . فقد قدم الباب العالى العديد من الاحتجاجات لدى حكومة الولايات المتحدة لموقفها من أنشطة الثوار الأرمن المضادة للدولة العثمانية على الأراضى الأمريكية . فطلب منها منع نشر المقالات المضادة للعثمانيين فى الصحف الأمريكية ، وتسليم كُتاب تلك المقالات للحكومة العثمانية(٣) . لكن حكومة الولايات المتحدة اعتذرت بسبب أن قوانينها لا تمنع حرية الرأى إلا فى حالة القذف . فإن على المتضرر رفع دعوى للقضاء الأمريكى . كما أن قوانينها لا تسمح لها بتسليم كُتاب تلك المقالات للحكومة العثمانية ما داموا لا يُشكلون خطراً على أمن وسلامة الولايات المتحدة ذاتها(٤) كما طلب الباب العالى من حكومة الولايات المتحدة معرفة حقيقة الشائعة التى أطلقها الأرمن فى صحفهم الصادرة فى الولايات المتحدة والخاصة بالتدريبات العسكرية والتزود بالأسلحة بالإضافة إلى المظاهرات التى تمت فى شوارع نيويورك . وقد أنكرت حكومة الولايات المتحدة أمر السماح لهم بالتدريبات أو تزويدهم بالأسلحة(٥) . أما بالنسبة لمظاهرات نيويورك فقد أبلغت الوزير العثمانى فى واشنطن بأنها ليس لديها أية صلاحيات لمنعها وأن عليه رفع الأمر إلى سلطات ولاية نيويورك(٦) .

---

(١) National Archives Microfilm of U.S.A.,77/167, No. 414, **From Mr. Richard Olney to Mr. Alexander Terrel,** January 4, 1896 .

(٢) U.S. Foreign Relations, 1895, Op. Cit., December 19, 1895 .

(٣) U.S. Foreign Relations, 1894, JX 233. A3, Turkish Empire, Ottoman Porte, **From Mr. Maroyeni Bey to Mr. Gresham,** May 24, 1894 .
From Mavroyeni Bey to Mr. Gresham, August 4, 1894 .

(٤) U.S. Foreign Relations, 1896, JX 233. A3, Turkish Empire, Ottoman Porte, **From Mr.Oleni to Mostapha Bey,** November 11, 1896 .

(٥) U.S. Foreign Relations, 1894, JX 233. A3, Turkish Empire, Ottoman Porte, **From Mr. Gresham to Mostapha Bey,** January 30, 1895 .
From Mr. Uhl to Mr. Mavroyeni Bey, March 20, 1894 .

(٦) U.S. Foreign Relations, 1894, JX 233. A3, Turkish Empire, Ottoman Porte, **From Mr. Uhl to Mr. Mavroyeni Bey,,** February 19, 1894 .

ورغم ذلك لم يتوقف الباب العالى عن مواجهة نشاطات الثوار الأرمن والتى كان يرى أنها مدعومة إلى حد ما بتعاطف أمريكى ، ولهذا سعى الباب العالى إلى القيام بعدة أمور للحد من أى تعاون بين الجانبين مع محاولة المحافظة على علاقته بحكومة الولايات المتحدة. فرحب بقدوم السفن الأمريكية إلى المياه العثمانية رغم ما أُشيع عن أهدافها العدائية. إضافة إلى أنه أرسل إلى حكومة الولايات المتحدة يُبلغها بأنه سيعتبر قدوم السفن زيارة روتينية كعادة السفن الزائرة ، وليس لحماية البعثات التنصيرية الأمريكية(١) مع طلب السماح له بتفتيش السفن التى يشتبه أن يكون عليها ثوار أرمن هاربون أو أسلحة أو منشورات. لكن حكومة الولايات المتحدة اعتبرت ذلك من مسئولية القناصل الأمريكيين الذين لن يسمحوا بأية تجاوزات قانونية(٢) . وأمام زيادة الاضطرابات الأرمنية والشك فى المساعدة الأمريكية لجأ الباب العالى إلى إعاقة حرية السفر بالنسبة للأمريكيين خاصة إلى داخل مناطق آسيا الصغرى(٣) كما أصر على تعطيل اعتماد أوراق النائبين القنصليين الأمريكيين فى أرضروم وخربوط(٤) . إضافة إلى رفض الطلب الأمريكى الخاص بتقديم الصليب الأحمر المساعدات أثناء الاضطرابات الأرمنية(٥) . لكن الجهود المثابرة للوزير الأمريكى فى استانبول لدى الباب العالى أدت إلى إزالة معوقات حرية السفر(٦) . كما تم اعتماد نائب قنصلى أمريكى فى أرضروم بعد تعيين نائب قنصلى بريطانى وهى الحجة التى

(١) National Archives Microfilm of U.S.A., 815/7, **From Mavroyeni Bey to Mr. Gresham,** April 30, 1895 .

(٢) U.S. Foreign Relations, 1896, JX 233. A3, Turkish Empire, Ottoman Porte, **From Tevfik Pasha to Mr. Moustapha Bey,** November 5, 1896 .
From Olney to Mr. Moustapha Bey, November 11, 1896 .

(٣) National Archives Microfilm of U.S.A., 77/168, No. 28, **From Mr John Hay to Mr. Oscar S. Straus,** November 15, 1898 .

(٤) U.S. Foreign Relations, 1896, JX 233. A3, Turkish Empire, Ottoman Porte, **From Mr. Terrell to Mr Olney,** January 20, 1896 .

(٥) National Archives Microfilm of U.S.A., 77/167, **From Mr Olney to Mr. Terrell,** (Undeated) .

(٦) National Archives Microfilm of U.S.A., 77/167, No. 33, **From Mr John to Mr. Oscar Straus,** November 17, 1897 .

اعتمد عليها الوزير الأمريكى(١) . كما وافق الباب العالى على تقديم الصليب الأحمر المساعدات للمتضررين الأرمن(٢) .

وهكذا تأثرت العلاقات العثمانية الأمريكية بسبب النتائج التى ترتبت على المشكلة الأرمنية ، واتضح هذا فى موضوع التعويض . فخلال الاضطرابات الأرمنية أُصيبت ممتلكات البعثات التنصيرية الأمريكية بالضرر ، كما لحق الضرر بعض مواطنى فرنسا وإيطاليا وبريطانيا ، وطالب ممثلو الدول المعنية بالتعويض ، لكن الباب العالى رفض أن يدفع شيئاً على أساس أن الأجانب يجب أن يُعانوا من الأضرار التى نتجت عن الاضطرابات الداخلية مثلما عانى الرعايا العثمانيون(٣) . ولا نستغرب هذا التصرف إذا ما أدركنا قناعة الباب العالى بأن للأجانب دوراً كبيراً فى حدوث تلك الاضطرابات ، وفى المقابل فإن الدول الأوربية - وحتى الولايات المتحدة - كانت ترى أن الأضرار كانت بسبب تشدد الباب العالى فى وسائله للقضاء على الاضطرابات الأرمنية ، ولهذا كان لابد لها من أن تحصل على التعويض وطالت المراسلات لسنوات عديدة من أجل الحصول على ذلك التعويض .

وحاول الباب العالى والسلطان عبد الحميد الخروج من ذلك المأزق بطريقة تُرضى الولايات المتحدة مع عدم الاعتراف بشرعية الطلب . فأرسل إلى الوزير الأمريكى فى استانبول وبمنتهى السرية يطلب منه حضور وكيل شركة كرامبس Cramps إلى القصر ، وبالفعل حضر مندوب عن الشركة وعقد معه السلطان صفقة بناء سفينة بعد أن حدد طرازها ، وفى العقد طلب من المندوب أن يُضيف مبلغاً معيناً وهو المبلغ الذى طالب به الوزير الأمريكى كتعويض عن الأضرار التى أصابت ممتلكات البعثات التنصيرية الأمريكية(٤) . وبهذه الطريقة تجنب السلطان الاعتراف

(١) National Archives Microfilm of U.S.A., 77/168, No. 850, **From Mr John Sherman to Mr. Oscar S. Straus,** November 20, 1897 .
From Mr John Hay to Mr. Oscar S. Straus, December 6, 1898 .

(٢) National Archives Microfilm of U.S.A., 77/167, No. 850, **From Mr. Richard Olney to Mr. Alexander Terrell,** February 10, 1896 .

(٣) S. Edwin; **Forty Years In Constantinople,** London, 1916, pp 171 - 172 .

(٤) J.A. Denovo; Op. Cit., p 23 .
S. Edwin; Op. Cit., p 172 .

بالمطلب الأمريكى ، وحافظ على علاقته بحكومة الولايات المتحدة بعد أن أحاط الأمر بسرية شديدة . ولكن يبدو أن تلك السرية لم تستمر طويلاً . إذ إنه اتخذ فيما بعد إجراءات مماثلة لتلبية المطالب البريطانية والفرنسية والإيطالية مع اختلافات طفيفة فى طريقة إخفاء مبالغ التعويض(١) .

ومما سبق نرى كيف أدت المشكلة الأرمنية إلى توتر فى العلاقات العثمانية الأمريكية بسبب تعاطف حكومة الولايات المتحدة وشعبها وبعثاتها التنصيرية مع تلك الطائفة المسيحية ، ولم يقتصر الأمر على هذا . بل إن أقوى مراحل ذلك التوتر هى التى تعلقت باستفادة الثوار الأرمن من اختلاف قوانين التجنس فى الدولتين(*) للحصول على أكبر قدر من الحماية داخل الدولة العثمانية لتنفيذ مخططات اللجان الثورية الأرمنية تحت مسمى الجنسية الأمريكية ، ولا نريد أن يُفهم من هذا أن حكومة الولايات المتحدة كانت على معرفة بتلك المخططات ودعمتها . لأن هذا غير صحيح - فيما نعتقد - ولكن موقفها المتشدد دائماً لصالح الأرمن المتجنسين بالجنسية الأمريكية . إضافة إلى قيام الدبلوماسيين الأمريكيين - فى العاصمة العثمانية - بدورهم كاملاً تجاه المتجنسين خدم أولئك الثوار بصورة إيجابية ، ولم يكن أمام الباب العالى إزاء هذا إلا التشدد فى أغلب المواقف ، ولذلك لم تستطع الدولتان أن تتجاوزا بسهولة الصعوبات التى نتجت عن المشكلة الأرمنية .

الولايات المتحدة والمضايق العثمانية

يبدأ التاريخ الحديث لمشكلة المضايق العثمانية أساساً بمعاهدة كوتشوك قينارجه Küchük Kainarji (١٧٧٤م/١١٨٨هـ)(**) فبمقتضاها حصلت السفن التجارية الروسية على حق المرور عبر المضايق العثمانية من وإلى البحر الأسود(٢) وعلى هذا مُنحت حقوق مماثلة للسفن التجارية التابعة للدول الأخرى(٣) . وفى عام

---

(١) S. Edwin; Op. Cit., p 172 .

(*) سبقت الإشارة إلى معاهدة التجنس لعام (١٨٧٤م/١٢٩١هـ) .

(**) عقدت هذه المعاهدة بين الدولة العثمانية وروسيا على أثر انتصار الأخيرة فى عهد القيصرة كاترين الثانية والسلطان العثمانى عبد الحميد الأول . انظر : محمد فريد بك ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٣٤١ - ٣٤٢ .

(٢) J.C. Hurewitz; Op. Cit., Vol. I, pp 54 - 61 , (Document No. 21) .

(٣) H.N. Howard; Turkey The Straits, p 1 .

(١٨٣٠م/١٢٤٦هـ) عقدت الولايات المتحدة معاهدة مع الدولة العثمانية . إلا أن التجارة الأمريكية فى المضايق كانت محدودة فى تلك الفترة ، ونظراً لأن الاتفاقية لم تُحدد موقف السفن غير التجارية . فقد حدثت بعض الخلافات البسيطة بين حكومة الولايات المتحدة والباب العالى بسبب مرور السفن الحربية الأمريكية عبر المضايق(١) .

سعت روسيا دائماً إلى الحصول على مركز مميز فى البحر الأسود والمضايق بالاتفاق على إغلاق المضايق أمام السفن الحربية للدول التى لا تقع على سواحل البحر الأسود وفتحها أمام السفن الحربية الروسية كما جاء فى المعاهدات الروسية العثمانية للأعوام (١٧٩٨ و ١٨٠٥ و ١٨٣٣م/ ١٢١٣ و ١٢٢٠ و ١٢٤٩ هـ) وقد أكدت اتفاقيات لندن فى (١٥ يولية ١٨٤٠م/ جمادى الآخرة ١٢٥٦هـ) و (١٣ يولية ١٨٤١م/ جمادى الآخرة ١٢٥٧هـ) الحرية التجارية فى وقت السلم والإغلاق أمام السفن الحربية فى كل الأوقات وطالما كان الباب العالى فى حالة سلم لم يكن لأية سفن حربية أجنبية الحق فى أن تدخل المضايق . ووافقت الدول الموقعة على الالتزام بهذه القاعدة ، واحتفظ السلطان بحق إصدار فرمانات بالمرور للسفن الحربية الخفيفة المستخدمة لدى البعثات الدبلوماسية الأجنبية فى الدولة العثمانية(٢) وتأكدت هذه المبادئ فى معاهدة باريس لعام (١٨٥٦م/ ١٢٧٣هـ) التى أعقبت حرب القرم (١٨٥٣ - ١٨٥٦م/١٢٧٠ - ١٢٧٣هـ) وتم تجريد البحر الأسود من الأسلحة ومنع رفع علم الحرب بشكل دائم(٣) .

وحرب القرم هذه كانت أحد فصول الصراع الروسى العثمانى ، والتى هدفت منها روسيا إلى تسوية الخلافات على الأماكن المقدسة المسيحية . إضافة إلى وضع الكنيسة الأرثوذكسية تحت حماية الإمبراطورية الروسية ، وهذا أمر لم تكن الدولة العثمانية لتقبله . خاصة بعد أن ضمنت المساعدة غير المجانية من فرنسا وبريطانيا .

(١) H.N. Howard; " The Bicentennial ", pp 297 - 295 .

(٢) J.C. Hurewitz; Op. Cit., Vol. I, pp 72-77, (Document No. 29), Vol. I, pp 105-106, (Document No. 40), Vol. I, pp 72-77, (Document No. 29), Vol. I, pp 116-119, (Document No. 49), Vol. I, p 123, (Document No. 52) .
H.N. Howard; Turkey The Straits, pp 4 - 5 .

(٣) Ibid, Vol. I, pp 135-156, (Document No. 66), H.N. Howard; Turkey The Straits, pp 4 - 5 .

فالدول الحليفة مستعدة لضمان وحدة الدولة العثمانية واستقلال السلطان فى مقابل أن يتعهد الباب العالى بتحقيق الإصلاحات التى تكفل المساواة لرعاياه ، وعلى هذا الأساس وقفت فرنسا وبريطانيا إلى جانب الدولة العثمانية وانتهت الحرب بانتصار العثمانيين الذين قدموا الثمن فوراً وقبل أن يبدأ مؤتمر الصلح فى باريس أعماله . حيث أبلغ الباب العالى الدول الأوربية بإصدار الخط الهمايونى (١٨٥٦م/ ١٢٧٣هـ)[١] . وأثناء حرب القرم لم تُضيع حكومة الولايات المتحدة فرصة الاقتراب من الدولة العثمانية رغم ضآلة الاهتمام السياسى الظاهر بالمنطقة فى فترة الانعزالية الأمريكية النسبية فى القرن التاسع عشر الميلادى / الثالث عشر الهجرى ويبدو أن الأطماع الروسية فى المضايق العثمانية قد جعلت الولايات المتحدة تُبدى اهتماماً أكثر[٢] . ظهر فى شكل بعض المساعدات الأمريكية كمشاركة بعض الضباط والأطباء والمهندسين الأمريكيين فى الحرب إلى جانب العثمانيين بشكل فعال ، مما جعل الباب العالى ينعم على بعضهم بالنياشين(*) من فئة المجيدى[٣] ، فضلاً عن أن الدولة العثمانية استخدمت فى الحرب بعض السفن التى تم بناؤها فى استانبول بمعرفة الخبرة الأمريكية[٤] .

وفى هذا دلالة واضحة على حرص حكومة الولايات المتحدة على الاقتراب من العثمانيين وتقديم المساعدة لهم وإن كانت بشكل محدود ضد الأطماع الروسية خاصة ، وأن فى ذلك حماية للمصالح الأمريكية فى الدولة العثمانية . فرغم أن الولايات المتحدة لم تكن طرفاً فى المعاهدات الخاصة بالمضايق إلا أنها لم تكن لتقبل القيود التى فرضتها تلك المعاهدات على مرور السفن الحربية الأمريكية بمضيق الدردنيل فى عدد من المناسبات كانت احداها فى الفترة السابقة على حرب القرم وكانت بسبب نقل الزعيم المجرى لويس كوسوث Louis Kossuth إلى الولايات المتحدة عقب هزيمة الثوار المجريين (١٨٤٩م/١٢٦٦هـ) فقد حصل كوسوث على حق اللجوء من الدولة العثمانية . ثم عرضت حكومة الولايات المتحدة على الباب

---

(١) روبير مانتران ، مرجع سبق ذكره ، ج ٢ ، ص ص ١٣٢ - ١٣٧ .

(٢) H.N. Howard; " The Bicentennial ", p 296 .

(*) النياشين المجيدى : الأوسمة المجيدى .

(٣) A.N. Kurat; Op. Cit., p 26 .

(٤) H.N. Howard; " The Bicentennial ", p 294 .

العالى رغبتها فى نقل كوسوث إلى الولايات المتحدة فلم يمانع ، ولهذا تقابلت السفينة الأمريكية ميسسبى Mississippi والفرقاطة العثمانية جمليك فى الدردنيل (١٨٥١م/ ١٢٦٨هـ) ولم ينتج عن مرور الميسسبى أية مصاعب بين الدولتين[١] .

وفى عام (١٨٥٨م/١٢٧٥هـ) حدثت بعض المصاعب عندما قدمت إلى استانبول الفرقاطة الأمريكية وباش Wabash وهى سفينة كبيرة تحمل أكثر من خمسين مدفعاً . فما كان من ممثلى فرنسا وبريطانيا وروسيا إلا الاحتجاج لدى الباب العالى الذى قام بدوره بالاحتجاج لدى الوزير الأمريكى فى استانبول وليامز ، وسرعان ما غادرت الفرقاطة عائدة إلى مياه البحر المتوسط بعد أن زارها السلطان ليظهر احتراماً خاصاً للأمريكيين لحسن استقبالهم للضباط البحريين العثمانيين فى الولايات المتحدة فى عام (١٨٥٧م/١٢٧٤هـ) وقد برر المستشار الروسى جورشاكوف Gorchakov اعتراض حكومته على الفرقاطة الأمريكية بأنه ليس بدافع عواطف غير ودية نحو الولايات المتحدة ، ولكن لأنها كانت مهتمة بتطبيق المبادئ التى تضمنتها معاهدة باريس .

وجاء الرد سريعاً من وزير الخارجية الأمريكى لويس كاس Lewis Cass إلى الوزير الأمريكى فى سان بطرسبرج بأنه طالما أن الولايات المتحدة لم تكن طرفاً فى معاهدة باريس فإنه ليس من المتوقع أن تتصرف طبقاً لوجهات نظر أى من هذه الدول الأوروبية عدا الدولة العثمانية ، وفى (٢٢ يناير ١٨٦٦م/رمضان ١٢٨٣هـ) أبلغ الوزير الأمريكى فى استانبول الخارجية الأمريكية بأنه قد انضم إلى زملائه الوزراء الأوروبيين فى مذكرة رُفعت إلى الباب العالى تطلب السماح للسفن الشراعية بالمرور عبر المضايق خلال الليل[٢] . وفى (٧ سبتمبر ١٨٦٦م/ جمادى الأولى ١٢٨٣هـ) وصلت إلى استانبول السفينة الحربية الأمريكية تاكوندروجا تحت قيادة الكومودور ستيدمان فى زيارة مدتها أحد عشر يوماً ، وقد استقبل الصدر الأعظم ستيدمان وقدمه إلى الهيئات الدبلوماسية ، وتناول العشاء مع السفيرين البريطانى والروسى وقد لاحظ الوزير الأمريكى فى استانبول موريس أنه لم تكن هناك أية مشكلة خلال الزيارة وأن السفينة تاكوندروجا كانت ثانية سفينة حربية تدخل

---

(١) H.N. Howard; Turkey The Straits, pp 5 , 6 .

(٢) Ibid; pp 6-8 .

استانبول منذ المعاهدات التى تستبعد السفن الحربية التى تزيد فى حجمها عن سفن البريد ، والأهم من هذا أنه لم يُسمح لأية سفينة أوربية مثل حجم السفينة تاكوندروجا بالمرور عبر المضايق إلى استانبول ، وفى هذا دلالة واضحة على عمق العلاقات العثمانية الأمريكية فى تلك الفترة . ويبدو أن هذا التساهل من الباب العالى دفع الدوائر الحكومية الأمريكية إلى تحقيق مكاسب أكثر وإلى الحصول على مميزات جديدة فقام الكونجرس بتوجيه طلب إلى الرئيس الأمريكى فى جلسة (٦ يولية ١٨٦٨م/ ربيع آخر ١٢٨٥هـ) ليقوم بأمر وزيره فى استانبول بالإلحاح على الباب العالى لإلغاء كل القيود المفروضة على المضايق ، ومحاولة الحصول على منح كل السفن حق الملاحة فى المضايق ، وقد شعر الوزير الأمريكى بأن القيود المفروضة بمقتضى المعاهدات القائمة والتى لم تكن الولايات المتحدة طرفاً فيها كانت ضارة بالتجارة ومتعارضة مع المعاهدة الأمريكية العثمانية لعام (١٨٦٢م/١٢٧٩هـ) . ورغم ذلك لم يتخذ أى إجراء طبقاً لطلب الكونجرس(١) .

وفى عام (١٨٦٨م/١٢٨٥هـ) أدت زيارة الأميرال ديفيد جلاسجو فراجوت David Glasgow Farragut إلى استانبول بالسفينة الحربية الأمركية فرولك Frolic خدمة واختباراً للمبادئ التى كانت تحكم مرور السفن الحربية الأمريكية فى المضايق . ونظراً لأن تلك السفينة كانت حمولتها فى حدود قيود الحمولة المنصوص عليها فى معاهدة باريس (١٨٥٦م/١٢٧٣هـ) فقد منحت فرماناً بمرورها على الفور . وبعد أيام تردد أن السفينة فرانكلين Franklin وهى الخاصة بالقيادة والتابعة أيضاً للأميرال فراجوت موجودة عند مدخل الدردنيل تنتظر تعليمات الأميرال ، وأحس الوزير الأمريكى فى استانبول موريس بضرورة أن يُعامل هذا الضابط التابع لبحرية الولايات المتحدة معاملة خاصة ، ولهذا تباحث مع الصدر الأعظم عالى باشا ووزير الخارجية فؤاد باشا بشأن إصدار فرمان للاستثناء من القواعد الواردة فى معاهدة باريس . وفى البداية أبلغ موريس بأن الاستثناءات تُقدم فقط للأمراء وعلى الفور رد موريس بأنه فى ظل هذه القاعدة فإن الولايات المتحدة كدولة ديموقراطية ليس فيها أسرة مالكة ، وبالتالى لن تتمتع بنفس الامتيازات التى تتمتع بها الدول الأرستقراطية فى أوربا(٢) .

---

(١) H.N. Howard; Turkey The Straits, pp 8 - 10 .

(٢) L.J. Gordon; Op. Cit., pp 225, 226 .

وعندها طلب من موريس أن يقدم طلباً رسمياً وقد فعل وتلقى رداً من الباب العالى جاء فيه « حيث إنكم قد سُررتم بالاعتراف فى المذكرة المذكورة بأن المعاهدات القائمة قد أقرت مبدأ إغلاق المضايق ، وعلى الرغم من أن إبعاد السفينة المذكورة تزيد عن الحدود المتفق عليها فى معاهدة باريس فإن جلالة السلطان رغبة منه - مع ذلك - فى إعطاء دليل على تقديره للشخصية المتميزة للجمهورية الأمريكية العظيمة قد سر لهذا الغرض وبطريقة استثنائية أن يمنح الإذن المطلوب لمرور الفرقاطة فرانكلين »(١) .

وفى نفس الوقت أرسل الباب العالى مذكرة إلى الدول الموقعة على معاهدة باريس والتى لها ممثلون فى استانبول جاء فيها : « إن سفينة القيادة الخاصة بالأميرال فراجوت قد وصلت إلى الدردنيل وقد أقرت مفوضية الولايات المتحدة مبدأ إغلاق المضايق كما جاء فى المعاهدات ، ولكنها عبرت لنا عن الرغبة فى أن السفينة المذكورة يجب أن يسمح لها بالمرور عبر المضايق إلى استانبول ، حقاً إن إبعاد السفينة المذكورة أكثر من الحدود المنصوص عليها فى معاهدة باريس ولكن جلالة السلطان رغبة منه فى أن يُظهر تقديره للجمهورية الأمريكية الكبرى وأن يرى بنفسه هذه الفرقاطة العظيمة ، ولهذا الغرض وبطريقة استثنائية قد منح الإذن المطلوب ، وإننى أرى أنه من واجبى أن أُبلغ هذه الحقيقة لعلم ممثلى الدول الأطراف فى المعاهدة المذكورة أعلاه وأرجوهم أن يُلاحظو الطبيعة الاستثنائية للتصريح الممنوح الذى لا أشك أنهم سيجدون أن مبرراته كافية »(٢) . وبعد ذلك عبر موريس لفؤاد باشا عن سروره لإجراء هذا الاستثناء وقد شعر موريس بالاحترام الذى عومل به الأميرال فراجوت أثناء لقائه بالسلطان ثم أثناء حفل العشاء الذى أقامه الصدر الأعظم . كما أقام السفيران البريطانى والروسى عشاء على شرفه ، أما السفير الفرنسى فقد اعتذر لمرضه ، كما رد فراجوت على تلك المجاملات بإقامة حفل استقبال للصدر الأعظم ووزير الخارجية مع الهيئات الدبلوماسية على متن السفينة(٣) . ولا نستبعد أن يكون الهدف من هذه الدعوة على متن السفينة نوعاً من

---

(١) H.N. Howard; Turkey The Straits, p 12 .

(٢) Ibid; p 13 .

(٣) A.N. Kurat; Op. Cit., p 35 .

الاستعراض الأمريكى لإظهار مدى جودة صناعة السفن الأمريكية أمام العثمانيين وممثلى الدول الأوربية . وبعد ذلك أبحر فراجوت ومعه السفينتان فرانكلين وفرولك، ومرت الرحلة دون مصاعب ، ومن الآثار المهمة المترتبة على هذه الزيارة حصول الأمير فراجوت على الميثاق السلطانى لكلية روبرت Robert College[١] .

وفى (٢٨ سبتمبر ١٨٦٨م/ جمادى الآخرة ١٢٨٥هـ) أرسل الباب العالى خطاباً دورياً إلى الدول بما فيها الولايات المتحدة بشأن منع مرور السفن الأمريكية الأجنبية من المرور فى الدردنيل والبسفور ، وأعاد إلى الأذهان القاعدة القديمة القائمة على الإغلاق طبقاً لاتفاقية (١٨٤١م/١٢٥٧هـ) ومعاهدة (١٨٥٦م/١٢٧٣هـ) . كما ورد فى المذكرة : « إن هذا المبدأ كان قائماً على الدوام ، وأنه إذا كان فى مناسبات نادرة واستثنائية سمح لبعض السفن الحربية بالمرور فى المضايق فإن هذا كان دائماً تفويضاً خاصاً مُنح لشخصيات بارزة كانت على ظهر هذه السفن » وختم الباب العالى المذكرة بقوله : « ولذلك فقد تقرر من الآن فصاعداً أنه لن تكون هناك استثناءات إلا بالنسبة للسفن الحربية التى يكون على سطحها ملك أو رئيس دولة مستقلة ، وقد صادق جلالة السلطان على هذا القرار ، وطلب إبلاغه إلى حكومة الولايات المتحدة للمعلومية » . وقد لبى موريس طلب السلطان وأرسل لحكومته نص القرار[٢] . ومما سبق نرى مدى حرص الباب العالى على تقارب العلاقة بين الدولتين وتذليل الصعوبات التى قد تؤدى إلى التوتر ومن ثم التباعد . حتى وإن أدى الأمر إلى اتخاذ إجراءات استثنائية .

وفى عام (١٨٧١م/١٢٨٨هـ) قبل مؤتمر لندن المركز الروسى فيما يخص تحييد البحر الأسود - على الرغم من إعلان المؤتمر أنه ضد خرق الاتفاقيات الدولية ومن بين أمور أخرى فإن الاتفاقية الجديدة والتى وقعتها كل من النمسا والمجر وفرنسا وألمانيا وبريطانيا وروسيا والدولة العثمانية لم تلغ المواد المقيدة للبحر الأسود ولكنها اشترطت فى المادة الثانية : أن مبدأ إغلاق مضايق الدردنيل والبسفور كما كان قد وضع بمقتضى الاتفاقية المنفصلة فى (٣٠ مارس ١٨٥٦م/

(١) L.J. Gordon; Op. Cit., p 226 .

(٢) H.N. Howard; Turkey The Straits, pp 13, 14 .

رجب ١٢٧٣هـ) هذا المبدأ مازال قائماً مع سلطة جلالة السلطان فى فتح المضايق المذكورة وقت السلم للسفن الحربية للدول الصديقة والحليفة فى حالة ما إذا رأى الباب العالى أن ذلك ضرورى لضمان تنفيذ شرط معاهدة باريس فى (٣٠ مارس ١٨٥٦م/ رجب ١٢٧٣هـ)[١] .

وجاء فى المادة الثالثة : يظل البحر الأسود مفتوحاً لتجارة وأساطيل كل الأمم ، وقد علق الوزير الأمريكى فى استانبول ماكفى على ما أقرته الدول من حق السلطان فى إغلاق المضايق أمام السفن الحربية وما تضمنه من تفاصيل بقوله : « إذا كان الباب العالى له الحق فى إغلاق هذه المضايق أمام السفن الحربية فإن طريقة ممارسة هذا الحق تبدو ولا اعتراض عليها مطلقاً فى الوقت الحاضر » . واستطرد قائلاً : « إن المعاهدة الحالية تطبق على كل الأمم بمساواة تامة ، وأن اعتراف حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بهذا الحق للباب العالى كان مألوفاً »[٢] .

وفى عام (١٨٧٢م/١٢٨٩هـ) تقدمت السفينتان الأمريكيتان الحربيتان كونجرس Gongress وشناندوا Shenandoah بطلب للمرور عبر المضايق عن طريق الوزير الأمريكى فى استانبول بوكر ، ولم يستجب الباب العالى ، وقد علق وزير الخارجية الأمريكى فيش على ذلك بقوله : « إن الحق المطلق للحكومة التركية لمنع الملاحة فى الدردنيل حتى للسفن الحربية فى وقت السلم مسألة خطيرة ، ولكن هذا الحق كانت الدولة العثمانية تدعيه لمدة طويلة كما وافقت عليه المعاهدات بين الدولة العثمانية ودول أوربية معينة ، وقد تنشأ فرصة مناسبة لكى نناقش قابلية هذا الادعاء للتطبيق على السفن الحربية الأمريكية ، وفى تلك الأثناء يبدو من الضرورى الموافقة على موقف السلطان العثمانى »[٣] .

---

(١) J.C. Hurewitz; Op. Cit., Vol. I, pp 173, 174, (Document No. 78).
H.N. Howard; Turkey The Straits, p 17 .

(٢) H.N. Howard; Turkey The Straits, p 17 .
J.C. Hurewitz; Op. Cit., Vol. I, pp 173, 174, (Document No. 78).

(٣) H.N. Howard; Turkey The Straits, pp 19, 20 .

والواقع أن الولايات المتحدة سعت إلى تأكيد أن عدم توقيعها على الاتفاقيات الخاصة بالمرور فى المضايق يجعلها فى وضع استثنائى ، ويبدو أن الدولة العثمانية كانت تميل لقبول هذا الوضع حيث إنه لم يثبت لدى أن دعيت الولايات المتحدة من قبل السلطان العثمانى للتوقيع على تلك الاتفاقيات . ولم تنشأ مشاكل تخص المرور فى المضايق فيما بين الولايات المتحدة والدولة العثمانية فى الفترة ما بين (١٨٧٣ - ١٨٩٥م/ ١٢٩٠ - ١٣١٣هـ) على الرغم من أنه كانت هناك تطورات مهمة ومؤثرة على الدولة العثمانية ، ومنها ثورة البلقان ضد الدولة العثمانية (١٨٧٥م/١٢٩٢هـ) التى أدت على سبيل المثال إلى الحرب الروسية العثمانية (١٨٧٧-١٨٧٨م/ ١٢٩٤م-١٢٩٥هـ) والتى انتهت بانتصار روسيا وفرضها مواد صلح سان استفانو(*) (١٨٧٨م/١٢٩٥هـ) على الدولة العثمانية حيث نصت المادة الرابعة والعشرون من هذا الصلح على أن البسفور والدردنيل سوف يظلان مفتوحين فى وقت الحرب ووقت السلم على السواء أمام السفن التجارية للدول المحايدة التى تقصد أو تغادر من الموانئ الروسية ، ونتيجة لذلك فإن الباب العالى يتعهد بألاّ يُقيم من الآن فصاعداً فى موانئ البحر الأسود وبحر أزوف حصاراً يتعارض مع روح التصريح الموقع فى باريس (١٨٥٦م/ ١٢٧٣هـ)[١] .

ولكن كان هناك ضغط على روسيا من قبل كل من بريطانيا وإمبراطورية النمسا والمجر تمخض فى النهاية عن معاهدة برلين (١٨٧٨م/١٢٩٥هـ) والتى أعادت النظر فى سان استيفانو وفيما يختص بالمضايق فإن مواد معاهدة باريس (١٨٥٦م/١٢٧٣هـ) ومعاهدة لندن (١٨٧١م/١٢٨٨هـ) تقرر الإبقاء عليها[٢] وفى

(*) وهى المعاهدة التى عقدت بين روسيا والدولة العثمانية فى عام ١٨٧٨م على أثر ثورة البلقان لعام ١٨٧٦م وقوبلت بعاصفة من الاحتجاج على روسيا من قبل الدول الأوربية لأن موادها منحت روسيا العديد من الامتيازات التى لم ترض عنها الدول الأوربية . انظر : روبير مانتران ، مرجع سبق ذكره ، ج ٢ ، ص ص ١٤٨ - ١٥٦ .

(١) H.N. Howard; Turkey The Straits, pp 20, 21 .

(٢) Ibid; p 21 .

أثناء الحرب الروسية العثمانية اغتنمت حكومة الولايات المتحدة فرصة أخرى للاقتراب من الدولة العثمانية ، وذلك عندما وافقت على طلب الدولة العثمانية شراء الأسلحة والذخيرة الأمريكية(١) . ومما لا شك فيه أن ذلك قد عاد على الولايات المتحدة بفوائد مالية . إلا أننا لا نستطيع أن ننكر الفوائد السياسية والتى تمثلت فى ظهور النجم الأمريكى فى سماء السياسة العثمانية . خاصة وأن سياسة السلطان عبد الحميد كانت ترمى إلى الابتعاد قدر الإمكان عن بريطانيا وفرنسا والاعتماد على قوى جديدة مثل ألمانيا والولايات المتحدة ، والتى فى أوقات كثيرة لا تلبث أن تعود إلى شرنقتها تحت تأثير مبدأ مونرو .

وفى عام (١٨٩٥م/١٣١٣هـ) استحسنت حكومة الولايات المتحدة إرسال السفينتين الأمريكيتين : ماربل هيد وسان فرانسيسكو إلى المياه العثمانية بسبب الاضطرابات الأرمنية(*) (٢) . وطلب قائد السفينة ماربل هيد الأميرال سيلفريدج Selfridge من الوزير الأمريكى فى استانبول تيريل الحصول له على إذن من الباب العالى حتى يتمكن من زيارة استانبول لإجراء بعض المحادثات مع تيريل تتعلق بالاضطرابات الأرمنية ، ولكن السلطان العثمانى رفض الطلب . إذ خشى أن تقدم له طلبات مماثلة من الدول الأخرى(٣) . ولا نستبعد هذا الرفض . لاسيما وأن السلطان كان يدرك مدى مساندة حكومة الولايات المتحدة وشعبها وبعثاتها التنصيرية للطائفة المسيحية الأرمنية . وبسبب الرفض أبرق تيريل للأميرال وطلب منه أن يبقى المفوضية على علم بمكان رسوه فى شرق البحر المتوسط بعد أن تأكد من وصول التعليمات إلى الأميرال ، والتى تفرض عليه إعلام المسئولين العثمانيين بأن قوته

---

(١) U.S. Foreign Relations, 1877, JX 233. A3, Turkish Empire, Ottoman Porte, No. 332, **From Mr. Maynard to Mr Evarts,** July 31, 1877 .

(*) سبقت الإشارة إلى زيارة هاتين السفينتين فى المشكلة الأرمنية .

(٢) National Archives Microfilm of U.S.A., 77/167, No. 414, April 8, 1885 .

(٣) U.S. Foreign Relations, 1895, JX 233. A3, Turkish Empire, Ottoman Porte, No. 711, **From Mr.Terrell to Mr. Olney,** December 6, 1895 .

لن تستخدم لحماية الثوار الأرمن الذين يحملون جوازات سفر أمريكية والقادمين إلى الدولة العثمانية من قبرص[١] .

وبعد ذلك قدم تيريل طلباً آخر للحصول على إذن لسفينة الولايات المتحدة بانكروفت Bancroft للمرور فى المضايق[٢] حيث كانت مكلفة بالبقاء تحت تصرف المفوضية الأمريكية فى استانبول ، وفى (١٦ يناير ١٨٩٦م/ شعبان ١٣١٤هـ) أبلغ الوزير العثمانى فى واشنطن وزارة الخارجية الأمريكية أن الباب العالى رفض الطلب ، وأوضح سبب الرفض فى خطاب جاء فيه : « إن سعادتكم تعلمون تماماً وجيداً الرغبة المخلصة والشديدة للحكومة السلطانية بعمل كل ما فى استطاعتها لتقوية علاقات الود التى تربط البلدين بقدر الإمكان ، ولكن فى هذه الحالة هناك حقيقة معينة لها صلة ، وهى أن الدول الموقعة على معاهدة باريس فقط هى التى تتمتع بالحق فى أن يكون لها سفن حربية بشكل دائم فى استانبول بناءً على تعليمات سفارتها ، والآن فإن حكومة الولايات المتحدة لا يبدو وأنها ضمن الدول الموقعة على المعاهدة ، ونتيجة لذلك فإننى متأكد من أن سعادتكم سوف يسركم وضع ما سبق ذكره فى اعتباركم »[٣] . وظلّت السفن الحربية الأمريكية فى مياه البحر المتوسط ، كما انضمت لها السفينة الأمريكية مينابوليس Minneapolis[٤] .

ومما سبق نرى أنه رغم ميل الدولة العثمانية إلى قبول وضع استثنائى لحكومة الولايات المتحدة فى مسألة المرور فى المضايق إلا أنه يبدو أن هذا القبول قد يختفى

---

(١) U.S. Foreign Relations, 1895, JX 233. A3, Turkish Empire, Ottoman Porte, No. 685, **From Mr.Terrell to Mr. Olney,** November 12, 1895 .

(٢) National Archives Microfilm of U.S.A., 77/167, No. 1394, **From Mr.Sherman to Mr. Terrell,** April 10, 1896 .

(٣) U.S. Foreign Relations, 1895, JX 233. A3, Turkish Empire, Ottoman Porte, **From Mavroyeni Bey to Mr. Olney,** January 16, 1896 .

(٤) U.S. Foreign Relations, 1895, JX 233. A3, Turkish Empire, Ottoman Porte, No. 95, **From Mr.Gibson to Mr. Short,** December 10, 1895 .

إذا ما تعارض مع مصالح الأمن العثمانية . خاصة مع التعاطف الذى تُبديه حكومة الولايات المتحدة وشعبها إزاء الملة الأرمنية المسيحية .

ولم تكن هناك حوادث ذات أهمية فى تطور سياسة الولايات المتحدة نحو مشكلة المضايق العثمانية فى الفترة ما بين (١٨٩٦-١٩١٤م/١٣١٤-١٣٣٣هـ) باستثناء ما حدث فى عام (١٩٠٨م/١٣٢٦هـ) عندما طلب السفير الأمريكى فى استانبول ليشمان من الباب العالى الحصول على إذن للسفينة الحربية الأمريكية سكوربيون Scorpion بالمرور فى المضايق على أساس أنها اختيرت لتُرسل إلى استانبول كسفينة حراسة ، وصدر لها الإذن من الباب العالى[1] . واعتبر الرئيس الأمريكى ثيودور روزفلت Theodor Roosevlt (١٩٠١-١٩٠٩م/١٣١٩-١٣٢٧هـ) الموافقة على الطلب دليلاً على مدى الصداقة بين الدولتين[2] . وخضعت السفينة لتوجيهات السفير الأمريكى فى استانبول ، وبسبب الاضطرابات التى حدثت عام (١٩٠٩م/١٣٢٧هـ) بين حكومة الاتحاديين والسلطان عبد الحميد وأدت إلى عزله وانفراد الاتحاديين بالسلطة فقد ابتعدت السفينة سكوربيون عن استانبول لفترة مؤقتة[3] . وخلال الحرب الإيطالية العثمانية (١٩١١م/١٣٢٩هـ) وحروب البلقان (١٩١٢م/١٣٣١هـ) صدرت فى (٩ نوفمبر ١٩١٢م/ ذو الحجة ١٣٣١هـ) تعليمات الخارجية الأمريكية للسفينتين الحربيتين الأمريكيتين تينسى Tennessee ومونتانا Montana بالإبحار إلى سواحل أزمير وبيروت ، وكانت الحكومات البريطانية والفرنسية والروسية والتى لها سفن فى المضايق قد وعدت بحماية الأمريكيين وبمعونة السفن الأمريكية فى البحر المتوسط ، ورغم هذا فقد أصدرت الخارجية الأمريكية فى ٢٠ نوفمبر/ ذو الحجة التعليمات إلى السفينة الأمريكية بروتس Brutus بالإبحار إلى أزمير[4] .

(١) H.N. Howard; Turkey The Straits, p 25 .

(٢) U.S. Foreign Relations, 1895, JX 233. A3, **From The Secretary of State to The Secretary of The Navy,** October 20, 1908 .

(٣) U.S. Foreign Relations, 1895, JX 233. A3, No, 10044/88 **From The Acting Secretary of State Ambassador Leishman,** October 21, 1908 .

(٤) H.N. Howard; Turkey The Straits, pp 25, 26 .

ويُمكن القول إن وجود هذا العدد من السفن الأمريكية كان كافياً لحماية مصالح الولايات المتحدة إذا تعرضت للخطر . وتُصور الأحداث التى وقعت فور نشوب الحرب العالمية الأولى ثبات واستمرارية السياسة الأمريكية والمتمثلة فى رفض حكومة الولايات المتحدة الاعتراف بحق الدولة العثمانية فى إغلاق المضايق حتى بالنسبة للسفن الحربية الأمريكية . وحقيقة فإن مشكلة المضايق العثمانية بكل جوانبها كانت فى هامش الاهتمام الأمريكى وليست فى بؤرته ، وذلك لأن المصالح الأمريكية قد تركزت على البعثات التنصيرية ، والتى كانت موضع اهتمام دائم وثابت لحكومة الولايات المتحدة .

ومن خلال هذا الفصل رأينا عبر الأحداث التاريخية مدى تقارب العلاقات العثمانية الأمريكية رغم الصعوبات التى واجهتها فى بعض الأحيان ، والتى كادت أن تؤثر عليها بشكل سلبى ، وبخاصة الموقف الأمريكى من المشكلة الأرمنية .

* * *

الفصل الثالث

تلاقى العلاقات وانعكاساتها بين الدولتين

- التمثيل الدبلوماسى الأمريكى والعثمانى
- الموقف الأمريكى من الاتحاديين
- ردود الفعل الأمريكية على الحرب الطرابلسية وأحداث البلقان



التمثيل الدبلوماسى الأمريكى والعثمانى

بعد سنوات من الجهود التمهيدية وقعت الولايات المتحدة والدولة العثمانية معاهدة الصداقة والتجارة لعام (١٨٣٠م/١٢٤٦هـ) ونصت المادة الثانية من المعاهدة على قيام تبادل دبلوماسى بين الدولتين . وفى العام التالى لتوقيع المعاهدة عينت حكومة الولايات المتحدة القائد البحرى بورتر قائماً بالأعمال فى استانبول ، ثم وزيراً مقيماً فى عام (١٨٣٩م/١٣٥٨هـ) ليرأس المفوضية الأمريكية فيها حتى وفاته عام (١٨٤٣م/١٢٥٩هـ) . ويبدو أن هذه الدرجة من التمثيل الدبلوماسى لم ترضِ الباب العالى الذى كان يتوقع أن تعين حكومة الولايات المتحدة على الأقل وزيراً مفوضاً[١] . ومن أجل تقديم رعاية أكثر للمصالح الأمريكية المبعثرة فى الدولة العثمانية تم تأسيس قنصلية عامة فى استانبول وتعيين قنصل عام بها ، كما تم تعيين ثمانية قناصل فى الإسكندرونة وبيروت وأرضروم وخربوط والقدس وسيواس وأزمير وبغداد ، ثم تم افتتاح قنصليات أخرى فى كل من حلب ومرسين وطرابيزون ، كما كان هناك قنصل عام فى القاهرة وآخر فى الإسكندرية . فضلاً عن عدد من القناصل فى شبه الجزيرة العربية[٢] .

كانت المهمة الأساسية لهؤلاء الدبلوماسيين الأمريكيين[*] تقديم الحماية للمواطنين الأمريكيين ومصالحهم الفردية والجماعية ، مع الامتناع عن التدخل فى السياسة الداخلية للدولة العثمانية أو المسألة الشرقية أو حتى مسألة مستقبل الدولة العثمانية لأن ذلك يتوافق مع السياسة التقليدية للولايات المتحدة والمتمثلة فى مبدأ مونرو الذى التزمت فيه الولايات المتحدة بعدم التدخل فى الشئون السياسية[٣] . ويبدو أن امتناع الولايات المتحدة عن التدخل فى تلك الشئون أدى إلى

(١) A.N. Kurat; Op. Cit., pp 18, 23 .

(٢) J.A. Denovo; Op. Cit., pp 18, 19. 56 .

(*) انظر جدولاً بأسماء الممثلين الدبلوماسيين الأمريكيين فى الدولة العثمانية فى الملحق رقم (٦).

(٣) R. Trask, Op. Cit., p 13.

وضع الدبلوماسيين الأمريكيين فى استانبول فى مركز أقل من نظائرهم ممثلى الدول الأجنبية الأخرى كما يشير إلى هذا الدبلوماسيون الأمريكيون[١] . ولا نستبعد أن الباب العالى عندما أدرك بأنه من الصعب عليه إقناع حكومة الولايات المتحدة بالتخلى عن سياستها التقليدية والنزول إلى ساحة الصراع الأوربى العثمانى للاستفادة منها فى الحد من الأطماع الأوربية أهمل إلى حد ما الاهتمام بتوفير مظاهر الوجاهة الخاصة بالهيئة الدبلوماسية الأمريكية . ولعل ذلك الإهمال هو الذى دفع حكومة الولايات المتحدة إلى الاهتمام بطلب رفع درجة التمثيل إلى سفارة[٢] منذ عام (١٨٩٧م/١٣١٥هـ) إلا أن اعتراض الدول الأوربية لدى السلطان العثمانى خاصة روسيا وألمانيا أدى إلى عدم الاستجابة وتأخير الموافقة على الطلب حتى عام (١٩٠٦م/١٣٢٤هـ)[٣] حين عيّن ليشمان أول سفير للولايات المتحدة لدى الباب العالى[٤] . وأدى رفع درجة التمثيل إلى تسهيل كثير من المعاملات لاسيما وأن رئيس البعثة إذا كان على درجة سفير يستطيع الوصول بسهولة أكثر إلى السلطان العثمانى نفسه[٥] .

ورغم اهتمام الدبلوماسيين الأمريكيين بشئون مواطنيهم إلا أن هؤلاء المواطنين كثيراً ما كانوا يشتكون من ضعف الدبلوماسية الأمريكية فى الدولة العثمانية ، ولهذا فقد تصرفوا فى كثير من الأحيان من تلقاء أنفسهم مع الموظفين العثمانيين خاصة رؤساء البعثات التنصيرية منهم . كما كانوا يلجأون فى بعض الأحيان إلى الخدمة الأجنبية خاصة البريطانية ، وذلك إما لطلب المساعدة أو لتسهيل بعض معاملاتهم لدى الباب العالى[٦] .

أما بالنسبة للتمثيل الدبلوماسى العثمانى فإنه لم يتم إلا بعد ستة وعشرين عاماً من معاهدة (١٨٣٠م/١٢٤٦هـ) ويبدو أن الباب العالى لم يهتم بإرسال ممثل

(١) J.A. Denovo; Op. Cit., p19 .

(٢) National Archives Microfilm of U.S.A.,**Depatrment of State,** March 16, 1897 .

(٣) J.A. Denovo; p20 .

(٤) National Archives Microfilm of U.S.A.,**Depatrment of State,** July 2, 1906 .

(٥) R. Trask, Op. Cit., p 12.

(٦) J.A. Denovo; Op. Cit., p 20 .

دبلوماسى له لدى حكومة الولايات المتحدة حتى عام (١٨٥٦م/١٢٧٣هـ)(*) حين عين أول قنصل له فى نيويورك وهو ج. هارل فورد سميث J. Harlford Smith ثم انتظر حتى عام (١٨٦٧م/١٢٨٤هـ) لكى يُرسل بولاق بك وهو من أصل فرنسى كأول مبعوث عثمانى بدرجة قائم بالأعمال ، ثم مبعوث فوق العادة ووزيراً مفوضاً فى واشنطن(**) (١) . ويبدو أن الأحداث السياسية فى تلك الفترة هى التى دفعته لهذا ، وذلك بعد أن وصلته الأنباء التى تفيد بتعاطف حكومة الولايات المتحدة مع حركة التمرد فى كريت(٢) . ولهذا فقد كلف الباب العالى بولاق بك بإجهاض أية محاولة لمساعدة الثوار الكريتيين ، وقد تمكن ذلك الممثل من التأثير على حكومة الولايات المتحدة من أجل الوقوف على الحياد ، كما حقق نجاحاً آخر فى إقناع حكومة الولايات بإمداد حكومته بالأسلحة . وقد كان كثيراً ما يتردد على مخازن الأسلحة الأمريكية ليرسل بنوعياتها إلى الباب العالى الذى لا يلبث أن يكلفه بشراء ما يلزم الدولة العثمانية(٣) .

وقد اهتم الباب العالى أيضاً بإنشاء العديد من المكاتب القنصلية له لدى الولايات المتحدة فكانت له مكاتب قنصلية فى سان فرانسيسكو وشيكاغو وبوسطن ونيويورك وحتى فى مانيلا بالفلبين(٤) . ومن أبرز الوزراء المفوضين العثمانيين لدى حكومة الولايات المتحدة مافرونى بك ومصطفى تحسين بك ورستم بك(٥) .

(*) سبق التمثيل الدبلوماسى العثمانى إرسال الباب العالى أول مبعوث رسمى عثمانى للولايات المتحدة فى عام ١٨٥٠م وهو الضابط البحرى أمين بك ، وكانت مهمته هى جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات عن صناعة السفن فى الولايات المتحدة ، وقد حظى بترحيب من حكومة الولايات المتحدة وكان أول عثمانى يدخل البيت الأبيض .

انظر : A.N. Kurat; Op. Cit., pp 26, 27

(**) لم تشر المصادر المعاصرة إلى سبب تأخر الباب العالى فى إرسال ممثلين دبلوماسيين له لدى الولايات المتحدة ، وربما كان تضاؤل المصالح العثمانية فى داخل الولايات المتحدة أحد الأسباب التى جعلت الباب العالى لم يُسارع فى إرساله مندوبين ممثلين له لدى الدوائر الأمريكية .

(١) M. Erol, Osmanli Imparator Lugunun Amerika, pp 14, 15 .

(٢) Ibid, p 47 .

(٣) A.N. Kurat; Op. Cit., pp 32, 34 .

(٤) R. Trask, Op. Cit., p 13.

(٥) National Archives Microfilm of U.S.A., No. 1000, **Depatrment of State,** June 13, 1896 .

National Archives Microfilm of U.S.A.,815, **Imperal Legation of Turkey,** September, 1897 .

الموقف الأمريكى من الاتحاديين

ارتبط السلطان عبد الحميد الثانى بعلاقة طيبة بحكومة الولايات المتحدة عن طريق المعاهدات التى نظمت تلك العلاقة ، والتى لم تقتصر على القنوات الرسمية بل اتخذت الطابع الشخصى . وعلى سبيل المثال فقد ربطت الصداقة بين السلطان وعدد من الشخصيات الأمريكية مثل هيوت Huit وهو عضو بالكونجرس ورئيس بلدية نيويورك بالإضافة إلى علاقته المتميزة بكوكس الوزير الأمريكى فى استانبول . ورغم تلك الصداقات إلا أن السلطان عبد الحميد كان يرفض بشكل عام تغلغل الثقافة الأمريكية[١] . ولعل الرفض عاد إلى الاختلافات الجوهرية فى السيكولوچية والأيدلوچية العثمانية والأمريكية .

وطيلة سنوات حكم السلاطين العثمانيين لم تشعر حكومة الولايات المتحدة بالارتياح لسياسة الحكم العثمانى، وازداد الأمر سوءاً فى تقديرها مع حكم السلطان عبد الحميد الذى كثيراً ما أطلقت عليه صفة الاستبدادى[٢] فقد اعتبرت حكومة الولايات المتحدة سياسة السلطان عبد الحميد الثانى فى الحكم سياسة استبدادية دون أن تدرك تماماً المخاطر التى كانت تُحيط بالدولة العثمانية ، وتدفع السلطان عبد الحميد إلى مزيد من الحذر بهدف إنقاذ الدولة من أطماع الدول الأوربية المتزايدة . ولعل هذا هو الذى دفعها إلى تهنئة السلطان عندما أعلن إعادة العمل بالدستور فى عام (١٩٠٨م/١٣٢٦هـ)[٣] . ومما لا شك فيه أن حكومة الولايات المتحدة رأت أن أخذ الدولة العثمانية بالأنظمة الديموقراطية سيُسهل التعامل بين الدولتين . بل إن حكومة الولايات المتحدة توقعت أن النظام الدستورى سيفتح مزيداً من الأبواب أمام الأنشطة الأمريكية متعددة المجالات فى الدولة العثمانية ، لاسيما الاقتصادية والثقافية والتنصيرية[٤] . وقد أوجز السفير الأمريكى فى استانبول

---

(١) A.N. Kurat; Op. Cit., pp 36, 37 .

(٢) Ibid, p 37 .

(٣) U.S. Foreign Relations, 1908, JX 233. A3, Turkish Empire, Ottoman Porte, No 10044/105, **From The Acting Secretary of State to Ambassador Leishman,** December 17, 1908 .

(٤) A.N. Kurat; Op. Cit., pp 39, 40 .

ليشمان الآثار المحتملة لإقامة حكومة دستورية فى رسالة بعث بها إلى حكومته قال فيها : « إن إقامة حكومة دستورية فى الدولة العثمانية تعنى الكثير جداً لجيراننا فى أوربا ، وهى تميل إلى إزالة أعظم تهديد للسلام الأوربى ، وهى ذات أهمية عملية وجوهرية لنا لأنها تزيل عملياً الأسباب الأساسية لمعظم مشاكلنا مع الدولة العثمانية مثل المنصرين والمواطنين المتجنسين من أصول عثمانية ، وتزيد فرصة توسيع تجارتنا عدة أضعاف لأن نمو البلاد الذى تأخر واختنق تقريباً بأساليب العهد القديم ، سوف يشجع إلى أقصى مدى ممكن - بواسطة الحكومة الجديدة - والتى من المؤكد أنه سوف تنتج موجة عظيمة من الازدهار » ، كما يقول : « إن الحكومة الجديدة مهتمة بتشجيع التعليم العام للجماهير بقدر ما كان عهد الطغيان القديم يعارضه ، والمواطن المتجنس الذى كان ممنوعاً من العودة ، والذى سبب لنا مشكلة كبيرة حين دخل الدولة العثمانية مرة أخرى بطريقة مستترة ، سوف يُرحب به الآن ، ولا شك أن نسبة كبيرة من مئات الآلاف من المهاجرين الذين وجدوا خلال السنوات العشرين أو الثلاثين الماضية ملجأ مضيافاً على شواطئنا سيعودون الآن إلى بلدهم » . ويضيف : « سيكون من الصعب التنبؤ بدرجة صحيحة بالمستقبل القريب لأن الكثير يعتمد على تشكيل البرلمان الجديد ، والذى لا يمكن أن يجتمع طبقاً للدستور قبل أول نوفمبر »[١] .

وتتلاحق الأحداث بعد ذلك فى العاصمة العثمانية ، ويتمكن الاتحاديون فى (٢٧ أبريل ١٩٠٩م/ ربيع آخر ١٣٢٧هـ) من الإطاحة بالسلطان عبد الحميد الذى حاول أن يُنقذ عرشه بإعلان الدستور ولكن دون جدوى[٢] . وتنظر حكومة الولايات المتحدة للنظام الجديد بمزيد من الرضا والتفاؤل على أمل إحداث تغييرات جذرية تقدمية حديثة تساهم فى إصلاح وتحسين الحالة العامة للدولة العثمانية[٣] . ويُرسل الرئيس الأمريكى وليام هوارد تافت William Howard Taft (١٩٠٩- ١٩١٣م/

(١) U.S. Foreign Relations, 1908, JX 233. A3, Turkish Empire, Ottoman Porte, No 10044/105, **From The Ambassador Leishman to The Secretary of State,** December 28, 1908 .

(٢) U.S. Foreign Relations, 1909, JX 233. A3, Turkish Empire, Ottoman Porte, No 10044/188, **From Ambassador Leishman to The Secretary of State,** April 28, 1909 .

(٣) J.A. Denovo; Op. Cit., p48 .

١٣٢٧-١٣٣٢هـ) بالتهنئة للسلطان محمد الخامس (١٩٠٩- ١٩١٨م/١٣٢٧-١٣٣٧هـ) بمناسبة اعتلائه العرش[١] . ويرد السلطان عليه بالشكر على التهنئة وتأكيد عرى الصداقة بين الدولتين وتمنيات السلطان القلبية بمزيد من التقدم والازدهار للشعب الأمريكى[٢] .

ردود الفعل الأمريكية تجاه الحرب الطرابلسية وأحداث البلقان

مرت الحكومة العثمانية الجديدة بأزمتين ضخمتين سبقتا نشوب الحرب العالمية الأولى ، وهما الحرب الطرابلسية وحروب البلقان .

منذ زمن بعيد وإيطاليا تثبت عيناها على طرابلس الغرب رغبة فى الحصول على تعويضات عن الوجود الفرنسى والبريطانى فى شمال أفريقيا[٣] ، وتُدرك الحكومة العثمانية الخطر الذى يُهدد آخر ولاية لها فى أفريقيا . وتُحاول كسر شبه الاحتكار الاقتصادى الإيطالى باجتذاب استثمارات من بلدان أخرى . وفى (مارس ١٩١٠م/ ربيع أول ١٣٢٨هـ) يدعو والى طرابلس الغرب إبراهيم باشا رأس المال الأمريكى إلى المجىء لاستغلال الفوسفات . لكن الحكومة العثمانية فى نفس الوقت تُهمل الدفاع عن الولاية ، ولا تحاول تعزيز حامياتها العسكرية التى سحبت معظمها لمواجهة التمرد فى اليمن (١٩٠٨م/١٣٢٦هـ)[٤] . وفى (٢٦ سبتمبر ١٩١١م/ شوال ١٣٢٩ ، ١٣٣٠هـ) أنذرت السلطات الإيطالية الحكومة العثمانية ، وجاء فى إنذارها : « حالة الفوضى والإهمال التى خيمت على طرابلس الغرب وبرقه والمعارضة لكل مبادرة إيطالية والاضطرابات ضد الإيطاليين »[٥] وتنتهى مدة الإنذار فى ٢٩ سبتمبر/شوال ، ويجرى إعلان الحرب وفى ٤ أكتوبر / ذو القعدة تنزل

---

(١) U.S. Foreign Relations, 1909, JX 233. A3, Turkish Empire, Ottoman Porte, No 10044/168, **From The President of The U.S.A to The Sultan of Turkey,** April 28, 1909 .

(٢) U.S. Foreign Relations, 1909, JX 233. A3, Turkish Empire, Ottoman Porte, No 10044/168, **From The Sultan of Turkey to The President of The U.S.A,** April 30, 1909 .

(٣) روبير مانتران ، مرجع سبق ذكره ، ج ٢ ، ص ٢٧٦ .

(٤) نفس المرجع ، ج ٢ ، ص ٢٧٧ .

(٥) W. Miller, Op. Cit., p 496 .

القوات الإيطالية إلى ولاية طرابلس الغرب ، وفى غضون أسابيع تستولى على المنطقة الساحلية دون مقاومة تذكر ، وفى بداية نوفمبر / ذو الحجة تعلن إيطاليا رسمياً ضم مدينتى طرابلس الغرب وبنغازى . لكن المقاومة العثمانية سرعان ما تنظم نفسها لتبدأ فى طرابلس الغرب حرب العصابات على أمل التخلص من الاحتلال الإيطالى(١) .

وفى ديسمبر / محرم من نفس العام يستطلع الرئيس الأمريكى تافت رأى الخارجية الأمريكية حول استحسان التدخل الدبلوماسى الأمريكى فى الحرب الطرابلسية ، وترد الخارجية الأمريكية عليه بأنه لا يوجد أساس مشترك ومقبول لأية محاولة من جانب الولايات المتحدة للتفاوض بين المتحاربين . حيث إن إيطاليا تصر على الاستحواذ على طرابلس الغرب . بينما ترفض الحكومة العثمانية بشدة التفكير فى التنازل عنها فى الوقت الذى لابد وأن تهتم دول أخرى بإنهاء الصراع(٢) .

وتصدر حكومة الولايات المتحدة بياناً بالحياد ، وبعد فترة وجيزة يطلب الباب العالى من السفير الأمريكى فى استانبول وليم ودفيل روكهيل William Woodville Rockhill أن يناشد حكومته لتعمل كوسيط ، ويتم نقل الطلب إلى وزارة الخارجية الأمريكية(٣) التى تعتذر عن القيام بأية وساطة استناداً إلى أن المسائل المطروحة أوربية فى طبيعتها بحيث لا يُمكن للولايات المتحدة التدخل(٤) .

وتستمر وزارة الخارجية الأمريكية فى التمسك بموقفها الحيادى رغم الطلبات التى قُدمت لها حتى بواسطة المؤسسات التعليمية والبعثات التنصيرية الأمريكية الموجودة فى الدولة العثمانية(٥) . وبعد عام يُكرر الرئيس الأمريكى تافت فتح مسألة الوساطة مع وزارة الخارجية الأمريكية إلا أنها تتمسك بنفس موقفها موضحة بأنها

---

(١) روبير مانتران ، مرجع سبق ذكره ، ج ٢ ، ص ص ٢٧٧ ، ٢٧٨ .

(٢) L. Evans; **United State Policy and The Partition Of Turkey, 1914 - 1924,** Baltimore, The Johns Hopkins University, 1946, p 22 .

(٣) J.A. Denovo; Op. Cit., p 15 .

(٤) U.S. Foreign Relations, 1912, JX 233. A3, Turkish Empire, Ottoman Porte, No 767.70/107, **From The Department of State,** November 13, 1912 .

(٥) J.A. Denovo; Op. Cit., p 51 .

تعتبر الشرق الأدنى مجالاً خاصاً بأوربا التى سيُغضبها بلا شك احتمال إقحام الولايات المتحدة نفسها فى الموقف ، كما أن الخارجية الأمريكية كانت ترى أنه من الصواب عدم منح أوربا ذريعة للتدخل فى نصف الكرة الغربى . والواقع أن ذلك الموقف ما هو إلا استمرار للسياسة التقليدية الأمريكية المتوافقة مع مبدأ مونرو . إلا أن هذا لم يمنع الكلية الأمريكية فى بيروت من تقديم المساعدة والخدمات والسماح باتخاذها كمقر للاجئين ، وذلك عندما قصف الإيطاليون بيروت عام (١٩١٢م/١٣٣١هـ)(١) .

ولم تكد الحكومة العثمانية تصل إلى صلح مع إيطاليا حتى ظهر خطر آخر لها فى البلقان بسبب رغبة الدول البلقانية فى مزيد من الحرية ، وهى رغبة دفينة فجرتها أحداث ضم النمسا للبوسنة والهرسك (١٩٠٨م/١٣٢٦هـ) وإعلان الاستقلال البلغارى وعودة الثورة فى كريت . وأدركت الحكومة العثمانية عجزها عن مواجهة مثل هذه الاعتداءات وأنه أصبح عليها إن عاجلاً أو آجلاً التخلى عن أراضيها الأوربية(٢) . وفى (٣٠ سبتمبر ١٩١٢م/ شوال ١٣٣١هـ) وجهت دول البلقان إنذاراً إلى الباب العالى يطالب بتطبيق الإصلاحات التى نصت عليها معاهدة برلين (١٨٧٨م/١٢٩٥هـ) وأعلنت الحكومة العثمانية استعدادها لتحقيق الإصلاحات . لكنها رفضت تقديم ضمانات مادام البرلمان غير منعقد ، ولم تجد دول البلقان أمامها غير البحث عن ذريعة للحرب التى أعلنت رسمياً فى ١٧ أكتوبر/ ذو القعدة لتتحول الأمور من جديد إلى كارثة بالنسبة للحكومة العثمانية(٣) .

وفى خِضَم هذه الأحداث كان من المتوقع أن ترحب حكومة الولايات المتحدة بهذه الحركات التحررية التى اتخذت من أمانى الشعب الأمريكى فى عام (١٧٧٦م/ ١١٩٠هـ) مثالاً يُحتذى . إلا أنه لم يأت من واشنطن أى تلميح بالمساندة الأدبية للحركات التحررية . كما لم يظهر أى اهتمام رسمى إلا إذا كان هناك ما يُهدد الأرواح والممتلكات الأمريكية(٤) . وإدراكاً من وزارة الخارجية الأمريكية لتطورات الوضع فى البلقان فقد أصدرت تعليماتها إلى سفيرها فى استانبول روكهيل لكى

---

(١) J.A. Denovo; Op. Cit., p 51 .

(٢) روبير مانتران ، مرجع سبق ذكره ، ج ٢ ، ص ص ٢٨٣ – ٢٨٤ .

(٣) نفس المرجع ، ج ٢ ، ص ص ٢٨٥ – ٢٨٦ .

(٤) J.A. Denovo; Op. Cit., p 47 .

يرفض أى طلب قد يتقدم به الباب العالى من أجل التوسط . على أساس أن حكومة الولايات المتحدة لم يسبق لها مطلقاً أن قامت بمثل تلك الوساطة[١] . وتكتفى حكومة الولايات المتحدة بالاهتمام بتوفير الحماية لأرواح وممتلكات المواطنين الأمريكيين عن طريق الاشتراك مع الدول الأوربية فى إرسال بعض سفنها مثل تينسى ومونتانا إلى المياه العثمانية ، والتى تُرك لها حرية التجول على طول سواحل البحر المتوسط من أجل مواجهة أى طارئ قد يُؤثر على المصالح الأمريكية فى أزمير أو بيروت[٢] . أما عن حماية المصالح الأمريكية فى البسفور فقد اعتمد فيها على السفن الحربية الأوربية[٣] . كما لا يُمكن إهمال دور مساعدات الصليب الأحمر الأمريكى فى هذه الحرب ، والذى قدم إلى المنطقة بفضل الجهود التى بذلها السفير الأمريكى فى استانبول روكهيل لدى الباب العالى[٤] .

ويعكس التقرير الذى قدمه الرئيس الأمريكى تافت فى رسالته السنوية بتاريخ (٣ ديسمبر ١٩١٢م/ محرم ١٣٣١هـ) الموقف الرسمى لبلاده حيث جاء فيه : « إن الولايات المتحدة بكل سرور لم تتدخل بشكل مباشر مع الأسباب أو المشكلات التى أدت إلى هذه الأعمال العدائية ، واتخذت نحو هذه المسائل موقف الحياد المطلق وعدم الاهتمام السياسى ، وفى الحرب البلقانية الثانية التى اشتركت فيها الإمبراطورية العثمانية ارتفع عدد الضحايا وزادت المآسى فى كلا الجانبين ، ووجدت الولايات المتحدة فرصة للتدخل بدوافع الإنسانية لنقل الرغبات الخيرة للشعب الأمريكى لكى تمتد وتشمل جانباً من الإغاثة لمن يعانون من كلا الجانبين خلال القناة غير المتحيزة للصليب الأحمر ، وغير ذلك فإن الاهتمام الرئيسى لحكومة الولايات المتحدة كان العناية بحماية مواطنيها المقيمين فى الأراضى التى يدور فيها القتال »[٥] . وهكذا تمسكت حكومة الولايات المتحدة بنفس سياستها التقليدية المتفقة مع مبدأ مونرو .

---

(١) J.A. Denovo; Op. Cit., p 52 .

(٢) U.S. Foreign Relations, 1912, JX 233. A3, Turkish Empire, Ottoman Porte, No. 367.11/20, **From The Secretary of State to the American Ambassador,** November 21, 1912 .

(٣) J.A. Denovo; Op. Cit., p 53 .

(٤) Ibid, pp 46 , 47 .

(٥) Ibid, p 52 .

ومما سبق نرى كيف تلاقت العلاقات العثمانية الأمريكية لتحقق مزيداً من التقارب عن طريق الهيئات الدبلوماسية فى الدولتين ، ثم حدث تلاقٍ آخر فى دائرة المبادئ الديموقراطية لينعكس ممثلاً فى التأييد الأمريكى لإقامة حكومة دستورية تنهى عهد الاستبداد الحميدى - من وجهة النظر الأمريكية - ورغم هذا التلاقى فإن الباب العالى لم ينجح فى تحويل الولايات المتحدة إلى طرف مؤثر فى الصراعات التى خاضها ، وإنما استمرت حكومة الولايات المتحدة فى الثبات على سياستها التقليدية المعتمدة على عدم التدخل فى شئون الدول الأوربية ، ولم تستطع تطورات الأحداث فى طرابلس الغرب أو فى البلقان أن تجرها إلى ساحة الصراع الدولى الأوربى العثمانى .

* * *

الفصل الرابع

العلاقات بين الدولتين إبان الحرب العالمية الأولى

- الرؤية الأمريكية تجاه الدولة العثمانية مع بوادر الحرب
- قطع العلاقات الدبلوماسية
- دخول الولايات المتحدة الحرب وهزيمة الدولة العثمانية



الرؤية الأمريكية تجاه الدولة العثمانية مع بوادر الحرب

لمدة لا تقل عن أربعة وثمانين عاماً كانت العلاقات الرسمية بين حكومتى الولايات المتحدة والدولة العثمانية علاقات ودّية ومن حين لآخر - خصوصاً أثناء الاضطرابات الأرمنية فى عام (١٨٩٤م/١٣١٢هـ)(*) - كاد الرأى العام الأمريكى أن يصبح معادياً للدولة العثمانية بصورة حادة ، إلا أن العلاقات الرسمية بين الدولتين لم تتأزم حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨م/ ١٣٣٣-١٣٣٧هـ)[1] .

ويمكننا تقسيم العلاقات بين الولايات المتحدة والدولة العثمانية خلال سنوات الحرب إلى مرحلتين بدأت الأولى منذ نشوب الحرب فى (٢٨ يولية ١٩١٤م/ رمضان ١٣٣٣هـ) واستمرت إلى ما قبل دخول الولايات المتحدة الحرب فى عام (١٩١٧م/١٣٣٦هـ) وهى المرحلة التى كانت فيها السياسة الأمريكية حريصة على اتباع سياسة الحياد ، وخلال تلك الفترة قامت السياسة الأمريكية فى المنطقة على الإلحاح بشدة على استمرار تحقيق المصالح الأمريكية وهى مصالح اختلفت بطبيعة الحال عن مصالح الدول الأوربية .

أما المرحلة الثانية فبدأت بعد قطع العلاقات الأمريكية الألمانية فى (٣ فبراير ١٩١٧م/ جمادى الأولى ١٣٣٦هـ) ثم إعلان الولايات المتحدة الحرب رسمياً على ألمانيا فى ٦ أبريل/ رجب من نفس العام ، وكانت أهم نتيجة لهذه الخطوة قطع الدولة العثمانية العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة فى ٢٠ أبريل/ رجب ، ومع هذا لم تعلن الولايات المتحدة الحرب على الدولة العثمانية حتى نهاية الحرب ، رغم اختلاف وجهات نظر أعضاء الكونجرس حول هذا الموضوع .

لقد عقّد انفجار الحرب العلاقة بين الولايات المتحدة والدولة العثمانية ، فالثانية تقديراً لمصالحها رأت ضرورة الارتباط بألمانيا ، وكان لها أسبابها لهذا الارتباط. فمن ناحية يرجع هذا إلى أن حكومة القيصر الألمانى كانت تعارض التوجه السياسى لكل من روسيا وبريطانيا ، وكان للدولة العثمانية مشكلات ومتاعب خاصة

(*) سبقت الإشارة للاضطرابات الأرمنية فى الفصل الثانى من الباب الأول .

(١) L.J. Gordon; Op. Cit., pp 15, 16 .

مع هاتين الدولتين . كما خشى الاتحاديون من أن انتصار روسيا فى هذا الصراع قد يدفعها لتحقيق أطماعها التاريخية فى السيطرة على المضايق ، أما بريطانيا حليفة روسيا فإنها لم تتعاطف مع الدولة العثمانية أثناء حروب البلقان ، كما ظهر بأنها قد ضحّت بدورها التقليدى - الذى يعتمد على الإبقاء على الدولة العثمانية أو المحافظة عليها - بالدخول فى وفاق مع روسيا عام (١٩٠٧م/١٣٢٥هـ) إضافة إلى أن بريطانيا استفزت الدولة العثمانية فى بداية الحرب عندما صادرت السفينتين الحربيتين الرشادية والسلطان عثمان ، واللتين كانتا قد بُنيتا للدولة العثمانية بواسطة بنائى سفن بريطانيين غير حكوميين(١) .

وفى (٢ أغسطس ١٩١٤م / شوال ١٣٣٣هـ) وقّعت الدولة العثمانية وألمانيا معاهدة تحالف سرّية لم يعرف بها غير عدد قليل من أعضاء الحكومة العثمانية . فى الوقت الذى كان هنالك اختلاف بيّن فى الرأى فى الحكومة العثمانية بشأن ما ينبغى على الدولة أن تتخذه من مسار . وقد كتب السفير الأمريكى فى استانبول هنرى مورجنتاو Henry Morgenthau(*) لحكومته فى ٧ أغسطس/ شوال « أن الحكومة العثمانية كانت منقسمة حول مسألة الحرب » وقال مورجنتاو « إن وزير الحربية أنور باشا وبتأثير نفوذ البعثة العسكرية الألمانية كان يحبذ تحالفاً مع ألمانيا ، بينما كان وزيرا البحرية والمالية يُحبذان حلفاً مع فرنسا. فى حين كان وزير الداخلية يُفضل الحياد »(٢) . وكان رد الحكومة العثمانية على الدول المتحاربة فى الطرفين هو إعلان الحياد فى ٨ أغسطس/ شوال ، وظهر ذلك فى مذكرةٍ رسميةٍ إلى حكومة الولايات المتحدة ، أعلن فيها الباب العالى حياده ، وأوضح أن التعبئة الجارية آنذاك

---

(١) R. Trask, Op. Cit., p 16.

(*) هنرى مورجنتاو شغل منصب سفير للولايات المتحدة فى الدولة العثمانية من ٤ سبتمبر ١٩١٢م إلى ٢١ يولية ١٩١٦م ، وهى فترة تشغل جزءاً مهماً من هذا البحث ، وكان قد نشر مذكراته بعد عودته للولايات المتحدة تحت اسم : « مذكرات سفير أمريكا فى الأستانة » والتى عبّر فيها عن الفترة التى عاشها فى الدولة العثمانية واصفاً بقلمه القارس وعيناه النفادة أساليب الحكم والإدارة فيها . فضلاً عن أهم الأحداث السياسية لتلك الفترة ، وقد تُرجمت المذكرات إلى العربية فى عام ١٩٢٣م .

(٢) L. Evans; Op. Cit., pp 25, 26 .

إنما هى مجرد تدابير احتياطية[١] . وخلال الحياد العثمانى كانت السفينتان الحربيتان الألمانيتان جوبين Goben وبرسلاو Bresslau تتجولان فى مياه البحر المتوسط ، وأخذت ألمانيا تفكر فى أفضل طريقة للاستفادة منهما وإبعادهما عن خطر الأسطول البريطانى الموجود فى البحر المتوسط ، ولذلك أمرتهما بالتقدم نحو الدردنيل بعد أن صرح السفير الألمانى باحتمال هجوم روسى على المضايق . وسمحت الحكومة العثمانية للسفينتين بالتقدم نحو البسفور ، ولما كانت الدولة العثمانية لاتزال على الحياد فقد كان من المفروض عليها أن تطلب من السفينتين مغادرة المياه العثمانية وإلا جردتهما من السلاح طوال مدة الحرب . ووجدت الدولة العثمانية نفسها فى مأزق ، لم تلبث ألمانيا أن خلّصتها منه ، وذلك عندما عهدت إلى العثمانيين بإعلان أن ألمانيا باعت السفينتين للدولة العثمانية .

وهكذا حلّت السفينتان الألمانيتان محل السفينتين اللتين صادرتهما بريطانيا . وتحيرت دول الوفاق فى الأمر ، فهُم إن رفضوا قصة بيع السفينتين للدولة العثمانية كان معنى ذلك دخولها الحرب ضدها ، ولم يكن هذا فى مصلحتها ، ولما كانت لم تعلم بعد بالمعاهدة السرّية الألمانية العثمانية فقد استمرت فى قبول التأكيدات السابقة للحياد العثمانى[٢] . وفى ١٣ أغسطس/ شوال أعلنت الحكومة العثمانية عن حشد وتعبئة عامة للجيش ، وتم إعلان تأجيل دفع الديون بسبب الحرب، كما تم تعطيل البرلمان حتى شهر نوفمبر/ محرم[٣] . وفى أواخر شهر أغسطس/ شوال أرسل مورجنتاو إلى وزير الخارجية الأمريكية بريان Bryan ليخبره بأنه قد نما إلى علمه بأن مشورته فى اللحظة الحاسمة قد يكون لها تأثيرها الفعّال ، ولذا فإنه يطلب من الوزير أن يمنحه الصلاحية لأن يؤكد لأعضاء الحكومة العثمانية استحسان المحافظة على الحياد التام، ويمكن أن تكون الأسباب التى ستُطرح لتحبيذ ذلك أسباباً مالية وتجارية تُعيق استعداد الدولة العثمانية للدخول فى الحرب . على

---

(١) L.J. Gordon; Op. Cit., p 16 .

(٢) محمود حسن صالح منسى ، حركة اليقظة العربية ، القاهرة ، دار الفكر العربى ، ١٩٧٤ ، ص ص ٢١١ - ٢١٢ .

دافيد فرومكين : سلام ما بعده سلام ولادة الشرق الأوسط (١٩١٤-١٩٢٢) ، ترجمة أسعد كامل إلياس ، لندن ، رياض الريس للكتب والنشر ، ١٩٩٢م ، ص ص ٧١-٧٢ .

(٣) L.J. Gordon; Op. Cit., p 16 .

أن تكون الورقة الرابحة هى بيان تفسيرى لخطر معاداة دول الوفاق الذين يمكنهم بسيطرتهم على البحر المتوسط أن يستولوا بسهولة على أزمير وبيروت والإسكندرونة ومرسين ويافا وحيفا . وفوراً قام بريان بتوجيه مورجنتاو برد قال فيه : « فى ظل أية ظروف لا تقدم أية اقتراحات بطريقة رسمية أو غير رسمية إلى الحكومة العثمانية أو أى مسئول عثمانى تتصل بمسألة الحياد العثمانى فى الحرب الحالية » . وأضاف الوزير بأنه « فى حالة طلب الحكومة العثمانية ذاتها نصيحة السفير فعليه أن يرد بأن حكومة الولايات المتحدة راغبة جداً فى استمرارية الحياد العثمانى ، ولكن ينبغى أن يبنى مثل هذا التعبير على الرغبة الأمريكية على أساس أسباب ودوافع إنسانية بحتة وليس لأى اعتبارات سياسية »(١) .

ومعنى هذا أن حكومة الولايات المتحدة كانت ترغب فى استمرار الحياد العثمانى لكن دونما أن تُقحم نفسها بين الأطراف المتصارعة بما يتماشى مع مبدأ مونرو ، وهى بهذا تحافظ على العلاقات الأمريكية العثمانية بما يضمن السلامة للمصالح الأمريكية. ويبدو أن مورجنتاو حاول أن يجس نبض الحكومة الألمانية – من خلال سفيرها فى استانبول – عن مساعيه لإبقاء الدولة العثمانية على الحياد ، وفى هذا الصدد يقول مورجنتاو : « علمت أن عملى ذاك يَسُر حكومتى بريطانيا وفرنسا لأن سفيريهما كانا يبذلان ما فى وسعهما لإبقاء الدولة العثمانية على الحياد، ولكننى ظننت أن عملى قد يغضب حكومة ألمانيا فقررت أن أسأل ونغنهايم Wangenheim عما إذا كان له أى اعتراض على عملى ذاك »(٢) . وقد رد عليه السفير الألمانى فى استانبول بأن ألمانيا ترغب فى الحياد العثمانى ، ولكنها تنوى منع روسيا من الاستحواذ على استانبول التى تعتبرها ألمانيا المكافأة التى ستطالب بها روسيا إذا انتصرت . ومع هذا فإن الأميرال فون سوشون Von Suchon الذى وصل مع السفينتين الألمانيتين كان يعتقد بأن المضايق محصنة جيداً ، وأنها غير قابلة للاختراق من جانب هجوم بحرى بريطانى فرنسى، وأنها لن تغلق أمام التجارة

---

(١) L. Evans; Op. Cit., p 26 .

L.J. Gordon; Op. Cit., pp 16, 17 .

(٢) هنرى مورغنتو ، مذكرات سفير أمريكا فى الأستانة ، ترجمة فؤاد صروف ، القاهرة ، مطبعة المقطم ، ١٩٢٣م ، ص ٣٥ .

ما لم تهاجم . وكرر مورجنتاو كل ذلك للسفير البريطانى الذى فوضه لأن يذكر للعثمانيين بأن البريطانيين لن يهاجموا أزمير، ولكنهم قد يقتحمون الدردنيل إذا أغلق فى وجه التجارة[١] . كما أبلغ مورجنتاو حكومته فى ٩ سبتمبر/ ذو القعدة بأن خمسين من الضباط البحريين الألمان وسبعمائة من البحارة قد وصلوا من ألمانيا للدخول فى خدمة البحرية العثمانية ، وذكر بأن السفينة الأمريكية الحربية نورث كارولينا North Carolina إذا جاءت إلى استانبول فإنه لابد لها من الحصول على تصريح بمرورها فى المضايق[٢].

وتعود فكرة استقدام بعض قطع الأسطول الأمريكى إلى القنصل الأمريكى فى بيروت الذى شعر بالخطر المحدق حتى قبل دخول الدولة العثمانية الحرب، مما حدا به إلى أن يطلب من حكومته إرسال بعض القطع الأمريكية إلى مياه الشام ، وفعلاً وصلت السفينتان الأمريكيتان نورث كارولينا وتينسى إلى بيروت، ورغم وصولهما إلى القنصل مالبث أن أخذ يلح على حكومته من أجل إنزال قوات مسلحة أمريكية على ساحل الشام بدعوى حماية المصالح الأمريكية من أى عدوان قد تتعرض له على يد العثمانيين ، ولكن مورجنتاو لم يشاطره الرأى ، وعبر - فى برقية منه إلى وزارة الخارجية الأمريكية - عن عدم رضائه عن موقف القنصل معتقداً أن الأضرار التى قد تنجم عن سوء استخدام السفن ستكون أعظم من أية حماية قد توفرها هذه السفن . وأعرب مورجنتاو عن تأييده لبقاء السفن فى بيروت لاستخدامها فى حالة الطوارئ وليس لإثارة الأحداث : كما أنه اعترض على فكرة نزول بحارة مسلحين إلى البر إلا فى حالة الضرورة القصوى[٣] .

وهكذا نرى أن موقف مورجنتاو يمثل تجسيداً للسياسة الأمريكية الحريصة على رعاية مصالحها دونما تورط فى المشكلات العثمانية الأوربية ولكن يبدو أن الظروف فى بعض الأحيان تفرض المشكلات فى طريق العلاقات الأمريكية العثمانية وتمثل هذا فى الإعلان الذى أصدره الباب العالى فى ٩ سبتمبر/ ذو القعدة وأعرب

---

(١) H.N. Howard; Turkey The Straits, pp 28, 29 .

(٢) Ibid; p 29.

(٣) National Archives Microfilm of U.S.A., No. 878/711. 673/58, Beirut, October 30, 1914.

محمود حسن صالح منسى ، تاريخ الشرق العربى الحديث ، القاهرة ، ١٩٩٠ ، ص ص ٣٣٣ - ٣٣٥ .

فيه عن قراره إلغاء الامتيازات الأجنبية اعتباراً من أول أكتوبر/ ذو الحجة(١) حيث كانت القناعة العثمانية دائماً هى أنه نظراً لأن تلك الامتيازات قد منحت بدون مقابل فإنها تخضع للإلغاء من طرف واحد . ولذلك أصدر بياناً بإلغائها اعتباراً من أول أكتوبر/ ذو الحجة(٢) . وبسبب ظروف الحرب عرضت بريطانيا وفرنسا وروسيا الموافقة على الإلغاء لو بقيت الدولة العثمانية على الحياد لكن الحكومة العثمانية ردت عليهم بأن حيادها ليس للبيع وهنا ثار سخط دول الوفاق خاصة بعد ما أُشيع أن ألمانيا هى التى شجعت الحكومة العثمانية على تلك الخطوة(٣) .

وبالتنسيق مع الدول الأوربية قدمت حكومة الولايات المتحدة احتجاجاً رسمياً رفضت فيه حق الدولة العثمانية فى إلغاء الامتيازات من طرف واحد وطالبت باستمرار تلك الحقوق(٤) ، فقد كانت فكرة إلغاء الامتيازات بالنسبة للأجانب فى الدولة العثمانية فكرة لا يمكن تصورها ، هذا بالطبع من وجهة نظر الأجانب المستفيدين من هذه الامتيازات ، أما وجهة نظر الدولة العثمانية من حيث تبرير هذا الإجراء ، فقد سبقت الإشارة إليها ، ومع اقتراب الموعد الذى سيصبح فيه النظام الجديد حقيقة واقعة أصبح كل الأجانب فى الدولة العثمانية فى حالة ترقُّب وقلق ومع ذلك فإن التحول تم دون أية حوادث وتم إغلاق كل المكاتب البريدية الأجنبية التى سبق للدول أن أقامتها وزيدت الرسوم الجمركية على السلع كأول إجراء رسمى للحكومة العثمانية بعد تحررها من الامتيازات(٥) . والجدير بالذكر أن مورجنتاو سعى جاهداً ليشعر الأمريكيين بالأمان ولذلك اقترح على وزير الحربية أنور باشا أن يقوم بزيارة لكلية روبرت فى الأول من أكتوبر/ ذو الحجة - اليوم المحدد لإلغاء الامتيازات - بهدف أن تلطف تلك الزيارة من مخاوف الأمريكيين على مصالحهم(٦) .

(١) National Archives Microfilm of U.S.A., No. 365/8. 55699/89, **Sublim Porte,** September 9, 1914.

(٢) L.J. Gordon; Op. Cit., p 198 .

(٣) National Archives Microfilm of U.S.A.,No. 365/8, 771. 673/35, **From American Minister Compenhagen to Secretary of State,** September 12 1914 .

(٤) National Archives Microfilm of U.S.A., No. 365/8. 53699/89, **Sublim Porte,** September 10, 1914.

(٥) National Archives Microfilm of U.S.A., No. 365/8, 711. 673/45, October 6, 1914.

(٦) هنرى مورغنتو ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٤٣ ، ٤٤ .

وبالفعل قام مورجنتاو وبمرافقة وزير الحربية لزيارة الكلية وفى أثناء ذلك أكد الوزير العثمانى مورجنتاو أن الحكومة العثمانية لا تُكن أية نوايا عدوانية تجاه الأمريكيين أو مؤسساتهم . وتم إلحاق عدد من أبناء كبار المسئولين فى الحكومة العثمانية بالدراسة فى بعض هذه المؤسسات مما أشاع روح الاطمئنان بين القائمين عليها[١] . وفى ٢٤ أكتوبر/ ذو الحجة جاء مؤشر آخر على الموقف الرسمى تجاه الكليات والمدارس الأمريكية وذلك عندما حضر وزير المعارف العمومية حفل غداء فى كلية استانبول Istanbul College للبنات وحضر حفلاً آخر فى كلية روبرت وكانت تعبيرات رضاه عن كلتا المؤسستين على نفس القدر من الأهمية كمؤشر على الشروط التى يمكن لهما أن تعملا وتستمرا بمقتضاها مستقبلاً . ودلت الزيارتان على أن إلغاء الامتيازات لن يكون له أثره على عمل تلك المؤسسات[٢] أو على العلاقات الأمريكية العثمانية .

وبعد عام من هذه الزيارات بدت بعض التحفُّظات العثمانية إذ لم يسمح للمدارس والكليات الأمريكية بأن تفتح أبوابها سوى للفصل الخريفى وبشروط محددة حين طُلب أن تكون ممارسة الشعائر الدينية وكذلك التعليم الدينى اختيارياً لغير المسيحيين على أن تستمر إجبارية للمسيحيين . كما تمت المطالبة بأن تُدرّس اللغة التركية فى الصفوف الأولى ، وأخيراً فُرضت ضرائب على مبان المدارس ومستشفياتها وعقاراتها . وقدم مورجنتاو احتجاجاً على تلك الشروط ورغم ذلك تم افتتاح مدارس جديدة[٣] . وجدد مورجنتاو اعتراض ورفض حكومته لحق الدولة العثمانية فى إلغاء الامتيازات الأجنبية ولكن الحكومة العثمانية كانت قد قررت أن تتعامل مع المسألة كأمر واقع فقامت بإبلاغ خلاصة الأمر للسفير الأمريكى فى (٤ سبتمبر ١٩١٥م/ ذو القعدة ١٣٣٤هـ) وأصبحت أية اتصالات تتعلق بمسألة الامتيازات الأجنبية لا ينظر فيها بعين الاعتبار . وفى (١٠ أبريل ١٩١٦م/ جمادى الآخرة ١٣٣٥هـ) أرسل وزير الخارجية العثمانى إلى كل السلطات الإقليمية بأن تتحاشى الاحتكاك بالمصالح الأمريكية وفى حالة نشوء نزاع محلى فعليهم تعليق

(١) National Archives Microfilm of U.S.A.,No. 365/8, 771. 673/45, **From American Ambassador Compenhagen to Secretary of State,** October 1, 1914 .

(٢) L.J. Gordon; Op. Cit., p 199 .

(٣) Ibid; pp 199, 200.

الإجراء إلى حين رفع الأمر إلى الباب العالى ليُبحث مع السفارة الأمريكية ، ونتيجة لتلك التعليمات مارست السفارة ضغوطاً لضمان تحقيق حلول ملائمة لصالح مواطنيها[١] . وعند هذه النقطة كان الباب العالى يرغب فى تجنب مواجهة مباشرة مع حكومة الولايات المتحدة بشأن مسألة الامتيازات وقد أدى استمرار انفتاح القنوات الدبلوماسية بين الدولتين إلى عدم نشوء أية صعوبات أو مشاكل خطيرة من جراء إلغاء الامتيازات وتمكنت العلاقات الأمريكية العثمانية من تجاوز هذه الصعوبة .

وإذا عدنا إلى أحداث الحرب نجد أنه فى (٢٧ سبتمبر ١٩١٤م/ ذو القعدة ١٣٣٣هـ) تم إغلاق الدردنيل ونشر الألغام فى مدخله وعلل العثمانيون تصرفهم بأن الأسطول البريطانى المتمركز عند مدخل الدردنيل رفض السماح بدخول قارب طوربيدات عثمانى يحمل ضباطاً ألمان إلى البحر المتوسط . واعترضت حكومة الولايات المتحدة رسمياً على ذلك التصرف من قبل الحكومة العثمانية . وأنكرت حق الدولة العثمانية فى إغلاق ممر مائى دولى . وبعد يومين أبلغت الحكومة العثمانية بريطانيا بأن الدردنيل سيبقى مغلقاً إلى حين انسحاب الأسطولين البريطانى والفرنسى[٢] .

وفى ٣٠ سبتمبر/ ذو القعدة تلقت السفارة البريطانية فى واشنطن برقية مغلفة من استانبول تفيد بأن الحكومة العثمانية إذا ما تلقت ضمانات بإمدادات الفحم فإنها ستدخل الحرب حليفة لألمانيا وتمت مناشدة السفير البريطانى إجراء ترتيبات فرض حظر على كل شحنات الفحم الأمريكى على ظهر سفن الشحن البريطانية غير النظامية التى قد تجد سبيلاً إلى الدولة العثمانية[٣] .

---

(١) National Archives Microfilm of U.S.A., No. 365/8, 421/107. **Sublim Porte,** 31 May 1915.

R. Trask, Op. Cit., pp 19, 20.

(٢) H.N. Howard; Turkey The Straits, p 29 .

L.J. Gordon; Op. Cit., p 17.

(٣) F.O. 115/1841, No. 423, September 22, 1914 .

L.J. Gordon; Op. Cit., p 17.

وفى ليلة ٢٩ أكتوبر/ ذو الحجة قامت السفينتان الحربيتان جوبين وبرسلاو بمهاجمة ميناء أوديسا الروسى على البحر الأسود وكانتا تحت إمرة الأميرال الألمانى سوشون وتمكنتا من إغراق سفينة ومدفعية روسية وسفينة فرنسية كما تسببتا فى إتلاف مدرعتين روسيتين ولم يكن هناك شك فى أن الغارة قد أثيرت بواسطة الضباط الألمان لتوريط الدولة العثمانية وإرغامها على دخول الحرب حليفة لألمانيا . ومنذ ذلك الحين أصبحت الدولة العثمانية دولة محاربة فعلياً رغم إن روسيا لم تعلن الحرب على الدولة العثمانية حتى ٤ نوفمبر/ محرم ولم تصدر الحكومة العثمانية إعلاناً رسمياً بالحرب حتى ١١ نوفمبر/ محرم[١] . وعلى ضوء هذا أعلنت دول الوفاق الحرب على الدولة العثمانية عقب قصف أوديسا[٢] .

كما أصدر السلطان العثمانى محمد الخامس بوصفه خليفة للمسلمين بياناً فى ١٣ نوفمبر/ محرم دعا فيه كافة المسلمين فى أنحاء الأرض للجهاد وقد وصلت نسخة من هذا الإعلان إلى القنصل الأمريكى فى حلب أرسلها بدوره إلى السفير الأمريكى فى استانبول مورجنتاو فعهد هذا بترجمته ثم بعث الأصل إلى وزارة الخارجية الأمريكية[٣] . وأعقب ذلك بمقابلة وزير الحربية العثمانى فى ١٥ نوفمبر/ محرم ليبحث معه أثر الدعوة للجهاد على المسيحيين وقد علق قائلاً « بأن ذلك قد يثير المسلمين فى موجة من الغضب الدينى تؤدى إلى هجمات على غير المسلمين وحذر بأن ذلك قد يكون سبباً لأن تفقد الدولة العثمانية صداقة الولايات المتحدة كما لا يستبعد فى ظل تلك الظروف أن تنحاز الولايات المتحدة إلى دول الوفاق »[٤] . ولم يكتف مورجنتاو بما أبلغه لوزير الحربية العثمانى بل قام أيضاً بإبلاغ السفير الألمانى فى استانبول باشتراك ألمانيا فى المسئولية إذا حدثت مذابح للمسيحيين[٥] .

---

(١) L.J. Gordon; Op. Cit., p 17, 18 .

(٢) L. Evans; Op. Cit., p 27.

(٣) محمود حسن صالح منسى ، تاريخ الشرق العربى ، ص ص ٣٢٩ - ٣٣٠ .

(٤) L. Evans; Op. Cit., p 27.

(٥) H.N. Howard; Turkey The Straits, p 30 .

ويبدو أن مورجنتاو كان يتصرف من تلقاء نفسه ودون تعليمات من حكومته فعندما علمت وزارة الخارجية الأمريكية بتحركاته أرسلت له محذرة إياه من نشر أى بيان يدل على أن الولايات المتحدة قد تنحاز فى الحرب إلى دول الوفاق وكلفته بالحفاظ على الحياد التام[1] . ومرت الأمور بسلام دون أى خرق خطير فى العلاقات الأمريكية العثمانية على الرغم من وقوع حادثتين ربما كانتا من الممكن أن تثيرا نتائج خطيرة فى علاقة الدولتين ببعضهما . الأولى فى (٨ سبتمبر ١٩١٤م/ ذو القعدة ١٣٣٣هـ) عندما انزعج الرئيس الأمريكى وودرو ويلسون Wodrow Wilson (١٩١٣- ١٩٢١م/١٣٣٢-١٣٤٠هـ) بسبب المقال الذى نسب للسفير العثمانى فى واشنطن رستم بك فى صحيفة « واشنطن إيفنج ستار » Washington Evening Star الأمريكية والذى انتقد فيه مقالات الصحف الأمريكية المعادية للدولة العثمانية، كما أنه اعترض على السياسة الأمريكية ، واتهم الولايات المتحدة بالسلوك التمييزى عندما رفضت بيع سفن أمريكية للدولة العثمانية فى الوقت الذى وافق فيه الكونجرس على بيع السفينتين الأمريكيتين إيداهو Idaho والميسيسبى Mississippi لليونان عدوة الدولة العثمانية حينذاك[2] ، رغم إن الرئيس ويلسون كان قد علل الموافقة على الصفقة باعتقاده أن الدولة العثمانية كانت تستعد لمهاجمة اليونان لاستعادة الجزر المتنازع عليها فى بحر إيجة والتى استولى عليها اليونانيون أثناء حروب البلقان وأنه بتقوية الأسطول اليونانى يمكن تفادى هذا الهجوم وبالتالى المحافظة على السلام[3] .

وبعد ذلك المقال أرسل رستم بك خطاباً إلى وزير الخارجية فى ١٢ سبتمبر/ ذو القعدة يوضح فيه ما أثير من ملاحظات حول المقال الذى نشر له فى الصحيفة الأمريكية وقال فى خطابه « لقد أصبحت الدولة العثمانية هدفاً للهجوم فى الصحافة الأمريكية منذ عدة سنوات وهو هجوم محموم مابرح حاداً وسليطاً يقدح فى دين العثمانيين وعرقهم وعاداتهم وحياتهم ، وسائر أحوالهم ، ولاريب أننى أشعر

(١) L. Evans; Op. Cit., p 27.

(٢) J.A. Denovo; Op. Cit., pp 92, 93 .

(٣) محمود حسن صالح منسى ، حركة اليقظة ، ص ٢١٠ .

بالأسى لكل التجاوزات التى تقع على الدولة العثمانية »[١] . ثم قال « إن ما تشنه الصحف الأمريكية من هجوم على العثمانيين قد خلق شعوراً بكراهية العثمانيين بين أفراد الشعب الأمريكى حتى انطبعت بينهم صورة سيئة للعثمانيين ففى الوقت الذى خرجت فيه الدولة العثمانية مهزومة فى حرب البلقان وهى أحوج ما تكون إلى المواساة. كانت الصحف الأمريكية لا تكف عن هجومها الظالم عليها ». كما قال « إن الولايات المتحدة الأمريكية هى الدولة الوحيدة التى مازالت تقف على الحياد فى تلك الحرب العالمية وتريد الدول الأوربية توريطها فيها بالتحريض بينها وبين الدولة العثمانية وبسبب ذلك ترتفع حدة الهجمة الشرسة ضد العثمانيين فى الصحف الأمريكية يوماً بعد يوم » ثم ختم خطابه بقوله « والقول بأننى هاجمت الولايات المتحدة الأمريكية أو وجهت لها نقداً قول لا أساس له من الصحة بل كل ما فى الأمر أننى دافعت عن بلدى ضد الهجوم الأمريكى فإذا كان أسلوب دفاعى قد أصبح مأخذاً ضدى عند الولايات المتحدة الأمريكية فإن ما فعلته كنت مضطراً إليه لدفع افتراءات وأباطيل شنيعة روجتها صحف أمريكا ضد وطنى »[٢] .

وهكذا أوضح رستم بك فى رسالته أن الدولة العثمانية كانت تمر بفترة حرجة وأن ما كان ينشر فى الصحف الأمريكية عن وحشية العثمانيين وعدائهم للمسيحية لا أساس له من الصحة ، وأن سياسة الرئيس الأمريكى ويلسون الدولية كانت دائماً سياسة سلمية تدعو إلى إنهاء أسباب الخلاف وحل النزاعات بالطرق السلمية ومن هذا المنطلق فإن عدم تدخل الرئيس لمنع ذلك الهجوم فى الصحف الأمريكية على الدولة العثمانية يعتبر دافعاً للخلاف بين الولايات المتحدة والدولة العثمانية وبين الأرمن والدولة العثمانية من ناحية أخرى بالإضافة إلى أن الرئيس لم يلتزم الحياد فى قضية بيع السفينتين الحربيتين إلى اليونان عدوة الدولة العثمانية[٣] . وعقب صدور مقال السفير العثمانى منحت وزارة الخارجية الأمريكية الفرصة له للاعتذار بناء على رغبة الرئيس الأمريكى[٤] .

(١) M. Erol, **Osmanli IparatorLugu'nun Amerika BuyuK Elcisi Rustem Bey,** Ankara, 1973, p 26.

(٢) Ibid, pp 26 - 28 .

(٣) Ibid, pp 29, 30 .

(٤) J.A. Denovo; Op. Cit., p 93 .
R. Trask, Op. Cit., p 18.

ولكن السفير رفض العرض ، وأرسل خطاباً فى ٢٠ سبتمبر/ ذو القعدة للخارجية قال فيه « إننى أرجو إخباركم بأننى مع الأسف لن أقبل وجهة نظر الرئيس ويلسون فى هذه المسألة ولقد عقدت العزم على أن أطلب من حكومتى إعفائى من عملى وسوف أرحل إلى استانبول فى ظرف خمسة عشر يوماً » . كما أرسل رستم خطاباً إلى الصدر الأعظم سعيد حليم باشا فى ٢٧ سبتمبر/ ذو القعدة أخبره فيه بأنه سيترك الولايات المتحدة وشرح له أسباب ذلك قائلاً « إن الصحافة الأمريكية دأبت منذ عدة سنوات على الهجوم على الدولة العثمانية وأن بريطانيا وفرنسا تخططان لجر الولايات المتحدة للدخول فى الحرب العالمية فراحتا تروجان أن الدولة العثمانية تقيم المذابح للمسيحيين »(١) . كما أوضح السفير أنه لذلك وجد نفسه مضطراً إلى تحذير حكومة الولايات المتحدة من الانسياق وراء الدعاية البريطانية والفرنسية ، كما ذكر فى خطابه أن الذى دفعه إلى التعرض للمجازر التى ارتكبتها الولايات المتحدة فى حق الزنوج هو اتهام الصحافة الأمريكية للعثمانيين بأنهم برابرة، وأنه استخدم حق الدفاع عن الذات . كما ختم خطابه بقراره العودة إلى استانبول خلال خمسة عشر يوماً . وقد أوصاه الصدر الأعظم بألا يصدر عنه أى تصرف آخر حتى يغادر الولايات المتحدة(٢) . ويعكس هذا القول أن الحكومة العثمانية قد حرصت على عدم تدهور العلاقات بين البلدين بقدر الإمكان ، ويبدو أن الحادثة لم تكن بسيطة . بل إنها عرضت العلاقات الأمريكية العثمانية لهزة عنيفة ، ولكن لعل خطورة الأحداث الدولية وحرص كلتا الدولتين على مصالحهما المتبادلة هو الذى ساعد على تجاوز ما قد يترتب عن الحادثة من نتائج خطيرة .

أما الحادثة الثانية فكانت فى ٦ نوفمبر/ محرم من نفس العام، وكان من الممكن أن تؤدى إلى عواقب وخيمة فى وقت كانت فيه العلاقات الدولية متصدعة لولا أنه قد تمت معالجتها بصورة ماهرة . وكان ذلك عندما وصلت السفينة الأمريكية تينسى إلى المياه العثمانية وألقت مرساتها فى المرسى الخارجى نظراً لأن الميناء كانت مقفلة وملغمة ، وتحرك قبطانها ديكر Decker إلى أزمير على متن قاربه وعندما أشرف على مدخل الميناء أطلق حارس عثمانى ثلاث طلقات فرجع القارب

(١) M. Erol, Rustem Bey, pp 36, 37.

(٢) Ibid, pp 39, 40 .

إلى السفينة . وفوراً أبلغ القبطان ديكر حاكم عام أزمير بأن تكرار مثل هذه الممارسة يمكن أن يتسبب فى تحريك تينسى إلى موقع أمامى يمكنها منه أن تقصف القلعة ، وأكد المسئولون العثمانيون أن الطلقة الأولى كانت خرطوشة فارغة وأن الطلقتين الأخريين قد أطلقتا فى اتجاه آخر بغرض تحذير القارب أنه يتجه مباشرة إلى لغم ، ومن ناحية أخرى أعلن القبطان ديكر أن الطلقات الثلاث كانت طلقات حية ، وأنها كانت مصوبة نحو القارب وعرض الحاكم العام أن يزور السفينة ويقدم اعتذاراً رسمياً ، وأن يأخذ قبطانها إلى أزمير براً بالسيارة ، وحينذاك وصلت تعليمات برقية من السفير مورجنتاو تأمر السفينة تينسى بالتوجه إلى جزيرة خيوس(*) ووضعت بذلك نهاية لحادثة أخرى[١] .

كان من الممكن أن تؤثر سلبياً فى العلاقات الأمريكية العثمانية لولا رغبة الدولتين فى استمرار العلاقات بشكل إيجابى حرصاً على المصالح المتبادلة ، فالدولة العثمانية قد حرصت على المحافظة على علاقتها الودية بالولايات المتحدة طوال الحرب أملاً فى الحصول على مساندتها المالية والأدبية بعد الحرب[٢] . أما الولايات المتحدة فقد حرصت - أيضاً - على العلاقة الودية حماية لمصالحها فى الدولة العثمانية ، والتى تتمثل بصورة خاصة فى المؤسسات التنصيرية والتعليمية ، فضلاً عن رغبتها فى استمرار تقديم الإغاثة بواسطة تلك المؤسسات[٣] .

ولا نستبعد أن يكون الهدف الأمريكى من وراء تلك الرغبة هو الحرص على متابعة تطور الأحداث عن قرب ونقل مستجداتها إلى واشنطن . ورغم هذا الحرص فإن هذا لم يمنع حكومة الولايات المتحدة من أن تتخذ فى بعض الأحيان مواقف متشددة تجاه الدولة العثمانية ، وقد حدث هذا فى ربيع (١٩١٥م/١٣٣٤هـ) أثناء حملات التهجير والانتقام التى قامت بها السلطات العثمانية تجاه الأرمن بعد أن ثبت لها دور بعضهم فى الخيانة. خاصة أثناء الزحف الروسى على شرق الأناضول .

(*) خيوس : إحدى جزر بحر إيجة وهى قريبة من ميناء أزمير .
انظر : حسين مؤنس ، أطلس تاريخ الإسلام ، الزهراء للإعلام العربى ، القاهرة ، ١٩٨٧م ، ص ٣٤٥ .

(١) L.J. Gordon; Op. Cit., p 18 .
(٢) L. Evans; Op. Cit., p 33.
(٣) Ibid, p 31.

ويبدو أن تأمين سلامة الدولة العثمانية من أية خيانة محتملة أثناء الحرب هى التى فرضت على السلطات العثمانية التشدد فى معاملة الأرمن(*) . وقد بدا واضحاً تعاطف الحكومة الأمريكية مع الأرمن . الأمر الذى جعل السفير الأمريكى فى استانبول مورجنتاو يصف التصرفات العثمانية ضدهم بأنها « اغتيال أمة » وقد أدت تلك الأحداث إلى إثارة الرأى العام الأمريكى ضد العثمانيين . كما أن وزارة الخارجية الأمريكية احتجت لدى الباب العالى على ذلك(١) ، بل ووصل بها الأمر إلى أنها طلبت من ألمانيا أن تحتج هى الأخرى على معاملة الملة الأرمنية(٢) .

ولكن يبدو أن الحكومة الألمانية كانت مستعدة لأن تتغاضى عن التشدد العثمانى تجاه الطائفة الأرمنية فى سبيل إبعاد كل ما يهدد الأمن الداخلى للدولة العثمانية ، وبالتالى قد يُضعف من أدائها أثناء الحرب ، وأنها بذلك قد رأت أن للتصرف العثمانى ما يبرره ، وأمام موقف الباب العالى إزاء الأرمن اقترح السفير الأمريكى مورجنتاو هجرة شاملة للأرمن إلى الولايات المتحدة ، ولكن يبدو أن حكومته رأت خطته غير عملية(٣). وكبديل عن تلك الخطة تم تكوين لجنة إغاثة الأرمن فى نيويورك (سبتمبر ١٩١٥م / ذو القعدة ١٣٣٤هـ) لجمع التبرعات للأرمن المتضررين ، وكان يرأس هذه المنظمة جيمس بارتون James Barton من المجلس الأمريكى لمفوضى الإرساليات التنصيرية خارج الولايات المتحدة ، وقد أصبحت لجنة إغاثة الأرمن تسمى فيما بعد « اللجنة الأمريكية للإغاثة الأرمنية والسورية » وخلال شهر استطاعت اللجنة أن

(*) لمعرفة موقف الدولة العثمانية من الأرمن أثناء الحرب العالمية الأولى من خلال ثلاثة زوايا مختلفة . تمثل الأولى وجهة النظر العثمانية ، والثانية تمثل وجهة النظر الغربية الموضوعية والثالثة تمثل وجهة النظر الغربية المتحاملة على الدولة العثمانية . انظر : عبد العزيز محمد الشناوي ، مرجع سبق ذكره ، ج ٣ ، ص ص ١٦٣١ - ١٦٤١ .

S.J. Shaw & E.K. Shaw, Op. Cit., Vol. 2, pp 314 - 316 .

J.A. Denovo; Op. Cit., pp 98 - 103.

(١) R. Trask, Op. Cit., p 20, 21.

(٢) U.S. Foreign Relations, 1916, JX 233. A3, Turkish Empire, Ottoman Porte, No. 2186, **From The Ambassador in Turkey (Elkus) to The Secretary of State,** October 17, 1916.

(٣) L.J. Gordon; Op. Cit., p 27.

تجمع مائة ألف دولار، وفى نهاية الحرب كانت قد أنفقت أكثر من أحد عشر مليون دولار لأعمال الإغاثة(١) . ويشير هذا إلى التعاطف الأمريكى مع مشكلة الأرمن .

وحدث تشدد آخر من قبل حكومة الولايات المتحدة فى شهر (مايو ١٩١٦م/ رجب ١٣٣٥هـ) عندما قدمت احتجاجاً رسمياً للباب العالى بسبب مصادرة السلطات العسكرية العثمانية لبعض مبان البعثات التنصيرية(٢) . وقد حاول السلطان العثمانى بنفسه التدخل لتحسين العلاقة عند أول فرصة سمحت له ، وكان هذا فى شهر « نوفمبر ١٩١٦م/ صفر ١٣٣٦هـ) من نفس العام ، وأثناء حفل استقبال الملحق العسكرى الأمريكى الجديد فى استانبول حيث عبر السلطان عن سروره إزاء المحاولات الأمريكية لإحلال السلام ، وإعجابه بالمشاعر الإنسانية للشعب الأمريكى(٣) .

وباشتراك الدولة العثمانية فى الحرب إلى جانب ألمانيا زعيمة دول الوسط سارت دول الوفاق قدماً فى توقيع الاتفاقيات(*) العلنية والسرية مصير الدولة العثمانية بعد الحرب ، وكان تقسيم الدولة العثمانية تاماً من الناحية العملية فى حالة انتصار دول الوفاق .

وبدءاً من صيف عام (١٩١٤م/١٣٣٣هـ) وإلى ربيع (١٩١٧م/١٣٣٦هـ) كان السفير الأمريكى فى استانبول مسئولاً عن رعاية المصالح الدبلوماسية لبريطانيا

---

(١) R. Trask, Op. Cit., p 21.

(٢) U.S. Foreign Relations, 1916, JX 233. A3, Turkish Empire, Ottoman Porte, No 2, **From The American Charge (Philip) to The Turkish Minister of Foreign Affairs (Halil),** May 29, 1916.

(٣) L.Evans; Op. Cit., p 32.

(*) كانت أهم تلك الاتفاقيات هى :

اتفاقية استانبول – مارس/ إبريل ١٩١٥م .

معاهدة لندن السّرية ٢٦ إبريل ١٩١٥م .

اتفاقية سايكس بيكو أبريل/ أكتوبر ١٩١٦م .

اتفاقية سان جان دى مورين – أبريل/ سبتمبر ١٩١٧م .

ولمعرفة مواد هذه الاتفاقيات حسب ما وردت على التوالى انظر :

J.C. Hurewitz; Op. Cit., Vol. 2, Doc. No. 5. pp 7-11, Doc. No. 6. pp 11-12, Doc. No. 10. pp 18-12, Doc. No. 12. pp 23-25 .

وفرنسا وروسيا وإيطاليا وبلچيكا ودولة الصرب وجمهورية الجبل الأسود ، وفى الوقت ذاته كان القنصل العام للولايات المتحدة يمثل أيضاً مصالحهم القنصلية(١) .

وتمسكت الولايات المتحدة فى المرحلة الأولى بسياسة الحياد الصارم . إلا أنها كانت تشعر بأن مصير الدولة العثمانية إلى الزوال ، ذلك لأنه إذا كسبت دول الوسط الحرب فإن الدولة العثمانية فى أفضل الحالات ستصبح محمية ألمانية ، وإذا كسبت دول الوفاق فإنها ستقسم بين المنتصرين ، وبالنظر إلى موقف الحكومة العثمانية من الأرمن نلمس بأن حكومة الولايات المتحدة المتعاطفة مع هؤلاء الأرمن لم تكن تميل لفعل شئ يحول دون زوال الدولة العثمانية(٢) . ويبدو هذا واضحاً من النقاش الذى دار بين الرئيس الأمريكى ويلسون ومستشاره الكولونيل إدوار هاوس Edward House أثناء إعداد الرئيس للخطاب الذى ألقاه أمام مجلس الشيوخ فى (٢٢ يناير ١٩١٧م/ ربيع آخر ١٣٣٦هـ) وفيه اتفقا على وجهة نظرهما على أن الدولة العثمانية يجب أن تزول ، ثم بحثا بشكل جاد ما سوف يحدث للسفير الأمريكى فى استانبول بعد إلقاء الخطاب ، وما إذا كان سوف يعدم فوراً أو يسمح له بمغادرة البلاد(٣) .

قطع العلاقات الدبلوماسية

ولما كانت العلاقات الأمريكية مع ألمانيا حليفة الدول العثمانية قد ساءت إلى درجة كبيرة بسبب تكرار اعتداء الغواصات الألمانية على السفن الأمريكية(*) مما أدى

(١) F.O. 115/1841, No. 377, **From British Embassy to Secretary of State,** Washington, November 5, 1914 .
L.J. Gordon; Op. Cit., p 27.
هنرى مورغنتو ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٤٨ – ٤٩ .

(٢) L.Evans; Op. Cit., p 29.

(٣) Ibid; Op. Cit., p 29 .

(*) ازدادت العلاقات الأمريكية الألمانية توتراً بعد ذلك بسبب البرقية السرية التى أرسلها وزير الخارجية الألمانى أرثور تزيمرمان إلى وزيره المفوض فى المكسيك طالباً إليه أن يسعى من أجل تحالف مع المكسيك على ولايات تكساس ونيو مكسيكو وأريزونا ، وقد اعترضت الحكومة البريطانية البرقية ، وأرسلت نسخة منها إلى الرئيس الأمريكى ويلسون فنشرها الرئيس الأمريكى ، وقد دفعت تلك البرقية الولايات المتحدة إلى إعلان الحرب على ألمانيا . انظر : دافيد فرومكين ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٨٥ .

فى النهاية إلى قطعها دبلوماسياً فى (٣ فبراير ١٩١٧م/ جمادى أول ١٣٣٦هـ) وكان على حكومة الولايات المتحدة أن تعيد تقييم العلاقات مع الدولة العثمانية ، ولهذا أصدر وزير الخارجية الأمريكية لانسنج Lansing تعليماته إلى السفير الأمريكى فى استانبول أبرام إلكوس Abram Elkus - الذى خلف مورجنتاو - والتى جاء فيها أن الولايات المتحدة ليس بينها وبين الدولة العثمانية خلاف ، وأنها ترغب فى الحفاظ على العلاقات الودية التى كانت قائمة دائماً[١] .

وفى ٢ أبريل/ رجب قام السفير إلكوس بجس نبض وزير الخارجية العثمانى لاكتشاف موقفه فى حالة قيام الحرب بين الولايات المتحدة وألمانيا وهل سيؤدى ذلك إلى انضمام العثمانيين إلى ألمانيا؟ وتلقى رداً بأن العلاقات بين الولايات المتحدة والدولة العثمانية علاقات ودية « وهى الآن أكثر وداً من أى وقت مضى » . وعلى الرغم من أنه كانت هناك رغبة قوية فى السلام بين كثير من العثمانيين إلا أن النفوذ الألمانى كان قوياً ولم يكن هناك أى تأكيد بأن دول الوفاق راغبة فى الدخول فى مفاوضات من أجل صلح منفرد مع الدولة العثمانية[٢] .

وفى ٥ أبريل/ رجب أبلغ إلكوس حكومته باقتناعه بأن زعماء الحكومة العثمانية كانوا يعلقون كل آمالهم على صلح يمكن أن يقع بين دول الوسط وروسيا كما ألمح إلى أن الدولة العثمانية كانت على استعداد لفتح المضايق وتقديم تنازلات أخرى ، وفى لقاء صحفى بين الصدر الأعظم وصحيفة طنين فى ٥ أبريل/ رجب ذكر الصدر الأعظم أن العداوة المتأصلة بين الدولة العثمانية وروسيا كانت ترجع إلى أطماع روسيا ضد الدولة العثمانية ، وأنه إذا تخلت روسيا عن هذه الأطماع فلن يكون هناك سبب يحول دون وجود علاقات روسية عثمانية ودّية ، وكان إلكوس يعتقد أنه قد يكون من الحكمة - إذا رأت وزارة الخارجية الأمريكية ذلك ملائماً - أن تقترح على دول الوفاق ألا تبرم روسيا صلحاً منفرداً مع دول الوسط . لأن ذلك

---

(١) U.S. Foreign Relations, 1917, JX 233. A3, Turkish Empire, Ottoman Porte, No. 3328, **From The Secretary of State to The Ambassador in Turkey (Elkus),** February 5, 1917.

(٢) H.N. Howard; Turkey The Straits, pp 36, 37.

يحتمل أن يؤدى إلى تخلى الدولة العثمانية عن ألمانيا ويجعلها مستعدة للتفاوض مع دول الوفاق[١] .

ومع ذلك فإنه عقب دخول الولايات المتحدة الحرب فى ٦ أبريل/ رجب اضطرت الدولة العثمانية إلى قطع العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة فى ٢٠ أبريل/ رجب عندما وجه الباب العالى مذكرة إلى السفير الأمريكى إلكوس جاء فيها : « نظراً لأن السفارة الأمريكية قد أبلغت الوزارة السلطانية للشئون الخارجية بمذكراتها الشفهية فى ٨ أبريل ١٩١٧م ، برقم ألفين وأربعمائة واثنين وعشرين ، بأن حكومتها فى حالة حرب مع الإمبراطورية الألمانية ملزمة بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية اعتباراً من اليوم »[٢] .

وعبرت تعليقات الصحف فى استانبول عن الكثير من الأسف لقيام الولايات المتحدة بإعلان الحرب على ألمانيا . وكان الرأى العام ممثلاً بصورة جيدة فى صحيفة صباح الصادرة فى٢١ أبريل/رجب – أى بعد يوم واحد من قطع العلاقات مع الولايات المتحدة ، والتى أبدت أسفها من التصرف الأمريكى ، وصرحت بأن الولايات المتحدة بتصرفها ذلك قد أعلنت فى الواقع الحرب على الدولة العثمانية وعلى أثر ذلك اضطرت هذه إلى قطع العلاقات الدبلوماسية ، وذكر المحرر بأن الولايات المتحدة ليس لديها ما يدعو لمعاملة الدولة العثمانية بذلك الأسلوب ، وذلك لأن بلاده كانت دائماً ودودة ، وقدمت تسهيلات كبيرة للمؤسسات الأمريكية الدينية[٣] .

دخول الولايات المتحدة الحرب وهزيمة الدولة العثمانية

أدى دخول الولايات المتحدة الحرب إلى جانب دول الوفاق إلى حدوث بعض الاضطراب فى الأجواء الدولية . لاسيما مع تأييد بعض قطاعات الشعب الأمريكى لإعلان الحرب على الدولة العثمانية، ولكن الرئيس الأمريكى ويلسون قاوم الضغوط

---

(١) H.N. Howard; Turkey The Straits, p. 37.

(٢) U.S. Foreign Relations, 1917, JX 233. A3, Turkish Empire, Ottoman Porte, No. 95995/172, **From The Turkish Minister of Foreign Affairs (Nessimi) to The American Ambassador (Elkus),** April 20, 1617 : L.J. Gordon; Op. Cit., p 19.

(٣) L.J. Gordon; Op. Cit., pp 19, 20.

الداخلية . وفى (١٧ مايو ١٩١٧م/ شعبان ١٣٣٦هـ) وصل إلى الرئيس ويلسون خطاب من وزير خارجيته لانسنج يذكر فيه مدى غضب وسخط العثمانيين على عجرفة الألمان وأمل الدولة العثمانية فى صداقة الولايات المتحدة ومعاونتها فى إعادة البناء . كما عبر لانسنج أيضاً عن اعتقاده بأنه إذا تم الاتصال بأنور وطلعت وجمال(*) بشكل جيد - سواءً بواسطة وعود أو بالرشوة - فإنهم قد يسمحون لبعض الغواصات بدخول الدردنيل وتدمير السفن الألمانية ، وأنه إذا حدث ذلك وتحرر العثمانيون من مخاوفهم من الألمان فإنهم قد يرغبون فى عقد صلح على أساس بنود ملائمة بالنسبة لدول الوفاق - وإذا حدث ذلك - فستكون ضربة هائلة لدول الوسط، وبخاصة إذا انسحبت الدولة العثمانية من الحرب[1] . ويكشف هذا الاقتراح عن بعض الوسائل التى كان يمكن أن تتبعها الولايات المتحدة فى تلك الآونة لتحقيق أهدافها والتى أشار اقتراح لانسنج - وزير الخارجية الأمريكية - إلى أن الرشوة احداها . وحتى تلك اللحظة ، وعلى الرغم من قطع العلاقات الدبلوماسية الأمريكية العثمانية فإن الرئيس الأمريكى ظل يقاوم إعلان الحرب ضدها . وهنا سؤال يفرض نفسه : لماذا قاوم الرئيس الأمريكى ويلسون إعلان الحرب على الدولة العثمانية ؟ وهل كان يعد هذا دليلاً على عدم أهمية الدولة العثمانية فى نظره ؟

يصعب القول بأن الأمر كان على ذلك النحو عندما نتذكر كيف حاولت دول الوفاق تأمين المساندة العثمانية لها فى الحرب ، وعندما فشلت فى ذلك سعت لتأمين وضمان الحياد العثمانى ، ولاشك فى أن أحد أسباب عدم إقدام الولايات المتحدة على إعلان الحرب على الدولة العثمانية كان استراتيجياً ، حيث رأت الإدارة الأمريكية أن تحويل ونشر الجيوش الأمريكية ووصولها إلى الجبهة الشرقية أمرٌ مجافٍ للحكمة ، وكان من الواضح أن ألمانيا ترغب فى أن تعلن الولايات المتحدة الحرب ضد الدولة العثمانية آملة أن يؤدى ذلك التصرف إلى إلزام وتقييد حلفائها بصورة أوثق ، ولاشك أن ألمانيا كانت ترغب أيضاً فى انتشار القوات العسكرية الألمانية ، ولذا فقد كان إعلان الولايات المتحدة الحرب ذا ميزة عسكرية لألمانيا .

(*) رؤساء حكومة الاتحاديين .

(١) H.N. Howard; Turkey The Straits, pp 37, 38.

وفى ظل هذه الظروف المعقدة طلبت دول الوفاق من حكومة الولايات المتحدة الامتناع عن مثل ذلك الإعلان خاصة، وأن ذلك الإعلان قد لا ينتج عنه سوى عواقب وخيمة فهو سيحول دون وصول الإغاثة الأمريكية . كما أنه قد يؤدى إلى الإضرار بالمصالح الأمريكية . لاسيما البعثات التنصيرية وممتلكاتها . بالإضافة إلى اعتبار آخر وهو أن الولايات المتحدة قد تلعب يوماً دور الوسيط إذا حافظت على حيادها(١). ولا يغيب عن الذهن - هنا - أن دول الوفاق وهى تقترح ذلك على الولايات المتحدة كانت تدرك جيداً التعاطف الأمريكى مع دول الوفاق ، وربما كان للسفير الأمريكى السابق مورجنتاو بعض الدور فى الحيلولة دون إعلان الحرب . حيث إنه كان يعتقد أن من الممكن إقناع العثمانيين بالموافقة على صلح منفرد ، وقد تلقى تفويضاً من وزارة الخارجية الأمريكية بالقيام ببعثة رسمية فى مايو/ شعبان ، ولكن خطط مورجنتاو كانت تتعارض مع خطط الحكومة البريطانية والزعماء الصهيونيين ، ولذلك تضامنوا لمنع تنفيذها . وتوضيح ذلك أن الهجوم البريطانى المخطط له فى فلسطين كان لا يمكن القيام به إذا انسحبت الدولة العثمانية من الحرب فى تلك اللحظة . كما أن الأمانى الصهيونية بإقامة وطن قومى فى فلسطين ربما تنهار إذا حصل العثمانيون على صلح قبل الأوان(٢) .

وبمساعدة وزارة الخارجية البريطانية قام حاييم وايزمان Hcaim Weizmann الزعيم الصهيونى بمقابلة مورجنتاو فى جبل طارق وأقنعه بالتخلى عن خططه ، وعلى ما يبدو فإن وايزمان أقنع مورجنتاو بأن البعثة سوف تفشل مما وضع صاحب الفكرة فى وضع محرج ، وأوضح أن المنظمة الصهيونية سوف تعارضها(٣) . ولم يجد وايزمان صعوبة فى إقناع مورجنتاو بإسقاط المشروع - الذى تحمس له - والذى تعارض مع خطط الصهاينة الذين كانوا يخشون من إمكانية قيام فلسطين مستقلة إذا قُدِّر النجاح لمورجنتاو ، وهكذا نجح الصهاينة فى إعاقة أى تحرك مبكر نحو السلام .

وبعد قطع العلاقات الدبلوماسية أُغلقت السفارة الأمريكية فى استانبول، وعهد بمصالح الولايات المتحدة لمدة ٢١ شهراً إلى الوزير السويدى فى استانبول الذى

(١) L.J. Gordon; Op. Cit., p 20.

(٢) R. Trask, Op. Cit., pp 22, 23.

(٣) J.A. Denovo: Op. Cit., p 107.

استعان بأحد رجال البعثات التنصيرية واسمه لوثر فاول Luther Fowle ، ويكشف قبول ذلك الأمريكى للتعاون مع الوزير السويدى عن تسامح العثمانيين مع الجانب الأمريكى حتى بعد قطع العلاقات ، حيث كانت حريصة على استمرار الود ولذلك قدمت أفضل معاملة لموظفى السفارة الأمريكية فى أثناء رحيلهم ، وأرسلت تعليماتها إلى السلطات المحلية لكى تعامل المؤسسات الأمريكية كما كانت تعامل قبل قطع العلاقات طالما ظلت الدولتان فى حالة سلم(١) . وقد يكون الهدف من هذه التعليمات هو ألا تفكر حكومة الولايات المتحدة فى إعلان الحرب على الدولة العثمانية .

وسرعان ما غادر الدبلوماسيون الأمريكيون استانبول ، ولحق بهم فيما بعد السفير الأمريكى إلكوس ، والذى ظل باقياً لفترة للعلاج من الإصابة بالتيفوس ، وقد كتب إلكوس لحكومته عن مدى الرعاية العثمانية التى لقيها(٢) ومع هذا لا يمكن أن تغيب عنا حقيقة أن الامتيازات الأجنبية كانت قد ألغيت ، وأن الدولة العثمانية مشاركة فى حرب قامت بها حكومات كل الدول بتحديد وتفنيد الحقوق لمواطنيها ، ولذا لم يكن مستغرباً أن تظهر بعض الحوادث التى تعرض لها أمريكيون فى الأراضى العثمانية فيما بين عامى (١٩١٧-١٩١٨م/١٣٣٦-١٣٣٧هـ) ومن أهم تلك الأحداث حسب المصادر الأمريكية حدوث ثلاث حالات اعتقال لمواطنين أمريكيين كان اثنان منهم منصرين ، أما الثالث فقد كان جندياً سابقاً بالجيش الأمريكى، واتهم الثلاثة بالتجسس ، وتمت محاكمتهم أمام محكمة أحكام عرفية، وتم سجنهم ولم يطلق سراحهم إلا بعد أن تم إسقاط مجلس الوزراء القائم آنذاك ، كما تم دخول السلطات العثمانية إلى مستودع شركة التبغ الأمريكية فى سمسون ، وتمت مصادرة أربعمائة ألف كيلو من التبغ كانت قد جُلبت إلى استانبول لبيعها ، وعانت شركة أمريكية أخرى من خسائر نتجت عن مصادرات وتلفيات لمستودعاتها ، كما تعرضت بعض الممتلكات الأمريكية التجارية والتنصيرية فى المناطق الداخلية للمصادرة واستيلاء الجيش عليها . بل والتدمير فى بعض الحالات(٣) . وهو أمر لا يستبعد فى

---

(١) U.S. Foreign Relations, 1917, JX 233. A3, Turkish Empire, Ottoman Porte, No. 673.72/5598, **From The Ambassador formerly in Turky (Elkus) to The Secretary of States,** June 10, 1917.

(٢) J.A. Denovo: Op. Cit., p 106.

(٣) L.J. Gordon; Op. Cit., p 200.

ظل ظروف الحرب ، ولكن رغم هذا فقد واصلت الكلية الأمريكية فى بيروت وكليتان أخريان فى استانبول عملها ولكن بصعوبة . كما تواصل عمل المدارس فى مرعش وطرسوس وأُرغمت باقى المنشآت التنصيرية الأخرى فى المناطق على إيقاف نشاطاتها[١] .

وقد بحثت مسألة إعلان الحرب على الدولة العثمانية مرة أخرى فى الكونجرس فى ٤ ديسمبر/ ربيع أول عندما أوصى الرئيس الأمريكى بإعلان الحرب على إمبراطورية النمسا والمجر ، وأعلن عدم تأييد إعلانها على الدولة العثمانية على اعتبار أنها أداة لألمانيا ولا تقف فى الطريق المباشر لتحرك الولايات المتحدة . ولم تقتنع لجنة العلاقات الخارجية لمجلس الشيوخ بوجهة نظر الرئيس مما دفع وزير الخارجية لانسنج إلى الرد بمذكرة أوضح فيها أن الولايات المتحدة لا تستطيع أن تدخل فى أية عمليات عسكرية مباشرة ضد الدولة العثمانية فى ذلك الوقت . لأنه فى حالة إعلان الحرب لن يكون هناك سوى القليل من المكاسب . بينما سيكون هناك الكثير من الخسارة فى ممتلكات البعثات التنصيرية والمؤسسات التعليمية التى لا يُستبعد أن تُصادر أو تتحطم . كما أنه من المحتمل أن ترد الحكومة العثمانية على إعلان الحرب بمذابح ضد المسيحيين واليهود(*) فضلاً عن توقف أعمال الإغاثة[٢] .

ولعدة أشهر ظلت مسألة إعلان الحرب على الدولة العثمانية نائمة حتى أثارها مرة أخرى أصحاب ذلك الرأى من الأعضاء أمام الكونجرس فى (أبريل ١٩١٨م/ رجب ١٣٣٧هـ) وذلك فى اجتماع مع لجنة العلاقات الخارجية فى مجلس الشيوخ فى ٢ مايو/ شعبان حيث طلب من لانسنج أن يتعرف على وجهات نظر دول الوفاق والمجلس الأعلى للحرب ، ومع أن كليهما كان يوصى بإعلان الحرب إلا أن لانسنج ظل غير مقتنع[٣] . ولذلك كتب إلى الرئيس الأمريكى فى ٨ مايو/ شعبان يبلغه عدم

---

(١) L.J. Gordon; Op. Cit., p 200.

(*) هذه وجهة نظر فيها تعصب واضح ضد الدولة العثمانية ، وهذا التعصب يعتمد على احتمال وليس على واقع ، وإذا أخذ موقف الدولة العثمانية من الأرمن كأساس لهذا القول فإن الأرمن ثبتت خيانتهم للدولة العثمانية .

(٢) J.A. Denovo: Op. Cit., p 108.

(٣) Ibid; p 108.

اقتناعه بإعلان الحرب ، وأنه يستند فى ذلك إلى اعتبار قوى هو أن الدولة العثمانية لم ترتكب أى عمل من الأعمال الحربية ضد الولايات المتحدة منذ إعلان الحرب على النمسا ، وأنه على ضوء هذه الحقيقة لا تُوجد أسبابٌ يمكن أن تقدم تأييداً لتغير السياسة فى ذلك الوقت . فضلاً عن أن الإعلان سيمنع الإغاثة للبعثات التتصيرية فى الدولة العثمانية . بالإضافة إلى أن ألمانيا يمكن أن تعتقد بأن فشل دول الوفاق والولايات المتحدة فى انتزاع الدولة العثمانية من الجانب الألمانى أدى بهم إلى إعلان الحرب عليها من أجل إرغامها على قبول مطالبهم ، وهذا سيخلق انطباعاً سيئاً لدى الدولة العثمانية ، وفى نهاية الأمر اتخذ الرئيس الأمريكى قراراً ضد إعلان الحرب على الدولة العثمانية[1] .

وعلى الرغم من عدم إعلان الحرب على الدولة العثمانية فإن العلاقات بين الدولتين ، واجهت بعض المشاكل والعثرات ، ومنها موقف الولايات المتحدة من مصير الدولة العثمانية عند انتهاء الحرب ، خاصة وأن دخول الولايات المتحدة الحرب إلى جانب دول الوفاق كان قد حسم نتيجة الحرب لصالحهم ، وأصبح معروفاً بأن دول الوسط ستهزم ، وأنه سيكون هناك سلام مفروض . وكانت المشكلة هى كيفية التوفيق بين أهداف الحرب لدى دول الوفاق واشتراك الولايات المتحدة فى تسوية السلام ، لاسيما وأن دول الوفاق كانوا قد التزموا نحو بعضهم البعض بشأن مظاهر معينة لطبيعة التسوية ، بينما لم تكن الولايات المتحدة طرفًا أو ملتزمة فى هذا الأمر . كما أن الشعب الأمريكى - كأى شعب - يرفض فكرة التضحية بالأرواح والأموال الأمريكية من أجل تحقيق الأطماع السياسية لأية دولة أخرى ، كما سيرفض فكرة أن تجلس بلادهم إلى مؤتمر الصلح لتشترك فى عمل سياسى يتناقض مع المبادئ الأساسية التى تأسست عليها الولايات المتحدة ، وحتى الآن تبدو المشكلة وكأنها بين الإدارة والشعب الأمريكى وبين الإدارة الأمريكية وحلفائها الذين يتوقع لهم النصر .

وقد تلقت حكومة الولايات المتحدة بعض المعلومات بشأن المعاهدات السرية - بين دول الوفاق - لاقتسام الدولة العثمانية كتلميحات من روما وفيينا ولندن ،

---

(١) L.Evans; Op. Cit., pp 41, 42.

ثم قدمت لها فى صيغة ملموسة منذ البداية الحقيقية لاشتراكها فى الحرب ، وذلك عندما زارت واشنطن فى أواخر (أبريل ١٩١٧م/ رجب ١٣٣٦هـ) بعثات دول الوفاق للتنسيق مع الولايات المتحدة فى إجراءات مواصلة الحرب بفاعلية أكثر . وكان يرأس البعثة البريطانية وزير الخارجية آرثر جيمس بلفور Arther James Balfoure الذى أجرى مناقشات مكثفة مع الرئيس الأمريكى ويلسون ومستشاره هاوس حول مشكلات السلام ومستقبل الدولة العثمانية ، ثم أرسل نسخاً من تلك المعاهدات إلى الرئيس الأمريكى[1] .

والواقع أن فكرة إزالة الدولة العثمانية كانت مقبولة لدى حكومة الولايات المتحدة منذ ٢٢ يناير/ ربيع آخر عندما أثارها الرئيس الأمريكى ومستشاره هاوس ولكن الولايات المتحدة كانت رغم ذلك حريصة على عدم بحث أمر معاهدات تقسيم الدولة العثمانية فى مؤتمرات واشنطن مع بعثات دول الوفاق لأن عدم إثارة تلك القضية يضمن للولايات المتحدة بقاء الموقف الموحد بينها وبين دول الوفاق الأمر الذى يساعد على تحقيق هدفها الأساسى وهو هزيمة ألمانيا ، كما أنها فى نفس الوقت سوف تحتفظ بحرية العمل كاملة فى اتباع سياستها فى تسوية ما بعد الحرب طبقاً للظروف ، فإما إن ترفض المعاهدات وتقبلها جزئياً أو تقبلها كلها أو تقدم بدائل[2] .

وفى محاولة من دول الوفاق للتأثير على الولايات المتحدة وإدخالها كطرف من الأطراف المتكالبة على تقسيم أملاك الدولة العثمانية اقترح رئيس الوزراء البريطانى ديفيد لويد جورج David Lloyd Georgre على الكولونيل هاوس خلال مناقشة بنود الهدنة فى (أكتوبر ١٩١٨م/ محرم ١٣٣٧هـ) أن تحصل الولايات المتحدة على الوصاية على شرق أفريقيا الألمانية وكان رأى هاوس كما قاله لويلسون يتمثل فى أن البريطانيين قد يرغبون فى أن تحصل الولايات المتحدة على شىء ما حتى يستطيع

---

(١) H.N. Howard; Turkey The Straits, pp 38, 39.

(٢) L.Evans; Op. Cit., pp 53, 54.

البريطانيون أن يأخذوا ما يريدون بحرية أكثر لاسيما وأن هدف الولايات المتحدة الأساسى من الاشتراك فى الحرب هو تحديد القوة العسكرية والسياسية والاقتصادية لألمانيا بحرمانها من السيطرة على مناطق استراتيجية . وعلى الرغم من ذلك فإن الرئيس الأمريكى رفض أية فكرة لربط الولايات المتحدة بأهداف الحرب السرية لدول الوفاق وفى نفس الوقت حرص على عدم التصرف بعيداً عن السياسة الأمريكية الرافضة لأهداف الحرب بينما الحرب لازالت مشتعلة ، وذلك لاعتقاده أن مخالفة ذلك سيجعل استمرار الحرب من جانب دول الوفاق مشكوكاً فيه وقد تجد الولايات المتحدة نفسها تُحارب ألمانيا بمفردها[١] . وهكذا تناقضت السياسة الأمريكية تجاه الدولة العثمانية وأصبحت كل الدلائل تشير إلى ازدياد تباعد قطبى العلاقات الأمريكية العثمانية .

ويبدو أن الرئيس ويلسون حاول الخروج من هذا المأزق بطرح برنامجه للسلام رغم أن بياناً للويد جورج فى (٥ يناير ١٩١٨م/ ربيع آخر ١٣٣٧هـ) سبق النقاط الأربع عشرة التى طرحها ويلسون أمام الكونجرس فى ٨ يناير/ ربيع آخر[٢] . ونقاط ويلسون قد احتوت على أمور ذات طبيعة عامة مثل الكف عن توقيع اتفاقيات سرية بين الدول ، وأن التفاوض يجب أن يجرى دائماً على مرأى من الناس، حرية البحار ، حرية التجارة ، ووضع نهاية للتعريفات الجمركية وغيرها من العوائق الاقتصادية ، نزع السلاح العام ، وإنشاء جمعية عصبة الأمم لضمان الاستقلال والوحدة لجميع الأمم كما عالجت نقاطاً أخرى أهداف الولايات المتحدة وموقفها من الدولة العثمانية بالرغم من أن الولايات المتحدة لم تكن فى حالة حرب معها وقد عولجت على النحو التالى « إن الأجزاء التركية من الإمبراطورية العثمانية الحالية يجب أن يضمن لها سيادة ولكن القوميات الأخرى التى تُوجد الآن تحت الحكم العثمانى فإنها يجب أن يضمن لها الأمان غير المشكوك فيه فى الحياة وفرصة

(١) H.N. Howard; Turkey The Straits, pp 64, 65.

(٢) Ibid; pp 45, 46.

L.Evans; Op. Cit., p 71.

دون أى معوق على الإطلاق للتطور فى الحكم الذاتى وأن الدردنيل يجب أن يكون دائماً مفتوحاً للمرور الحر للسفن والتجارة لكل الأمم بمقتضى ضمانات دولية »[١] . وكان هذا يعنى تحولاً كبيراً من فكرة محو وإزالة الدولة العثمانية والتى كان ويلسون قد اقترحها قبل عام . وقد استقبلت مقترحات السلام التى طرحها ويلسون بحماسة شديدة ولكن ليس من قبل دول الوفاق فقد كان ويلسون متأكداً بأن تلك الدول سترفضها[٢] .

أما الدولة العثمانية فقد قبلت التفاوض للصلح على أساس النقاط التى وضعها رئيس الولايات المتحدة ولذلك قدمت طلبها من أجل هدنة إلى الولايات المتحدة عن طريق السفير الأسبانى فى واشنطن - الذى كان يقوم برعاية المصالح العثمانية فى الولايات المتحدة - حيث أرسل إلى الرئيس الأمريكى فى (١٤ أكتوبر ١٩١٨م/ محرم ١٣٣٨هـ) صورة من مذكرة القائم بالأعمال العثمانى فى أسبانيا - وبناء على رغبة حكومته - إلى وزير الخارجية الأسبانى يطلب من الحكومة الأسبانية مطالبة الرئيس الأمريكى بأن يتولى بنفسه مهمة إعادة السلام . وقبل إعداد أى رد فإن سفراء دول الوفاق فى واشنطن طلب منهم الحصول على وجهات نظر حكوماتهم بشأن الرد الذى يجب أن يرسل إلى الحكومة العثمانية . وفى ٢٦ أكتوبر/ محرم كان السفير الإيطالى فقط هو الذى تلقى رداً من حكومته وكان هذا الرد يقترح أن يبلغ الرئيس الأمريكى العثمانيين بأن يتصلوا بالسلطات العسكرية لدول الوفاق وقد أبلغ السفير الفرنسى وزارة الخارجية الأمريكية بأنه لم يتلق أية تعليمات إيجابية إلا أنه يعتقد أن رأى حكومته يتمثل فى أن العثمانيين يجب أن يتقدموا للجهات العسكرية وفى الوقت نفسه لم تكن السفارة البريطانية قد تلقت أية معلومات[٣] .

---

(١) دافيد فرومكين ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٢٨٨ ، ٢٨٩ .

(٢) نفس المرجع ، ص ٢٩٠ .

(٣) H.N. Howard; Turkey The Straits, pp 46, 47.
L.Evans; Op. Cit., p 84.

وفى أثناء انتظار الرد وبالتحديد فى ٢٩ أكتوبر/ محرم أبلغ السفير العثمانى فى هولندا السفارة الأمريكية بأن حكومته كلفته بأن يُقابل مندوب الولايات المتحدة ويبلغه بأن الحكومة العثمانية راغبة فى إعادة العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة[١] . وفى ٣٠ أكتوبر/ محرم جاء رد وزير الخارجية الأمريكية لانسنج إلى الحكومة العثمانية من خلال السفارة الأسبانية والخاص بالهدنة يذكر فيه أنه سوف يحيل الطلب إلى دول الوفاق . ولكن الوقت لم يسمح له بتحقيق ما ورد فى الرد بسبب توقيع الحكومة العثمانية للهدنة فى نفس اليوم وعلى ظهر السفينة الحربية البريطانية الراسية قرب جزيرة مودروس وهى التى عُرفت بهدنة مودروس Mudros[٢] . وهكذا لم تقم الولايات المتحدة بأى دور إيجابى تجاه الدولة العثمانية رغم إن الطلب العثمانى كان قد قدم لها دون غيرها ولكن يبدو أن مصالحها مع دول الوفاق طغت على اهتمامها بمصير العلاقات الأمريكية العثمانية .

وقد كانت هدنة مودروس استسلاماً يسمح لدول الوفاق بتسريح الجيش العثمانى ، واحتجاز جميع السفن الحربية ، واستسلام الحاميات العثمانية فى سوريا وفى طرابلس الغرب وبلاد الرافدين والجلاء عن الأراضى غير القوقازية(*) . كذلك تكون الملاحة حرة فى الدردنيل والبسفور وتحتفظ دول الوفاق بقوات فى منطقة المضايق كما يمكن لقوات دول الوفاق أن تحتل عند الحاجة الولايات التى يسكنها الأرمن فى الأناضول الشرقية وعلاوة على ذلك فإن الاتفاق يجيز لها السيطرة على ممرات طوروس والاستيلاء على منشآت الموانئ وحرية استخدام السكك الحديدية والسفن التجارية العثمانية ، ويتعين على الحكومة العثمانية تزويد حاميات دول الوفاق مجاناً بالفحم والمواد الغذائية كما تحتفظ دول الوفاق لنفسها بالحق فى احتلال بعض النقاط الاستراتيجية التى تختارها . وقد صيغت هذه

---

(١) L.Evans; Op. Cit., p 85.

(٢) Ibid; p 84.

(*) باستثناء الجزء الجنوبى - الغربى الذى يبقى تحت الإدارة العسكرية العثمانية إلى حين التوصل إلى اتفاق جديد .

الأمور بشكل غامض ليترك المجال مفتوحاً أمام بعض التجاوزات الأخرى ، وإن كان ما جاء فى هذه الشروط كافياً لإظهار طابع الاستسلام غير المشروط للهدنة(١) . وهكذا استسلمت الدولة العثمانية وكانت بريطانيا قد تعجلت عقد الهدنة بهدف تسوية الأمور قبل أن تتدخل الولايات المتحدة خاصة بعد شعارات السلام التى لوح بها الرئيس الأمريكى فى الأفق .

وفى شهر (ديسمبر ١٩١٨م/ ربيع أول ١٣٣٧هـ) تعددت اجتماعات دول الوفاق فى لندن لإعداد الأوراق النهائية لتسويات الحرب لعرضها فى مؤتمر الصلح بباريس الذى انعقد مع بداية عام (١٩١٩م/١٣٣٨هـ) وقد حضره الرئيس الأمريكى وطرح فيه رؤيته المثالية للمستقبل - النقاط الأربعة عشرة - والتى تعارضت مع رؤية دول الوفاق(٢) . ولذلك حاول الطرفان الخروج من هذا المأزق السياسى - الذى ساهم فى انحراف الولايات المتحدة عن خطر سياستها التقليدية المونروية - بالعديد من الأساليب والمسميات المستحدثة فى عالم السياسة الاستعمارية .

* * *

---

(١) روبير مانتران ، مرجع سبق ذكره ، ج ٢ ، ص ص ٣٣١ ، ٣٣٢ .

(٢) دافيد فرومكين ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤١٧ .

الباب الثانى

العلاقات الاقتصادية

الفصل الأول : التجـــارة

- أثر معاهدتى (١٨٣٠م/١٢٤٦هـ) و (١٨٦٢م/١٢٧٩هـ)
- دبلوماسية الدولار
- الصادرات والواردات
- الوكالات التجارية الأمريكية
- النقل والأسواق

الفصل الثانى : المشروعات الاستثمارية

- المشاريع العثمانية

التلغراف

السفن

القطن

- المشاريع الأمريكية

السكك الحديدية (مشروع تشستر Chester)

- القروض والائتمان



الفصل الأول
التجـــــــارة

- أثر معاهدتى (١٨٣٠م/١٢٤٦هـ) و (١٨٦٢م/١٢٧٩هـ)
- دبلوماسية الدولار
- الصادرات والواردات
- الوكالات التجارية الأمريكية
- النقـل والأسـواق



لا تعترف التجارة على الإطلاق بالحدود السياسية . فقد ارتحل التُّجار شرقاً وغرباً وشمالاً وجنوباً عبر العالم . ولذا لم يكن أمراً باعثاً على الدهشة أن نجد تين وزبيب وجوز وبندق أزمير معروفاً فى الولايات المتحدة منذ عام (١٧٨٥م/١٢٠٠هـ). إن التجارة لا تكتف بعدم الاعتراف بالحدود السياسية فحسب . بل هى لا تنتظر الموافقة الرسمية على المعاهدات التجارية فعلى مدى خمسة وأربعين عاماً كان التجار الأمريكيون يُتاجرون مع الأقطار العثمانية قبل إبرام معاهدة (١٨٣٠م/١٢٤٦هـ) بين حكومتى الولايات المتحدة والدولة العثمانية . وخلال تلك الأعوام كانت شركة اللفانت البريطانية قد سمحت لملاك السفن الأمريكية وتجارها بأن يتاجروا تحت حماية الشركة مقابل مبلغ متفق عليه فى سبيل الحصول على الامتيازات الممنوحة لها داخل الدولة العثمانية . ولكن يبدو أن الشركة البريطانية خشيت من المنافسة الأمريكية ولذلك حاولت التأثير على الباب العالى ليفرض رسوماً جمركية متميزة ضد الأمريكيين . خاصة بعد تأسيس أول بيت تجارى أمريكى فى أزمير (١٨١١م/١٢٢٦هـ) على أيدى السادة وود ماس وأوفلى(*) .

ورغم إن الرسوم الرسمية كانت لا تتجاوز ٣٪ على الواردات فقد كانت هنالك ١٠٪ إضافية للمكافآت والعمولات ، فإن المعدل قد ارتفع إلى ١٥٪ على الواردات الأمريكية . ولذلك توجه السيد أوفلى إلى استانبول ليحصل على تخفيض للرسوم الجمركية المفروضة على السلع الأمريكية ، وحالفه النجاح فى مفاوضاته فقد توصل إلى اتفاق يجعل الرسوم على الواردات من الولايات المتحدة على قدم المساواة مع الرسوم على الواردات الفرنسية . وبذلك وضعت التجارة الأمريكية فى حالة تكافؤ مع التجارة الأوربية ، وقد استمر ذلك الاتفاق حتى إبرام المعاهدة الأمريكية العثمانية عام (١٨٣٠م/١٢٤٦هـ)(١) .

أثر معاهدتى (١٨٣٠م/١٢٤٦هـ) و (١٨٦٢م/١٢٧٩هـ)

كان حجم التجارة بين الولايات المتحدة والدولة العثمانية ضئيلاً خلال الفترة السابقة على معاهدة (١٨٣٠م/١٢٤٦هـ) ، إلا أنه كان يتزايد بصورة واضحة – وإن

(*) سبقت الإشارة إلى ذلك فى الفصل الأول من الباب الأول .

(١) L.J. Gordon; Op. Cit. pp 41, 42.

جدول رقم (١)(*)

تجارة الصادرات والواردات بين الولايات المتحدة الأمريكية والدولة العثمانية بالدولار

ما بين (٣٠ يونيو ١٨٢٩م/١٢٤٥هـ) و (٣٠ سبتمبر ١٨٣٠م/١٢٤٦هـ)

الصادرات الأمريكية إلى الدولة العثمانية	١٨٢٩م	١٨٣٠م	الصادرات العثمانية إلى الولايات المتحدة الأمريكية	١٨٢٩م	١٨٣٠م
الحنطة والطحين	٦٥	٢.٩٧٢	الفواكه والياميش	٤٣.٢٤٣	٧٤.٦١٥
قطن ومصنوعات قطنية	٤.٥٦٣	٢٩.١١٧	سجاد وبسط	٤٤٩	١٥٣
منتوجات جلدية	-	٩١٧	صوف غير مصنع	٦٤.٥١٩	٢٠.٣٢٩
سكر مكرر	٠	٨٢٧	أفيون	٩٢.٩٢٤	١٣٢.٢٢٢
حديد وصلب	٨٥	٦٧٠	جلود	٨.٩٨٦	١٤.٦٥٨
مواد طباعية	-	٥٠٠	زيت زيتون	١٩.٩٢٨	-
أدوية	-	٤٣٢	نحاس مستعمل (لإعادة تصنيعه)	١٤.٠٢٤	٣.٨٩٦
صابون	١.٣٥٠	-	ملح	٢.١٢٥	٩٠٧
مصنوعات التبغ	١.٠٩٩	٣.٦٥١	صابون	١.٤٢٦	-
قبعات	٩٨٥	٠	فضة	-	٤٥،.١٨
بارود	-	٣.٢٥٠	أشرعة	-	٢.٢٨٩
أسماك	-	٢.٨٢٨	بن	١.٠٠٠	-
شموع	٥٤٦	٢.٥٤٢	أخشاب مهجونى	-	٥٣٢
لحوم ومنتجاتها	-	١.٨٢٩	متنوعة	٤٤.٦١٣	١٢٢.٧٧٣
أثاث	-	١.٠٩٠		٢٩٣.٢٣٧	٤١٧.٣٩٢
ورق وقرطاسية	-	٩٤١			
جلود وفراء	-	٨٤٠			
مخازن بحرية	-	٦٩٢			
متنوعة	٧٤٠.١٨٥	٢٠.٦٦٥			
	٢٧.٦٠٠	٧٤.٢٦٣			

(*) انظر : L.J. Gordon; Op. Cit. p 43

أما أهم ما يلاحظ على الجدول :

١- يلاحظ ارتفاع قيمة الصادرات الأمريكية إلى الدولة العثمانية بنسبة ٣٩٦٪ بينما كانت نسبة ارتفاع الصادرات العثمانية في الولايات المتحدة ١٤٢٪ فقط مما يدل على أن للمعاهدة تأثير على نمو التجارة بين البلدين .

٢- أهم الصادرات الأمريكية إلى الدولة العثمانية كانت القطن والمنسوجات القطنية .

٣- أهم الصادرات العثمانية إلى الولايات كانت الأفيون (الذى كان يستخدم فى صناعة الأدوية) والفواكه والياميش ثم معدن الفضة ثم الصوف الخام .

٤- الإحصائية تشمل مصر كجزء من الدولة العثمانية . ٥- كل الصادرات والواردات كانت تنقل على سفن أمريكية .

كانت مؤقتة - وقد سجل ذات مرة رسو عشرين سفينة أمريكية فى ميناء أزمير ، وتبدو الزيادة المطردة إذا أدركنا أن الفترة من (١٨١١م/١٢٢٦هـ) إلى (١٨٢٠م/١٢٣٦هـ) باستثناء عام الحرب الأمريكية البريطانية(*) (١٨١٢م/١٢٢٧هـ) كان المتوسط السنوى لوصول السفن الأمريكية لا يتجاوز ثلاث عشرة سفينة[١] . ويوضح الجدول رقم (١) طبيعة وحجم التجارة الأمريكية العثمانية فى أوان عقد المعاهدة الأولى ، وقد سُجّلت أرقام توضح الواردات والصادرات لعامى (١٨٢٩م/ ١٢٤٥هـ، ١٨٣٠م/١٢٤٦هـ) وينبغى تذكُّر أن الدولة العثمانية كانت متورطة فى حرب ضد روسيا(**) فى (١٨٢٩م/١٢٤٥هـ) مما أثر على تجارتها سلباً كما يتضح من الأرقام ، وبعد فترة وجيزة من إبرام المعاهدة نشأ وضع أعاق التوسع فى العلاقات التجارية فقد كتب براون Brown القنصل بالإنابة فى عام (١٨٤٣م/ ١٢٥٠هـ) ذاكراً أن العديد من السفن التجارية الأمريكية قد وصلت إلى الموانئ العثمانية فور انعقاد معاهدة (١٨٣٠م/١٢٤٦هـ) غير أن الاثنى عشر شهراً الماضية لم تصل فيها أية سفينة أمريكية ، وعزا غيابها إلى صعوبة الحصول على سلع لرحلة العودة . خاصة وأن حكومة الولايات المتحدة كانت تفرض رسوماً جمركية عالية جداً على بعض السلع العثمانية مثل الصوف مما يضع عوائق أمام الأرباح المرجوة للتجار الأمريكيين ، ولذلك تخلى الكثير منهم عن تجارة الاستيراد من الدولة العثمانية ، وانتهى الأمر بهيمنة بريطانيا وفرنسا على تلك التجارة[٢] .

ويُوضح الجدول رقم (٢) تطور التجارة الأمريكية العثمانية بصورة إحصائية حيث يعرض قيمة الواردات والصادرات ويُوضح طبيعة الميزان التجارى ، ويمكن تبين

(*) انتهت الحرب الأمريكية البريطانية بمعاهدة غنت Ghent وكانت أهم نتائجها بالنسبة للولايات المتحدة أنها دعمت وحدة البلاد وأيقظت الشعور بالقومية (١٨١٢م-١٨١٥م) . انظر: وود جراى وريتشارد هوفستدتر ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٥٥ - ٥٧ .

(١) L.J. Gordon; Op. Cit. p 42.

(**) وهى الحرب التى شنّها قيصر روسيا نيقولا الأول على السلطان العثمانى محمود الثانى بعد هزيمة العثمانيين فى نافارين ، وتشدد السلطان العثمانى فى موقفه لقبول أية وساطة وانتهت بمعاهدة أدرنة (١٨٢٩م) على أثر تدخل بريطانيا وفرنسا انظر : روبير مانتران ، مرجع سبق ذكره ، ج ٢ ، ص ص ٤٢ - ٤٤ .

(٢) L.J. Gordon; Op. Cit. p 44.

جدول رقم (٢)(*)

القيمة السنوية بالدولار لصادرات وواردات الولايات المتحدة الأمريكية من الدولة العثمانية

(١٨٣١ - ١٨٩٩م / ١٢٤٧ - ١٣١٧هـ)

العام	الصادرات إلى الدولة العثمانية	الواردات من الدولة العثمانية	إجمالى التجارة	الفرق
١٨٣١	٣٨,٥٠٣	٥٢١,٥٩٨	٥٦٠,١٠١	٤٨٣,٠٩٥
١٨٣٢	٦٤.٧٢٢	٩٢٣و٦٢٩	٩٨٨,٣٥١	٨٥٨,٩٠٧
١٨٣٣	١٦٧,٢٠٢	٧٨٦.٠٤٤	٩٥٣,٢٤٦	٦١٨.٨٤٢
١٨٣٤	٦٢.٤٥٨	٥٦٩.٥١١	٦٣١.٩٦٩	٥٠٧,٠٥٣
١٨٣٥	٦٣.٢٠٢	٣٨٧,٥٥٣	٤٥٠,٧٥٥	٣٢٤.٣٥١
١٨٣٦	٩٩,٠٨٥	٩٧٥.٣٧١	١,٠٧٤,٤٥٦	٨٧٦.٢٨٦
١٨٣٧	٣٦.٦٥٩	٦٩٣.١٦١	٧٢٩.٨٢٠	٦٥٦.٥٠٢
١٨٣٨	١٤٢,٤٤٨	٢٩٦.٥٣٣	٤٣٨.٩٨١	١٥٤,٠٨٥
١٨٣٩	٨٣.٣٢٠	٦٢٩.١٩٠	٧١٢.٥١٠	٥٤٥,٨٧٠
١٨٤٠	١١٩,٧٤٥	٥٦٣,٤٧٦	٦٨٣.٢٢١	٤٤٣,٧٣١
١٨٤١	٢٠٠,٩٣٤	٦١٤.٨٧٢	٨١٥,٨٠٦	٤١٣,٩٣٨
١٨٤٢	١٢٥,٥٢١	٣٧٠.٢٤٨	٤٩٥,٧٦٩	٢٤٤,٧٢٧
١٨٤٣	١٠٨,٤٦٥	١٨٢,٨٥٤	٢٩١.٣١٩	٧٤.٣٨٩
١٨٤٤	١٨٦,١٣٩	٣٨٥.٨٦٦	٥٧٢,٠٠٥	١٩٩,٧٢٧
١٨٤٥	١١٥,٥٥٣	٧٨١,٥١٧	٨٩٧,٠٧٠	٦٦٥,٩٦٤
١٨٤٦	١٢٦,١٩٣	٧٦٠.٩٩٨	٨٨٧.١٩١	٦٣٤.٨٠٥
١٨٤٧	٦١,٥٧٠	٥٧٧,٧١٠	٦٣٩.٢٨٠	٥١٦,١٤٠
١٨٤٨	٢٢٥,١٥١	٤٠٦.٠٢٨	٦٣١.١٧٩	١٨٠,٨٧٧
١٨٤٩	٢٧٨,٩٩٦	٣٧٤,٠٦٤	٦٥٣,٠٦٠	٩٥،.٦٨
١٨٥٠	٢٥٧,٧٤١	٨٠١,٠٢٣	١,٠٥٨,٧٦٤	٥٤٣.٣٨٢
١٨٥١	٢٢٧.٧٣٣	٩٠١,٢٣٦	١,١٢٨.٩٦٩	٦٧٣.٥٠٣
١٨٥٢	٣١٦.١٩٦	٥٥٦,١٠٠	٨٧١.٢٩٦	٢٣٩.٩٠٤
١٨٥٣	٢٨٧.٣٩٣	٧٢٧,٥١٦	١,٠١٤,٩٠٩	٤٤٠,١٢٣
١٨٥٤	٣٢٥,١٩٨	٨٠٣,١١٤	١,١٢٨,٣١٢	٤٧٧.٩١٦
١٨٥٥	٩٥٨,٠٣٩	٧٩٠.٨٨٩	١,٧٤٨,٩٢٨	٣.٣٧٠
١٨٥٦	١٠٦,٦٥٧	٧٤١.٨٧١	٨٤٨,٥٢٨	٦٦٢.٨٩٧
١٨٥٧	٦٠٥,٦٤٦	٧٣١,٨٥٠	١.٣٣٧,٤٩٦	١٢٦,٢٠٤
١٨٥٨	٨٣٧.٨٧٧	١,٢٦٩.٦٨٠	٢.١٠٧,٥٥٧	٤٣١.٨٠٣
١٨٥٩	٦٤٧.٨٦٢	٦٦٩,٦٩٢	١.٣١٧,٥٥٤	٢١,٨٣٠
١٨٦٠	٨٤٩.٧٦٨	٩٧٠,٢٥٠	١.٨٢٠,٠١٨	١٢٠,٤٨٢
١٨٦١	٦٠٤,٢٤٠	٧٩٩.٨٠٠	١.٤٠٤.٠٤٠	١٩٥,٥٦٠

(*) من عام ١٨٣١ - ١٨٤٧م تم الاعتماد على : L.J. Gordon; Op. Cit. P 46 , 47

بينما من عام ١٨٤٨ - ١٨٩٩م فقد تم الاعتماد على :

Reports On Commerce And Navigation Of U.S.For The Years From 1848 - 1899

بمقارنة الإحصائيات الواردة فى وثائق وزارة التجارة والملاحة الأمريكية مع الإحصائيات التى أوردها Gordon تبينت وجود اختلاف ، ولذلك اعتمدت على الوثائق ، وسبب ذلك أن Gordon كان يورد المنتجات المحلية الأمريكية فقط دون الأجنبية المصدرة من الولايات المتحدة .

تابع جدول رقم (٢)

العام	الصادرات إلى الدولة العثمانية	الواردات من الدولة العثمانية	إجمالي التجارة	الفرق
١٨٦٢	٤٤٢.٧٢١	٩٥٩.٦٩٢	١.٤٠٢.٤١٣	٥١٦.٩٧١
١٨٦٣	٩٤٥,١٦٠	٩٨٤.٢٩٠	١.٩٢٩.٤٥٠	٣٩.١٣٠
١٨٦٤	٢٠٥,١٩٦	١.٠٤٦.٤٨٢	١.٢٥١.٦٧٨	٨٤١.٢٨٦
١٨٦٥	٦١٤.١٨٧	٦٦٣.٣٥٠	١.٢٧٧,٥٣٧	٤٩.١٦٣
١٨٦٦	٥٧٠,٨٤٥	٨٦٦.٦٥٠	١.٤٣٧.٤٩٥	٢٩٥.٨٠٥
١٨٦٧	٤٤٦.٧٣٦	١.٠٤٢.٩١٢	١.٤٨٩.٦٤٨	٥٩٦.١٧٦
١٨٦٨	٦٧٨,٠٢٦	١.٤٧٥,٦٣٥	٢.١٥٣,٦٦١	٧٩٧,٦٠٩
١٨٦٩	٦٥٣.١٩٥	٨٩٠,٨٢٩	١,٥٤٤,٠٢٤	٢٣٧,٦٣٤
١٨٧٠	٢,٥٦٥,٢٨٩	٢.١٩٦.٥٢٤	٤.٧٦١.٨١٣	٣٦٨.٧٦٥
١٨٧١	١.٢٤٩.٠٧١	٢.٤٤٠.١٣٣	٣.٦٨٩.٢٠٤	١.١٩١.٠٦٢
١٨٧٢	١.٢٠٩.٤٤٣	٨٦٦,٧١٩	٢.٠٧٦.١٦٢	٣٤٢.٧٢٤
١٨٧٣	١.٣١٦,٦٥٦	٨٧٠,٧٠٠	٢.١٨٧.٣٥٦	٤٤٥.٩٥٦
١٨٧٤	٢.٢١٧,٠٧٢	٢.٤١٢.١٦٣	٤.٦٢٩.٢٣٥	١٩٥,٠٩١
١٨٧٥	٣.٩٢٨.١٤٩	١.٨٦٨.٦٠٤	٥.٧٩٦.٧٥٣	٢,٠٥٩,٥٤٥
١٨٧٦	٣.١٠١,٠٧٤	١.٤٩٦.٥٠٣	٤,٥٩٧,٥٧٧	١.٦٠٤,٥٧١
١٨٧٧	–	–	–	–
١٨٧٨	١ـ١٧,٠٩٩	٢.١٠٨.٨١٠	٣.١٢٥,٩٠٩	١.٠٩١.٧١١
١٨٧٩	٤.٣٥٣.٦٠٠	٢.٢٠٩,٦٨٥	٦.٥٦٣.٢٨٥	٢.١٤٣,٩١٥
١٨٨٠	١.٦٠٧.٢٢٩	٣.٥٢٨.٩١٧	٥.١٣٦.١٤٦	١.٩٢١.٦٨٨
١٨٨١	٩٠٩.٢٢٠	٢.٧٢٠,٥٢٤	٣.٦٢٩.٧٤٤	١.٨١١.٣٠٤
١٨٨٢	١.٨٢٩.١٦٦	٣.٣١٥.٦٤٧	٥.١٤٤.٨١٣	١,٤٨٦.٤٨١
١٨٨٣	١.٠٧٨.٩٢١	٣.٣٩٤.٣١٩	٤.٤٧٣.٢٤٠	٢.٣١٥,٣٩٨
١٨٨٤	١.٠٩٧.٦٤٤	٣.٢٩٣.١٤٩	٤,٣٩٠,٧٩٣	٢.١٩٥,٥٠٥
١٨٨٥	١.٤٠٢.٦٩١	٢.٠٩٧.٦٤٤	٣,٥٠٠,٣٣٥	٦٩٤.٩٥٣
١٨٨٦	١.٣٧٩.١٢٥	٣.٦٦٥,٢٦٩	٥,٠٤٤.٣٩٤	٢.٢٨٦.١٤٤
١٨٨٧	٤٨٢.٤٧٠	٤.٧٠٢.٣٧٧	٥,١٨٤,٨٤٧	٤.٢١٩.٩٠٧
١٨٨٨	٣٢٦,٦٥٧	٤.٠٨٨.٨٩٨	٤.٤١٥.٥٥٥	٣.٧٦٢.٢٤١
١٨٨٩	٧٠,٤٧٠	٤.٠٨٤,٥١٠	٤.١٥٤.٩٨٠	٤.٠١٤.٠٤٠
١٨٩٠	٤٤.٨٩٤	٣.٨٦٣.٦٥٧	٣.٩٠٨.٥٥١	٣.٨١٨.٧٦٣
١٨٩١	١٢٩.٨٣٣	٤,٦٦٤.٩٦٨	٤.٧٩٤.٨٠١	٤.٥٣٥.١٣٥
١٨٩٢	٢٠٦.٣٥٠	٤.٩٦٩.٠٢٩	٥.١٧٥,٣٧٩	٤.٧٦٢.٦٧٩
١٨٩٣	١٧٨.٦٧٥	٥,٧٧٧.٨٤٦	٥.٩٥٦.٥٢١	٥.٥٩٩.١٧١
١٨٩٤	١٩٢.٣٢٨	٣.٩٣٠.٣٩١	٤.١٢٢.٧١٩	٣.٧٣٨.٠٦٣
١٨٩٥	١٧١,٩٦٩	٥,٥٦٢.٨٠٢	٥.٤٣٤.٧٧١	٥,٠٩٠.٨٣٣
١٨٩٦	٧٢.٧٣٢	٦.٠٣٧.٩٤٩	٦.١١٠,٦٨١	٥.٩٦٥,٢١٧
١٨٩٧	١٩٥.٩٦٢	٦.٨٥٣,٦١١	٧.٠٤٩.٥٧٣	٦.٦٥٧,٦٤٩
١٨٩٨	٣٨٢و٦٦٥	٤.٤٤٤.٤١٥	٤.٨٢٧.٠٨٠	٤.٠٦١.٧٥٠
١٨٩٩	٥٢٢.٥٥٠	٥,٦٤٤.٠٨٠	٦.١٦٦.٦٣٠	٥.١٢١.٥٣٠

أن العشرين عاماً التالية لإبرام معاهدة (١٨٣٠م/١٢٤٦هـ) شهدت قدراً كبيراً من التقلب فى حجم التجارة . حيث بلغ إجمالي حجمها حوالى المليون دولار ، ثم تراجعت فى العامين السابقين لعام (١٨٦٢م/١٢٧٩هـ) وفى ثلاث حالات تجاوز الرقم ٢ مليون دولار سنوياً ، كما نجده يتقلب حول ١,٥ مليون دولار فى عام (١٨٦٢م/١٢٧٩هـ) وهو العام الذى شهد التوقيع على المعاهدة الثانية للتجارة والصداقة بين الولايات المتحدة والدولة العثمانية .

وبالنظر إلى إجمالى حجم التجارة فى الفترة من عام (١٨٦٢م/١٢٧٩هـ) إلى (١٩٠٠م/١٣١٨هـ) فإننا نجد أنه باستثناء السنوات التى لم تتوفر فيها أرقام المجموع الكلى ، أو التى شهدت وقوع حدث غير عادى أثر على العلاقات التجارية ، فإن الأرقام تُظهر تزايداً مطرداً نسبياً لتصل إلى ٧ مليون دولار فى عام (١٨٩٧م/١٣١٥هـ) غير أن ذلك التوجه المتصاعد كانت تقلل من شأنه حقيقة أنه خلال الربع الأخير من تلك الفترة كان المستوى العام لأسعار الجملة فى انخفاض . كما يجب أيضاً الإشارة إلى حقيقة أنه وخلال نفس الفترة كان هنالك توجه تصاعدى فى معدلات التعريفة الأمريكية على السلع الواردة من الدولة العثمانية ، وذلك بلا شك أعاق تطور التجارة الأمريكية العثمانية ، وهذا لأن القدر الأكبر من تلك التجارة يتكون من واردات عثمانية . وبإلقاء نظرة على العمود الذى يوضح الصادرات الأمريكية إلى الدولة العثمانية يتضح لنا أنه باستثناء سنة واحدة كانت القيمة السنوية لتلك الصادرات تقل عن مليون دولار حتى عام (١٨٦٩م/١٢٨٦هـ) وفى عام (١٨٧٠م/١٢٨٧هـ) زاد حجم الصادرات فجأة فى قيمتها لتصل إلى ٢,٥ مليون دولار، ثم بقيت القيمة لما تبقى من العقد تزيد كثيراً عن المليون دولار ، وكانت تصل فى بعض الأعوام إلى أكثر من مليون (١٨٧٥، ١٨٧٦، ١٨٧٩م/١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٧هـ) وتعزى هذه الزيادة بالدرجة الأولى إلى الصادرات الأمريكية من الزيوت المعدنية والأسلحة النارية والذخيرة[1] . وينبغى الإشارة إلى أن معاهدة (١٨٦٢م/١٢٧٩هـ) منعت تصدير الأسلحة والذخيرة إلى الدولة العثمانية[2] . ويعود ارتفاع حجم الصادرات الأمريكية إلى الدولة العثمانية إلى استمرارية تصدير الزيوت

(١) Reports on Commerce and Navigation of U.S. for the years from 1848-1899.

(٢) Ottoman Archives, Op. Cit., No. 214/a.

المعدنية فى الفترة ما بين عام (١٨٨٠م/١٢٩٨هـ) إلى عام (١٨٨٥م/١٣٠٣هـ) غير أن حفر وتطوير آبار نفط روسية ورومانية ، وإقامة احتكار شحن بريطانى أدّيا إلى هبوط حجم الصادرات الأمريكية إلى أقل من خمسمائة ألف دولار فى عام (١٨٨٧م/١٣٠٥هـ) . وفى عام (١٨٩٠م/١٣٠٨هـ) انخفض الرقم إلى أقل من خمسين ألف دولار فى عامين آخرين (١٨٨٩م - ١٨٩٦م/١٣٠٧ - ١٣١٤هـ) .

وكان العامل الرئيسى المؤثر فى الموقف هو الاحتكار البريطانى للشحن ، وفى غياب سفن أمريكية لنقل السلع الأمريكية أصبح هناك جدول للأسعار أدى لإغلاق الأسواق العثمانية فى وجه المصدرين الأمريكيين . هذا بالإضافة إلى أنه عام (١٨٦٥م/١٢٨٢هـ) كان المستوى العام للأسعار فى انخفاض ، ومن ثم فإن الأرقام لا تعكس بشكل كامل الحجم الإجمالى للصادرات الأمريكية[١] . وعندما ننصرف إلى تحليل حجم الواردات الأمريكية إلى الدولة العثمانية فإن توجه تجارة الاستيراد من الدولة العثمانية كان توجهاً متصاعداً بوتيرة متصلة ليصل الحجم إلى ٥,٦ مليون دولار عام (١٨٩٩م/١٣١٧هـ) أى ما يماثل ٨٣٪ من الحجم الكلى للتجارة بين الدولتين .

ويُوضح آخر عمود نُعنى بدراسته طبيعة الميزان للتجارة الأمريكية العثمانية . وبالعودة إلى عام (١٨٣١م/١٢٤٧هـ) يتضح أنه - باستثناء ثمانية أعوام من السبعين عاماً - نجد ستة أعوام منها تقع فى العقد من (١٨٧٠م/١٢٨٧هـ) إلى (١٨٨٠م/١٢٩٨هـ) أى قبل الاحتكار البريطانى للملاحة والشحن مباشرة - كان للولايات المتحدة ميزان واردات سنوى يتزايد بصورة مطردة من عام لآخر مع تزايد الحجم الإجمالى للواردات . ويشكل هذا تعارضاً واضحاً مع الميزان الإجمالى للتجارة الخارجية الأمريكية التى أصبحت بدءاً من عام (١٨٧٤م/١٢٩١هـ) تظهر تزايداً سنوياً فى ميزان السلع المصدرة . كما أنه يقدم تبايناً هاماً مع الميزان الإجمالى للتجارة العثمانية ، والذى كان ميزاناً تجارياً فى صالح الواردات بدون استثناءات تقريباً[٢] .

---

(١) L.J. Gordon; Op. Cit. p 48.

(٢) Reports on Commerce and Navigation; Op. Cit., 1848-1899.

L.J. Gordon; Op. Cit. pp 46,47.

دبلوماسية الدولار

كان استهلال القرن العشرين علامة مميزة لبداية عصر جديد تماماً على العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة والدولة العثمانية . فتحت قيادة الرؤساء الأمريكيين وليم ماكينلى William McKinley (١٨٩٧-١٩٠١م/١٣١٥-١٣١٩هـ) وروزفلت وتافت تم اتباع سياسة دبلوماسية تجارية أفضت إلى تحمُّس لزيادة الصادرات الأمريكية . ويبدو أن الولايات المتحدة رغبت فى الدخول فى منافسة مع الدول الأوربية للفوز بالحظوة التجارية لدى الدولة العثمانية ، وهذا يعنى كسراً لمبدأ مونرو . ولتنفيذ تلك السياسة بدأ ديكنسون Dickinson قنصل أمريكا العام فى استانبول جهوداً جادة ترمى إلى كسر احتكار الملاحة البريطانية بافتتاح خط ملاحة بخارية مباشرة بين نيويورك واستانبول . وقد افتتح هذا الخط فى أواخر عام (١٨٩٩م/١٣١٧هـ) ورغم إنه لم يكن يحقق الكثير من النجاح . إلا إنه قد إدى إلى كسر الاحتكار وفتح الطريق أمام نقل أرخص الصادرات الأمريكية إلى الدلة العثمانية(١) .

وعقب حدوث زيادة مشجعة فى مقدار الصادرات الأمريكية السنوية فى الدولة العثمانية كانت ثورة تركيا الفتاة(*) - التى حدثت فى عام (١٩٠٨م/١٣٢٦هـ) - محل ترحيب حار من الأمريكيين ، وكبشير بتطورات كبيرة فى العلاقات التجارية الأمريكية العثمانية . وقد أوجز ليشمان السفير الأمريكى فى استانبول الآثار التجارية المحتملة للثورة على العلاقات الأمريكية(٢) . وأدت موجة الحماس المتعاظم إلى التفكير فى توسيع دائرة المصالح الأمريكية(**) .

---

(١) R. Trask; Op. Cit., p 14.
L.J. Gordon; Op. Cit. p 75.

(*) تركيا الفتاة : وهى تمثل البرجوازية ، وتتألف من الشباب التركى المثقف ثقافة أوربية ، لم يكن هدفها فى البداية تصفية الدولة العثمانية ، ولكن كانت تهدف إلى إقامة حكم دستورى فيها حتى تستطيع الدولة العثمانية الصمود فى وجه الأطماع الأوربية .
أنظر : أرنست رامزور ، تركية الفتاة وثورة ١٩٠٨م ، ترجمة صالح العلى ، دار الحياة ، بيروت ، د.ت ، ص ص ٤٠ ، ٤١ .

(٢) U. S Foreign Relations, Op. Cit., No. 10044/75, September 28, 1908.

(**) وقد شملت المصالح الأمريكية المصالح التجارية . إضافة إلى التفكير فى مشروعات استثمارية فى الدولة العثمانية سنشير لها فى الفصل الثانى من هذا الباب .

وكان ذلك التوسع يُرصد بعين الرضا من جانب حكومة الولايات المتحدة ، ويجد التشجيع فى سياسة حكومية محددة ترمى إلى التوسع التجارى فى الدولة العثمانية. وأدت تلك السياسة إلى تنافس حاد مع بريطانيا وفرنسا وألمانيا ، والتى كانت نطاقات نفوذها السياسى والاقتصادى قد ترسخت فى الدولة العثمانية . وفى ذروة النشاطات التوسعية للتجارة الأمريكية فى عام (١٩١١م/١٣٢٩ ، ١٣٣٠هـ) نشبت سلسلة من الحروب(*) أدت إلى اضطراب فى الخطط الأمريكية ، بل وأيضاً البريطانية والفرنسية والألمانية على حد سواء ، تلك الخطط التى كانت تهدف إلى التغلغل الاقتصادى فى الدولة العثمانية . وأخذت تلك الدول تنتظر فرصة انتهاء الحروب لتنفيذ خططها ، وكان للمصدرين الأمريكيين السبق(١) . ولكنه كان أمراً مؤقتاً إذ لم يلبث أن حدث انخفاض حاد فى حجم الصادرات فى عام (١٩١٥م/ ١٣٣٤هـ) عقب دخول الدولة العثمانية الحرب العالمية الأولى فى (نوفمبر ١٩١٤م/ محرم ١٣٣٣هـ) . وتشير الأرقام إلى أن الحروب استمرت فى تأثيرها السلبى على التجارة حتى عام (١٩١٨م/١٣٣٧هـ) . ويتضح ذلك فى الجدول رقم (٣) .

الصادرات والواردات

أرست معاهدتا (١٨٣٠م/١٢٤٦هـ) و (١٨٦٢م/١٢٧٩هـ) القواعد الأساسية لتنظيم التجارة بين الولايات المتحدة والدولة العثمانية ، وفى ظلها نَعِمَ تجار الدولتين بتوسيع دائرة التبادل التجارى بينهما بعد أن كان محدوداً ، واقتصر على استيراد التجار الأمريكيين لبعض السلع العثمانية مثل التين والزبيب والياميش والبندق وبالنظر إلى الجدول رقم (٤) تتضح أهم صادرات الدولة العثمانية للولايات المتحدة والتى تمثلت فى :

التبـــغ

يعود منشأ إنتاج التبغ فى الدولة العثمانية إلى عام (١٦٠١م/١٠١٠هـ) فقبل هذا العام لم يكن معروفاً فيها ، ومع إدخاله من أمريكا منع استخدامه . إلا أن قانون

(*) والمقصود بالحروب أولاً حرب الدولة العثمانية مع إيطاليا بسبب الاستيلاء على طرابلس الغرب (١٩١١م) ، ثم الحروب البلقانية (١٩١٢ - ١٩١٣م) .

(١) L.J. Gordon; Op. Cit. p 59.

جدول رقم (٣)(*)

التجارة بين الولايات المتحدة الأمريكية والدولة العثمانية

(١٩٠٠ - ١٩١٩م / ١٣١٨ - ١٣٣٨هـ)

العام	الصادرات الأمريكية إلى الدولة العثمانية	الصادرات العثمانية إلى الولايات المتحدة	إجمالى التجارة	الموازنة
١٩٠٠	٥٦٧,٠١٢	٧,٧٥٤,٢٣٧	٨,٣٢١,٢٤٩	الميزان فى صالح الدولة العثمانية
١٩٠١	٥٨٧,١٢٠	٧,٢٨٤,٦٣٦	٧,٨٧١,٧٥٦	الميزان فى صالح الدولة العثمانية
١٩٠٢	٧٧٤,٥٥٢	٨,٨٨٥,٧٤٠	٩,٦٦٠,٢٩٢	الميزان فى صالح الدولة العثمانية
١٩٠٣	٧٧٣,٦٠٧	١٠,٢٧٠,٠٠٦	١١,٠٤٣,٦١٣	الميزان فى صالح الدولة العثمانية
١٩٠٤	١,١١٠,٣٣٦	٩,٥٨٧,٢٢٦	١٠,٦٩٧,٥٦٢	الميزان فى صالح الولايات المتحدة
١٩٠٥	٨٨٨,٢٦٠	١١,١٩٥,١٢٧	١٢,٠٨٣,٣٨٧	الميزان فى صالح الدولة العثمانية
١٩٠٦	١,٥٢٠,٠٢٧	١٢,٩٩٤,٢٦٧	١٤,٥١٤,٢٩٤	الميزان فى صالح الدولة العثمانية
١٩٠٧	١,٧٥٣,٨١٥	١٤,٦٠٦,١٨٨	١٦,٣٦٠,٠٠٣	الميزان فى صالح الدولة العثمانية
١٩٠٨	١,٩٧٣,٤٠٠	١٠,٧٥٩,٥٧٠	١٢,٧٣٢و٩٧٠	الميزان فى صالح الدولة العثمانية
١٩٠٩	٢,٥١٨,١٤٢	١٢,٤٢٩,١٢٨	١٤,٩٤٧٢٧٠	الميزان فى صالح الدولة العثمانية
١٩١٠	٢,٣٥٧,٦٧٢	١٦,٣٥٣,٩٠١	١٨,٧١١,٥٧٣	الميزان فى صالح الدولة العثمانية
١٩١١	٣,٩٤٠,٠٥٣	١٧,٦٩٠,٨١٢	٢١,٣٦٠,٨٦٥	الميزان فى صالح الدولة العثمانية
١٩١٢	٣,٧٩٨,١٦٨	١٩,٢٠٨,٩٢٦	٢٣,٠٠٧,٠٩٤	الميزان فى صالح الدولة العثمانية
١٩١٣	٣,٣١٣,٨٢١	٢٢,١٥٩,٢٨٥	٢٥,٤٧٣,١٠٦	الميزان فى صالح الدولة العثمانية
١٩١٤	٣,٣٢٨,٥١٩	٢٠,٨٤٣,٠٧٧	٢٤,١٧١,٥٩٦	الميزان فى صالح الدولة العثمانية
١٩١٥	٩٩٤,١٢٠	١٢,٢٢٨,٧٠٧	١٣,٢٢٢,٨٢٧	الميزان فى صالح الدولة العثمانية
١٩١٦	١٦٧,٥١٥	٢٧٢,١٠٢	٤٣٩,٦١٧	الميزان فى صالح الدولة العثمانية
١٩١٧	٨٣,١٤٠	٤٠٨,٥٧٩	٤٩١,٧١٩	الميزان فى صالح الدولة العثمانية
١٩١٨	٤١٥,٩٤٨	٤٨٦,٣١٨	٩٠٢,٢٦٥	الميزان فى صالح الدولة العثمانية
١٩١٩	٢٥,٢٣١,٧٢٢	٣٧,٠٠٣,٠٠٢	٦٢,٢٣٤,٧٢٤	الميزان فى صالح الدولة العثمانية

(*) Reports on Commerce and Navigation Of U.S.For The Years From 1900 - 1919

أهم ما يلاحظ على الجدول :

١- أن الميزان التجارى خلال الفترة من ١٩٠٠-١٩١٨م كان دائماً فى صالح الدولة العثمانية ما عدا عام ١٩٠٤م .

٢- بلغ أعلى معدل الواردات من الدولة العثمانية إلى الولايات المتحدة فى عامى ١٩١٣ ، ١٩١٤ أى عشية الحرب العالمية الأولى بتجاوزه عشرين مليون دولار سنوياً .

٣- بلغ أعلى معدل الصادرات بين الولايات المتحدة إلى الدولة العثمانية فى أعوام ١٩١١-١٩١٤م حيث تجاوز ثلاثة ملايين دولار سنوياً .

٤- زادت حدة الانخفاض التجارى بين البلدين فى أعوام ١٩١٦-١٩١٨م بسبب ظروف الحرب العالمية الأولى . بحيث كانت الصادرات أقل بكثير مما كانت عليه خلال السنوات الأولى من القرن العشرين .

٥- بمقارنة الإحصائيات الواردة فى وثائق وزارة التجارة والملاحة الأمريكية مع الإحصائيات التى أوردها Gordon تبينت وجود اختلاف ، ولذلك اعتمدت اعتماداً مطلقاً على الوثائق ، وهذا يرجع فى كثير من الأحيان إلى أن Gordon كان يورد المنتجات المحلية الأمريكية دون الأجنبية المصدرة من الولايات المتحدة .

جدول رقم (٤)(*)

صادرات الدولة العثمانية إلى الولايات المتحدة الأمريكية بالدولار

(١٨٦٢ - ١٩٢٠م / ١٢٧٩ - ١٣٣٩هـ)

السلع	١٨٦٢	١٨٧٢	١٨٨٢	١٨٩٢	١٩٠٢	١٩١٢	١٩٢٠
تبغ	٨٠٢	٣٣	٢٠٠	١٣.٨٣٢	١.١٧٦.٧٢٣	٨.٥٩٦.٦١٩	١٩.٦١٦.١٤٧
الفواكه والياميش	٦٢.٤٦٩	١٩٩.٤١٣	٤١٩.٤٥٣	٤٣١.٧٣٧	٧٥٥.٤٠٢	١.٣٧٤.٧٣٤	٥.٩٧٠.٧٤٧
عرق السوس	٢٦	-	-	٨٢٥.٧٥٧	٩٨٧.٢٨٧	٦٣٠.٥٦٢	٩٥٥.٤١٧
السجاد	-	-	٨٦.٦٧٣	٥٨٢.٩٥٢	٢.٤٥٤.١١٤	١.٧٤٦.٦٦٤	٢.٠٦١.٦٤٩
معادن خام	١.٢٣٦	-	-	-	٤٧٦.٧٩٨	٣١١.٦٥٧	٥٢٤.٤٣٩
امعاء للسجق	-	-	-	-	٨٩.٣٢٨	٤٥.٤٤٦	٢٢٠.٦٦٢
فرو غير مدبوغ	-	-	-	٢.٧١١	-	٥.٦٩٩	١٦٩٠.٢٧٥
وبر	١.٧٦٢	-	-	-	-	-	٥٤٤.٢٩٢
صوف	٣٩٢.٦١٦	٣١١.٩٢٨	١٤٠.٠٢١	١.٢٧٠.٦٤٦	٧٢٣.٠٧١	١.٧٥٦.٩٠٢	١.٥٣٧.٦٨٦
افيون	٦.٥٥٤	٧٢٤	٣٢٧.٣٨٥	٨٦٨.٧٩٩	-	-	-
جلود	٦.٥٤١	٣.٧٧٧	٥٤.٧٤٢	٢٦٦.٨٠٣	٩١٢.١١٤	٩٦٣.٢٣٩	٢.٠٥١.١٨٣
احجار كريمة	-	-	-	-	-	-	-
الصمغ	١٣.٠٥٦	٦٤	٣٣.٩٠٣	٣٨.٥٠٨	-	-	-
زيوت نباتية	-	٧.٧٣٨	٦.٧٢٦	-	-	-	-
خرق وأوراق تالفة	٢٨.٢٩٣	١٣٨.٣٦٩	١٥.٩٢٩	-	-	-	-
رباط الحذاء	-	-	٤.٥٥٩	٣٤.٥٩٨	-	-	-
أدوية، ألوان، وكيماويات	٢٢.٠٠٤	١٢٤.١٠٣	٧٨٥.٥٠٨	٦.٨٣٩	٦٦٦.٢٩٤	١.٦٥٨.١٨٥	١.٨٢٢.٨٤٦
زيوت سريعة الذوبان	-	-	٣٠.٩٢٢	١٤٤.٧٦٣	-	-	-
أشياء أخرى	٥٥.٠٩٤	٨٠.٥٨٠	٣٦٣.٥٤٧	٤٣٩.٠٩٦	٦٤٤.٢٠٩	٢.١١٩.٢١٩	٢.٧٧١.٥٩٣
المجموع خاضع للرسوم	٥٢٣.٩٣٠	-	١.٢٥٧.٠٠١	٢.٤٩٧.٦٣٦	٥.٩٦٩.٤٦٥	١٦.٢٨١.٧٣١	-
المجموع غير خاضع للرسوم	٦٦.٥١٣	-	١.٠١٢.٤٦٨	٢.٤٢٩.٤٠٥	٢.٩٢٦.٢٧٥	٢.٩٢٧.١٩٥	-
المجموع	٥٩٠.٤٤٣	٨٦٦.٧١٩	٢.٢٦٩.٤٦٩	٤.٩٢٧.٠٤١	٨.٨٩٥.٣٤٠	١٩.٢٠٨.٩٢٦	٣٩.٧٦٦.٩٣٦

(*) من عام ١٨٦٢ - ١٩١٢م تم الاعتماد على :

Reports On Commerce And Navigation Of U.S.For The Years From 1862 - 1912

أما بالنسبة لعام ١٩٢٠م فقد تم الاعتماد على :

L.J. Gordon; Op. Cit. P 65

ويلاحظ انتعاش العلاقات التجارية بين البلدين في عام ١٩٢٠م أي بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، وبعد فترة من شبه الركود التجاري .

المنع لم يثبت جدواه ، ولهذا ألغت الحكومة العثمانية ذلك التحريم فى عام (١٦٩٠م/ ١١٠٢هـ) واستبدلت به ضريبة لتحقيق زيادة فى الإيرادات . وسرعان ما اكتسب التبغ أفضلية فى البلد الجديد له ، ومع مرور الزمن فقد الكثير من خصائصه الأمريكية ، ومع الاستمرار فى زراعته اكتسب المنتج خصائص جديدة تماماً . بحيث أصبح مميزاً عن التبغ الأمريكى ، وعلى كل حال فإن تميز التبغ العثمانى جعله مفضلاً لدى الأمريكيين عندما يمزج مع التبغ الأمريكى ، ومع تطور الخصائص المميزة للتبغ العثمانى أصبحت الأهمية المتزايدة لذلك المنتج فى تجارة صادرات الدولة العثمانية أمراً واضحاً ، وفى الوقت نفسه نشأ تخوف من أن يؤدى النجاح فى نقل التبغ العثمانى وزراعته فى بلدان أخرى متشابهة فى مناخها إلى حرمان الدولة العثمانية من أحد أهم مصادر دخلها ، ولذا فقد بادرت السلطات الحكومية إلى حظر تصدير بذور التبغ . غير إنها لم تكن تحتاج لمثل هذا الإجراء ، وذلك لأن المحاولات التى جرت لزراعة التبغ فى مناطق أخرى أثبتت أن الموانع الطبيعية أكثر فعالية من قوانين الحظر ، ومن ضمن تلك المناطق كانت الولايات المتحدة[١] . ورغم أهمية التبغ كأحد صادرات الدولة العثمانية إلى الولايات المتحدة إلا أنه لم يكن يحتل مكان الصدارة بين هذه الصادرات . بل تفوقت عليه منتجات أخرى كما يتضح من الجدول رقم (٤)[٢] .

السجاد والأبسطة

منذ زمن بعيد انغمس المستهلكون الأمريكيون فى الولع بفخامة السجاد العثمانى والشرقى ، ومنذ عام (١٨٩٢م/ ١٣١٠هـ) أصبح استيراد هذه السلعة عنصراً هاماً فى التجارة العثمانية الأمريكية ، ولعدة سنوات كانت الولايات المتحدة تشترى سجاداً وأبسطة من الدولة العثمانية تزيد عن ما تشتريه كل الدول الأخرى مجتمعة . فقد ارتفعت صادرات الولايات المتحدة من هذه السلعة بنسبة ٦٧٣٪ فى عام (١٨٩٢م/ ١٣١٠هـ) عنها فى عام (١٨٨٢م/ ١٣٠٠هـ)[٣] .

(١) L.J. Gordon; Op. Cit. p 83, 84.

(٢) **Reports on Commerce and Navigation of U.S. for the years from 1862-1918.**

(٣) Reports on Commerce and Navigation; Op. Cit., 1862-1918.

L.J. Gordon; Op. Cit. p 86.

الفواكه والياميش(*)

تحظى هضبة الأناضول بمناخ وتربة تصلحان لنمو كثير من أشجار الفاكهة واليا ميش ، وقد استغل ذلك الإنتاج لتصديره ، وأضحت المنطقة حول أزمير أهم مراكز زراعة الفاكهة ، ومن أكثر الفواكه شهرة تين أزمير الذى كان فى وقت ما مميزاً بحيث لم يكن له منافس ، وأدى ذلك الوضع إلى القيام بالعديد من المحاولات لإعادة زراعته فى كاليفورنيا حيث تشابه المناخ والتربة بينها وبين أزمير . وكانت المحاولات الأولى غير ناجحة ، وساد الاعتقاد بأن الظروف الجغرافية لمناطق الفواكه المشار إليها قد ساعدت على قيام احتكار طبيعى لتلك الأصناف . ولكن بعد سنوات اكتشف الأمريكيون أسلوب التلقيح ، وأدى اتباع ذلك الأسلوب إلى بداية إنتاج ناجح من تين أزمير فى كاليفورنيا أطلق عليه كليمرينا Calimyrna وقد تزايد الإنتاج الأمريكى من التين بصورة مستمرة ، وأصبحت كاليفورنيا منافسة لأزمير . ويعد البندق من أهم الأنواع التى يتم تصديرها إلى الولايات المتحدة ، ويتواجد حول ساحل البحر الأسود ، ويأتى اليا ميش فى المرتبة الثانية من حيث الأهمية ، وينتج بصورة أساسية فى الأقاليم حول سمسون وديار بكر ، وهنالك أنواع أخرى لها أهمية أقل من الناحية الاقتصادية ولكنها تجد قبولاً واسعاً فى السوق الأمريكية مثل الكستناء واللوز والفستق والبجنوليا ، وهى تزرع فى الأقاليم الجنوبية . وقد أثرت ثلاثة عوامل على تصدير الفواكه واليا ميش إلى الولايات المتحدة . وهى أولاً تزايد إنتاج كاليفورنيا من التين ، وثانياً حماية السوق الأمريكية بفرض رسوم استيراد عالية، وأخيراً متطلبات التعبئة الصارمة التى أخفق التجار العثمانيون فى اتباعها بصورة مرضية لحكومة الولايات المتحدة[١] . ولذلك ، وكما يبين جدول رقم (٤) ، ظلت قيمة واردات الولايات المتحدة من الفواكه واليا ميش على حالها خلال الفترة (١٨٨٢-١٨٩٢م/١٣٠٠-١٣١٠هـ) دون ارتفاع يذكر[٢] .

(*) اليا ميش : الجوز

(١) L.J. Gordon; Op. Cit. pp 89, 90.

(٢) Reports on Commerce and Navigation; Op. Cit., 1862-1918.

الصوف

إن أحد الصادرات التى تشتهر بها الدولة العثمانية هو منتج السهل الوسيط للأناضول ، فمن المعروف أن جودة ونعومة الموهير الأناضولى لاشك فيها ، وذلك لخصائصه التى تجمع بين قوة التحمل ونعومة النسيج ، ولسنوات عديدة ظلت الدولة العثمانية منتجاً رئيسياً للموهير . حيث تضاءل وجود الأغنام المنتجة خارج الأناضول ، وقد ارتفعت قيمة الصوف المصدر إلى الولايات المتحدة بنسبة ٩٠٠٪ فى عام (١٨٩٢م/١٣١٠هـ) عما كانت عليه فى عام (١٨٨٢م/١٣٠٠هـ) حسب الجدول رقم (٤) . وبسبب جودة الموهير تمت ممارسة ضغوط دبلوماسية من قبل الحكومة البريطانية على الباب العالى أفضت إلى أن يقدم السلطان للسفير البريطانى هدية من ماعز أنقرة لترسل إلى جنوب أفريقيا لاستيلادها وتربيتها هناك لتغطية الطلب البريطانى . وعلى خطى ما أقدمت عليه بريطانيا استوردت الولايات المتحدة من أنقرة أغناماً تكاثرت فى السهول الجبلية فى الغرب . إلا أن جودة صوفها كانت أقل مقارنة بتلك المنتجة فى مأواها الطبيعى وسط الأناضول . ورغم المنافسة الأفريقية والأمريكية فى إنتاج الموهير فإن الأناضول ظلت نوعية إنتاجها لا تضاهى . أما الصوف فقد اتجه الاستغلال العثمانى له فى إنتاج خيوط تصنيع السجاد ، كما قل عدد الأغنام مقارناً بالماعز من ناحية ، ولاتخاذه المصدر الرئيسى للبروتين الحيوانى للجيش العثمانى ، وقد كانت الولايات المتحدة المشترى الرئيسى للصوف العثمانى . ونظراً لانخفاض الإنتاج فى الدولة العثمانية ولزيادة مشتريات الدول الأخرى فقد انخفضت الكميات المصدرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الأولى[١] .

الفراء والجلود والأمعاء للسجق

تضم قائمة الصادرات العثمانية إلى الولايات المتحدة ثلاثة منتجات حيوانية هى الفراء والجلود والأمعاء للسجق ، ويعتبر الفراء فى مقدمة هذه السلع الثلاث[٢] . ومن بين أنواع الفراء التى يتم تصديرها من الأناضول فراء الثعلب

(١) Reports on Commerce and Navigation; Op. Cit., 1862-1918.
L.J. Gordon; Op. Cit. pp 90, 92.

(٢) Reports on Commerce and Navigation; Op. Cit., 1862-1918.

والظربان(*) والسنشار(**) وابن آوى والغرير والقضاعة والقط البرى والأرنب الوحشى والذئب . ولكن الأمريكيين كانوا يركزون على شراء فراء الثعلب والظربان والسنسار . أما بالنسبة للجلود فتشمل جلود الضأن والجدى(***) . كما لقيت بعض الأحشاء الداخلية - ممثلة فى الأمعاء - سوقاً لدى الأمريكيين الذين اعتادوا تناول وجبات تعتمد على مثل هذه المأكولات[1] .

الكيماويات والأعشاب الدوائية والأصباغ

أدرج تحت هذا العنوان عدد من المواد التى تصدرها الدولة العثمانية للولايات المتحدة مثل الأفيون ، والأصباغ الطبيعية والمواد الصمغية ، ويعتبر الأفيون المادة الرئيسية بين هذه الصادرات . وتنتج الدولة العثمانية نوعين من الأفيون ، أحدهما المستخدم فى التدخين ، ويوجد فى الأقاليم المحيطة بسيواس وأنقرة ، والآخر للأغراض الطبية ، وينتج فى أقاليم بروسة وآيدن وقونية . ويتميز الأفيون الأناضولى بغناه بمادة المورفين المخدرة ، ولذا فإنه يجد تقديراً وإقبالاً على الشراء من الأجانب بما فيهم الأمريكيون ، وقد ارتفعت قيمة صادرات الأفيون إلى الولايات المتحدة بنسبة ٢٦٥٪ فى عام (١٨٩٢م/١٣١٠هـ) مقارنة بعام (١٨٨٢م/١٣٠٠هـ) .

وصدرت الدولة العثمانية عدداً من المواد الصمغية - وعلى رأسها صمغ الكثيراء(****) - إلى الولايات المتحدة ، ومعظم هذه المواد نتاج للأعشاب البرية فى المناطق الجبلية من الأناضول . ولا يقتصر استخدام صمغ الكثيراء على الأغراض الطبية ، وإنما يستخدم أيضاً فى تصنيع الحلويات وإعداد الورنيش ، ويدخل فى تصنيع بعض السلع القطنية . كما صدرت الدولة العثمانية إلى الولايات المتحدة

(*) الظربان : حيوان من اللواحم فى حجم القط أغبر اللون مائل إلى السواد رائحته كريهة . انظر: المنجد فى اللغة والأعلام ، بيروت ، دار المشرق ، ١٩٨٦م ، ص ٤٧٩ .

(**) السنسار : السنسور : حيوان أنيس ألوف يأكل الفار . انظر : بطرس البستانى ، محيط المحيط ، بيروت ، مكتبة لبنان ، ١٩٩٣م ، ص ٤٣٣ .

(***) الجدى : ولد الماعز فى السنة الأولى . انظر : المنجد ، مرجع سبق ذكره ، ص ٨٢ .

(١) L.J. Gordon; Op. Cit. pp 92, 93.

(****) صمغ الكثيراء : الصمغ شىء يسيل من الشجرة ، ويجمد عليها ، وصمغ الكثيراء أحد أنواع الصمغ . انظر : المنجد ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٣٦ .

بعض الأصباغ الطبيعية التى كانت تُزرع فى الأناضول . إلا أن الأصباغ الكيماوية الألمانية نافستها فيما بعد(١) .

جذور عرق السوس

تُعتبر جذور عرق السوس منذ عام (١٨٩٠م/١٣٠٨هـ) أحد أهم الصادرات العثمانية إلى الولايات المتحدة ، وقد وصلت النسبة المصدرة منه قبل الحرب إلى ٦٠٪ من الصادرات العثمانية(٢) . وتتمثل مناطق الإنتاج الرئيسية فى النطاق الاقتصادى لأزمير حيث تنمو جذور عرق السوس . وقد نص القانون العثمانى على أن الجذور تؤول إلى من يحفرها ، ولذا فإن الشركات الأجنبية كانت تستأجر قطع أراضٍ شاسعة وتستأجر حفارين خاصين بها . وتتميز جذور عرق السوس بغناها بالجلسرين الذى يعطى نكهة عرق السوس وقد بذلت جهود لإعادة زرع الشجيرة فى الولايات المتحدة ولكنها لم تنجح .

وفى داخل الدولة العثمانية سيطرت شركة ماك أندروز وفوربز Macandrews And Forbes الأمريكية على زراعة وشحن جذور عرق السوس إلى الولايات المتحدة، وقد نجحت الشركة فى إنشاء خط ملاحى بين الموانئ العثمانية وموانئ الولايات المتحدة يخدم هذه التجارة(*) (٣) .

المعادن

من الحقائق الثابتة أن الدولة العثمانية بلد حابته الطبيعة بموارد معدنية غنية . وأهم هذه المعادن التى كانت تصدر إلى الولايات المتحدة المنجنيز وخام الصنفرة ومعدن الكروم والمرشوم(**) . ولم تلق تلك المعادن العناية الكافية من جانب الحكومة العثمانية بسبب بدائية الوسائل المستخدمة ، ولكن مع الزمن أدى الطلب المتزايد على تلك المنتجات إلى منافسة نشطة بين الشركات الأجنبية - بما فيها

(١) Reports on Commerce and Navigation; Op. Cit., 1862-1918.

(٢) Ibid; 1862 - 1918.

(*) سنشير إلى هذا الخط الملاحى عند تناول النقل والأسواق فى هذا الفصل .

(٣) L.J. Gordon; Op. Cit. p 95.

(**) المرشوم : معدن تصنع منه غلايين التدخين .

الشركات الأمريكية - من أجل الحصول على الامتيازات لاستغلال المناجم[١] . وهذه أهم الصادرات العثمانية إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

أما أهم صادرات الولايات المتحدة إلى الدولة العثمانية فيمكن تصنيفها إلى سلع استهلاكية وسلع رأسمالية مصنعة .

أولاً : السلع الاستهلاكية

وأهمها القمح والمنتجات الجلدية والزيوت المعدنية والمصنوعات القطنية والصوفية والمواد الكيماوية والأدوية والأصباغ الكيماوية والسكر والسمن الصناعى وزيت بذرة القطن .

ثانياً : السلع الرأسمالية

وأهمها الأدوات الزراعية والسيارات والمواد المصنعة من الحديد والصلب والآليات الصناعية وآلات الخياطة خاصة ماركة سنجر Singer . ويتضح من أرقام الجدول (٥) طبيعة الصادرات الأمريكية إلى الدولة العثمانية ، ونلاحظ قلة مصادر الصادرات الهامة وعدم ثبات الصادرات فى العام (١٨٩٢م/١٣١٠هـ)[٢] . كما يمكن الإشارة إلى أن الزيت المعدنى كان قد اكتسب أهمية كبيرة بحلول عام (١٨٨٢م/١٣٠٠هـ) ثم فقد بعدها أهمية من قائمة السلع المصدرة ، ومن المحتمل أن يكون السبب وراء اختفاء الزيت الأمريكى فى الأسواق العثمانية كامناً فى المنافسة من جانب آبار النفط الروسية والرومانية ، والتى كانت تبيع إنتاجها بسعر أرخص . ومن أشهر شركات البترول الأمريكية التى نجحت فى تسويق منتجاتها - وبخاصة الكيروسين - فى الأناضول وشرق البحر المتوسط ومصر شركة ستاندرد Standard ومقرها نيويورك[٣] .

وقد تم التوقف تماماً عن تصدير الأسلحة النارية والذخيرة بعد عام (١٨٨٢م/١٣٠٠هـ) . وبتفحص أدق للمواد الأصغر حجماً فى الجدول يتضح أن السلع المصنعة

---

(١) L.J. Gordon; Op. Cit. p 96, 97.

(٢) Reports on Commerce and Navigation; Op. Cit., 1862-1918.

(٣) J.A. Denovo; Op. Cit., pp 39, 40 .

محمود حسن صالح منسى ، تاريخ الشرق العربى ، ص ٢١١ .

جدول رقم (٥)(*)

صادرات الولايات المتحدة الأمريكية إلى الدولة العثمانية بالدولار

(١٨٦٢ - ١٩٢٠م / ١٢٧٩ - ١٣٣٩هـ)

السلع	١٨٦٢	١٨٧٢	١٨٨٢	١٨٩٢	١٩٠٢	١٩١٢	١٩٢٠
الحنطة والطحن	٧٧,٢٦٨	-	٧٠	-	٧.٣١٥	١.١٥٠	٨.١٦٤.٠٦١
قطن ومصنوعات قطنية	٦١.٥٨٧	٨.٧٤٨	٨.٣٩٣	١١١.٩٥٧	٢١٧.٤٨٠	٤٨٩.٥٥٨	٧.٦٦٤.٨٣٧
زيوت معدنية	-	٨٩٠.٥٣٥	١.٣٢٢.٥٥٠	٢٠.٩٤٨	١٨.٧٣٣	٥٩٨.٦٤٤	٢.٧٤٠.٦٤٢
منتوجات جلدية	-	-	-	٤.٤٦٤	٤٨.٣٠٤	١٤٩.٠٦٨	٢.٧١٠.٧٨٠
زيوت أولكو	-	-	-	-	٧١.٠٣٦	٦١٨.٩٥٦	٢.٠٦٩.١٨٥
سكر مكرر	-	-	٣٨٠	-	-	٤٠٢	٢.٤٤٩.٥٢٦
حديد وصلب مصنّع	١٠.٩١٤	-	٦.٦٤٨	٦.١٨١	١١٨.٨٩٣	١٧٣.٥٥٧	١.٨٠٩.٥٤٧
آلات الزراعة	-	-	-	٢.٥٥٥	٨٠.٦٩٧	١٤٦.٠٣٣	٤٢٣.٣٢٤
الأدوات الكهربائية والآليات	-	-	-	١.٦٠٤	٣١.٤٨٤	١٤٥.٥٨٤	١٢٩.٢٥٩
كيميائيات وادوية وألوان	-	٣٧٣	٨٦	٦٩٨	٢.٣٧٢	٥.٢٨٤	٤٢٨.٨١٨
سيارات	-	-	-	-	-	١٥.٥٣٠	١.٢٩٤.٣٧١
منتجات المطاط	-	-	-	٤٩٥	١٦.١٣٧	١٩١.٢٦٦	١.١٣٨.٩٥٨
فحم	-	-	-	-	-	-	١.٥٤١.٦٧٤
صوف	-	-	-	-	-	-	-
بذرة القطن	-	-	-	٩٠٠	-	٨٠٣.٠٤٩	١.٤٦٩.٥٩٥
أسلحة نارية وذخائر	-	١٦٩.٦٨٨	٢٧٨.٣٣٠	-	-	-	-
أشياء أخرى	٣٣٩.٩٢٠	١٤٠.٠٩٩	٢١٢.٧١٠	٥٦.٤٩٠	١٦١.٢٧٦	٤٤٨.٧٠٨	٩٣٢.٥١٠.٩٩٨
المجموع	٤٨٩.٦٨٩	١.٢٠٩.٤٤٣	١.٨٢٩.١٦٦	٢٠٦.٢٩٢	٧٧٤.٢٢٧	٣.٧٨٦.٧٨٩	٤٢.٢٤٧.٧٩٨

(*) من عام ١٨٦٢ - ١٩١٢م تم الاعتماد على :

Reports on Commerce and Navigation Of U.S.For The Years From 1862 - 1912

أما بالنسبة لعام ١٩٢٠م فقد تم الاعتماد على :

L.J. Gordon; Op. Cit. P 66

ويلاحظ انتعاش العلاقات التجارية بين البلدين فى عام ١٩٢٠بعد فترة من شبه الركود التجارى ، والذى كان قيام الحرب العالمية الأولى سبباً أساسياً له .

مثل المنسوجات القطنية والمنتجات الجلدية ومنتجات الحديد والصلب والأجهزة الكهربائية والآليات ومنتجات تُشير إلى توجه هام فى طبيعة تجارة الصادرات الأمريكية(١) . ورغم ذلك النشاط الأمريكى لتطوير التجارة مع الدولة العثمانية إلا أن التجارة كثيراً ما تم إعاقتها إما بصورة مباشرة ، وتمثل ذلك فى جهود الدول الأوربية خاصة بريطانيا(*) أو بصورة غير مباشرة ، وذلك بسبب بعض القيود التى فرضتها الحكومة العثمانية من وقت لآخر . إما لضرورة أمنية أو اقتصادية وخصوصاً فى عهد السلطان عبد الحميد الثانى الذى حظر استيراد العديد من السلع مثل الأسلحة النارية والذخيرة ، والمطابع اليدوية والآلات الكاتبة والتليفونات والمصابيح الكهربائية وأنظمة التحويل الكهربائية وبعض الأدوية السامة والطلاء والملح وزيت بذرة القطن ولحم الخنزير والسيارات . إضافة إلى منع استخدام أوراق الصحف فى التغليف ، وفرضت رقابة مشددة على استيراد الكتب والدوريات والصحف . كما منعت المراسلة باستخدام رموز الشفرة التجارية(٢) . ويبدو أن تشدد السلطان عبد الحميد كان يعود إلى رغبته فى إحباط أية محاولة تهريب للنشاطات الثورية – أى أنه كان ضرورة أمنية ، ولم يكن بدافع معارضته الأخذ بوسائل المدنية الغربية ، ويشير فى مذكراته إلى ذلك فيقول : « ليس من الصواب القول بأنى ضد كل تجديد يأتى من أوربا » كما يقول « ليس الإسلام ضد التقدم »(**) .

أما القيود التى فرضت على استيراد الملح فقد كان الغرض منها حماية الاحتكار المالى للحكومة . بينما التى فرضت على بذرة القطن كان الغرض منها

---

(١) Reports on Commerce and Navigation; Op. Cit., 1862-1918.

(*) ستتضح جهود الدول الأوربية خاصة بريطانيا أثناء تناول النقل والأسواق فى هذا الفصل . كما ستتضح أثناء تناول المشروعات الاستثمارية فى الفصل الثانى من هذا الباب .

(٢) The New York Times, **May 2, 1900** .

L.J. Gordon; Op. Cit. p 174.

(**) رغبت فى توضيح هدف السلطان عبد الحميد الثانى من حظر بعض السلع لأن أغلب المؤرخين الغربيين يتحاملون عليه ، وينعتون عهده بالعهد الإرهابى ، ومنهم Gordon ، والسلطان عبد الحميد لم يكن ضد الأخذ بوسائل المدنية الغربية ، ولكنه ضد ما كان يشكل خطرًا على أمن وسلامة دولته . انظر : محمد حرب ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٢٦ – ٢٧ .

حماية المنتجين العثمانيين لزيت الزيتون[١] . وفى الفترة ما بين (١٨٨١م/١٢٩٩هـ) إلى (١٩٠٣م/١٣٢١هـ) جرت مراسلات دبلوماسية طويلة بين حكومتى الولايات المتحدة والدولة العثمانية حول حظر الحكومة العثمانية لاستيراد لحم الخنزير على أساس إصابته بالديدان الشعيرية . إلا أن الأمر انتهى برفع الحظر فى (إبريل ١٩٠٣م/ صفر ١٣٢١هـ)[٢] . وتعرض الدقيق الأمريكى للرفض من قبل الجمارك العثمانية على أساس عدم الجودة ، وكان ذلك المنتج قد دخل حديثاً إلى السوق العثمانية مع توفر خدمات الملاحة الأمريكية المنفتحة حديثاً ، وبعد إزالة حاجز تكلفة النقل أصبح الدقيق الأمريكى يعرض للبيع فى أسواق استانبول بسعر يقل ٣٠٪ عن الأسعار السائدة ، وكادت تلك المنافسة أن تؤدى إلى حرمان المطاحن المحلية من أسواقها ، وكانت ملكية تلك المطاحن تعود فى الغالب إلى تجار يونانيين . وفى سبيل الدفاع عن وجودهم قام ملاك المطاحن برشوة المسؤولين فى الجمارك العثمانية ليتم رفض الدقيق الأمريكى . واعترض الوزير الأمريكى فى استانبول بشدة ، وطالب بإجراء فحوصات علمية للتأكد من جودة الدقيق ، وأوضحت التجارب سلامة المنتج ورفعت القيود عليه[٣] .

وفى عامى (١٩٠٥م/١٣٢٣هـ) و (١٩٠٦م/١٣٢٤هـ) قدم العديد من مصنعى الآلات الكاتبة الأمريكية - مثل شركات هاموند Hammond وأوليفر Oliver ، وسميث برايمر Smith Premier ، وريمنجتون Remington شكاوى بأن السلطات الحكومية العثمانية تتدخل فى شحنات من آلاتهم الكاتبة إلى المستهلكين فى الدولة العثمانية ، وكان القانون العثمانى يستلزم إصدار شهادة تفيد أن كل ماكينة كاتبة مستوردة من المفروض أن تستخدم من قبل مشتريها . ورغم أن الآلات الكاتبة كانت ترفق بمثل هذه الشهادات إلا أن العديد من الشحنات كانت تتعطل أو يرفض السماح

(١) L.J. Gordon; Op. Cit. p 175.

(٢) U.S. Foreign Relations, 1881, JX 233. A3, Turkish Empire, Ottoman Porte, No. 713, **Sublime Porte. Ministry of Foreign Affairs,** April 20, 18.

L.J. Gordon; Op. Cit. p 175.

(٣) U.S. Foreign Relations, 1899, JX 233. A3, Turkish Empire, Ottoman Porte, No. 104, **From Mr. John Hay to Mr. Oscar Straus,** April 7, 1899.

The New York Times, December 20, 1899 .

لها بالدخول[١] . ونجح الوزير الأمريكى فى استانبول فى تخليص الشحنات عبر الجمارك ، ولكن اتضح أن السبب الحقيقى وراء تلك الصعوبات يكمن فى الخوف من أن تلك الآلات ، وخصوصاً إذا كانت مجهزة بحروف تركية أو عربية قد تستخدم فى طباعة الدعايات والمنشورات الثورية[٢] . ومعنى هذا أن القيد كان بسبب الضرورة الأمنية للدولة العثمانية . ومع بداية تولى الاتحاديين زمام السلطة فى الدولة العثمانية أزيلت العديد من القيود ، وحررت الصحافة من الرقابة ، وسمح بإدخال كل مواد الطباعة ، كما سمح بإدخال السلع الكهربائية والأسلحة النارية . غير أن ذلك التغيير كان قصير الأجل ، إذ مالبثت القيود أن عادت من جديد[٣] .

الوكالات التجارية الأمريكية

وفى مجال مساعدة حكومة الولايات المتحدة للتجار الأمريكيين نجد أن حكومتهم كانت مُقصرة فى مساندتهم مقارنة بغيرها من حكومات الدول الأوربية قبل عام (١٩٠٠م/١٣١٨هـ) ، خاصة الحكومة البريطانية التى كانت ممثلة بصورة أكثر فعالية فى الدولة العثمانية . ونتج عن ذلك أنه فى عدة حالات كانت تنطوى على مسائل سياسية فإن القناصل البريطانيين كانوا كثيراً ما يتصرفون لمصلحة الأمريكيين الذين لا يُوجد لديهم قنصل . وأدى نجاح ذلك التعاون إلى اقتراح أن تتم زيادة التمثيل القنصلى للدولتين من خلال إجراء مشترك للحكومتين لتفادى الازدواجية ، ولكن لم يتم تنفيذ ذلك الاقتراح ، ولا شك أن السبب كان هو التخوف من أن تزدهر المصالح التجارية لإحدى الدولتين على حساب مصالح الأخرى[٤] . وقبل فترة وجيزة من نهاية عام (١٩٠٠م/١٣١٨هـ) أصبحت حكومة الولايات المتحدة

(١) U.S. Foreign Relations, 1905, JX 233. A3, Turkish Empire, Ottoman Porte, No. 1145, **From Mr. Leishman to the Secretary of State,** September 14, 1905.
L.J. Gordon; Op. Cit. p 175.

(٢) U.S. Foreign Relations, 1905, JX 233. A3, Turkish Empire, Ottoman Porte, No. 1179, **From Mr. Leishman to the Secretary of State,** October 20, 1905.
L.J. Gordon; Op. Cit. p 176.

(٣) L.J. Gordon; Op. Cit. p 176.

(٤) Ibid; pp 153, 154.

تفضل أن تولى اهتماماً أكبر لتطوير تجارة الصادرات الأمريكية(*)(١) . ونتج عن ذلك أن الممثلين الحكوميين أصبحوا أكثر ارتباطاً بمختلف مشاريع ترويج وتعزيز التجارة ، وافتتحت حملة لزيادة الصادرات الأمريكية إلى الدولة العثمانية من قبل رئيس الولايات المتحدة ، وبذل القنصل العام للولايات المتحدة فى استانبول جهوداً كُللت بالنجاح لتأمين إنشاء خط ملاحى مباشر ، وقام نفس القنصل بتنظيم وإنشاء « الوكالة الشرقية الأمريكية » American Oriental Agency التى ضمت أكثر من مائة مصدر ومورد أمريكى ، وعلى الرغم من إنها كانت منشأة للأعمال التجارية تسعى لتحقيق الربح . إلا إنها أتاحت عرض قدر كبير من العينات والاحتفاظ بمخزون من السلع الرئيسية والمطلوبة باستمرار . وتشغيل مزرعة نموذجية بماكينات وآليات أمريكية ، والدفع نقداً للمصدر الأمريكى عند شحن بضائعه ، وفى عام (١٩٠١م/ ١٣١٩هـ) تم إنشاء « الوكالة الأمريكية لتركيا الشرقية» American Agency For Eastern Turkey وكانت الوظيفة الأساسية لتلك الوكالة هى المساعدة فى إدخال وترويج المعدات الزراعية الأمريكية ، وأصدر القنصل العام الأمريكى فى استانبول نشرة تجارية أدرجت فيها العروض التجارية والأمريكية والاستفسارات الأمريكية مجاناً ، بينما قام قنصل أمريكى آخر بعقد اجتماعات أسبوعية يخاطب فيها التجار فى موضوع التجارة الأمريكية العثمانية(٢) .

أما فى مجال وكالات الترويج الخاصة فإن المصدرين الآخرين كانوا قد تفوقوا منذ أمد بعيد على المصدرين الأمريكيين ، وقد كانت الولايات تتكيف فى تعاملها مع الظروف السائدة فى الدولة العثمانية ، وتستخدم بكثرة من قبل البريطانيين والفرنسيين والألمان والإيطاليين ، ورغم إن الإلمام باللغة التركية لم يكن ضرورياً إلا أنه كان يوفر مساعدة كبيرة ، ويُعزى جزء من النجاح الألمانى فى الدولة العثمانية إلى الاجتهاد فى تعلم اللغة المحلية . كما تعاونت البنوك الأجنبية مع الوكلاء الذين يمثلون دولهم فى مسائل تحويل اعتماداتهم . هذا بينما تم تكوين مجموعات

(*) يعود هذا الاهتمام إلى السياسة الجديدة التى انتهجتها حكومة الولايات المتحدة ، والتى عُرفت باسم دبلوماسية الدولار ، وقد سبقت الإشارة إليها فى هذا الفصل .

(١) J.A. Denovo: Op. Cit., p 28.

(٢) L.J. Gordon; Op. Cit. pp 154, 155.

مصرفية مقرضة ، وإقامة المعارض بصورة مكثفة ، وتصادف زخم اهتمام حكومة الولايات المتحدة بالسوق العثمانية مع موجة الحماس المتعاظم لحكومة الاتحاديين . مما أدى إلى إنشاء « الغرفة التجارية الأمريكية لشرق المتوسط » American Chamber of Commerce For The Levant فى عام (١٩١١م/ ١٢٣٩ ، ١٣٣٠هـ) وكان مقرها الرئيسى فى استانبول ، وتركزت نشاطاتها حول تطوير التجارة مع الدولة العثمانية ، وافتتحت لها فروعاً فى سالونيك وأزمير وبيروت والقاهرة ، وكان الهدف المعلن عنه للغرفة هو مساعدة المصدرين والمستوردين الأمريكيين بكل وسيلة ممكنة . ولاشك أن الغرفة التجارية الأمريكية لشرق المتوسط قد لعبت دوراً هاماً فى تطوير التجارة الأمريكية مع الدولة العثمانية قبل الحرب ، وظلت قائمة خلال الفترات الصعبة أثناء الحرب وما بعدها ، وواصلت أداء دور نشط وهام فى العلاقات التجارية بين الدولتين(١) .

النقل والأسواق

مرت خدمات الملاحة بين الولايات المتحدة والدولة العثمانية بأربع مراحل ، فمنذ الأيام التى استهلت فيها العلاقات التجارية وحتى حوالى عام (١٨٧٠م/ ١٢٨٧هـ) كانت السفن الشراعية الأمريكية تحمل معظم السلع المتبادلة بين الدولتين، ومع اختراع السفن البخارية والاستغناء النهائى عن السفن الشراعية تفوقت شركات الملاحة البريطانية على تلك الأمريكية ، وأصبحت كل التجارة تحمل على السفن البريطانية . وعند بداية القرن العشرين الميلادى/ الرابع عشر الهجرى تم كسر الاحتكار الملاحى ، والذى تمتعت به الشركات البريطانية لزمن طويل فى الدولة العثمانية . ثم تلت ذلك فترة تميزت بخدمات النقل من سفينة إلى أخرى ، والتى كانت توفرها الشركات الألمانية والإيطالية والفرنسية ، وأخيراً أفضت الحرب العالمية الأولى بالولايات المتحدة إلى إنشاء أسطول تجارى كبير .

كان التطور البطئ وغير المتوازن للتجارة الأمريكية العثمانية إلى حد بعيد نتيجة الاعتماد على السفن الأجنبية ، وخاصة البريطانية ، وبحلول عام (١٨٨٥م/ ١٣٠٣هـ) أصبح الاحتكار البريطانى لخدمات الملاحة فى الدولة العثمانية مكتملاً ،

(١) L.J. Gordon; Op. Cit., pp 155, 157.

وأصبح الشاحنون البريطانيون يتحكمون فى ٩٠٪ من تجارة الشحن بين الدولة العثمانية والولايات المتحدة ، ويفرضون رسوم شحن باهظة ، ونتيجة لذلك الوضع انخفض حجم الصادرات الأمريكية إلى الدولة العثمانية بقدر كبير ، ويمكن ملاحظة ذلك فى الجدول رقم (٢) [١] . وفى سبيل مواجهة ذلك كان لابد من إنشاء خطوط ملاحة مباشرة ، واستجابة للطلبات المتكررة والملحة من القناصل الأمريكيين والمؤسسات التجارية فى الدولة العثمانية افتتحت شركة باربر Barber للبواخر من نيويورك خطاً مباشراً فى (فبراير ١٨٩٩م/ شوال ١٣١٧هـ) يمتد بين نيويورك والموانئ العثمانية الرئيسية[٢] . وكان ضمن النتائج المباشرة لذلك الافتتاح الانخفاض الكبير فى أسعار الشحن بين الموانئ الأمريكية والعثمانية . إضافة إلى الزيادة فى القيمة السنوية للصادرات الأمريكية إلى الدولة العثمانية وحجم التجارة ككل[٣] ، وأخيراً تفاقمت حرب الأسعار بين شركة باربر وحلقة الملاحة البريطانية مما نتج عنه وبسرعة إقصاء الشركة الأمريكية فى عام (١٩٠٢م/١٣٢٠هـ) ثم إقصاء حركة الملاحة البريطانية وافتتاح خطوط ملاحية إضافية بين الدولة العثمانية والولايات المتحدة من شركات أجنبية أخرى ألمانية وإيطالية[٤] .

وفى عام (١٩١٢م/١٣٣١هـ) عندما تعطلت أعمال شركة ماك أندروز وفوربز وهى شركة كانت تستورد عرق السوس من الدولة العثمانية أشرفت الشركة على إنشاء خط ملاحى جديد يوفر خدمة بين نيويورك وفيلادلفيا والموانئ العثمانية وخصوصاً أزمير ، وعلى الرغم من أنه خط ملاحى خاص إلا أنه قد خدم شحن البضائع العامة ، وعندما قامت الحرب العالمية الأولى تمت مصادرة سفن الشركة من قبل الحكومة البريطانية[٥] .

وقد تأسس أول خط مباشر حقيقى للملاحة البخارية يتمتع بجداول رحلات منتظمة ، ويقدم خدماته للركاب والبضائع بين نيويورك وموانئ الدولة العثمانية من قبل شركة خط هامبورج الأمريكى Hamburg American فى (١٥ أبريل ١٩١٤م/

(١) L.J. Gordon; Op. Cit., pp 119, 120.

(٢) H.H. Howard; " The Bicentennial ", pp 295, 296.

(٣) Reports on Commerce and Navigation Op. Cit., 1848-1899.
L.J. Gordon; Op. Cit. p 120.

(٤) J.A. Denovo: Op. Cit., p 41.

(٥) L.J. Gordon; Op. Cit. p 122.
J.A. Denovo: Op. Cit., p 41.

جمادى الآخرة ١٣٣٣) وقبل أن تترسخ أقدام الخط الجديد اندلعت الحرب وأوقفت تحركات سفنه(١) .

أما بالنسبة للنقل البرى فإن التطور الهزيل لوسائله فى الدولة العثمانية . إضافة إلى أن معظم السكك الحديدية كانت قد شيدت وتم تحويلها وإدارتها من قبل رأسماليين أجانب أدى إلى إعاقة النمو الاقتصادى للدولة العثمانية ، ولضمان تجارة ناجحة كان لابد من وسائل نقل ملائمة تصل إلى الأسواق ، وبسبب الافتقار إلى تلك الوسائل وصعوبة الاتصال . فمثلاً أصبح من الأجدى اقتصادياً لسكان استانبول أن يشتروا احتياجاتهم من القمح والدقيق والفحم من الولايات المتحدة بدلاً من أن يشتروها من الأناضول ويدفعوا تكلفة نقل عالية عبر آلاف الأميال . كما تسبب ذلك الافتقار فى إحراق التين الذى كان يزرع فى الأقاليم الشرقية ، بينما كانت الأقاليم الغربية تحتاج إليه بشدة . وهكذا أعاقت بدائية وسائل النقل البرى وسيطرة الدول الأوربية عليها تطوير التجارة بصورة مباشرة وغير مباشرة . فنظراً لاستحالة نقل فائض الإنتاج إلى السوق لم يكن هنالك حافز لدى المزارعين والفلاحين لينتجوا أكثر مما يكفى احتياجاتهم الخاصة والمحلية ، وحتى فى حالة بعض السلع التى يمكن أن تتحمل تكلفة النقل فإن معظم المكاسب الاقتصادية تضيع نظراً لبطء وغلاء وسائل النقل المتوفرة(٢) .

ومما سبق يتضح أن الدولة العثمانية كانت سوقاً بالغ الأهمية سيطرت عليه الدول الأوربية وخاصة بريطانيا التى كانت تنظر إلى التجارة مع الدولة العثمانية من منطلق الاستراتيچية السياسية والمزايا الاقتصادية ، ومن هنا يمكن فهم الإصرار على إبقاء الأبواب التجارية مع الدولة العثمانية مقصورة عليها ومغلقة دون غيرها، وكانت أحد وسائل تنفيذ ذلك خطوط الملاحة . أما بالنسبة للأسواق(*) فمع تقدم

---

(١) J.A. Denovo: Op. Cit., p 41.

(٢) L.J. Gordon; Op. Cit. pp 131, 132.

(*) تجدر الإشارة هنا إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية قد دأبت منذ تمثيلها الدبلوماسى الرسمى لدى الدولة العثمانية على بحث إمكانية تسويق منتجاتها وفتح أسواق جديدة لها ، ومن أمثلة ذلك تكليف أحد أعضاء سفارتها وهو وليام. ب. هودجسون W.B. Hodgoson بالقيام برحلة جاسوسية فى (يولية ١٨٣٤م/ مارس ١٨٣٥م) إلى مصر وسواحل البحر الأحمر بحجة السياحة ، وذلك لجمع المعلومات عن هذه المناطق والسلع التى تجد لها سوقاً هناك . إلى جانب بعض الأهداف السياسية المتوخاة من الرحلة . انظر : محمد فؤاد شكرى وعبد المقصود العنانى وسيد خليل ، **بناء دولة مصر محمد على (السياسة الداخلية)** ، د. ن. ، القاهرة ، ١٩٢٨م ، ص ص ٢٤٩ - ٢٩٠ .

التطور الصناعى فى العالم خلال الجزء المتأخر من القرن التاسع عشر الميلادى/ الثالث عشر الهجرى والجزء المبكر من القرن العشرين تزايدت حدة الصراع حول أسواق السلع المصنعة ، ولجأت الدول إلى إغلاق أسواقها إغلاقاً جزئياً بفرض رسوم جمركية عالية ، ونتيجة لهذا التطور أصبح للدولة العثمانية أهمية متزايدة فى أعين الدول الأوربية الصناعية الكبرى بحلول عام (١٩٠٠م/١٣١٨هـ) باعتبارها سوقاً لتصريف سلعها المصنعة ، ومن المقومات الأخرى التى أسهمت فى جعل السوق العثمانية مرغوباً فيها حقيقة أن الدول الأوربية الكبرى كانت تسيطر بمقتضى الامتيازات الأجنبية على الرسوم الجمركية العثمانية ، وبالتالى فقد أبقت على رسوم جمركية اسمية على الواردات من السلع التى تصنعها تلك الدول .

وأدت جاذبية السوق العثمانية إلى حدوث تنافس حولها ، ولجأ المتنافسون إلى أساليب متنوعة للحصول على أفضل المزايا ، واعتبرت البنوك أيضاً من أسلحة النزال عن طريق منح القروض بأسعار فائدة مناسبة ، وبالسماح بالسحب على المكشوف وبمنح تسهيلات ائتمانية طويلة الأجل ، وكان عدم وجود بنك أمريكى(*) فى الدولة العثمانية يمثل عقبة كبيرة أمام جهود المصدرين الرامية إلى الدخول فى الحقل التجارى العثمانى ، فرغم مقدرتهم على منافسة مصدرى بريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا على أساس الأسعار والجودة فإنهم لم يكن بمقدورهم المنافسة من حيث الخدمات ، وكانت النتيجة أن أصبحت خدمات النقل والخدمات المالية التى يقدمها الأمريكيون متدنية مقارنة مع ما يُقدمه المنافسون الأوربيون - فحينما كان المنافسون الأوربيون يتمتعون بميزة وجود بنوك وطنية مستعدة وتواقة إلى تقديم الخدمات وتوفير المعلومات القيمة - كان الأمريكييون يعتمدون على منافسيهم فى إنجاز معاملاتهم البنكية . وفى خضم هذا التنافس حول الأسواق العثمانية سعى المتنافسون إلى اكتساب مزايا - ليس عن طريق أسعار مخفضة فحسب - بل بتوفير سلع ذات جودة أفضل، وتقديم خدمات أفضل[1] . وكانوا يلجأون أيضاً فى حالات عديدة إلى ممارسات غير أخلاقية مثل الإغراق أو تقليد الماركات التجارية المسجلة

(*) لم يتم تأسيس بنك أمريكى فى الدولة العثمانية حتى عام (١٩٢٠م) وسنشير إلى البنوك فى الفصل الثانى من هذا الباب .

(١) L.J. Gordon; Op. Cit. pp 141 - 143.

للمتنافسين وكانت الحملة الألمانية للهيمنة على الأسواق العثمانية تتسم بإغراق منظم وتقليد مكثف للأصناف المسجلة ببراءة[١] .

ونظراً لأهمية الدولة العثمانية كسوق للسلع القطنية فإن المنافسة على تلك التجارة كانت حادة بصورة استثنائية . حيث إن المصدرين الأمريكيين كانوا قد احتلوا مركز الصدارة فى توفير أنواع معينة من السلع القطنية ، وكانت أشهر ماركة أمريكية تُعرف باسم كابوت Cabot وقد أصبحت مفضلة فى الدولة العثمانية . لدرجة إنها أصبحت اسماً شاملاً لكل أغطية السرر أكثر من كونها اسماً لماركة تجارية ، وكانت السمعة الجيدة لمفارش الكابوت تكاد تضعها خارج المنافسة ، ومن ثم لجأ المنافسون البريطانيون والألمان والإيطاليون إلى التقليد ، وكان نجاح البريطانيين كبيراً إلى درجة أن معظم المنسوجات القطنية الرائجة فى بيروت كانت تحمل علامة تصنيع أمريكية ، وتحمل بطاقة مصانع نسيج نيويورك ، وتحمل النسر الأمريكى على الرغم من إنها مصنوعة فى مانشستر ببريطانيا ، وبالطبع كانت الماركات المقلدة تباع بأسعار أقل[٢] . وخاض رجال الأعمال الأمريكيون ذلك التنافس فى حوالى عام (١٩٠٠م/١٣١٨هـ) مصممين على الحصول على حصتهم أو ما يزيد عنها من التجارة العثمانية ، ولبضع سنوات كانت حكومة الولايات المتحدة تؤازرهم وتساندهم وفق سياسة الدولار ، ولكن بعد أن تخلت عن تلك السياسة أصبحوا يعتمدون على أنفسهم .

* * *

(١) The New York Times, **January 22, 1899.**

(٢) L.J. Gordon; Op. Cit. p 158.



الفصل الثانى
المشروعات الاستثمارية

- المشاريع الاستثمارية

التلغراف

السفن

القطن

- المشاريع الأمريكية

السكك الحديدية (مشروع تشستر Chester)

- القروض والائتمان



قبل عام (١٩٠٠م/١٣١٨هـ) كان أصحاب المشاريع الأمريكيون مشغولين للغاية فى جمع رأس المال وتطوير الموارد فى الولايات المتحدة . بحيث لم يكن لديهم وقت للاهتمام بالمشاريع الخارجية ، وعندما بدأ الرئيس الأمريكى تافت وأسلافه سياسة تقوم على اعتبار البعثات التنصيرية الأمريكية تمهيداً للمشاريع التجارية فى الدولة العثمانية قام أصحاب رؤوس الأموال الأوربيون الذين استشعروا الخطر الجديد بالسير قدماً لإغلاق الطريق أمام تلك الخطط[١] . ففى البداية وافقت الدول الأوربية على أن ترى رأس المال الأمريكى يستثمر فى نشاط غير تجارى ، ولكنها رفضت وعارضت الطموحات الأمريكية فيما بعد ، ونتيجة لهذا فإن مشروع امتياز سكة حديد الشام الذى تقدم به الأمريكيون قد لقى معارضة شديدة ، وهكذا وجدت المشروعات الأمريكية فى داخل الدولة العثمانية صعوبات . أما بالنسبة للمشاريع العثمانية فقد اقتصرت على الاستفادة من الخبرة الأمريكية فى مجالات التقدم والتصنيع المختلفة . وسنتناول مشروعات التعاون بين البلدين بصورة تفصيلية .

أولاً : المشاريع العثمانية

• التلغراف

كانت الحكومة العثمانية منذ وقت مبكر قد جرّبت جهاز برق بالإشارات ، ذلك أن العسكريين فى عهد السلطان محمود الثانى كانوا يريدون اتصالاً سريعاً على طول البسفور ، وقاموا بتجربة جهاز إشارات خلال الشهور الأولى من الحرب الروسية (١٨٢٨-١٨٢٩م/١٢٤٤-١٢٤٥هـ) والتى نشبت نتيجة للثورة اليونانية ، وقد وصف أحد الأوربيين - وكان يقيم فى استانبول - الجهاز المستعمل بأنه مجرد وتد من الخشب وله قضيب واحد مستعرض متحرك وأسماه نوعاً من التلغراف ، ومن الواضح أنه لم يكن فعالاً بشكل جيد - على الرغم من أنه كان قادراً على إرسال رسائل عبر البسفور ، وربما من البحر الأسود حتى البسفور واستانبول[٢] .

---

(١) L.J. Gordon; Op. Cit. pp 256 - 267.

(٢) R.H. Davison; **Essays in Ottoman and Turkish History 1774 - 1923, The Impact of The West,** Austin, University of Texas Press, 1900, p 133.

وظهر جهاز التلغراف الكهربائى لأول مرة فى الدولة العثمانية فى عام (١٨٣٩م/١٢٥٥هـ) وذلك بعد أربع سنوات من قيام صمويل مورس Samuel Morse بعمل نموذج فعال لجهازه المسجل ، وقد قام أحد الأمريكيين واسمه تشمبرلين Chamberlain – الذى كان يعمل مع مورس – بإحضار جهاز إلى استانبول وبالتحديد إلى مكتب سيروس هاملين Cyrus Hamlin أحد رجال البعثات التنصيرية الأمريكية ، وكانت لديه بطارية لتوليد التيار الكهربائى استطاع تشمبرلين استخدامها ، ولكن قبل أن يعرض الجهاز على الحكومة العثمانية كان لابد من إدخال بعض التحسينات عليه ، ولذلك سافر تشمبرلين إلى فيينا ، ولكن لسوء الحظ غرقت سفينته فى الدانوب ، ولذلك لم يحدث العرض المقترح على الباب العالى[١] .

وفى عام (١٨٤٧م/١٢٦٤هـ) قام أمريكى آخر هو البروفسور – ج. لورانس سميث J. Lawernce Smith – وكان يعمل فى خدمة الدولة العثمانية كجيولوجى(*) – بطلب جهازين للتلغراف من الولايات المتحدة ، وعند وصول الجهازين وبعد تجريبهما لمدة ثلاثة أيام فى مكتب هاملين باحدى ضواحى استانبول[٢] . أقنع سميث هاملين بمصاحبته لعرضهما على السلطان عبد المجيد الأول ، وسُرَّ السلطان كثيراً بالعرض، وطلب من سميث تكرار العرض فى اليوم التالى مرة أخرى على كبار موظفى الباب العالى ، وتم ذلك بنجاح ، وعند انتهاء العرض اقترح السلطان إنشاء خط تلغراف من استانبول إلى أدرنه ، ووافق المسئولون العثمانيون ، كما استفسر السلطان من سميث عن المكافأة التى يرغب بها . لكن سميث رد على السلطان بأن أية مكافأة لابد وأن تكون من نصيب مورس المخترع[٣] . ونتيجة لذلك أرسل عبد المجيد إلى مورس فى الولايات المتحدة نيشاناً مرصعاً بالجواهر مع شهادة

(١) R.H. Davison; Op. Cit., pp 133, 134.

(*) اهتم سميث بالتعدين ، وقد اكتشف رواسب خام الصنفرة التى استغلتها الحكومة العثمانية فيما بعد .

انظر : M. Curti and K. Birr; **Perlude to Point Four,** Madson, Wisconsin University Press, 1954, pp 22 - 24.

(٢) R.H. Davison; Op. Cit., p 134.

A.N. Kurat; Op. Cit., p 26.

(٣) R.H. Davison; Op. Cit., p 134.

سلطانية، كما منح سميث النيشان المجيدى[١] . وامتناناً من مورس على النيشان أرسل فيما بعد إلى السلطان جهاز برق متكامل حوله السلطان عبد المجيد إلى مدرسة الهندسة العسكرية[٢] . وعندما نشبت حرب القرم (١٨٥٣م-١٨٥٦م/ ١٢٧٠-١٢٧٣هـ) بعد سبع سنوات كانت الحكومة العثمانية قد أقامت العديد من خطوط التلغراف ، وأصبح بإمكان العاصمة العثمانية استانبول الاتصال بالعالم[٣] .

• السُفن

كلما كانت تُثار مسألة إحياء الأسطول العثمانى عن طريق خبرات الدول الأجنبية كان التفكير فى الولايات المتحدة أمراً محققاً بسبب التقدم التقنى الأمريكى فى مجال صناعة السفن .

وكان قدوم السفينة « الولايات المتحدة » إلى استانبول فى عام (١٨٣١م/١٢٤٧هـ) - والتى كانت تحمل على متنها المهندس الأمريكى هنرى إيكفورد Henry Eckford سبباً فى تفكير الحكومة العثمانية فى الاستفادة من الخبرة الأمريكية فى صناعة السفن بعد أن تم شراء السفينة بمبلغ مائة وخمسين ألف دولار . ولذلك عرضت على المهندس إيكفورد أن يتولى الإشراف على خطط إعادة بناء الأسطول العثمانى ، ولهذا قام بإعداد تقرير شامل قدمه إلى السلطان محمود الثانى ، وكان التقرير يشمل إعادة بناء الأسطول وتدريب المهندسين العثمانيين[٤] .

وبناء على ذلك بدأ العمل فى تشييد حوض للسفن فى إيناكفاك بالقرن الذهبى ، كما استقدم خمسة عشر مراقباً وعاملاً أمريكيين - كان منهم فوستر رودس Foster Rhodes - ليتولوا بناء السفن ، وكان هنالك حوالى ستمائة عامل عثمانى ويونانى وإيطالى يعملون بالحوض[٥] . وعندما توفى إيكفورد فى عام (١٨٣٢م/ ١٢٤٨هـ) بسبب داء الكوليرا خَلَفه رودس بناءً على توجيه بورتر القائم بالأعمال الأمريكى فى استانبول[٦] . وقد ظل رودس فى منصبه حتى عام

(١) A.N. Kurat; Op. Cit., p 26.
(٢) R.H. Davison; Op. Cit., p 134.
(٣) A.N. Kurat; Op. Cit., p 26.
(٤) Ibid; p 19.
(٥) H.Howard; " The Bicentennial ", p 294.
(٦) Ibid; p 294.

(١٨٣٩م/١٢٥٥هـ) وخلال تلك الفترة بنى العديد من السفن(١) . وشهد عام (١٨٣٥م/١٢٥١هـ) تعويم أول سفينة اعتمدت على الاستعانة بالخبرة الأمريكية ، وفى عام (١٨٣٧م/١٢٥٣هـ) تم تعويم سفينة أخرى وشراعية حربية بصاريين مزودة بعشرين مدفعاً ومركبين شراعيين صغيرين بكل منها مدفع واحد ، وكان رودس من أهم بناة السفن الأجانب فى الدولة العثمانية(٢) .

واستعانت الحكومة العثمانية مرة أخرى بالخبرة الأمريكية فى عام (١٩٠٤م/ ١٣٣٢هـ) وذلك عندما عرضت على ضابط البحرية الأمريكى بوكنام Buknam - الذى قدم لتسليم السفينة « مجيدية » - إلحاقه بوظيفة فى الأسطول العثمانى ، وقد قبل بوكنام ذلك التكليف ، وظل فى خدمة الأسطول العثمانى مدة طويلة ، وقد تقلد العديد من الوظائف . كما سافر إلى الولايات المتحدة فى معية رؤوف بك عندما ذهب للاطلاع على أنواع الغواصات الأمريكية . وقد صدر لرؤوف بك أمر خاص من الرئيس الأمريكى نيلسون Nilson فى المناورات مما زاده اطلاعاً على الغواصات الأمريكية(٣) .

وفى عام (١٩٠٧م/١٣٢٥هـ) حصل بوكنام على رتبة تعادل الباشوية ، وأرسل إلى ألمانيا لإحضار السفينة العثمانية « آثار توفيق » التى صنعت بألمانيا ، ولما حدث انقلاب (١٩٠٨م/١٣٢٦هـ) لم يُغادر بوكنام الدولة العثمانية ، وظل بها ينتظر فرصة أخرى لتقديم خبرته ، وقد واتته الفرصة أثناء الحرب فى طرابلس الغرب ، واستمر بوكنام بعد ذلك فى خدمة الدولة العثمانية حتى وفاته عام (١٩١٥م/١٣٣٤هـ)(٤) .

• القطــن

أدى اهتمام الدولة العثمانية بتنشيط النهضة الصناعية فى عام (١٨٤٠م/ ١٢٥٦هـ) إلى إنشاء العديد من مصانع نسيج القطن(٥) . ولكن تناقص القطن فيها بسبب حرمانها من القطن المصرى أثناء حكم محمد على باشا دفعها إلى الاهتمام

(١) R. Trask, Op. Cit., p 7.

(٢) H.Howard; " The Bicentennial ", p 294.

(٣) A.N. Kurat; Op. Cit., pp 38, 39.

(٤) Ibid; p 39.

(٥) Ibid; p 25.

أيضاً بزراعة القطن[١] . وعندئذ فكرت فى الاستفادة من الخبرة الأمريكية فى هذا المجال . فطلبت من الولايات المتحدة إرسال بعض المتخصصين فى زراعة ذلك المحصول .

وفى عام (١٨٤٦م/١٢٦٣هـ) وصل الدكتور جيمس دافيز James Davis ومعه بعض معاونيه المتخصصين فى زراعة القطن إلى استانبول ، وقد دعاهم الصدر الأعظم مصطفى رشيد باشا لزيارته ، كما تم ترتيب لقاء لهم مع السلطان عبد المجيد الأول ، وقد وقع الدكتور دافيز مع الحكومة العثمانية عقداً لمدة سبع سنوات منح بمقتضاه مبالغ كبيرة لقاء الاستفادة من خبرته ، وقام بإنشاء مزرعة قطن نموذجية وجلب أول ماعز أنجور وكاشمير من فارس إلى الدولة العثمانية . إلا أنه لم يستطع الاستمرار فى عمله بالدولة العثمانية بسبب المضايقة التى تعرض لها من قبل بعض الأرمن الذين كانوا يحتكرون تلك الصناعة ، ولذلك لم يلبث أن عاد إلى الولايات المتحدة بعد أن قدم للعثمانيين الصورة المثالية للفلاح فى مجال زراعة القطن ، ومن ثم تصنيعه[٢] . تلك أهم أوجه التعاون حول مشروعات رغبت الدولة العثمانية الاستفادة فيها من الخبرة الأمريكية .

ثانياً : المشاريع الأمريكية

• السكك الحديدية (مشروع تشستر Chester)

كان المسئولون فى الحكومة العثمانية يميلون إلى الترحيب باستثمار رأس المال الأمريكى فى الدولة العثمانية بسبب اقتناعهم بأن أصحاب رؤوس الأموال الأمريكية يهتمون بالدولة العثمانية كمجال للاستثمار والقيام بالمشاريع دون أن تكون لهم أية أطماع سياسية . وقد أحس الأميرال كولبى تشستر Colby Chester بهذا الميل منذ وقت مبكر يعود إلى عام (١٩٠٠م/١٣١٨هـ) عندما كان قبطاناً للسفينة الحربية كينتكى ، وأرسل لكى يضغط على السلطان عبد الحميد الثانى من أجل دفع

(١) عبد الرحمن الرافعى ، عصر محمد على ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٢م ، ص ص ٤٩٧ ، ٥٠٧ ، ٥٠٨ .

(٢) A.N. Kurat; Op. Cit., pp 25, 26.

M. Curit & K. Birr, Op. Cit., pp 22 - 24.

التعويضات الأمريكية عن الممتلكات التى أتلفت خلال الاضطرابات الأرمنية(١) . وبعد عدة سنوات تدعمت وجهة نظر الأميرال بحماس آرثر مور(*) Arther Moore الذى زار الدولة العثمانية فى عام (١٩٠٦م/١٣٢٤هـ) وعاد بخطة لمد خط حديدى من حلب إلى ساحل البحر المتوسط بالقرب من الإسكندرونة ، وقد أقنع مور شقيق زوجته كولبى تشستر(**) Colby Chester بالانضمام إليه ، وحصل الاثنان على مساندة أبويهما وكان مور Moore الأب شريكاً فى شركة لمعدات الطرق الحديدية وله مركز فى مجال الأعمال يجعله يقدم المساندة المالية اللازمة للمشروع . وفى ذلك الوقت كان كولبى تشستر طرفاً فى شركة مور . أما ابن الأميرال الآخر وهو الضابط آرثر تشستر Arther Chester فقد كانت مهمته المساعدة فى أعمال القياس التمهيدية للخط المقترح(٢) .

وفى عام (١٩٠٨م/١٣٢٦هـ) أوفد الأميرال تشستر إلى المؤتمر الدولى التاسع للجغرافيين فى جنيف بسويسرا ممثلاً عن حكومة الولايات المتحدة ، وبعد انتهاء ذلك المؤتمر وبموافقة وزارتى الخارجية والبحرية رحل إلى استانبول لكى يبحث الإمكانيات التجارية الأمريكية فى الدولة العثمانية . وفى بعثته هذه لم يكن يمثل فقط مصالح تشستر ومور ، ولكنه كان يعمل وكيلاً لغرفتى التجارة فى بوسطن ونيويورك ومكتب نيويورك(٣) . وفى أثناء الزيارة استقبله السلطان وكبار المسئولين العثمانيين ، وعندها تعرف الأميرال على شخصيات هامة . وعندما قام بمساعٍ

(١) U.S. Foreign Relations, 1900, JX 233. A3, Turkish Empire, Ottoman Porte, No 295, **From Griscom to Mr. Hay,** December 12, 1900.

(*) آرثر مور هو زوج بنت الأميرال كولبى تشستر .

(**) كولبى تشستر ابن الأميرال كولبى تشستر ، وسيتم التفريق بينهما على أساس الرتبة العسكرية .

(٢) National Archives of U.S.A., Ds. 5012L13 - 32, FR 1901 in J.A. Denovo, Op. Cit., p 60.

(٣) National Archives of U.S.A., Ds. 2793 " **Robert Bacon to Diplomatic Officer of the United Stated in Europe,** April 8, 1908, DS 16251 : C.A. More " **Presient of Manning, Maxwell, and Moor to Secretary of State Elihu Root ",** October, 14. 1908; **Root to V.H. Metcalf (Secretary of the Navy),** October, 20, 1908 . In J.A Denovo, Op. Cit., p 61.

للحصول على امتياز خط حديدى تلقى رداً جسد الثقة العثمانية فى الرأسمال الأمريكى حيث قال له السلطان : « تولوا كل الأعمال العامة فى الدولة العثمانية ووزعوها بين الشركات التى تعتقدون أنها جديرة بهذه المشروعات ، ولكن احرصوا على أن تكون كلها أمريكية »(١) . وهو رد لا يستبعد على السلطان الذى حاول جاهداً أن يضع حداً للأطماع الأوربية المتصارعة على دولته بإيجاد مكان للأمريكيين فى ساحة ذلك الصراع بشكل يخدم المصالح العثمانية .

وقد دخل مشروع بناء خط حديدى تقوم به الولايات المتحدة من حلب إلى البحر المتوسط فى مشاكل عندما احتج المسئولون الألمان على أساس أن الخط سوف يعبر منطقة سبق تخصيصها لخطهم الخاص بمشروع برلين - بغداد(*) (٢) . ومع ذلك فإن الاتحاديين رحبوا بمشاريع الأميرال تشستر . بحيث إن مصالح تشستر فى الشهور القليلة التالية زادت ، وتحولت إلى مشروع أكثر طموحاً لبناء الخطوط الحديدية واستثمار المناجم . وفى أواخر صيف (١٩٠٩م/١٣٢٧هـ) تقدمت مؤسسة تشستر للحصول على امتيازات تغطى الخطوط الحديدية شرقاً من سيواس فى وسط الأناضول عن طريق خربوط وديار بكر والموصل وكركوك إلى السليمانية بالقرب من الحدود الفارسية ، واقترح إقامة خطوط فرعية متفرعة من الخط الرئيسى إلى ميناء سمسون على البحر الأسود وإلى البحر المتوسط عن طريق حلب، وإلى فان عن طريق بتليس ، وكانت هذه الخطوط تمر عبر مناطق غنية بالمعادن ، وهو الأمر الذى كان المقاولون ينوون استغلاله على طول الخط الحديدى ، كما كان لدى بعض المشاركين الأمل فى بيع معدات بناء الخط والعربات والقاطرات(٣) .

---

(١) L.J. Gordon; Op. Cit. pp 257 - 283.

(*) لمزيد من المعلومات عن مشروع سكة حديد برلين - بغداد انظر : محمود على الداود ، **الخليج العربى والعلاقات الدولية (١٨٩٠-١٩١٤)** ، دار المعرفة ، القاهرة ، ج ١ ، ص ص ١٨٨-٢٠٥ .

(٢) National Archives of U.S.A.,**Einstein to Knox,** July 15, 1909.
In J.A Denovo, Op. Cit., p 61.

(٣) National Archives of U.S.A, 5012/25-26, 29, 39.,**Einstein to Knox,** August 27, 1909, **A. Rustem to Knox,** Descember 21, 1909, **Janes-Charge Constantinople to Knox,** April 11, 1910 DS 867.602 Ot. 81/13 In J.A.Denovo, Op. Cit., p 16 .

في شهر (يولية ١٩٠٩م/ رجب ١٣٢٧هـ) أبدى الدكتور بروس جلاسجو Dr. Bruce Glasgow وهو - رعية بريطانية - اهتمامه بالمشروع وحاول الحصول على معاونة من مؤسسة شركة وايت White Company الإنجلو - أمريكية ، وكان قد تقدم بعرض يضم معظم الخطوط الحديدية ، ولكنه انسحب فيما بعد، ولم ينجح في المنافسة ، وذلك لأن مجموعة تشستر قدمت مزايا أفضل[١] . وقد أحرجت المنافسة بين المجموعتين الأمريكيتين - من أجل بناء نفس الخطوط الحديدية - وزارة الخارجية الأمريكية ، والتي كانت تخشى أن تؤدي المنافسة إلى أن يفكر العثمانيون في استبعاد رأس المال الأمريكي[٢] . وقد صادف المشروع الأمريكي معارضة شديدة من قبل الصدر الأعظم حقي باشا - على أساس أن امتياز خط سكة حديد بغداد يتضمن كل حقوق الخطوط الفرعية لمشروع تشستر بما في ذلك الخط المقترح إلى يومورتالك ، وعلى الرغم من الصعوبات فإن آرثر تشستر نجح في الحصول على قرار ملائم بشأن امتياز خط يمتد تسعمائة ميل من جانب لجنة برلمانية عثمانية ، وذلك في أواخر (١٩٠٩م/١٣٢٧هـ) وشجعه ذلك على العودة إلى الولايات المتحدة[٣] .

وفي (نوفمبر ١٩٠٩م/ ذو القعدة ١٣٢٧هـ) نُظمت المؤسسة كشركة ، وأطلق عليها « شركة التنمية الأمريكية العثمانية » Ottoman American Development Company وخاضت الشركة ثلاث محاولات غير ناجحة فيما بين (١٩٠٩ و١٩١١م/١٣٢٧ و ١٣٢٩ ، ١٣٣٠هـ) للتوصل إلى اتفاق مع الحكومة العثمانية ، ولما كانت الشركة الجديدة تسعى من أجل الحصول على المساندة من إدارة الرئيس الأمريكي تافت فقد أثرت على وزارة الخارجية بمركزها المالي ، وكان المساهمون الرئيسيون هم مور رئيس شركة ماكسويل ومور Maxwell and Moore وكونفرس Converse مدير شركة الصلب الأمريكية ، والأميرال تشستر ،

---

(١) L.J. Gordon; Op. Cit. pp 258 - 259.

(٢) National Archives of U.S.A,DS 20784L-, 5012/21m 25-26,NS 29.,**Einstein to Knox,** July 15, 1909, August 27, and September 16, 1909, **Straus to Knox,** September 23, 1909, In J.A Denovo, Op. Cit., p 61.

(٣) L.J. Gordon; Op. Cit. p 259.

والأخوة ماك آرثرMac Arthur الذين كانوا من أكثر بناة الخطوط الحديدية فى الولايات المتحدة(١) .

وفى بداية النشاط الاستثمارى الأمريكى لم تكن الدول الأوربية توليه اهتماماً لاعتقادها بأنه لا يمثل منافسة حقيقية من جانب الأمريكيين ، ولكن عندما اتخذ التهديد أبعاداً خطيرة أخذت الدول الأوربية تُعد نفسها للمعركة ، واتخذ أصحاب الامتيازات والحكومات فى بريطانيا وفرنسا ، وعلى وجه الخصوص ألمانيا خطوات أكثر إيجابية لإغلاق الباب فى وجه الاستثمار الأمريكى فى الدولة العثمانية(٢) . واستجابة للنداءات من جانب أنصار تنمية العلاقات الأمريكية العثمانية قدمت وزارة الخارجية الأمريكية كل معونة ممكنة للشركة ، وبناءً على تعليماتها فإن السفير الأمريكى فى استانبول ستراوس ساند آرثر تشستر بشكل إيجابى فى مفاوضاته مع السلطات العثمانية ، ولكن السلطات العثمانية سرعان ما انتهزت هذه الفرصة لتطالب بموافقة أمريكية لحل الخلاف على المادة الرابعة من معاهدة (١٨٣٠م/ ١٢٤٦هـ) كما طالبت بزيادة الرسوم الجمركية من١١ إلى ١٥٪ حسب قيمة السلعة(٣).

وفى (١٥ مارس ١٩١٠م/ ربيع أول ١٣٢٨هـ) وجه وزير الخارجية الأمريكى فيلاندر نوكس Philander Knox مذكرة إلى أحمد رستم بك(*) القائم بالأعمال العثمانى فى واشنطن أكد فيها بأن حكومته تعلق أهمية عظمى على منح امتياز تشستر ، وذكر أن التصرف المؤيد للامتياز من جانب الحكومة العثمانية سوف تعتبره حكومة الولايات المتحدة دليلاً على رغبة مخلصة من جانب الباب العالى لزيادة

---

(١) National Archives of U.S.A,DS 5012/31-32,**Ladlaw to Knox,** November, 24, 1909,
In J.A Denovo, Op. Cit., p 65.
L.J. Gordon; Op. Cit. p 259.

(٢) L.J. Gordon; Op. Cit. p 259.

(٣) Ibid; p 259.

(*) شغل أحمد رستم بك منصب قائم بالأعمال فى واشنطن من قبل الدولة العثمانية منذ (١٩٠٩/٨/٢٥) إلى (١٩١٠/٥/١٦م) ثم عين فى وظائف أخرى ، وفى عام (١٩١٢م) عين سفيرًا فى واشنطن حتى عام (١٩١٤م) انظر :

M. Erol; Rustem Bey, pp 13 - 15.

العلاقات التجارية المتنامية بين الدولتين[١] . وفى مذكرة أخرى عبرت حكومة الولايات المتحدة بأنه فى حالة موافقة الحكومة العثمانية على امتياز تشستر بشكل نهائى فإن حكومة الولايات المتحدة سوف يسرها أن تُعلن فوراً عن موافقتها الرسمية على الزيادة فى الرسوم الجمركية المقترحة وقدرها ٤٪ وذلك إذا ما وافقت الدول الأوربية الأخرى . وعلى الرغم من إن وزير الخارجية الأمريكى نوكس ذكر أن حكومته ليست مستعدة لفتح مفاوضات من أجل تسوية مؤقتة للمادة الرابعة[*] من معاهدة (١٨٣٠م/١٢٤٦هـ) إلا أنها على استعداد لأن تُعيد بحث المسألة بشكل إيجابى عندما يكون هناك مجادلة متبادلة[٢] . ويقصد بالطبع الموافقة على مشروع تشستر .

وقد مهدت مذكرة وزير الخارجية الأمريكى نوكس الطريق أمام السلطات العثمانية لتقوم ببحث المشروع الأمريكى ، ولكن المعارضة كانت قائمة فى شكل تصميم الألمان على وقف الامتياز الأمريكى، ونتيجة لذلك فإن الخطوة التالية لنجاح الامتياز كانت إبعاد تلك العقبة ، وعندما أبلغ السفير الأمريكى فى استانبول ستراوس وزارة الخارجية الأمريكية بأن إزالة المعارضة الألمانية سوف ينتج عنها موافقة فورية على الامتياز الأمريكى فإن وزارة الخارجية الأمريكية حرصت على بذل كل المساعى لدى الحكومة الألمانية ، وأشارت المساعى الأمريكية إلى التعاون الأمريكى الألمانى فى الصين وسيبريا ، وألمحت إلى سياسة الباب المفتوح الألمانية فى فارس ، كما ألمحت إلى أن عدم التعاون الألمانى والفشل فى إزالة المعارضة الألمانية سوف يدفع الولايات المتحدة إلى التعاون مع دول أخرى[٣] . وقد عبر الرد الألمانى عن الدهشة ، وأنكر المعارضة الإيجابية ، وأضاف أنه لن تكون هناك اعتراضات على التعاون الأمريكى فى الدولة العثمانية إذا استطاعت مجموعة تشستر أن تُعدل من خططها بحيث لا تتعارض مع المصالح الألمانية التى سبق الحصول عليها .

(١) National Archives of U.S.A,DS 5012/39, **Rustem to Knox,** December, 20, 1909, In J.A Denovo, Op. Cit., p 65.

(*) انظر الخلافات حول تلك المادة فى الفصل الأول من الباب الأول .

(٢) L.J. Gordon; Op. Cit. p 260.

(٣) J.A Denovo, Op. Cit., pp 69, 70.

وفى حقيقة الأمر فإن المعارضة الألمانية صارت أكثر قوة ، وقدم الألمان تهديداً إلى السلطات العثمانية نص على أن موافقة ألمانيا على الزيادة المقترحة للرسوم الجمركية سوف تُسحب إذا تمت الموافقة على المشروع الأمريكى . كما كان هناك تلميح بسحب المساندة الألمانية للدولة العثمانية فى السيادة على كريت التى ضمتها اليونان . وقد كان للتهديد الألمانى آثاره السلبية على المشروع الأمريكى الذى أحيل إلى مجلس من المحكمين بدلاً من البرلمان الذى أنهى دورته فى عام (١٩١٠م/ ١٣٢٨هـ) دون بحث المشروع[١] . وفى اطار الجهود الألمانية لإحباط المشروع رتب السفير الألمانى فى استانبول لقاء مع مجموعة من زملائه الدبلوماسيين لإقناعهم برفض الموافقة على الزيادة الجمركية إذا منح العثمانيون الامتياز للأمريكيين[٢] .

وانتقاماً لذلك صدرت تعليمات من وزارة الخارجية الأمريكية إلى السفراء الأمريكيين فى لندن ، وباريس وروما وسان بطرسبرج لجس نبض الحكومات المبتعثين إليها بهدف الحصول على تأثير ملائم على موقفهم نحو المشروع الأمريكى. واستجابت وزارات الخارجية فى باريس ولندن استجابة ملائمة ، وظلت روما دون أن تلتزم بشئ محدد . أما سان بطرسبرج فقد اعترضت مشيرة إلى أن الاتفاق يتعارض مع مصالحها فى منطقة البحر الأسود ، ولكنها حبذت المشروع لأسباب سياسية بشرط التوصل إلى اتفاقية مرضية . وعلى الرغم من إن الحكومة البريطانية لم يكن لها اعتراض على المشروع إلا أنه حين طلبت الولايات المتحدة منها مساندتها الفعالة ذكرت أنها مشغولة بمهمة التوصل إلى حل يتعلق بالمصالح البريطانية الخاصة بالنهاية الجنوبية لخط سكة حديد بغداد ، ولا تستطيع أن تنظر نظرة تأييد إلى امتيازات بترولية فى الموصل أو كركوك[٣] .

(١) L.J. Gordon; Op. Cit. pp 260 - 261.

(٢) National Archives of U.S.A,DS 867.602 Ot 81/118, 188,22,23,25,26,29, 36 ,**Knox to American Embassy,** Berlin, June 11, 1910,**Knox to American Embassy,** Paris June 11, 1910, **Hil to Knox,** June 13, 1910, **Laidlaw to Knox,** June 14, 1910, **Bacon to Knox,** June 15, 1910, **Post-Wheeler to Knox,** June 29, 1910, In J..A. Denovo, Op. Cit., p 70, and L.J. Gordon, Op. Cit., p 261.

(٣) L.J. Gordon; Op. Cit. p 261.

وعقب أول هزيمة للمشروع الأمريكى فى عام (١٩١٠م/١٣٢٨هـ) كُلِّف مسئول فى شركة التنمية الأمريكية العثمانية بأن يزور وزارة الخارجية الأمريكية بهدف الاجتماع ورسم خط العمل من أجل أن يمارس الأمريكيون كل ضغط بمجرد عودة البرلمان العثمانى للاجتماع والنظر فى منح الامتياز للشركة الأمريكية(١) . وعند هذه النقطة تغيب السفير ستراوس عن منصبه فى استانبول تاركاً المسئولية فى يد هوفمان فيليب Hoffman Philip واعتقاداً من وزارة الخارجية الأمريكية بأن موظفاً ذا رتبة أعلى يجب أن يكون فى استانبول فى هذا الوقت الحرج عينت جون ريدجى كارتر John Ridgey – الذى كان فى ذلك الوقت وزيراً للولايات المتحدة فى بوخارست – سفيراً فى الدولة العثمانية، وذكرت فى تعليماتها الصادرة إليه بأن عليه دراسة تاريخ المشروع بعناية حتى يصبح قادراً على تقديم المساندة والنصيحة(٢) .

وبالإضافة إلى تعيين كارتر سفيراً فقد عينت هنجتون ويلسون Hunigton Wilson مساعد وزير الخارجية سفيراً فوق العادة ، وذلك فى (٣٠ سبتمبر ١٩١٠م/ رمضان ١٣٢٨هـ) فى مهمة خاصة إلى الدولة العثمانية ، وكانت مهمته الظاهرية هى رد زيارة مجاملة قام بها فى العام السابق رضا باشا الذى سافر إلى واشنطن لكى يعلن تولية السلطان محمد الخامس ، ولكن الهدف الحقيقى هو خلق جو يميل إلى الموافقة على المشروع الأمريكى(٣) . ووصل السفير فوق العادة إلى استانبول فى (٢١ أكتوبر ١٩١٠م/ شوال ١٣٢٨هـ) واستقبله السلطان وأثناء اللقاء قدم خطاباً من الرئيس الأمريكى تافت ، وبعد يومين أقام السلطان حفل عشاء رسمى على شرف السفير الخاص(٤) . وفى اليوم التالى عقد لقاء مع الصدر الأعظم الذى صرح له أثناءه بضرورة موافقة حكومة الولايات المتحدة على ثلاثة شروط لضمان الموافقة على امتياز تشستر ، وأشار فى المقام الأول إلى المادة الثانية عشر من امتياز خط

---

(١) National Archives of U.S.A,DS 867.602 Ot 81/34, 41, See same File, 38,40,42,44,45, **David J. Hill to Knox,** June 22, 1910, **Mac Arvthur to Knox,** June 28, 1910, **Evan Young. undated probably,** August 2, 1910, In J..A. Denovo, Op. Cit., p 73.

(٢) L.J. Gordon; Op. Cit. pp 261, 262.

(٣) J..A. Denovo, Op. Cit., p 76.

(٤) L.J. Gordon; Op. Cit. p 262.

سكة حديد بغداد ، والذى ضمن للألمان حقوقاً مسبقة فى كل الخطوط الفرعية على ساحل البحر المتوسط بين مرسين وطرابلس ، ومن أجل الاستجابة لهذا الاعتراض سيكون من الضرورى على مقترحات تشستر أن تستبعد من خططها مشروع الخط الفرعى إلى يومورتالك ، وبعد ذلك ذكر الصدر الأعظم خطر الدعاوى القضائية التى يمكن أن تترتب على امتيازات التعدين المقترحة ، وأخيراً اشترط ضرورة التنازل عن حق التقاضى لضمان امتياز تشستر ، وبالنسبة للنقطة الأخيرة فإن السفير الخاص رد مشيراً إلى نية حكومته فى إنهاء الامتيازات بمجرد أن تسمح بذلك الأحوال فى السجون والمحاكم العثمانية ، وعبر المبعوث الأمريكى عن نيته فى أن يوصى حكومته بالتفاوض من أجل معاهدة خاصة تفسر المادة الرابعة من معاهدة (١٨٣٠م/١٢٤٦هـ) بحيث تتنازل عن حق التقاضى[١] . وعند رحيل السفير الخاص جرى له توديع حافل على اعتبار أن بعثته حققت نجاحاً هائلاً ، ولكن سرعان ما هبط الحماس وتباطأت المفاوضات ، وقد ثبت أن الخلاف على المادة الرابعة كان العقبة الرئيسية ، وفى خطبة برلمانية فى (نوفمبر ١٩١٠م/ ذو القعدة ١٣٢٨هـ) ذكر الصدر الأعظم أن التفسير الأمريكى لهذه المادة يمثل العقبة الأساسية التى تقف فى وجه منح امتياز تشستر[٢]. ولما كان الأمر كذلك فإن السفير كارتر حصل فوراً على إذن من وزارة الخارجية الأمريكية باقتراح لحل المشكلة ، ووضعت وزارة الخارجية الأمريكية صيغة معاهدة ، ولكن بناءً على طلب الصدر الأعظم استبعد هذا الإجراء لكى يستبدل به تبادل مذكرات تستجيب للاعتراض العثمانى[٣] .

وفى مجال التنافس الأمريكى الألمانى رضخ الأمريكيون للألمان فى الصراع حول نهاية الخط ، وبالاستجابة لكل الاعتراضات وافق كل من الصدر الأعظم ولجنة الأشغال العامة ومجلس الوزراء على مشروع تشستر ، وأرسلت الأوراق إلى البرلمان فى (مايو ١٩١١م/ جمادى الآخرة ١٣٢٩ ، ١٣٣٠هـ) . وعقب مناقشة المشروع الأمريكى على مدى يومين للمرة الثانية تم التصويت على تأجيل التصرف الأخير بشأنه إلى دورة البرلمان فى الخريف[٤] . واستعداداً للنضال فى خريف (١٩١١م/

---

(١) National Archives of U.S.A,365/8, 711.673/5, no. 308, **From The American Embassy in Constantinople to Department of State,** January 26, 1911.

(٢) L.J. Gordon; Op. Cit. p 263.

(٣) National Archives of U.S.A,365/8, **Divison of Near Eastern Affairs,** March 1, 1911.

(٤) L.J. Gordon; Op. Cit. p 263.

١٣٢٩، ١٣٣٠هـ) أُعفى السفير كارتر من منصبه ، وحل محله وليم ودفيل روكهيل William Woodville Rockhil الذى كان فى سان بطرسبرج ، وهو واحد من أهم الموظفين المتميزين فى خدمة وزارة الخارجية لذلك عين سفيراً فى استانبول ، وصدرت إليه التعليمات بضرورة دراسة امتياز تشستر بدقة بهدف إتمام المشروع منذ افتتاح البرلمان العثمانى(١) .

وعند هذه النقطة الحرجة من النضال بدأت شركة التنمية الأمريكية العثمانية تُصاب بدوار واضطراب ، وعندما اجتمع البرلمان فى أكتوبر/ ذو القعدة لم يكن للشركة ممثل فى استانبول ، وبعد خمسة أيام من بدء الدورة البرلمانية سحبت الشركة التأمين الذى وصل إلى ثمانية وثمانين ألف دولار(٢) . وعندما صار معروفاً فى واشنطن أن المسئولين فى الشركة كانوا يفكرون فى سحب الرصيد فإن مدير إدارة شئون الشرق الأدنى أسرع إلى نيويورك لإثنائهم ولكن دون جدوى ، وعلى الرغم من هذه التطورات فقد عرض المشروع للمناقشة فى البرلمان العثمانى فى (٢٠ نوفمبر ١٩١١م/ ذو الحجة ١٣٢٩ ، ١٣٣٠هـ) وبحثه البرلمان عدة مرات . وأخيراً ، وفى (١١ ديسمبر ١٩١١م/ محرم ١٣٢٩ ، ١٣٣٠هـ) أبلغ السفير روكهيل الصدر الأعظم أن الشركة قد سحبت طلبها من أجل الحصول على الامتياز ، ونتيجة لذلك لم يعرض المشروع للتصويت مطلقاً . وبذلك لم تثمر جهود وزارة الخارجية الأمريكية والتى كانت مصممة على إنجاح المشروع .

وقد وجه وزير الخارجية الأمريكية نوكس مذكرة نهائية إلى شركة التنمية الأمريكية العثمانية أشار فيها إلى أن وزارة الخارجية الأمريكية قد نفضت يدها من أية مسئولية عليها(٣) . وهكذا انتهت بالفشل أول محاولة لاستثمار رأس المال الأمريكى فى الدولة العثمانية، وربما لو كتب للمشروع النجاح لتغير مجرى العلاقات الأمريكية العثمانية ، لأن حكومة الولايات المتحدة عندما ستكون ملزمة بالاستمرار فى مساندة الشركة ، بذلك فسوف تتورط فى دوامة الصراع والتنافس مع الدول

(١) J..A. Denovo, Op. Cit., p 79.

(٢) Ibid, pp 80, 81.

(٣) L.J. Gordon; Op. Cit. pp 263, 264.

الأوربية على الدولة العثمانية ، ولهذا يمكن اعتبار (ديسمبر ١٩١١م/ محرم ١٣٢٩ ، ١٣٣٠هـ) نقطة تحول فى سياسة حكومة الولايات المتحدة مع الدولة العثمانية. ورغم فشل المشروع إلا أن الأميرال تشستر لم ييأس بسهولة . ففى أوائل عام (١٩١٢م/ ١٣٣١هـ) اتصل بوزارة الخارجية الأمريكية مرة أخرى شارحاً أن الشركة قد أُعيد تكوينها ، وأنها أصبحت أقوى مالياً من ذى قبل إلا أن وزارة الخارجية الأمريكية أرسلت إلى سفيرها فى استانبول روكهيل تعليمات تنص على أن الوزارة لا تميل إلى المساعدة أو التشجيع حتى تتضح مدى قوة الموقف المالى للشركة، وقد وصف مساعد الوزير آدى Adee الموقف الجديد بأنه حياد خير إلى أن تتقدم الشركة بمفردها(١) . وظل الموقف مجمداً من قبل الخارجية الأمريكية حتى تولت إدارة الرئيس الأمريكى ويلسون الحكم فى الولايات المتحدة . عندها قامت مصالح تشستر ببذل محاولة أخرى لتعديل السياسة الرسمية لصالحها(٢) . ولكن إدارة ويلسون لم تكن ميالة لتغيير الموقف الحذرالذى ورثته من إدارة الرئيس الأمريكى تافت(٣) .

وقد سببت هذه السياسة خيبة أمل للشركة التى حاولت أن تقنع وزارة الخارجية الأمريكية بأن أية معونة إيجابية تقدمها الوزارة ستُمكنها من خوض المنافسة مع المصالح الأوربية . وكانت آمال النجاح تبدو طيبة إلى حد ما . كما كانت الشركة تعتقد أن ذلك ممكن إذا استخدمت وزارة الخارجية الأمريكية أسلوب المساومة مع السلطات العثمانية التى كانت ترغب فى زيادة الرسوم الجمركية من ١١ إلى ١٥٪(٤) وقد ردت وزارة الخارجية الأمريكية فى (يناير ١٩١٤م/ ربيع أول

(١) National Archives of U.S.A,DS 867.602 Ot 81/147, 146, **Macmurray Memorandum,** February 29, 1912, **Macmurray to Clark,** February 28, 1912, **Wilson to Rockhil,** February 29, 1912, In J..A. Denovo, Op. Cit., p 84.

(٢) National Archives of U.S.A,DS 687.602 Ot 81/154,153, **Colt William J. Bryan,** July 1, 1913, **Colt to Macmurray,** July 1, 1913, November 21, 1913, **Colt to Moore,** December 8, 1913, DS 876. 602 O/t 81/156, 159, In J..A. Denovo,Op. Cit.,p 84.

(٣) National Archives of U.S.A,DS 867.602 It 81/154, 153, **Macmurray to Joh Bassett Moore,** July 12, 1913, **Moore to Macmurray** , July 12, 1913, **See also Morre to Philip,** July 24, 1913, In J..A. Denovo,Op. Cit.,pp 84, 85.

(٤) National Archives of U.S.A,DS 864.602 Ot 81/154, 159, **Moore to Colt,** July 24, 1913, **Colt to Morre,** November 15, and Desember 9, 1913, In J..A. Denovo,Op. Cit., p 85.

١٣٣٣هـ) أنه بتفويض السفارة فى استانبول بالموافقة على زيادة الرسوم الجمركية فإنه قد صدرت تعليمات للسفير بأن يطلب تعهداً من الحكومة العثمانية بأنها سوف تمنح اعتباراً عادلاً للتجار والصناع والمقاولين الأمريكيين الذين يرغبون فى المشاركة فى التنمية التجارية والصناعية فى الدولة العثمانية . وقد احتجت الشركة على موقف وزارة الخارجية ، واعتبرت أنه لم يكن كافياً لدعمها ما لم يكن مصحوباً بضغط حقيقى مثل ذلك الذى كانت تُمارسه سفارات الدول الأوربية[١] . واستنفدت الشركة صبر وزارة الخارجية ، وظهر هذا فى رد وزيرها چون باست مور John Basset Moore والذى جاء فيه : « إن التعليمات التى تعطيها وزارة الخارجية ترسل بعد تفكير كامل لكل المظاهر العديدة للموقف الذى طُلب من هذه الحكومة أن تتصرف فيه ، وأن اللغة التى تستخدم أساساً من جانب وزارة الخارجية فى ذكر الشروط التى على أساسها يُمكن أن تُوافق على زيادة فى الرسوم الجمركية يمكن أن تغطى الأرض بما فيه الكفاية ، وأن تكون عادلة لكل المصالح العديدة » . وبهذا الخطاب أُسقط مشروع تشستر من ملفات وزارة الخارجية الأمريكية حتى عام (١٩٢٠م/١٣٣٩هـ) عندما سعى الأميرال لإحيائه كوسيلة لمواجهة النقص فى البترول[٢] .

وهكذا لم يحالف الحظ مشروع تشستر الأمريكى . خاصة وأنه فى هذه المرة وقف وحيداً دون مساندة الحكومة الأمريكية التى فضلت العودة إلى سياستها التقليدية القائمة على مبدأ مونرو .

● القروض والائتمان

كانت البنوك فى الدولة العثمانية تعود فى ملكيتها فى معظم الأحوال إلى دول أجنبية ، وكان البريطانيون أول من أدخل الخدمات البنكية إلى الدولة العثمانية عندما أسسوا « البنك العثمانى » Ottoman Bank فى (١٨٥٦م/١٢٧٣هـ) عقب حرب القرم مباشرة . وفى (١٨٦٣م/١٢٨٠هـ) ونظراً للحاجة إلى منشأة أكبر تكون « البنك العثمانى الإمبراطورى » Imperial Ottoman Bank من قبل مجموعة

(١) National Archives of U.S.A,DS 867.602 Ot 81/160, 161, **Moore to Colt,** January 15, 1914, In J..A. Denovo,Op. Cit.,p 85.

(٢) National Archives of U.S.A,DS 867.602 Ot 81/161, **Moore to Colt,** February 3, 1914, In J..A. Denovo,Op. Cit.,p 68.

متضامنة من الرأسماليين البريطانيين والفرنسيين . ودخل المصرفيون الفرنسيون إلى الدولة العثمانية بصورة مستقلة فى (١٨٧١م/١٢٨٨هـ) بتأسيس « كريدى ليونيه » Credit Lyonnais وفى عام (١٨٨٩م/١٣٠٧هـ) أسس الرأسماليون الألمان « البنك الألمانى الفلسطينى » Deutsche Palaestina Bank والذى اندمج مع « البنك الألمانى الشرقى » Deutsche Orient Bank فى عام (١٩١٤م/١٣٣٣هـ) وفى عام (١٩٠٩م/١٣٢٧هـ) افتتح البنك الألمانى ، الأكثر أهمية وهو « دوتش بنك Deutsche Bank » . وكان الإيطاليون آخر من أدرك الميزة التجارية لفروع البنوك فى الدولة العثمانية ، فتم تأسيس بنك روما Banco Di Romo فى عام (١٩٠٩م/ ١٣٢٧هـ) . ولم يتم تأسيس بنك أمريكى فى استانبول حتى عام (١٩٢٠م/١٣٣٩هـ) رغم إن القناصل ورجال الأعمال الأمريكيين المقيمين فى الدولة العثمانية كانوا يُلحون على حكوماتهم لسنوات طويلة على ضرورة وجود بنك أمريكى واحد على الأقل فى الدولة العثمانية[١] .

ولاشك أن أغلب البنوك الأوربية كانت قد شاركت فى التآمر والسياسة ضد الدولة العثمانية من أجل الحصول على نصيب فى تركة رجل أوربا المريض ، ورغم إن تلك البنوك قد جنت أرباحاً كبيرة من وراء تشجيع تجارة البلاد التى تمثلها فإنها لم تعمل أبداً على ازدهار الدولة العثمانية . بل إن الدولة العثمانية رهنت نفسها لدى أصحاب رؤوس الأموال الأوربية بسبب زيادة احتياجاتها المالية . وعلى أثر ذلك تتابعت القروض ، القرض وراء الآخر ، حتى اقترضت الحكومة العثمانية أكثر من المقدر لها من الإيرادات . مما أدى مع التخلف عن دفع الفائدة فى عام (١٨٨١م/ ١٢٩٩هـ) إلى تكوين مجلس إدارة الدَّين العثمانى العام الذى أدار مالية الدولة ونظم المالية العامة وخفض الدين[٢] . ولم تكن القروض التى يقدمها أصحاب رؤوس الأموال الأوربيون للدولة العثمانية تجارية بحتة فى هدفها . بل إنه من خلال تلك القروض والدين العام أصبحت الدولة العثمانية متصدعة اقتصادياً ومقيدة سياسياً .

---

(١) L.J. Gordon; Op. Cit. pp 143- 145.

(٢) H. Inalcik, D. Quataert; **Economic and Social History of the Ottoman Empire 1300-1914,** Cambridge, Cambridge University Press, 1994, p. 773.

وخلال معظم تلك الفترة كان الأمريكيون مشغولين بتطوير مواردهم الواسعة ، ومن أجل السير قدماً وبالسرعة التى يرغبونها فإنهم كانوا يحتاجون إلى مزيد من رأس المال أكثر مما كان متاحاً لهم جمعه داخلياً ، ونتيجة لذلك اقترضت الولايات المتحدة مبالغ كبيرة من أوربا ، وبينما كانت الولايات المتحدة شأنها شأن الدولة العثمانية تقترض أكثر مما تُقرض رأس المال فإن القروض التى منحها الأوربيون إلى الأمريكيين كانت فردية بدرجة كبيرة ، واستخدمت فى التطور الاقتصادى للولايات المتحدة(١) . أما القروض العثمانية فمعظمها كانت حكومية، واستخدمت أساساً لسد العجز الحكومى والإنفاق على الحروب(٢) . كما كان هناك اختلاف آخر تمثل فى أن الشعور بالأمن كان أكثر فى الولايات المتحدة منه فى الدولة العثمانية ، ونتيجة لذلك انخفضت نسبة الفائدة فيها إلى جانب أن التحرر من التدخل السياسى كان أمراً يميز القروض التى قدمت إلى الولايات المتحدة(٣) . وطالما أن الولايات المتحدة كانت دولة مقترضة لسنوات عديدة فليس عجباً أنه لم يكن هناك قروض أمريكية للدولة العثمانية على حد استنتاجنا ، ولكن هذا لا ينفى أنه جرت محاولة من قبل الدولة العثمانية للاقتراض من الولايات المتحدة فى عام (١٩٠٤م/١٣٢٢هـ) وكان ضابط البحرية الأمريكى بوكنام هو الوسيط ولكنه لم يوفق فى تأمين أى قرض من البنوك الأمريكية(٤) . كما جرت محاولة أخرى للاقتراض من الولايات المتحدة فى عام (١٩١٣م/١٣٣٢هـ) وذلك عندما طلبت الحكومة العثمانية من السفير الأمريكى فى استانبول مورجنتاو مساعدتها للحصول على قرض من حكومة الولايات المتحدة ، وقد أرسل السفير الأمريكى ذلك الطلب إلى حكومته ، ولكنه قبل أن يتلقى الرد عرض الأمر على السفير البريطانى فى استانبول لويس ماليت Louis Mallet رغبة منه فى معرفة وجهة نظر الحكومة البريطانية من أجل تقديم قرض مشترك بريطانى أمريكى للدولة العثمانية بحيث يُوفر لها الدعم المالى الذى تحتاجه من أجل تحقيق الإصلاحات التى كانت تُوفر المال ضرورياً لتحقيقها ، ولكن السفير البريطانى لم يشجع الأمر رغم الديباجة الطويلة التى بدأ بها حديثه مع السفير

(١) L.J. Gordon; Op. Cit. p 256.

(٢) H. Inalcik, D. Quataert; Op. Cit., p 773.

(٣) L.J. Gordon; Op. Cit. p 256.

(٤) A.N. Kurat, Op. Cit., p 39.

الأمريكى ، والتى أوضح فيها أن حكومته لم تقف فى الماضى فى طريق استثمار أية أموال بريطانية فى الدولة العثمانية ، ولكنها الآن لا تشجع ذلك . لأنها لا تستبعد أن تقوم حكومة الاتحاديين بارتكاب أية مغامرة عسكرية(١) . ويبدو أن حكومة الولايات المتحدة لم تؤيد وجهة نظر سفيرها حول إقراض الدولة العثمانية ، ولذلك ظل الأمر مجرد طلب.

وعلى مستوى الأفراد جرت محاولة أخرى للاقتراض من البنوك الأمريكية فى عام (١٩١٤م/١٣٣٣هـ) من قبل أرمنى عثمانى ، ولكن بنوك نيويورك أهملت طلبه وفشلت مهمته(٢) . وهكذا لم تُكلل المساعى العثمانية على المستوى الحكومى أو الشعبى بالنجاح ، وحتى عندما تعاطف السفير الأمريكى فى استانبول مع أوضاع الدولة العثمانية وسعى لها لدى حكومته من أجل منحها أى قرض شكل موقف السفير البريطانى حائلاً دون تحقيق ذلك ، ولا نستبعد أن يكون هدف السياسة البريطانية من وراء ذلك هو إغلاق الباب فى وجه أى استثمار لرؤوس الأموال الأمريكية فى الدولة العثمانية .

أما بالنسبة للائتمان فهنالك دلائل كثيرة على أن أحد المعوقات الهامة لزيادة الاستثمارات الأمريكية المختلفة كان عدم تقديم تسهيلات ائتمانية أو اعتمادات تضاهى تلك المقدمة من قبل المنافسين الأوربيين ، وقد شهد بذلك أحد القناصل الأمريكيين فى المجال التجارى عندما قال : « بأن العديد من الموردين العثمانيين يرغبون فى سلع أمريكية ويفضلونها على السلع البريطانية أو الفرنسية أو الإيطالية، ولكنهم يضطرون للشراء من احدى تلك الدول نظراً لشروط الدفع الأفضل التى يقدمها المُصدِّرون بتلك الدول » . وقد لخص أيضاً أحد وكلاء المبيعات الأوربية ذلك عندما قال: « يملك الصناعيون الأمريكيون البضائع ونستحوذ نحن على العملاء»(٣) . ومما لا شك فيه أن عدم تقديم اعتمادات طويلة الأجل حرم الأمريكيين من كثير من الفرص التجارية الاستثمارية، وذلك بسبب غياب وعدم توفر التسهيلات البنكية.

* * *

(١) F.O. 371/2114, **From Sir L. Mallet to Sir Edward Grey,** December 26, 1913.

(٢) F.O. 371/2114, **From Sir C. Spring Rice to Sir Edward Grey,** February 11, 1914.

(٣) L.J. Gordon; Op. Cit. pp 152, 153.



الباب الثالث
العلاقات الثقافية

الفصل الأول : الإرســـاليات

- نشأتها ومهامها
- موقف الدولة العثمانية
- موقف الولايات المتحدة
- أثر الإرساليات على الطوائف فى الدولة العثمانية

الفصل الثانى : النشاط التعليمى والطبى الأمريكى

- المدارس والكليات
- المستشفيات
- موقف الدولة العثمانية
- التبادل الثقافى



الفصل الأول

الإرســاليات

- نشأتها ومهامها
- موقف الدولة العثمانية
- موقف الولايات المتحدة
- أثر الإرساليات على الطوائف فى الدولة العثمانية



• نشأتها ومهامها

اتخذ المجلس الأمريكى لمندوبى الإرساليات التنصيرية الخارجية للكنيسة المستقلة قراراً بإرسال إرسالية تنصيرية إلى الدولة العثمانية نظراً لأهميتها الخاصة باعتبارها متزعمة للعالم الإسلامى وتنفيذاً لذلك أبحر القسان بلينى فيسك Pliny Fisk وليفى بارسونز Levi Parsons فى (٣نوفمبر ١٨١٩م/ صفر ١٢٣٥هـ) متجهين أولاً إلى مالطة حيث أسسا بها إرسالية تنصيرية فى ٢٣ ديسمبر/ ربيع أول من نفس العام ولكنهما لم يبقيا فيها طويلاً . ففى (يناير ١٨٢٠م/ ربيع آخر ١٢٣٦هـ) أبحرا إلى أزمير وفور وصولهما أرسيا الدعائم التى مهدت لقدوم مزيد من الإرساليات التنصيرية الأمريكية إلى الدولة العثمانية(١) ، وكان الهدف الأول للإرسالية هو فلسطين وافتتحت أول إرسالية فى القدس فى (١٨٢٣م/١٢٣٩هـ) ولكن نظراً للصعوبات التى اعترضتها تم التخلى عنها فى (١٨٢٧م/١٢٤٣هـ) وتم افتتاح مراكز أخرى فى بيروت وفى سوريا عام (١٨٢٥م/١٢٤١هـ) وفى أزمير (١٨٢٨م/١٢٤٤هـ) ولكن تم إغلاق كليهما فى (١٨٣٠م/١٢٤٦هـ)(٢) نظراً لوفاة عدد كبير من العاملين بالإرسالية وللظروف السياسية المضطربة فى الدولة العثمانية(*) وسرعان ما أعيد افتتاح مركز بيروت فى السنة التالية وأرسل فريق استكشافى إلى أرمينية وجورجيا(٣) .

ويمثل عام (١٨٣١م/١٢٤٧هـ) بداية المرحلة الثانية فى تطوير العمل التنصيرى فى الدولة العثمانية بسبب تزامنه مع افتتاح المفوضية الأمريكية فى استانبول وبناءً

---

(١) R. Trask; Op. Cit., p 4 .
L.J. Gordon; Op. Cit. p 221.

(٢) خالد محمد نعيم ، الجذور التاريخية للإرساليات التنصيرية الأجنبية فى مصر (١٧٥٦-١٩٨٦م) دراسة وثائقية ، القاهرة ، كتاب المختار ، ١٩٨٨م، ص ص ٥١ ، ٥٢ .

(*) بسبب ثورة اليونان على السلطان العثمانى إثارة النزاع بين والى مصر محمد على باشا والسلطان العثمانى بشأن الإستقلال انظر : روبير مانتران ، مرجع سبق ذكره ، جـ ٢ ، ص ص ٤٢ - ٤٨ .

(٣) L.J. Gordon; Op. Cit. p 221.

عليه تم إنشاء مركز تنصيرى فى استانبول كما أُعيد فتح مركز أزمير بعد عامين وتم تأسيس مراكز تنصيرية أخرى فى بروسة وطرابيزون فى (١٨٣٤م/١٢٥٠هـ)(١) . ومنذ ذلك الوقت أصبحت أعمال الإرساليات التنصيرية الأمريكية فى الدولة العثمانية فى اطراد وتوسع ، فلم يحل عام (١٨٦٩م/١٢٨٦هـ) إلا وكان هنالك ٢١ مركزاً تنصيرياً أساسياً فى الدولة العثمانية يعمل بها ٤٦ منصراً أمريكياً ويساعدهم عددٌ كبيرٌ من الأرمن . وفى عام (١٨٩١م/١٣٠٩هـ) أصبحت الإرساليات التنصيرية الأمريكية فى الدولة العثمانية أهم مشروع للمجلس الأمريكى(٢) . وبعد تسع سنوات وفى بداية القرن الجديد أنشئت العديد من المراكز الفرعية رغم إن عدد المراكز الرئيسية لم يزد وبلغ عدد العاملين بالتنصير ١٦٢ بما فيهم زوجاتهم والأطباء واستعانوا بأكثر من تسعمائة من الرعايا العثمانيين(٣) .

ومنذ عام (١٨٧٠م/١٢٨٧هـ) تم تقسيم الإرساليات فى الدولة العثمانية بين المجلس الأمريكى للإرساليات ومجلس الإرساليات المسيحية ولكن تفوُّق إرساليات المجلس الأمريكى كان واضحاً(٤) .

وخلال السنوات السابقة للحرب العالمية الأولى كانت الإرساليات التنصيرية يحدوها تفاؤل عظيم فى القدرة على اختراق الحواجز التى تحيط بالمجتمع الإسلامى وأضيفت العديد من المراكز التنصيرية فيما بين (١٩٠٢م/١٣٢٠هـ) و (١٩١٣م/١٣٣٢هـ)(٥) . وعند اندلاع الحرب كان المجلس الأمريكى يشرف على ١٧ مركزاً رئيسياً و٢٥٦ مركز وفرع بقوى عاملة قدرها ١٧٤ أمريكى ونتيجة للحرب فقد تناقضت تلك الجهود التنصيرية(٦) . وتم التخلى عن ستة مراكز فى عام (١٩١٦م/١٣٣٥هـ) وقبل أن تدخل الولايات المتحدة الحرب مباشرة كتب المجلس الأمريكى للإرساليات التنصيرية تقريراً عن وجود ٢٤ رجلاً و١٦ زوجة و٥١ امرأة

(١) H.N. Howard; " The Bicentennial " p 295.

(٢) L.J. Gordon; Op. Cit. p 222.

(٣) J..A. Denovo, Op. Cit., p 9.

(٤) R. Trask; Op. Cit., p 10.

(٥) محمود حسن صالح منسى ، تاريخ الشرق العربى ، ص ٣٠٦ .

(٦) L.J. Gordon; Op. Cit. p 222.

و١٧ طفلاً فى الدولة العثمانية وبرحيل الدبلوماسيين الأمريكيين كان كثير من رجال الإرساليات يلحون على حكومتهم من أجل أن ينسحبوا وفى نهاية الحرب لم يبق فى الدولة العثمانية سوى ٣٦ منصراً أمريكياً وتم إغلاق أغلب الكنائس والمؤسسات التنصيرية مع قليل من الاستثناءات واستولت السلطات العثمانية على أغلب المنشآت التابعة للإرساليات بسبب الحرب مما أزعج الإرساليات والحكومة الأمريكية التى حصلت على تعهدات بأن هذه المنشآت سوف تُعاد عندما تسمح الظروف ورغم ذلك فقد تطلب الأمر فى كثير من الأحيان تدخلاً من قبل القناصل الأمريكيين والسفير فى استانبول لدى السلطات العثمانية[١] .

أما بالنسبة لمهامها فقد كان الهدف الرئيسى للمجلس الأمريكى للإرساليات قد تحدد فى تحويل المسلمين واليهود إلى المسيحية ولكن سرعان ما وجد رجال الإرساليات أن المسلمين واليهود ليس من المحتمل أن يتنصروا[*] .

ومع فقد الأمل فى تحقيق ذلك انحصر هدف الإرساليات فيما أطلقت عليه المصادر الغربية بث الحياة فى الكنائس المسيحية فى الدولة العثمانية[٢] . ووجهوا جهودهم نحو الطوائف المسيحية خاصة الأرمن والروم (اليونانيين) وبمرور الوقت أصبح هؤلاء المسيحيون العمود الفقرى لرجال الإرساليات التنصيرية الأمريكية

(١) J..A. Donovo, Op. Cit., p 96.

(*) يذكر Gordon أن رجال الإرساليات الأمريكية استطاعوا تنصير (٢٣) مسلماً وبسبب خطورة هذه المقولة حاولت البحث فى الأمر ووجدت أن الدولة العثمانية بعد إصدارها للخط الهمايونى فى (١٨٥٦م) ألحقت به مذكرة تؤكد الأمر الصادر فى (١٨٤٤م) والخاص بعدم تطبيق عقوبة الإعدام على المرتدين عن الإسلام وقد يكون هذا التساهل فى تطبيق حدود الشريعة الإسلامية من قبل الدولة العثمانية لإرضاء الدول الأوربية هو السبب فى حدوث التنصير مع أن الشك لا يزال موجوداً فى مقولة Gordon ولكن المراجع سواء الغربية أو الغربية تؤكد أن هذا التساهل لم يستمر ، ففى عام (١٨٦٤م) قضت الدولة العثمانية على أى احتمال للهجوم على الإسلام بالتمسك بأحكام الشريعة الإسلامية مما دفع بعض المؤرخين الغربيين بما فيهم Gordon إلى تسمية ذلك بالانتكاسة العثمانية .

انظر : L.J. Gordon; Op. Cit. p 223

أحمد عبد الرحيم مصطفى ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٢١١ - ٢٢٠ .

(٢) R.H. Davison; Op. Cit., p 168.

وفى سبيل الوصول إلى الطوائف المسيحية فإن البروتستانت الأمريكيين كان عليهم أن يدخلوا فى منافسة مع قساوسة الكنيستين الكاثوليكية والأرثوذكسية أو بعبارة أخرى فى منافسة دينية مع فرنسا وروسيا من خلال المؤسسات التعليمية والطبية ومع ذلك فإن التنصير ظل الهدف الرئيسى للإرساليات وتمت مواصلة تحقيق هذا الهدف بإنشاء الكنائس فى المدن والقرى ، وطباعة وتوزيع الأناجيل البروتستانتية والمؤلفات المسيحية ولكن أكثر الوسائل أهمية للوصول إلى الناس كانت المدارس والمستشفيات التى أنشأتها تلك الإرساليات التنصيرية[١] .

موقف الدولة العثمانية

كانت الدولة العثمانية زعيمة للعالم الإسلامى وذلك لكونها تضم فوق أراضيها أكبر تجمُّع بشرى من المسلمين إلى جانب طوائف أخرى من النصارى واليهود ولذلك ينبغى تتبع الموقف الرسمى للدولة العثمانية تجاه تلك الإرساليات التنصيرية الأمريكية . عند بداية قدوم تلك الإرساليات لم تعترض الحكومة العثمانية عليها مما شجع القس فيسك فى (١٨٢٠م/١٢٣٦هـ) على إرسال تقرير للمجلس الأمريكى من أزمير يقول فيه « بأنه يمكن للمنصرين أن يقيموا فى أى مكان بالدولة العثمانية دون أية بادرة تدخل من جانب الحكومة » . وجاءت المعارضة الحقيقية للمنصرين الأمريكيين الأوائل من قبل البطريركية الأرمنية . ففى عام (١٨٤٥م/١٢٦١هـ) تم الإعلان عن حملة للمعاقبة بالحرمان الكنسى لكل الذين خضعوا للمنصرين الأمريكيين وعندها أقام أولئك المنصرون كنيسة بروتستانتية للمحرومين كنسياً وعلى الرغم من الحماية التى توفرها الحكومة العثمانية والحكومات البروتستانتية فقد استمرت المضايقات من جانب البطريركية الأرمنية[٢].

وفى (١٥ نوفمبر ١٨٤٧م/ ذو الحجة ١٢٦٤هـ) صدر فرمان سلطانى يعترف رسمياً بالرعايا البروتستانت فى الدولة العثمانية باعتبارهم يُكونون جماعة دينية مستقلة ومنفصلة مما أدى إلى تضاؤل قوة ونفوذ البطريركية الأرمنية[٣] . وزاد تساهل وتسامح الحكومة العثمانية مع الإرساليات التنصيرية فى عام (١٨٥٦م/

(١) J..A. Denovo, Op. Cit., pp 11, 12.

(٢) L.J. Gordon; Op. Cit. p 227.

(٣) Ibid; p 228.

١٢٧٣هـ) عقب صدور الخط الهمايونى الذى أكد ما جاء فى خط كلخانة (١٨٣٩م/ ١٢٥٥هـ) بصدد المساواة بين المسلمين والمسيحيين ولا شك أن هدف الحكومة العثمانية من إصدار الخطين كان إرضاء الدول الأوربية بتطبيق مبدأ المساواة بين رعايا السلطان بهدف صهر جميع طوائف الدولة فى بوتقة العثمنة ولكى تبطل ذريعة روسيا فى التدخل ضد الدولة العثمانية دفاعاً عن الرعايا المسيحيين إلا أنه كان من الصعب عليها تجنب التناقضات والصعوبات التى واجهت التطبيق . ولكن يبدو أن ذلك التساهل من قبل الحكومة العثمانية قد دفع المنصرين - لاسيما الأمريكيين والبريطانيين - إلى المطالبة بالمزيد من التنازلات مما جعل الحكومة العثمانية فى عام (١٨٦٤م/١٢٨١هـ) تلجأ إلى انتهاج سياسة جديدة متشددة نحو الإرساليات التنصيرية عامة للقضاء على أى احتمال للهجوم على الإسلام[1] . واكتسبت السياسة الجديدة قوة مع مرور السنوات الأمر الذى أدى فى بعض الأحيان إلى وقوع حوادث دبلوماسية ارتبطت بالإرساليات التنصيرية .

ووقعت أول حادثة فى عام (١٨٦٢م/١٢٧٩هـ) وتكاد تكون متزامنة مع بداية تشدد الحكومة العثمانية ولولا ثبوت أن الذين قاموا بها كانوا من عصابات قطاع الطرق لكان من الممكن أن تعتبرها حكومة الولايات المتحدة إنذاراً وموقفاً رسمياً يعبر عن السياسة العثمانية الجديدة . ففى مارس من ذلك العام قتل جاكسون ج . كوفينج Jackson G. Goffing قرب الإسكندرونة وفى يولية قتل القس وليم ميريام William Merriam من قبل قطاع طرق بلغاريين وأبدت السلطات العثمانية جهوداً واضحة للقبض على الجناة ومعاقبتهم ، وخلال فترة وجيزة تم إعداد أحد قتلة القس كوفينج وفى أقل من عام تم إعدام اثنين من قتلة القس ميريام وعرض الوزير الأمريكى فى استانبول موريس مكافأة شخصية قدرها مائة وخمسون دولار لمن يقبض على شريك قاتل كوفينج وكان القبض على الملازم الذى أخفى ذلك الشخص دليلاً على حرص السلطات العثمانية على تأمين سلامة المنصرين الأمريكيين . وفى بادرة تقدير للاهتمام الذي أبداه الصدر الأعظم فى معاقبة المجرمين قدم إليه رئيس الولايات المتحدة هدية شخصية تتكون من مسدسين من الفضة[2] .

(١) أحمد عبد الرحيم مصطفى ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٢١٩ - ٢٢٠ .

(٢) L.J. Gordon; Op. Cit. pp 236, 237.

ويبدو أن سياسة الحكومة العثمانية نحو الإرساليات التنصيرية الأمريكية كانت بين مد وجزر . فعلى سبيل المثال نجد أنه فى (١٨٧٤م/١٢٩١هـ) وبينما كان شيخ الإسلام يعبر جسر جالاتا فى استانبول قام بشراء نسخة من الإنجيل وبعد ذلك ثار وعارض بشدة مما كان له دوره الفعال فى إصدار فرمان سلطانى يمنع بيع الأناجيل باللغة التركية إذا كانت مطبوعة بحروف عربية(١) . وفى عام (١٨٨٠م/١٢٩٨هـ) هوجم القس بارسونز J.W. Parsons بواسطة عصابة من اللصوص(٢) . وسرعان ما تم القبض على قاتل القس ولكن لم تتم محاكمته فوراً . نتيجة لسياسة الإبطاء فى محاكمة القضايا فإن المنصرين الأمريكيين شعروا بخطورة وضعهم فى الدولة العثمانية(٣) . وفى عام (١٨٨٢م/١٣٠٠هـ) صرح المجلس الأمريكى بأن « الحكومة التى تسامحت ولكنها لم تحابِ أو تفضل وجود أعمال المنصرين قد أبدت فى الآونة الأخيرة روحاً أقل تحرراً » . والمقصود الحكومة العثمانية والتى زادت من الصعوبات فى طريق الإرساليات وذلك بإغلاق المطابع ، وعدم إصدار تصاريح البناء والسفر مما زاد من إزعاج رجال الإرساليات(٤) .

وفى عام (١٨٨٣م/١٣٠١هـ) أدت حادثة مهاجمة المنصرين الأمريكيين كناب Knapp ودكتور رينولدز Dr. Reynolds فى فان من قبل قطاع طرق عثمانيين(٥) . إلى أول مطالبة بتعويض مالى . ورد الباب العالى « بأن المطالبة بالتعويض ... لا يمكن أخذها بعين الاعتبار نظراً لأن قوانين الدولة لا تسمح بذلك » . وتم القبض على بعض المعتدين بعد تحديد هويتهم(٦) . وأبدى رئيس العصابة موسى بك استعداده

(١) L.J. Gordon; p 228.

(٢) U.S. Foreign Relations, 1880, JX 233. A3, Turkish Empire, Ottoman Porte, No 619, **From Mr. Heap to Mr. Evarts,** August 1, 1880.

(٣) U.S. Foreign Relations, 1880, JX 233. A3, Turkish Empire, Ottoman Porte, No 620, **From Mr. Heap to Mr. Evarts,** August 9, 1880.

(٤) L.J. Gordon; Op. Cit. p 228.

(٥) U.S. Foreign Relations, 1883, JX 233. A3, Turkish Empire, Ottoman Porte, No 553, **From Mr. Wallace to Mr. Frelinghuysen,** June 18, 1883.

(٦) U.S. Foreign Relations, 1889, JX 233. A3, Turkish Empire, Ottoman Porte, No 34, **From Mr. King to Said Pacha,** October 7, 1889.

لدفع تعويض للسيد كناب قدره أربعمائة ليرة تركية نقداً وألف رطل من الزبدة وأن يُقبِّل يده ويطلب عفوه ، ولكن ذلك لم يتم بسبب تبرئة السلطات العثمانية لموسى بك وإطلاق سراحه[١] مما دفع حكومة الولايات المتحدة إلى الاعتراض بشدة ، وفى المقابل عبر السلطان عن استيائه من المعانى المتضمنة للاعتراض والتى تشير إلى عدم إقامة العدل فى دولته[٢] . ولم تعاقب السلطات العثمانية موسى بك حتى عام (١٨٩٠م/١٣٠٨هـ) حيث تم إبعاده عن العاصمة استانبول[٣] .

وفى عام (١٨٩٢م/١٣١٠هـ) أُحرق منزل منصر أمريكى فى قونيه ونُسبت مسئولية الحادث إلى بعض الأرمن واليونانيين فى تلك المنطقة ، والذين كان بعضهم على عداوة مع المنصرين البروتستانت بسبب الخلاف المذهبى ، وأبرق وزير الخارجية الأمريكية إلى القائم بالأعمال فى استانبول نيوبيورى Newbury للمطالبة بضمان الحماية ودفع تعويض نقدى مناسب ، ومعاقبة كل المذنبين . كما طلب من القائم بالأعمال بأن يضيف للباب العالى بأن سفينة سترسل للتحرى إن لم تتم الاستجابة فوراً لتلك المطالب وتبعاً للتعليمات الصادرة إليه قام القائم بالأعمال بتقديم مطالب حكومته وطالب بتعويض قدره ألف ومائتى ليرة تركية مع منح فترة عشرة أيام لتلقى رده ، وبعد سبعة عشر يوماً وافق الباب العالى على دفع مبلغ ستمائة ليرة تركية ، وقبلت حكومة الولايات المتحدة ذلك المبلغ[٤] . ومع مضى السنوات أصبح موقف الحكومة العثمانية أكثر تشدداً تجاه الإرساليات التنصيرية الأمريكية . خاصة مع تفجر الاضطرابات الأرمنية فى عام (١٨٩٣م/١٣١١) لاسيما مع يقين الحكومة العثمانية بالدور الذى لعبه رجال تلك الإرساليات فى التأثير على الطوائف المسيحية خاصة الأرمن ، وذلك عن طريق مدارس الإرساليات والتى لقنتهم مبادئ الحرية - المبادئ التى كانت تثيرهم ضد السلطة العثمانية - وعمّقت لديهم الاعتزاز بلغتهم ودينهم وتراثهم الثقافى[٥] .

(١) L.J. Gordon; Op. Cit. p 238.

(٢) U.S. Foreign Relations, 1889, JX 233. A3, Turkish Empire, Ottoman Porte, No 62, **From Mr. King to Mr. Blaine,** Desember 19, 1889.

(٣) U.S. Foreign Relations, 1890, JX 233. A3, Turkish Empire, Ottoman Porte, No 171, **From Mr. Hirsch to Mr. Blaine,** October 22, 1890.

(٤) L.J. Gordon; Op. Cit. p 238.

(٥) J..A. Denovo, Op. Cit., p 49.

وأثناء تلك الاضطرابات أدى إحراق المبنى غير المكتمل البناء فى كلية الأناضول فى مرسوفان إلى مطالبة فورية من جانب حكومة الولايات المتحدة بالتعويض وترخيص بإعادة البناء وضمان الأمن ، وقاوم الباب العالى تلك المطالب على أساس أن تلك الكلية كانت مركزاً للفتنة الأرمنية(١) . ومن الاستقصاء الذى أجراه القنصل الأمريكى تُكتشف حقيقة مؤداها أن تلك المؤسسة التعليمية ظلت لفترة طويلة مركزاً للقلاقل ، واتضح أن اثنين من المدرسين الأرمن عضوان فى جماعة ثورية سرية . كما اتضح أن المنشورات المثيرة للعصيان والتى وُزعت فى كل الأقاليم قد طُبعت فى ماكينة طباعة بالكلية ، ومن ناحية أخرى توصل التحرى الأمريكى للحقائق إلى إثبات أن الحريق قد تم على أيدى ضباط شرطة عثمانيين بهدف وضع نهاية لعمل المنصرين فى المنطقة(٢) . وبناء على ذلك تم الإلحاح بشدة على المطالب ، وخلال ثلاثة أشهر دفع الباب العالى خمسمائة ليرة عثمانية إلى الوزير الأمريكى فى استانبول ، ووعد بإصدار ترخيص لإعادة البناء(٣) ، إلا أن الترخيص لم يصدر لمدة عامين بعد ذلك ، وعندها أبرق وزير الخارجية مفيداً بأن « الرئيس سيعتبر أى إبطاء آخر فى الوفاء بالوعد بادرة غير ودّية » وتم إصدار الترخيص خلال أسبوعين(٤) .

ومع تزايد توتر الوضع فى السنوات التالية مباشرة أصبح المنصرون فى الأقاليم الداخلية يحسون بعدم الأمان ، وكإجراء احتياطى طالب الوزير الأمريكى فى استانبول تيريل من الصدر الأعظم أن يرسل برقياً تعليمات لكل أقاليم الدولة التى يوجد بها منصرون أمريكيون مطالباً « بأن يحترم كل الموظفين المدنيين والعسكريين شخصية وممتلكات أولئك المبشرين وألا يتسببوا فى إزعاجهم أو اهانتهم»(٥). وبهدف

---

(١) U.S. Foreign Relations, 1893, JX 233. A3, Turkish Empire, Ottoman Porte, No 40, **From Mr. Trrell to Mr. Gresham,** August 21, 1893.

(٢) U.S. Foreign Relations, 1894, JX 233. A3, Turkish Empire, Ottoman Porte, **From Mr. Gresham to Mr. Thompson,** April 12, 1894.

(٣) U.S. Foreign Relations, 1896, JX 233. A3, Turkish Empire, Ottoman Porte, **From Mr. Jewett to Mr. Short,** February 5, 1896.

L.J. Gordon, Op. Cit., p 239.

(٤) U.S. Foreign Relations, 1893, JX 233. A3, Turkish Empire, Ottoman Porte, **From Mr. Thompson to Mr. Gresham,** April 10, 1893.

(٥) U.S. Foreign Relations, 1895, JX 233. A3, Turkish Empire, Ottoman Porte, **From Mr. Gresham to Mr. Trrell,** April 2, 1895.

تأمين حماية أكبر للإرساليات الأمريكية طلب الوزير الأمريكى من حكومته بأن تبعث بسفينتين أو ثلاث إلى المياه العثمانية[١] ، وفى (إبريل ١٨٩٥م/ ذو القعدة ١٣١٢هـ) صدرت الأوامر إلى السفينتين سان فرانسسكو وماربل هيد بالتوجه إلى بيروت وأزمير وموانئ عثمانية أخرى[٢] . وعند وصولهما تم التأكيد للباب العالى بأن الزيارة ودية وليست بهدف عرض القوة البحرية الحربية الأمريكية ، وأن إرسال مثل هذه السفن يهدف فقط إلى حماية المؤسسات الأمريكية التابعة للإرساليات[٣] .

أما أكثر الحوادث الدبلوماسية خطورة فى معرض العلاقات بين حكومتى الولايات المتحدة والدولة العثمانية فهى تلك الحادثة التى وقعت أثناء الاضطرابات الأرمنية فى (نوفمبر ١٨٩٥م/ جمادى الآخرة ١٣١٣هـ) فى خربوط ومرعش بسبب الدمار الذى لحق بممتلكات المنصرين الأمريكيين ، وأدى إلى مطالبة حكومة الولايات المتحدة بتعويض قدره أربع وثمانين وخمسمائة وتسعة عشر ألف دولار[٤] . ولكن الباب العالى أنكر أية مسئولية عن التلفيات، ورفض الاعتراف بالمطالب الأمريكية[٥]. ولتدعيم موقفه استشهد برفض حكومة الولايات المتحدة الإقرار بالمسئولية تجاه وفاة بعض الرعايا النمساويين المجريين أثناء اضطرابات فى لاتيمر Latimer بولاية بنسلفانيا Pennsylvania على أساس أن الحكومة لا يمكن أن تعتبر مسؤولة عن الأضرار التى تصيب الأفراد على أيدى السلطات العامة عندما تتصرف على أساس أداء واجب إخماد الاضطرابات المخلة بالأمن العام . وجادل الوزير الأمريكى فى

---

(١) U.S. Foreign Relations, 1895, JX 233. A3, Turkish Empire, Ottoman Porte, No, 460, **From Mr. Terrell to Said Pasha,** March 12, 1895.

U.S. Foreign Relations, 1895, JX 233. A3, Turkish Empire, Ottoman Porte, No, 460, **From Mr. Terrell to Mr. Gresham,** March 13, 1895.

(٢) U.S. Foreign Relations, 1895, JX 233. A3, Turkish Empire, Ottoman Porte, **Telegram,** April 18, 1895.

(٣) U.S. Foreign Relations, 1895, JX 233. A3, Turkish Empire, Ottoman Porte, **From Mr. Terrell to Mr. Gresham,** April 21, 1895.

(٤) U.S. Foreign Relations, 1896, JX 233. A3, Turkish Empire, Ottoman Porte, **From Mr. Terrell to Tavfik Pasha,** February 26, 1896.

(٥) National Archives Microfilm of U.S. 77/167,No. 40, **From Mr. Richard Olney to Mr. Terrell,** March 20, 1896.

استانبول بأن الضباط العثمانيين قد شاركوا بالفعل فى الاضطرابات الأرمنية فى خربوط ومرعش ، واستشهد أيضاً بدفع المبالغ التى طولبت بها حكومة الولايات المتحدة فى قضية بعض الإيطاليين الذين أعدموا من غير محاكمة من قبل بعض الغوغاء فى نيو أورليانز New Orleans وفى قضية مجزرة بعض الصينيين فى روك سبرنجز Rock Springs بولاية ويومنج Wyming[١] . واكتسب الرأى والسخط العامان ذروة عالية فى الولايات المتحدة . غير أن الجهود للحصول على إقرار بالمسئولية باءت بالفشل ، ولم يعد بمقدور الرئيس الأمريكى كليفلاند سوى أن يعطى تأكيدات بأن المطالب سوف تتم تسويتها قريباً[٢] .

ويبدو أن خطورة الاضطرابات الأرمنية لم تجعل الباب العالى يكتفى بإنكار مسئوليته عن التلفيات . بل إنه أعلن حقه فى فتح خطابات الإرساليات الأمريكية وفحصها فى أى وقت تكون فيه هنالك اضطرابات فى ذلك الجزء من البلاد والذى تكون الخطابات موجهة إليه أو تكون الخطابات صادرة منه ، وقد شملت ممارسة ذلك الحق فى بعض الأحيان خطابات الحكومة الرسمية مما أدى إلى اعتراض شديد اللهجة من قبل حكومة الولايات المتحدة جاء فيه : « إن من الصعب افتراض أن الحكومة العثمانية قد تصل إلى التغاضى عن أهم امتياز واضح ، ولا يمكن الاستغناء عنه للمثلين الدبلوماسيين الأمريكيين من حيث انتهاك الخطابات المميزة لوكلاء معترف بهم للولايات المتحدة » . وقال وزير الخارجية الأمريكية : « بأن ترسيخ مثل هذا التدخل سوف يُنظر إليه باعتباره إهانة دولية كبيرة » . وفى أثناء ذلك كانت هناك شكاوى عديدة من المنصرين الأمريكيين تذكر بأن بريدهم لم يسلم لهم ، وفى حالة استلامه يكون قد تم فتحه والإطلاع عليه[٣] .

وعودة إلى موضوع التعويض عن خسائر الإرساليات الأمريكية فى خربوط ومرعش فإن الحكومة العثمانية أرسلت مذكرة إلى حكومة الولايات المتحدة رفعها أهالى خربوط ومرعش إلى السلطان رغبة منهم فى سحب الإرساليات الأمريكية من

---

(١) U.S. Foreign Relations, 1898, JX 233. A3, Turkish Empire, Ottoman Porte, **From Mr. Straus to Mr. Hay,** December 12, 1898.

(٢) L.J. Gordon; Op. Cit. p 241.

(٣) Ibid; p 230.

منطقتهم ، وقد وقعت المذكرة من قبل ستين أرمنياً ونصت على « أن المنصرين الذين جاؤوا إلى خربوط قبل ثلاثين أو أربعين عاماً مضت قد تسببوا - من خلال تأثير المدارس التى زعموا أنهم أنشأوها لمنفعة الناس - فى أن ينحرف بعض الأطفال عن جادة الطريق ، وذلك بإفساد عقولهم وسلوكهم وحثهم على العقوق وجعلهم ينحازون ضد سلطة الدولة العثمانية التى تأسست منذ أكثر من ستمائة عام ، وأخيراً فإنهم قد تسببوا فى حالة بغيضة تنشأ عن مغامرات محددة ، والآن فإن بقاء هؤلاء المنصرين فى بلادنا سوف يتسبب فى الاضطرابات وزعزعة السلام والأمن العام ، والشكر لعناية الدولة إذ توجد مدارس عدة لكل الجنسيات ، ومع تأسيس مدارس أخرى فإن تعاون المنصرين غير ضرورى ولذا ، فإننا نرجو سموكم أن يرحلوا عن البلاد فى أقرب وقت ممكن[1] ولم تستبعد حكومة الولايات المتحدة احتمال أن تكون هذه المذكرة بتدبير من الحكومة العثمانية رغبة منها فى إبعاد الإرساليات الأمريكية عن مسرح الاضطرابات الأرمنية فى خربوط ومرعش . وقد عبر وزير الخارجية الأمريكية فى معرض رده على الوزير العثمانى عن اعتقاده بأن التهم المبهمة الموجهة ضد رجال الإرساليات الأمريكية إنما هى مجرد احدى الحوادث العارضة فى خضم حملة منظمة لتشويه الحقائق ، وأضاف بأن حكومته ستجرى تحرياً لاستقصاء حقيقة التهم وصدق المذكرة ، وذلك ليس بسبب احتمال صحتها ، وإنما من أجل فضح تشويه الحقائق[2] . ونظراً لعدم وجود قنصل أمريكى فى خربوط فقد طلب من نائب القنصل البريطانى أن يساعد بخدماته فى تحرى التهم[3] . وجاء فى تقريره الرسمى أن الأرمن قد أُرغموا من قبل السلطات العثمانية على أن يوقعوا على المذكرة بتهديدهم[4] .

---

(١) U.S. Foreign Relations, 1896, JX 233. A3, Turkish Empire, Ottoman Porte, **From Mavroyeni Bey to Mr. Olney,** April 8, 1896.

(٢) U.S. Foreign Relations, 1896, JX 233. A3, Turkish Empire, Ottoman Porte, **From Mr. Olney to Mavroyeni Bey,** April 15, 1896.

(٣) U.S. Foreign Relations, 1896, JX 233. A3, Turkish Empire, Ottoman Porte, No. 938, **From Mr. Olney to Mr. Riddle,** April 15, 1896.

(٤) U.S. Foreign Relations, 1896, JX 233. A3, Turkish Empire, Ottoman Porte, No. 901, **From Mr. Riddle to Mr. Olney,** July 22, 1896.

ونحن لا نستبعد أن تكون نتيجة التحرى صحيحة، وبفرض هذا فلابد ألا يغيب عنا رغبة الحكومة العثمانية فى القضاء على أى عنصر قد يساعد الأرمن على القيام بالمزيد من الاضطرابات مما يترتب عليه تهديد للأمن العثمانى . وبرغم ما سبق فإن الجهود الأمريكية من أجل الحصول على التعويض لم تتوقف . ففى (ديسمبر ١٨٩٨م/ شعبان ١٣١٦هـ) تمكن الوزير الأمريكى فى استانبول ستراوس من الحصول على إذن مقابلة السلطان عبد الحميد ، وأثناء المقابلة اعترف السلطان بالمسئولية عن الأضرار التى أصابت الممتلكات الأمريكية ، ومن ثم صدرت تعليمات إلى مجلس الوزراء لدفع التعويض ، وعم ارتياح ورضا كبيران فى الدوائر الرسمية الأمريكية(١) . ورغم ذلك فإن التعويض لم يُدفع حتى (مارس ١٨٩٩م/ ذو القعدة ١٣١٧هـ) ودخلت المسألة مرحلة جديدة بواسطة السلطان عندما طلب تمديد الوقت حتى يُجرى ترتيباته لشراء سفينة من شركة كرامبس الأمريكية . وأضاف بأن المفاوضات لو سارت على نحو مرض ، وكانت السفن تفى بمتطلباته فقد يشترى سفينتين أو ثلاث سفن إضافية فى وقت لاحق .

وفى بادئ الأمر لم يكن هناك ارتباط واضح بين دفع التعويض وشراء سفينة من شركة خاصة لبناء السفن ، ولكن الوزير الأمريكى ستراوس فهم أن السلطان يرغب فى أن يدفع المبلغ تحت ستار حتى لا تعرف الحكومات البريطانية والفرنسية والإيطالية والألمانية بدفعه التعويض للأمريكيين ، لأن لكل من تلك الحكومات مطالبات بتعويضات عن الأضرار ولم يتم الاعتراف بها . ومع استمرار عدم دفع التعويض حتى قرب نهاية عام (١٨٩٩م/١٣١٧هـ) لجأ الوزير الأمريكى ستراوس ثانية إلى طلب مقابلة السلطان ، وتمت المقابلة فى ٢٢ سبتمبر/ جمادى الأولى ، وفى تلك المقابلة لم يشر السلطان إلى مسألة التعويض ، واكتفى بذكر أن طلب شراء سفينة حربية قد أُرسل إلى وزير البحرية ، وأنه فور إبرام العقد سيتم دفع المطالبات الأمريكية . وفى اليوم التالى وكمحاولة من السلطان عبد الحميد لاستمرار العلاقات الودية أرسل برقية إلى المسلمين فى الفلبين يطالبهم بعدم المشاركة فى الحرب ضد الولايات المتحدة(٢).

---

(١) National Archives Microfilm of U.S. 77/167,No. 43, **From Mr. Hay to Mr. Straus,** December 10, 1898.

(٢) U.S. Foreign Relations, 1899, JX 233. A3, Turkish Empire, Ottoman Porte, No. 112, **From Mr. Straus to Mr. Hay,** September 23, 1899.

وأوضح الوزير الأمريكى ستراوس لحكومته أنه يرى أن هنالك سببين للإبطاء العثمانى فى تسوية المطالبات . ففى المقام الأول عانى مواطنو فرنسا وبريطانيا وإيطاليا وألمانيا من خسائر أثناء الاضطرابات الأرمنية ، ولكن المطالبات التى رفعت من قبل حكوماتهم قد تم رفضها صراحة ، وعلى كل فإن الباب العالى كان يدرك تماماً أنه إذا تم دفع المطالبات الأمريكية فسيكون من الضرورى دفع كل المطالبات ، وفى المقام الثانى فإن السلطات العثمانية كانت متيقنة بأن المنصرين الأمريكيين حثوا الأرمن على الثورة ، ولذا فإنهم مسؤولون عن الاضطرابات(١) .

وعندما حل (يناير ١٩٠٠م/ رمضان ١٣١٨هـ) وكان التعويض الذى طلبته حكومة الولايات المتحدة لم يدفع بعد . أبلغت حكومة الولايات المتحدة وزيرها فى استانبول بأنها ستؤازره فى أية إجراءات يرى أنها ضرورية لإنجاز تسوية عاجلة لذلك التعويض(٢) . وعندما تمت مخاطبة السلطان وعد بالدفع خلال مدة قدرت من ثلاثة إلى أربعة أشهر وشكره وزير الخارجية هاى لتأكيداته(٣) . واقترح الوزير الأمريكى السابق فى استانبول جيمس أنجيل James Angell بأن يتم إرسال بعض السفن الحربية لتجلجل نوافذ السلطان . لكن الوزير ستراوس كان دائماً ينصح بعدم استخدام القوة(٤) . وفى (ديسمبر ١٩٠٠م/ رمضان ١٣١٨هـ) أرسلت السفينة كينتكى إلى استانبول ، وسمح لها بالبقاء عدة أيام إضافية زيادة عما كان مقرراً لها ، وذلك لاستبعاد أى انطباع بأن للزيارة طبيعة عدوانية ، وتم استقبال بحارة السفينة بحفاوة ، واستقبل السلطان قائد السفينة شيستر وطاقم ضباطه ، وأقام لهم حفل عشاء فى قصر يلدز Yaladiz ولم يرد فى تلك المقابلة أى ذكر للتعويض(٥) .

---

(١) U.S. Foreign Relations, 1899, JX 233. A3, Turkish Empire, Ottoman Porte, No. 136, **From Mr. Straus to Mr. Hay,** Desember 20, 1899.

(٢) U.S. Foreign Relations, 1900, JX 233. A3, Turkish Empire, Ottoman Porte, No. 196, **From Mr. Hay to Mr. Straus,** Jenuary 11, 1900.

(٣) The New York Times, **February 9, 1900,** p 12.

(٤) L.J. Gordon; Op. Cit. p 242.

(٥) U.S. Foreign Relations, 1900, JX 233. A3, Turkish Empire, Ottoman Porte, Op. Cit., No 259, Desember 12, 1900.

ومضى على موضوع التعويض سبع سنوات دون مؤشرات لأية تسوية سوى بعض الوعود . وفى (٢٧ فبراير ١٩٠١م/ ذو القعدة ١٣١٩هـ) تم إبلاغ الباب العالى بأن رئيس الولايات المتحدة يتوقع دفعاً فورياً للتعويض[١] ، وفى أثناء ذلك عقد الوزير ستراوس - الذى كان فى إجازة - مفاوضات مع الوزير العثمانى فى واشنطن ، ونتج عنها إبرام عقد مع شركة كرامبس لبناء السفن لشراء سفينة . وكانت هنالك فقرة إضافية فى العقد تنص على دفع خمسة وتسعين ألف دولار عن المطالبات[٢] . وفى (١٢ يونية ١٩٠١م/ ربيع أول ١٣١٩هـ) علمت الخارجية الأمريكية بأنه قد تم إيداع مبلغ ثلاث وثمانين ألف وستمائة دولار فى البنك العثمانى الإمبراطورى من قبل الحكومة العثمانية لحساب الوزير الأمريكى فى استانبول[٣] . والواقع أنه ما كادت مسألة التعويض تتم تسويتها ، ويهدأ السخط العام حتى تم فى ٣ سبتمبر/ جمادى الآخرة اختطاف منصرة أمريكية تدعى الآنسة إيلين ستون Ellen Stone وزميلة لها من قبل قطاع طرق قرب سالونيك[٤] . وبذلت السلطات العثمانية كل ما فى وسعها للقبض على المختطفين ، ولكن لم يكن بالإمكان عمل شئ سوى القليل ، للخوف من أن ذلك قد يعرض حياة المختطفتين للخطر . وفى ٢٨ سبتمبر/ جمادى الآخرة تم تلقى رسالة من المختطفين يطالبون فيها بدفع فدية تصل إلى ما يقارب مائة ألف دولار قبل ٨ أكتوبر/ رجب مع التهديد بقتل المنصرة ستون[٥] . وكانت القضية ككل تعتبر مناورة سياسية من جانب البلغاريين فى مقدونيا لتشويه صورة الحكومة العثمانية[٦].

---

(١) National Archives Microfilm of U.S. 77/168, **Telegram,** February 27, 1901.

(٢) L.J. Gordon; Op. Cit. p 243.

(٣) U.S. Foreign Relations, 1901, JX 233. A3, Turkish Empire, Ottoman Porte, **From Mr. Leishman to Mr. Hay,** Juny 12, 1901.

(٤) U.S. Foreign Relations, 1901, JX 233. A3, Turkish Empire, Ottoman Porte, **From Mr. Leishman to Mr. Hay,** September 5, 1901.

(٥) U.S. Foreign Relations, 1901, JX 233. A3,
From Mr. Eddy to Mr. Hay, September 28, 1901.

(٦) U.S. Foreign Relations, 1901, JX 233. A3, Turkish Empire, Ottoman Porte, No. 89, **From Mr. Eddy to Mr. Hay,** October 2, 1901.

وتردد المنصرون فى دفع الفدية من أجل استعادة أحد العاملين لديهم ، وأيضاً رفضت حكومة الولايات المتحدة دفع المبلغ المطلوب ، وكان الحل بأن نظمت حملة فى الولايات المتحدة لجمع المبلغ المطلوب لتأمين إطلاق سراح المرأتين[١] . ونتيجة لجهود اللجنة التى تولت حملة التبرعات تم جمع مبلغ من المال للفدية[*] وسُلم لوزير الخارجية الأمريكية هاى[٢] . وبواسطة السلطات العثمانية فى استانبول تم الاتصال بالمختطفين الذين وافقوا فى (٢٠ يناير ١٩٠٢م/ شوال ١٣٢٠هـ) على قبول مبلغ الفدية إذا دفع قبل عشرة أيام ، وتم الدفع بناء على ذلك[٣] . وفى فبراير/ ذو القعدة تم إطلاق سراح المرأتين[٤] .

هذا العرض كشف لنا موقف الدولة العثمانية من الإرساليات الأمريكية والأحداث التى وقعت بشأنها أن الباب العالى كان يحرص على بقاء علاقة طيبة مع حكومة الولايات المتحدة آخذاً فى الاعتبار عدم السماح لتلك الجماعات بالتدخل فى الشئون السياسية وعدم تمكينها من إثارة الاضطرابات على أيدى الطوائف التابعة للدولة العثمانية - وبخاصة الأرمن - كما أنه بات واضحاً عدم استجابة الدولة العثمانية للكثير من الشكاوى الأمريكية بخصوص الإرساليات ، كما لا يبعد عن الذهن أيضاً أن جماعات التنصير الأمريكية كانت تلقى معارضة شديدة من جماعات التنصير الأوربية الأخرى .

موقف الولايات المتحدة

فى السنوات الأولى لعمل الإرساليات التنصيرية الأمريكية فى الدولة العثمانية لم تكن تلك الإرساليات فى حاجة إلى الدعم الحكومى الأمريكى . فقد كان

---

(١) National Archives Microfilm of U.S. 77/168, **Telegram,** February 27, 1901.

(*) يذكر Denovo أن مبلغ الفدية كان حوالى ٧٠ ألف دولار ، بينما يذكر Gordon أن المبلغ كان حوالى ٦٦ ألف دولار انظر :

J.A. Denovo, Op. Cit., p 32.

L.J. Gordon; Op. Cit. p 244.

(٢) L.J. Gordon; Op. Cit. p 244.

(٣) U.S. Foreign Relations, 1902, JX 233. A3, Turkish Empire, Ottoman Porte, No. 129, **From Mr. Leishman to Mr. Hay,** Junuary 20, 1902.

(٤) U.S. Foreign Relations, 1902, JX 233. A3, Turkish Empire, Ottoman Porte, **From Mr. Leishman to Mr. Hay,** February 23, 1902.

المنصرون مثلهم مثل التجار يسبقون التمثيل الدبلوماسى ، وارتبطت حمايتهم وأمنهم بالضمانات التى تقدمها الحكومة العثمانية ، ولكن مع سياسة التشدد التى انتهجتها الحكومة العثمانية منذ عام (١٨٦٤م/١٢٨١هـ) تجاه الإرساليات التنصيرية اختلف الأمر بسبب العراقيل التى أخذت الحكومة العثمانية تضعها فى طريق عمل تلك الإرساليات ، ورغم ذلك فلم يكن لحكومة الولايات المتحدة فى البداية موقف تجاه السياسة التى وصفت بالمتشددة[١] . وقد يكون لذلك عدد من التفسيرات . فحكومة الولايات المتحدة انشغلت بالحرب الأهلية(*) وما أعقبها من فترة إعادة بناء تطلب منها كل الاهتمام . إضافة إلى أن المسئولين فى الباب العالى لم يعتادوا فى علاقتهم مع الدول الأوربية على سياسة الدبلوماسية المفتوحة الأمريكية . بل اعتادوا فى أغلب الأحيان على سياسة القوة . فعندما تعترض وزارة الخارجية فى لندن أو باريس أو موسكو أو برلين على أى تصرف من جانب الباب العالى فإن الجيوش تكون متأهبة لاحتلال جزء استراتيجى فى الدولة العثمانية . وبناء على هذا فإن اعتراضات الدول الأوربية كانت عادة ما تأتى بنتائج إيجابية . ومن ناحية أخرى فإن وجود سفن أمريكية فى استانبول كان نادراً وغير مألوف ، ولذلك كانت حكومة الولايات المتحدة ترى أن اعتقاد الباب العالى بأن الولايات المتحدة لن تلجأ إلى القوة سبب فى الصعوبات التى واجهها الأمريكيون فى الدولة العثمانية لتأمين حقوقهم وفقاً للمعاهدة . وإضافة إلى التفسيرات المذكورة فقد أكد المنصرون الأمريكيون لحكومتهم عدم اهتمام الوزراء الأمريكيين فى الدولة العثمانية بالإرساليات التنصيرية . وعلى سبيل المثال فقد عانى هاملين من أجل الحصول على ترخيص للبناء مما دفعه إلى شن هجوم عنيف على الوزير الأمريكى فى استانبول موريس لرفضه تقديم المساعدة . وأكد هاملين بأنه نظراً لأن المسألة غير تجارية فإنه لم يتلق أية مساعدة ، ولو كانت شكواه تتعلق بناحية تجارية لوجد كل المساعدة الممكنة[٢].

(١) L.J. Gordon; Op. Cit. pp 232, 233.

(*) سبقت الإشارة إلى موقف الدولة العثمانية من الحرب الأهلية فى الفصل الثانى من الباب الأول .

(٢) H.N. Howard, " The Bicentennial ", p 296.

كما اشتكى الرئيس الثانى لكلية روبرت چورج واشبورن George Washburn من أن حكومته لم تُقدم له المساندة والدعم حيث قال : « قد مرت علينا أوقات لولا علاقتنا الحميمة بالسفارة البريطانية لكانت الكلية قد صادفت إخفاقاً كبيراً ... لقد كان صحيحاً على نحو عام وليس دائماً أن الحكومة البريطانية قد أبدت اهتماماً بالكلية يزيد عن اهتمام حكومة واشنطن »(١) . ولم تكن كلية روبرت هى المؤسسة الأمريكية الوحيدة التى عانت من عدم توفر الدعم الحكومى المناسب . بل إنه فى (١٨٨٥م/١٣٠٣هـ) أرسل سكرتير المجلس الأمريكى شكوى رسمية إلى رئيس الولايات المتحدة يطالب فيها بالاهتمام بمصالح الإرساليات ، وسجل أربع شكاوى عامة تتعلق بالقيود المفروضة على بيع الكتب الدينية ، وعلى إصدار تراخيص البناء للمدارس ، وإعفاء مستوردات الإرساليات من دفع الرسوم الجمركية ، وعدم تأمين حياة وممتلكات الإرساليات التنصيرية الأمريكية(٢) .

ومع تزايد المواقف العثمانية المتشددة فى أواخر القرن التاسع عشر الميلادى/ الثالث عشر الهجرى ، وتزايد عدد الشكاوى الأمريكية بدأ هنالك تغير ملحوظ فى حوالى (١٨٩٠م/١٣٠٨هـ) فى موقف حكومة الولايات المتحدة ، فقد أبدى الممثلون الدبلوماسيون الرسميون لحكومة الولايات المتحدة موقفاً جديداً ، واتبعوا أساليب حاسمة فى حماية الأمريكيين فى الدولة العثمانية ، وتكرر اللجوء إلى استخدام سفن الأسطول الأمريكى . بل وحدث فى بعض الأحيان استعراض للقوة ، وأصبحت المراسلات الموجهة للباب العالى أكثر إصراراً وقوة وحسماً فى طبيعتها . مع الكثير من التهديد باللجوء إلى تصرفات متطرفة إذا لم يتم التوصل إلى ترضية . وعلى سبيل المثال ففى (١٩٠١م/١٣١٩هـ) وبعد أن استطاعت الحكومة الفرنسية الحصول على امتيازات فى الدولة العثمانية لرجال الإرساليات الفرنسية استطاعت روسيا أن تحصل على امتيازات مماثلة . بينما رفض العثمانيون منح امتيازات مماثلة للإرساليات والكليات الأمريكية . مما دفع الوزير الأمريكى فى استانبول ليشمان إلى الاحتجاج بشدة على هذه التفرقة(٣) . وأرسلت إدارة الرئيس الأمريكى روزفلت بعض

(١) L.J. Gordon; Op. Cit. p. 234.

(٢) U.S. Foreign Relations, 1885, JX 233. A3, Turkish Empire, Ottoman Porte, No. 9, **From Mr. Bayard to Mr. Cox,** August 17, 1885.

(٣) National Archives Microfilm of U.S. 77/189, No. 189, **From Mr. Hay to Mr. Leishman,** July 9, 1902.

سفن الأسطول فى أكثر من مرة لمساندة وزيرها فى العاصمة العثمانية ، وخلال سنوات تنازل العثمانيون عن كثير من النقاط التى كانت موضع خلاف[١] .

وطوال السنوات اللاحقة استمر الوزراء الأمريكيون لدى الدولة العثمانية فى تكثيف جهودهم من أجل ضمان الاعتراف بحقوق الإرساليات فى ممارسة أنشطتها المتعددة . فقد اعتبر السفير ستراوس فى مدته الثالثة(*) إلى الدولة العثمانية أن مهمته الرئيسية هى إعفاء المؤسسات الدينية والتعليمية والخيرية الأمريكية من قانون الجمعيات الذى كان قد أصدره الاتحاديون ، وحذر السفير حكومته من أن هذا القانون يعطى السلطات العثمانية الحق فى التدخل مما قد يعرقل عمل هذه المؤسسات[٢] .

أثر الإرساليات على الطوائف فى الدولة العثمانية

كان للإرساليات الأمريكية التنصيرية فى الدولة العثمانية آثارها السلبية والإيجابية على بعض الطوائف الموجودة فيها مثل اليهود والأرمن واليونانيين والبلغار وحتى العرب على كثرتهم . فمنذ (١٨٤٣م/١٢٥٩هـ) كانت النشاطات الرئيسية للإرساليات التنصيرية الأمريكية قد تم تأكيدها للعمل بين الأرمن - على الرغم من إن اليونانيين لم يتم نسيانهم - وأنشئت إرسالية خاصة بهم ، وفى العام التالى أصبح هناك إرسالية أخرى عرفت باسم « إرسالية الأرمن » وكذلك « إرسالية اليهود » ولكن مع مرور الوقت تم التخلى عن « إرسالية اليهود »[٣] . ويبدو أن المنصرين الأمريكيين البروتستانت قد تخلو عن إرسالية اليونانيين لصعوبة تحويلهم عن مذهبهم الأرثوذكسى . أما بالنسبة لليهود فقد أدرك اليهود أنفسهم منذ البداية الخطورة الدينية لتلك الإرساليات التنصيرية ، والتى كانت تسعى لتحويلهم من اليهودية إلى المسيحية ، ولهذا أحاط اليهود أنفسهم بسياج قوى ضد محاولات الإرساليات لتنصيرهم ، ومن أجل ذلك أنشأ يهود الدولة العثمانية لأبنائهم مدارس

(١) محمود حسن صالح منسى ، تاريخ الشرق العربى ، ص ٣٠٧ .

(*) انظر الجدول الخاص بالدبلوماسيين الأمريكيين فى الملحق رقم (٦) .

(٢) U.S. Foreign Relations, 1910, JX 233. A3, Turkish Empire, Ottoman Porte, **From Mr. Straus to Mr. The Secretary of State,** September 1, 1910.

(٣) L.J. Gordon; Op. Cit. pp. 223, 224.

خاصة بهم بدعم من يهود أوربا حتى لا يضطر أبناؤهم إلى الذهاب إلى مدارس الإرساليات أو مدارس الحكومة العثمانية ، وذلك للمحافظة على ديانتهم[١] .

وبسبب فقد الإرساليات الأمل فى تحويل اليونانيين وتنصير اليهود وجهت جهودها نحو البلغار ، وبسبب تأثيرها كان أغلب قادة الحركة الاستقلالية البلغارية من طلابها[٢] ، ولكنها فى النهاية ركزت على الأرمن ، وشجعت لديهم الاعتزاز بلغتهم وديانتهم وتراثهم الثقافى[٣] . ونتيجة لذلك العمل سعى هؤلاء الأرمن إلى تطوير حياتهم الثقافية وإحياء الدراسات الأرمنية القديمة . كما اهتموا بنشر الإنجيل باللغة الأرمنية الحديثة بدلاً من اللغة القديمة التى كانت الكنيسة تنشره بها ، وعنوا أيضاً ببعث لغة أدبية تستطيع الجماهير تقبلها وتفهمها ، وأرسل كثير من أثرياء الأرمن أبناءهم إلى أوربا عامة ، وفرنسا خاصة ، وكذلك إلى الولايات المتحدة لاستكمال دراساتهم فتأثروا بالثقافة الغربية والآراء السياسية التى يروج لها فى تلك المدارس . ولما عاد هؤلاء الدارسون الأرمن إلى الدولة العثمانية لم يطالبوا فقط بالإصلاح الجذرى ، بل عملوا على نشر الأفكار السياسية الحديثة فى الحكم والإدارة[٤] مما أدى إلى حتمية اصطدام هؤلاء الأرمن بالسلطات العثمانية ، ولهذا تعددت الاضطرابات الأرمنية من أجل الحصول على واقع جديد يتلاءم مع الأفكار الجديدة للأرمن .

أما بالنسبة للعرب فقد شجعت الإرساليات التنصيرية الأمريكية فى بلاد الشام - إلى حدٍ ما - على الاهتمام بالتراث العربى فى الأدب ، وبذلك ساعدت على وضع أساس الحركة القومية العربية(*) [٥] عن طريق الحركة التعليمية التى قامت

(١) S.J. Shaw, **The Ottoman Empire and The Turkish Republic,** Hong Kong, Mackmillan Press, 1991, pp 163 - 166.

(٢) J.A. Denovo, Op. Cit., p 15.

(٣) L. Thomas, R. Frye; **The United States and Turky and Iran,** U.S.A. Permission, 1971, p 142, J.A. Denovo, Op. Cit., p 49.

(٤) عبد العزيز الشناوى ، مرجع سبق ذكره ، جـ ٣ ، ص ص ١٥٤٢ ، ١٥٤٣ .

(*) مستفيدة فى الغالب من القوميات الأوربية .

(٥) J.A. Denovo, Op. Cit., p 50.

بدور كبير فى إحلال اللغة العربية محل الصدارة . كما عملت الإرساليات على استثمار جهود بعض العلماء فعهدت إليهم بتأليف الكتب فى شتى الموضوعات ، ثم قامت بطباعتها وتوزيعها فى أنحاء البلاد[1] .

وهكذا ساهمت الإرساليات التنصيرية الأمريكية فى إيجاد منعطف سياسى فى العلاقات الأمريكية العثمانية ، وهذا يكشف لنا أن تلك الإرساليات لم تسلك طريقاً واحداً للتأثير أو ترك بصماتها على المناطق التى حلت فيها ، فقد حاولت أولاً تحويل النصارى إلى البروتستانتية واليهود والمسلمين إلى النصرانية ، ولما فشلت فى ذلك لسبب أو لآخر كان توجهها نحو إحياء القوميات المحلية والنزعات العرقية ، والتى قد ساعدت إلى حد كبير فى تفتيت الشعوب التابعة للدولة العثمانية .

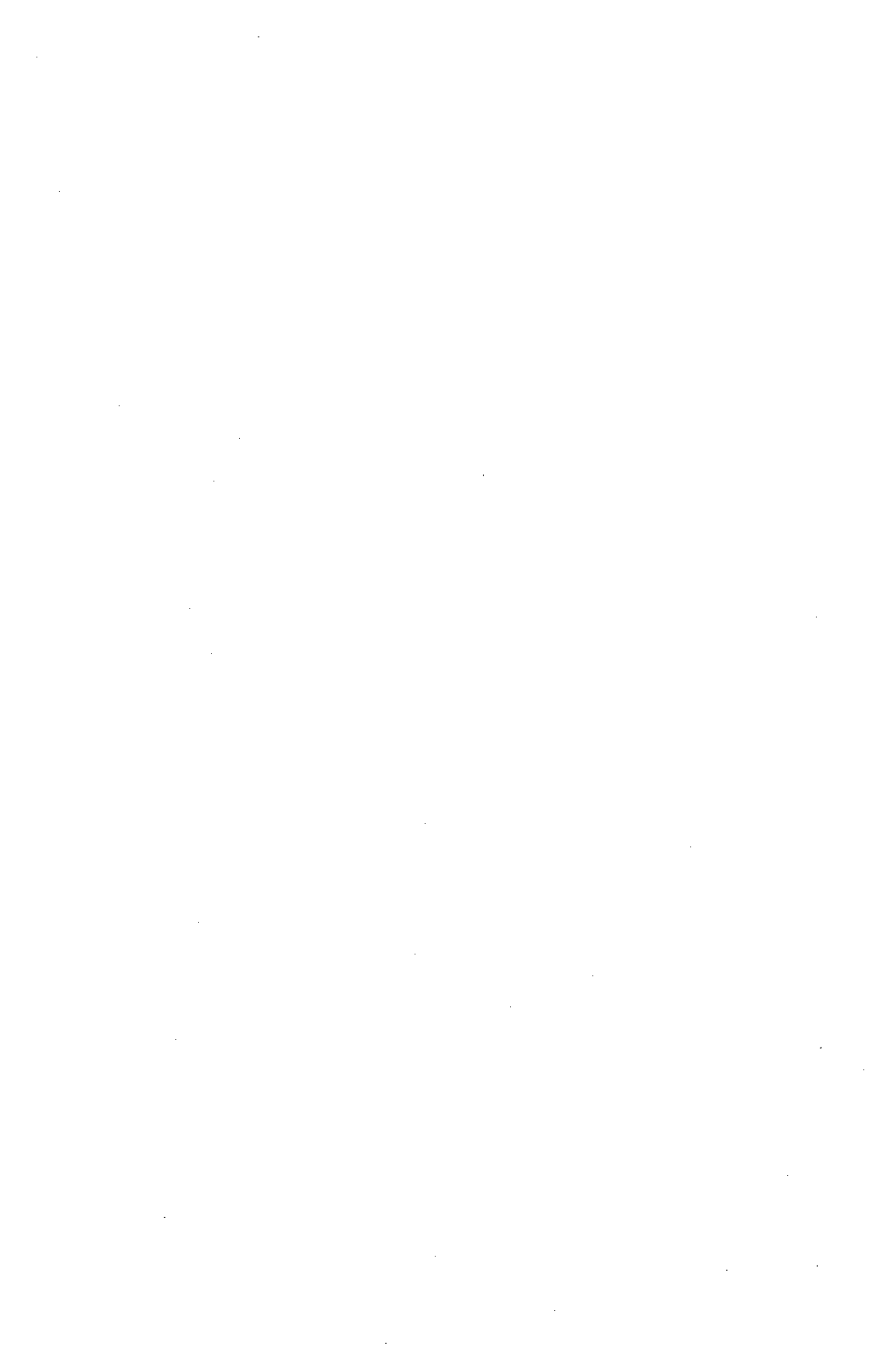
* * *

(١) جورج أنطونيوس ، يقظة العرب ، ترجمة ناصر الدين الأسد وإحسان عباس ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٧٨م ، ص ص ١٠٥ - ١٠٧ .

الفصل الثانى

النشاط التعليمى والطبى الأمريكى

- المدارس والكليات
- المستشفيات
- موقف الدولة العثمانية
- التبادل الثقافى



• المدارس والكليات

لقد كان قيام المدارس والكليات وإرسال البعثات الطبية ذا صلة وثيقة بالإرساليات التنصيرية ، الأمر الذى يدفع إلى الاعتقاد بأنها جزء من الأنشطة التى تناولتها فى دراستى فى الفصل السابق . ولكننى آثرت أن أعقد لها فصلاً مستقلاً نظراً لاختلاف أبعادها وأهدافها ووسائلها ، وإن التقت مع الإرساليات فى بعض الجوانب . فبينما كانت الإرساليات التنصيرية تُركز بالدرجة الأولى على الجوانب الدينية كانت المدارس والكُلّيات تزعم النهوض بالنواحى التعليمية مع تركيز متعمّد منها على إحياء النزعات القومية ، كما كانت وسائل الإرساليات التنصيرية جماعة من رجال ارتبطوا مباشرة بالكنيسة أو المحافل الدينية . أما المدارس والكليات والبعثات الطبية فقد كانت دائماً تحاول إظهار الجوانب الإنسانية فى أهدافها وبخاصة النهوض بالجوانب التعليمية والرعاية الصحية وغيرها .

أدركت الإرساليات الأمريكية البروتستانتية المتحمسة لنشر دينها أن أحسن ميادين العمل التنصيرى هو ميدان التعليم من واقع أن حاجة الناس إلى التعليم لا تنقطع ، كما أن التعليم يضمن تنشئة أجيال تصبغ على أيدى معلميها بالصبغة التى يريدونها ، إذن فطريق التعليم هو آخر الطرق فى توجيه أفكار الطلاب وفق التخطيط التنصيرى وبرامجه فى الدولة العثمانية . ومن هنا فإن الإرساليات الأمريكية أقبلت على ميدان التعليم ، ورصدت له الأموال الكثيرة وزودته بالمنصرين المتحمسين ، وهكذا أخذت مدارس الإرساليات الأمريكية فى الانتشار فى أرجاء الدولة العثمانية(١) ، وتطورت بعض هذه المدارس إلى كليات وشجعت المدارس الأمريكية على دراسة اللغات العامية والعلوم الحديث وأصبحت أفكار الثقافة الغربية تُقدَّم باللغات المحلية وتجد طريقها إلى أوساط القرى والأرياف(٢) .

وفى تعداد غير رسمى عشية الحرب العالمية الأولى لمدارس الإرساليات فى الدولة العثمانية وصل عدد المدارس الكاثوليكية الفرنسية إلى خمسمائة مدرسة.

---

(١) نبيل عبد الحميد سيد أحمد ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٢٧ .

(٢) H.N. Howard; " The Bicentennial " p 295.

أما المدارس الأمريكية البروتستانتية فقد بلغ عددها ستمائة وخمس وسبعون مدرسة . أما البريطانية فقد كانت مائة وثمانية وسبعون ، وكان مقيداً فى المدارس الفرنسية تسع وخمسون ألف وأربعمائة وأربعة عشر طالباً ، أما المدارس الأمريكية فقد كان يدرس فيها أربع وثلاثون ألف وثلاثمائة وسبعة عشر طالباً والبريطانية إثنى عشر ألفاً وثمانمائة طالباً . كما كانت هناك مدارس ألمانية وإيطالية ونمساوية ومجرية وروسية بأعداد أقل . وكان معظم الطلبة من غير المسلمين ، والذين كانوا فى أثناء تعلمهم يُظهِرون تعلقاً بالقيم والثقافة وأساليب التفكير الغربية ، ولهذا فإن عمل هذه المدارس والكليات اقتصر فى الغالب على الطوائف المسيحية - رغم إنها كانت مفتوحة للطلبة المسلمين(١) ولكن بسبب أهدافها التصيرية لم يؤمها إلا عدد قليل منهم بسبب معارضة ذويهم(٢) .

وقد اهتم المجلس الأمريكى للإرساليات بالعديد من الكليات الأمريكية فى الدولة العثمانية ، وعلى سبيل المثال كلية سوكوترى للبنين والبنات ، والكلية الدولية للبنين والمعهد الجامعى للبنات فى أزمير ، إلى جانب كلية الأناضول فى مرسوفان والكلية المركزية للبنين فى عينتاب وكلية مركزية أخرى للبنات فى مرعش . بالإضافة إلى معهد سان بول فى طرسوس وكلية الفرات فى خربوط ، ورغم ذكر هذه المعاهد ككليات إلا أن عملها كان إعدادياً وعلى مستوى أقل من الجامعى(٣) ، وخلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر الميلادى/ الثالث عشر الهجرى أُقيمت ثلاث كليات أمريكية مستقلة . هى كلية روبرت فى استانبول وكلية استانبول للبنات ، والكلية السورية البروتستانتية فى بيروت(*) وعلى الرغم من أن هذه الكليات كانت لها علاقات وثيقة بحركة الإرساليات ، وكانت إلى حد ما تستمد فعلاً المساندة من الإرساليات . كما أنها أُدخلت ضمن الدوافع التصيرية، ومع ذلك لا يمكن أن تُصنف

(١) R.H. Davison; Op. Cit., pp 167, 168.

(٢) L.J. Gordon; Op. Cit. p 226.

(٣) محمود حسن صالح منسى ، تاريخ الشرق العربى ، ص ٣٠٨ .

(*) اكتفيت بالإشارة فقط للكلية السورية البروتستانتية فى بيروت ، وذلك لإننا خلال الدراسة حاولنا قدر الإمكان التركيز على قطبى العلاقات دون تناول للنشاط الأمريكى فى الولايات العثمانية الأخرى ، ولمزيد من المعلومات عن النشاط التعليمى الأمريكى فى الولايات العربية . انظر : نبيل عبد الحميد سيد أحمد ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٢١٦ - ٢٧٨ .

كمعاهدة إرسالية . فكُلّية روبرت والكليّة السورية البروتستانتية كانت لهما مواثيق مستقلة ومجالس للأوصياء(١) . أما كلية استانبول للبنات فقد احتفظت برابطة مع المجلس الأمريكى للإرساليات حتى عام (١٩٠٨م/١٣٢٦هـ)(٢) . وسنتناول أشهر هذه الكليات بشئ من التفصيل .

كلية روبرت

تحت رعاية سايروس هاملين افتتح معهد لاهوتى فى صيف (١٨٤٠م/ ١٢٥٦هـ) فى بيبك ، وهى ضاحية من ضواحى استانبول ، وبعد تسعة عشر عاماً استقال هاملين من المجلس الأمريكى للإرساليات ليتولى مسئولية الكلية البروتستانتية الجديدة التى سوف تُقام فى استانبول، وعندئذ نقل مجلس الإرساليات معهده اللاهوتى إلى مدينة داخلية . وفى عام (١٨٦٣م/١٢٨٠هـ) افتتحت كلية روبرت فى المبنى الذى كان يمتلكه المجلس ، والذى كان يطلق عليه فى السابق معهد بيبك اللاهوتى(٣) ، أى أن الكلية تأسست بصورة مستقلة نوعاً ما رغم اتصالها الوثيق بعمل المجلس الأمريكى للإرساليات(٤) . وقد أُقيمت الكلية الأمريكية الجديدة من خلال ما أغدقه عليها كريستوفر روبرت Christopher Robert وهو تاجر ثرى من نيويورك وكان له مصالح فى الدولة العثمانية(٥) . وقد وقع اختيار رئيس الكلية هاملين على موقع لكلية روبرت ، ولكنه تأكد من أن معارضة المصالح الفرنسية والروسية عرقلت تلك العملية ، ولم تنجح محاولات هاملين لضمان المساندة من الوزير الأمريكى فى استانبول ، ومن ثم حصل على وعد غير رسمى من السفير البريطانى لمعاونته فى الحصول على التصريح اللازم لشراء الأرض التى وقع عليها الاختيار ولكن الوعد لم يُنفذ(٦) . وفى صيف (١٨٦٨م/١٢٨٥هـ) قام الأميرال فاراجوت(*) بزيارة رسمية

(١) J..A. Denovo, Op. Cit., p 14.

(٢) R. Trask; Op. Cit., p 11 .

(٣) L.J. Gordon; Op. Cit. p 225.

(٤) R.H. Davison; Op. Cit., p 168.

(٥) R. Trask; Op. Cit., p 10 .

(٦) L.J. Gordon; Op. Cit. p 225.

(*) سبقت الإشارة إلى هذه الزيارة فى الفصل الثانى من الباب الأول .

لعاصمة الدولة العثمانية ، وخلال إقامته باستانبول والتى دامت خمسة أيام زاره رئيس الكلية هاملين ، وطلب منه أن يسأل المسئولين فى الحكومة العثمانية عن سبب تأخر التصريح اللازم بشأن بناء الكلية ولم يؤد استفسار الأميرال إلى نتائج فورية ، ولكن الباب العالى استجاب وصدرت إرادة بذلك ، ووضعت الكلية تحت رعاية حكومة الولايات المتحدة[1] . وقد خلفه فى رئاسة الكلية ابن زوجته چورج واشبورن فى الفترة من عام (١٨٧٨ إلى ١٩٠٣م/١٢٩٥ إلى ١٣٢١هـ)[2] . ومن بعده تولى فرانك جيتس Frank Gets كرئيس لكلية روبرت ، وكان لديه خبرة طويلة من العمل فى المجلس الأمريكى للإرساليات بما فى ذلك ثمان سنوات كرئيس لكلية الفرات فى خربوط ، واستطاع أن يوسع آفاق كلية روبرت فأُضيفت إليها مدرسة للهندسة فى عام (١٩١٢م/١٣٣١هـ)[3] .

وفى الفترة من عام (١٨٩٩ إلى ١٩٠٠م/١٣١٧ إلى ١٣١٨هـ) كان مسجلاً بالكلية حوالى مائتان وسبع وتسعون طالب . منهم ٧٤٪ كانوا من اليونانيين والأرمن و١٣٪ من البلغار ، وأقل من ٥٪ من الرعايا العثمانيين ، وتخرج أول عثمانى من تلك الكلية فى عام (١٩٠٣م/١٣٢١هـ). وقد حظيت كلية روبرت بشهرة واسعة فى الدولة العثمانية خاصة فى البلقان وكان لها تأثيرها على كثير من الزعماء البلغاريين الذين سعوا إلى استقلال بلغاريا[4] .

كلية استانبول

إن بداية كلية استانبول للبنات كانت أكثر تواضعاً من بداية كلية روبرت ، وقد افتتحت كلية استانبول كمدرسة إعدادية للبنات[5] . وبدأت بثلاث طالبات فى عام (١٨٧٠م/١٢٨٧هـ) وسرعان ما أُنشئ حرم جامعى فى سوكوترى على الجانب الآسيوى من البوسفور ، وكانت تسير بنمو بطىء ولكن بفضل جهود رئيسها مارى ميلز باترك Mary Mills Patrik حظيت من المجلس التشريعى فى ماساشوستس

---

(١) A.N. Kurat; Op. Cit., pp 34, 35 .

(٢) J..A. Denovo, Op. Cit., p 14.

(٣) Ibid; p 36.

(٤) Ibid; pp 14, 15.

(٥) L.J. Gordon; Op. Cit. p 226.

بالحصول على ميثاق فى (١٨٩٠م/١٣٨٠هـ). وقد بلغ عدد الطالبات فى الكلية فى عام (١٩٠٠م/١٣١٨هـ) مائة وستة وأربعون طالبة ، وكما هو الحال بالنسبة لكلية روبرت فإن إقبال الطالبات العثمانيات على الكلية كان محدوداً(١) . وقد التحقت خالدة أديب هانم بالكلية سراً ، وتخرجت فى عام (١٩٠١م/١٣١٩هـ) وكانت أول طالبة عثمانية تتخرج ، وأصبحت فيما بعد شخصية وطنية معروفة(٢) . ولسنوات طويلة لم تنجح المحاولات للحصول على ملكية حرم للكلية على الجانب الأوربى من البسفور ولكن فى عام (١٩١٤م/١٣٣٣هـ) كان الطريق قد تمهد وانتقلت الكلية إلى مقرها الجديد(٣) .

الكلية الدولية

تأسست الكلية الدولية فى أزمير فى عام (١٩٠٣م/١٣٢١هـ) وكانت فى بدايتها مدرسة للأرمن واليونانيين ، وقد حظيت أيضاً باهتمام الإرساليات التنصيرية الأمريكية(٤) .

المستشفيات

وبالإضافة إلى المدارس والكليات كانت هناك مؤسسات أمريكية هامة تعمل فى الدولة العثمانية هى المستشفيات والعيادات الطبية . فقد أنشأ المجلس الأمريكى للإرساليات التنصيرية عدة منشآت طبية فى الدولة العثمانية قبل الحرب العالمية الأولى(٥) . ففى (١٩٠١م/١٣١٩هـ) تم إنشاء مستشفى للنساء ومدرسة لطب الأسنان(٦) . وفى (١٩٠٨م/١٣٢٦هـ) أنشئت أول مصحة للأمراض الصدرية على يدى الدكتورة مارى إيدى Dr. Mary Idey ولم يحل عام (١٩١٤م/١٣٣٣هـ) إلا وكان المجلس الأمريكى للإرساليات التنصيرية يقوم بتشغيل تسعة مستشفيات وعشر عيادات يعالج فيها ما يقرب من أربعين مريضاً . وفى فان كانت الدكتورة كلارنس

(١) J..A. Denovo, Op. Cit., p 16.

(٢) L.J. Gordon; Op. Cit. p 226.

(٣) محمود حسن صالح منسى ، تاريخ الشرق العربى ، ص ٣٠٩ .

(٤) L.J. Gordon; Op. Cit. p 226, 227.

(٥) R. Trask; Op. Cit., p 171 .

(٦) محمود حسن صالح منسى ، تاريخ الشرق العربى ، ص ٣٠٩ .

بوشر Clarines Posher من المجلس الأمريكى من بين أطباء الإرسالية الذين لمسوا الحاجة الملحة لتدريب الممرضات ونشر المعلومات الطبية للمساعدة فى السيطرة على الأوبئة مثل الكوليرا والطاعون والتيفوس ، والتى كانت تنتشر فى المنطقة من حين لآخر(١) .

موقف الدولة العثمانية

لم تكن الدولة العثمانية تعارض قيام أى من الدول صاحبة الامتيازات بافتتاح مؤسسات تعليمية تفيد برامجها . خاصة وأن تلك المؤسسات كانت تخضع لإشراف الدولة صاحبة الامتياز(٢) . وبموجب الامتيازات التى حصلت عليها الولايات المتحدة بعد توقيع معاهدة (١٨٣٠م/١٢٤٦هـ) مع الدولة العثمانية أصبح لها الحق فى إنشاء المدارس والكليات .

وخلال السنوات الأولى لم تتعرض تلك المدارس أو الكليات لأى ضغط من الحكومة العثمانية ، ولكن منذ (١٨٦٤م/١٢٨١هـ) بدأت الحكومة العثمانية فى انتهاج سياسة متشددة تجاه الإرساليات التنصيرية التى كانت ترعى تلك المدارس والكليات، وبدأت فى التحفظ فى إصدار التصاريح الخاصة لبناء المدارس أو الكليات الأمريكية فضلاً عن إغلاق عدد من المدارس التى كانت بدون تصاريح(٣) .

وفى عام (١٨٦٩م/١٢٨٦هـ) أصدرت الحكومة العثمانية قانوناً بخصوص المدارس ، ومن خلال المادة مائة وتسع وعشرين من هذا القانون استطاعت أن تعطى نفسها الحق فى مزيد من التدخل فى المؤسسات التعليمية، وكان أهم شرط لاستمرار هذه المؤسسات هو توفر التصاريح . وفى عام (١٨٧٤م/١٢٩١هـ) بدأت تدخُّل فعلى فى المؤسسات التعليمية الأمريكية من قبل الحكومة العثمانية ، واستمر حتى عام (١٨٨٦م/١٣٠٤هـ) حيث أُغلقت ثلاثون مدرسة ، وهُددت اثنان وستون مدرسة بالإغلاق لأنها كانت بدون تصاريح ، وأن أغلبها عبارة عن مدارس بروتستانتية

---

(١) J..A. Denovo, Op. Cit., p 31.

(٢) M. Erol; **Akdenize Harp Gemisi Gondermes Icin Amerikayi Turklere Karsi Tahrik Cabalari,** Ankara, 1976, p 48.

(٣) L.J. Gordon; Op. Cit. pp 228 - 247.

عثمانية تخضع لإشراف الإرساليات الأمريكية . حيث تم تحويل مبان المنازل إلى مدارس . أما المعلمون فكانوا من الرعايا العثمانيين(١) .

ويبدو أن رغبة رجال الإرساليات الأمريكية فى ضمان استمرار الحياة لتلك المؤسسات التعليمية هى التى دفعتهم فى (١٨٨٦م/١٣٠٤هـ) إلى إظهار استعدادهم لأن تخضع برامجهم الدراسية وكتبهم وشهادات المعلمين للفحص من قبل الحكومة العثمانية . وقد أدى هذا العرض إلى حد ما إلى إيقاف مزيد من التدخل العثمانى فى المدارس الأمريكية . بشرط أن تثبت النتائج أن المناهج متوافقة مع قانون التعليم(٢) .

وفى أواخر القرن التاسع عشر الميلادى/ الثالث عشر الهجرى زادت سياسة التشدد العثمانى . خاصة مع ازدياد الاضطرابات الأرمنية فى (١٨٩٣م/١٣١١هـ) ، وشكت الحكومة العثمانية فى الدور الحقيقى لتلك المؤسسات التعليمية الأمريكية والتى اعتبرتها فى كثير من الأحيان مصدراً للفتنة(٣) . وبسبب تلك الشكوك تكرر تدخل الحكومة العثمانية فى تلك المدارس ، ولم يتوقف الأمر عند ذلك . بل إنه فى كثير من الأحيان كان يتم القبض على معلمين أرمن يعملون فيها بسبب الاشتباه فى أنهم من الثوريين . مما دفع حكومة الولايات المتحدة فى (١٨٩٤م/١٣١٢هـ) إلى المطالبة بضرورة وجود ممثل لها أثناء التحقيق مع المعلمين العاملين فى المؤسسات التعليمية الأمريكية . وقد وافقت الحكومة العثمانية على ذلك المطلب بسبب اقتناعها بأن ذلك سيعطى لحكومة الولايات المتحدة مزيداً من الاطمئنان(٤) .

ورغم عدم استقرار الأوضاع الأمنية فى الدولة العثمانية أثناء الاضطرابات الأرمنية(*) فإنه لم يثبت أن الحكومة العثمانية استخدمت العنف ضد أى من رجال

(١) U.S. Foreign Relations, 1887, JX 233. A3, Turkish Empire, Ottoman Porte, No 267, **From Mr. King to Mr. Bayard,** January 11, 1887.

(٢) U.S. Foreign Relations, 1886, JX 233. A3, Turkish Empire, Ottoman Porte, No 138, **From Mr. King to Mr. Heap,** December 17, 1886.

(٣) U.S. Foreign Relations, 1893, JX 233. A3, Op. Cit., No. 40, August 21, 1893.

(٤) National Archives of U.S.A 77/167, No. 274, **From Mr. Eduin Uhl to Mr. Terrell,** (undated).

(*) سبقت الإشارة إلى تلك الاضطرابات فى الفصل الثانى من الباب الأول . .

الإرساليات التنصيرية الأمريكية ، ولم يتم إغلاق مدارس ، وخير دليل على ذلك ما كتبه أحد رجال الإرساليات الأمريكية واسمه دوايت Dwet فى (١٨٩٦م/١٣١٤هـ) رداً على استفسار تيريل الوزير الأمريكى فى استانبول حيث قال : « لم تغلق أية مدارس ، ولم يتوقف التعليم لأى سبب فى أى مدارس تابعة للإرسالية منذ مذابح ١٨٩٣ »[١] . ومما لاشك فيه أن تعاطف الإرساليات التنصيرية الأمريكية مع الأرمن واعتمادها عليهم فى عملية التعليم كان سبباً فى عدم حصولها على نفس الامتيازات التى مُنحت لبعض الإرساليات الأوربية خاصة الفرنسية مثل حيازة الملكية والإعفاء من الضرائب والحصانة الجمركية . وقد دفع هذا حكومة الولايات المتحدة فى (١٩٠٢م/١٣٢٠هـ) إلى المطالبة بنفس الامتيازات المعطاة لفرنسا ، والتى كانت قد منحت لها فى (نوفمبر١٩٠١م/ شعبان ١٣١٩هـ)[٢] والتى منحت فيما بعد إلى روسيا وألمانيا وإيطاليا[٣] . ولكن الحكومة العثمانية لم تكن ترغب فى مساواة الإرساليات الأمريكية بالإرساليات الأوربية فى الامتيازات الجديدة ، وذلك لأن أغلب المعلمين فى المدارس الأمريكية كانوا من الرعايا الأرمن المشتبه فى أنشطتهم[٤]. ويبدو أن استبعاد الحكومة العثمانية لاستخدام القوة من قبل حكومة الولايات المتحدة هو الذى شجعها على التمسك بموقفها . خاصة وأن السلطان عبد الحميد نفسه كان مقتنعاً بأن المؤسسات التعليمية الأمريكية كانت مهداً للفتنة . كما أنه كان يعلم بأن القوة البحرية الأمريكية لن تُستخدم دون موافقة الكونجرس[٥] .

ومن أجل الحصول على المساواة كثفت حكومة الولايات المتحدة من ضغوطها على الحكومة العثمانية إلى درجة أنها أظهرت بأنها ستطرح الأمر أمام الكونجرس

(١) L.J. Gordon; Op. Cit. p 235.

(٢) National Archives of U.S.A 77/169, No. 207, **From Mr. Alvey Adee to Mr. Leishman,** August 4, 1902.

(٣) U.S. Foreign Relations, 1903, JX 233. A3, Turkish Empire, Ottoman Porte, **From Mr. Hay to Mr. Leishman,** February 2, 1903.

(٤) U.S. Foreign Relations, 1903, JX 233. A3, Turkish Empire, Ottoman Porte, **From Mr. Leishman to Mr. Hay,** October 21, 1903.

(٥) U.S. Foreign Relations, 1903, JX 233. A3, Turkish Empire, Ottoman Porte, **From Mr. Leishman to Mr. Hay,** November 15, 1903.

لتحصل على موافقته على استخدام القوة[١] وهذا يكشف عن أن تلك المدارس كانت لها أهدافها السياسية ، أو على الأقل غير المعلنة . لأنه ليس من المعقول أن يكون استخدام القوة العسكرية طريقاً لتحقيق أهداف إنسانية مجردة . ولكن الأمور سرعان ما أسفرت عن نتائج إيجابية للجانب الأمريكى بسبب نجاح الضغوط الأمريكية وموافقة الحكومة العثمانية على منح نفس الامتيازات للإرساليات التنصيرية الأمريكية ، مع طلب تقديم قوائم بأعداد تلك المؤسسات التعليمية لترفع إلى الجهات العثمانية المسئولة[٢] .

وأثناء الحرب العالمية الأولى أظهرت الحكومة العثمانية رغبتها فى المزيد من السيطرة على المؤسسات التعليمية الأجنبية بما فيها الأمريكية . وصدرت تعليمات وتنظيمات جديدة بتعيين وزير جديد للمعارف للتسيق بين هذه المدارس والكليات ، كما تمت المطالبة بتدريس اللغة التركية للعثمانيين[٣] رغم أن هذا الأمر كان قد ألغى من المدارس غير الإسلامية منذ (١٨٩٥م/١٣١٣هـ)[٤] كما طالبت الحكومة العثمانية بمنع التعليم الدينى وحضور الصلوات الدينية لكل الطلبة . باستثناء أولئك الذين ينتمون إلى المذهب البروتستانتى . وعن طريق سفير الولايات المتحدة فى استانبول مورجنتاو حصلت المدارس والكليات على تأجيل تطبيق النظم الجديدة لحين افتتاح الفصل الدراسى التالى فى (سبتمبر ١٩١٥م/ ذو القعدة ١٣٣٤هـ) وخلال الصيف سافر رئيس الكلية السورية البروتستانتية هوارد بليس(*) Howard Bliss إلى استانبول وحصل على إذن باستمرار التعليم الدينى لكل الطلبة ، وجعل

(١) National Archives of U.S.A 77/169, **From Mr. Hay to Mr. Leishman,** August 12, 1904.

(٢) U.S. Foreign Relations, 1903, JX 233. A3, Turkish Empire, Ottoman Porte, **From Mr. Leishman to The Imperial Ministry of Foreign Affairs,** February 25, 1903.
National Archives of U.S.A 77/169, No. 1060, **From Mr. Robert Bacon to Mr. Peter Augustus Jay,** April 4, 1906.

(٣) J..A. Denovo, Op. Cit., p 94.

(٤) National Archives of U.S.A 77/167, No. 411, **From Mr. Eduin Uhl to Mr. Terrell,** April 6, 1895.

(*) هوارد بليس هو الرئيس الثانى للكلية السورية البروتستانتية منذ عام ١٩٠٢م .

حضور الصلوات لغير المسيحيين اختيارياً ، وهكذا تأقلمت المؤسسات التعليمية الأمريكية مع هذه التعليمات الجديدة دون متاعب(١) .

أما بالنسبة لموقف الحكومة العثمانية من النشاط الطبى الأمريكى . فرغم إنها لم تعارض إنشاء المستشفيات والعيادات الطبية الأمريكية فإنها لم تعترف لسنوات طويلة منذ (١٨٨٤م/١٣٠٢هـ) تقريباً بدأت تعترف بدبلومات الطب الصادرة من الكلية السورية البروتستانتية فى بيروت ، وكانت تشترط للاعتراف بها أن يجتاز الطلبة بعد تخرجهم امتحاناً تعقده الكلية الطبية السلطانية فى استانبول ، وأيضاً أن تصدر الشهادات منها(٢) . وقد ظلت حكومة الولايات المتحدة تُطالب بالحصول على ذلك الاعتراف ، وعهدت بذلك إلى سفيرها فى استانبول ليشمان الذى نجح فى الحصول على الاعتراف بخريجى الطب شأنهم شأن خريجى المؤسسات التعليمية الفرنسية(٣) . وخلال سنوات الحرب العالمية الأولى ساهمت المستشفيات الأمريكية فى كثير من أعمال الإغاثة والأعمال الطبية(٤) .

التبادل الثقافى

كان التبادل الثقافى بين الولايات المتحدة والدولة العثمانية نتيجة طبيعية لتلك العلاقة التى ربطت بين الدولتين . وبدأ مع أول زيارة لمبعوث رسمى عثمانى إلى الولايات المتحدة فى (١٨٥٠م/١٢٦٧هـ) وهو الضابط البحرى أمين بك الذى حمل معه أربعمائة وثلاثين كتاب هدية من السلطان عبد المجيد إلى المدرسة البحرية الأمريكية . وعقب هذه الزيارة أرسل الباب العالى خطاب شكر إلى حكومة الولايات المتحدة وعلى رأسها الرئيس الأمريكى مليرد فيلمور Millard Fillmore (١٨٥٠- ١٨٥٣م/١٢٦٧-١٢٧٠هـ) على حسن استقبالها للمبعوث الرسمى العثمانى . كما أرسل الباب العالى عدداً من الكتب التركية العثمانية والعربية والفارسية إلى الجمعية الشرقية فى بوسطن رداً على الكتب التى أرسلتها حكومة

(١) J..A. Denovo, Op. Cit., p 94.

(٢) U.S. Foreign Relations, 1884, JX 233. A3, Turkish Empire, Ottoman Porte, No. 67. **From Mr. Robeson to Mr. Adee,** January 18, 1884.

(٣) محمود حسن صالح منسى ، تاريخ الشرق العربى ، ص ٣٠٩ .

(٤) J..A. Denovo, Op. Cit., p 95.

الولايات المتحدة مع أمين بك(١) . وبعد الزيارة شرعت الولايات المتحدة فى إقامة تمثال فى واشنطن ، وطلبت من كل الدول أن ترسل إليها ألواحاً رخامية ، ولما تسلم الباب العالى هذا الطلب قرر أن يرسل لوحة رخامية إلى واشنطن فى (١٨٥٢م/١٢٦٩هـ) كتب عليها اسم السلطان عبد المجيد(٢) .

وتؤكد الوثائق التاريخية استمرار عملية التبادل الثقافى بين الدولتين . ذلك أن رجال الآثار الأمريكيين بدأوا بالاهتمام بآثار الحضارات القديمة ، خاصة ما يتصل منها بالتاريخ المسيحى(٣) ، وشمل ذلك الاهتمام مناطق وولايات متعددة فى الدولة العثمانية بدأت من قلبها وانتهت بولاياتها . فمنذ (١٨٨٢م/١٣٠٠هـ) تقدم معهد الآثار الأمريكى بطلب لإجراء حفائر فى سيواس وكريت ، ولكن تم رفض الطلب الخاص بكريت بعد أن ثبت لدى الحكومة العثمانية تعاطف الأمريكيين مع الثوار فى كريت(٤) . وفى (١٨٨٨م/١٣٠٦هـ) تقدم فريق من جامعة بنسلفانيا للحصول على تصريح لعمل حفائر فى بغداد ، ورغم إن كل الطلبات الأوربية فى تلك الفترة قد تم رفضها إلا إنه تمت الموافقة على الطلب الأمريكى(٥) . وفى عام (١٩٠٣م/١٣٢١هـ) أيضاً تقدم فريق آخر من جامعة شيكاغو لعمل حفائر فى العراق(٦) . واستمر نشاط علماء الآثار الأمريكيين ففى (١٩٠٤م/١٣٢٢هـ) تقدمت جامعة برنستون لعمل حفائر فى سوريا(٧) . ثم تم تقديم طلب من جامعة هارفارد أيضاً لعمل حفائر فى فلسطين فى (١٩٠٥م/١٣٢٣هـ)(٨) . وهكذا تعددت طلبات علماء الآثار الأمريكيين

(١) A.N. Kurat; Op. Cit., pp 26, 27 .

(٢) Ibid; p 28.

(٣) محمود حسن صالح منسى ، تاريخ الشرق العربى ، ص ٣١٢ .

(٤) National Archives of U.S.A 815, No. 3960, **From Aristarshi to Secretary of State,** February 18, 1882.

(٥) U.S. Foreign Relations, 1888, JX 233. A3, Turkish Empire, Ottoman Porte, No. 147. **From Mr. Straus to Mr. Bayard,** December 3, 1888.

(٦) National Archives of U.S.A 77/169, No. 322, **From Mr. Francis Loomis to Mr. Leishman,** March 14, 1903.

(٧) National Archives of U.S.A 77/169, **From Mr. Alvey Adee to Mr. Leishman,** August 3, 1904.

(٨) National Archives of U.S.A 77/169, No. 864, **From Mr. Alvey Adee to Mr. Leishman,** August 1, 1905.

بحجة الرغبة فى الكشف عن التراث الحضارى الموجود فى الدولة العثمانية ، وكانوا يهتمون بالتماثيل الأثرية التى ترجع إلى العصرين الرومانى والمسيحى . إلى جانب الاهتمام ببعض الآثار النبطية ، كما نشطت أعمال البحث فى مصر منذ (١٨٩٩م/١٣١٧هـ) تحت إشراف جامعة كاليفورنيا ، وشارك متحف الفنون الجميلة فى هارفارد وبوسطن ومتحف متروبوليتان فى نيويورك فى مجال البحث الأثرى فى الدولة العثمانية[١] .

وكانت المعارض والمؤتمرات الدولية أيضاً أحد أوجه ذلك التبادل الثقافى . فقد تعددت الدعوات التى وجهتها حكومة الولايات المتحدة إلى الباب العالى من أجل إرسال من يمثله فى تلك المعارض أو المؤتمرات الدولية التى كانت تنعقد فى الولايات المتحدة ، وعلى سبيل المثال فقد مثل الوزير العثمانى فى واشنطن حكومته فى المؤتمر الدولى الذى انعقد فى عام (١٨٨٣م/١٣٠١هـ)[٢] .

وفى (١٨٨٤م/١٣٠٢هـ) رفض الباب العالى الحضور رسمياً فى معرض نيوأورليانز ، ولكنه قدم دعوة للتجار والصناع العثمانيين للحضور من خلال الصحف الصادرة فى استانبول . كما سعى إلى تعيين مندوب من قبله من أجل تقديم المساعدة للتجار العثمانيين وطلب الاعتراف به من قبل مدير المعرض[٣] .

وفى (١٨٩٢م/١٣١٠هـ) عرض التجار العثمانيون بضائعهم مثل السجاجيد والرسوم الفنية فى معرض شيكاغو ، وحدث قبل افتتاح المعرض أن اقترح بعض السوريين المسيحيين ومعهم منصرين أمريكيين بناء مسجد بجوار المعرض من أجل أن يطلع عليه الأمريكيون مقابل دفع رسوم معينة . إلا أن الوزير العثمانى فى واشنطن اعترض على ذلك ، وسعى لدى حكومة الولايات المتحدة من أجل عدم الموافقة احتراماً للدين الإسلامى . خاصة بعد أن أوضح بأن الهدف من ذلك هو الرغبة فى الكسب المادى دون أى اعتبار للمشاعر الدينية[٤] .

(١) محمود حسن صالح منسى ، تاريخ الشرق العربى ، ص ٣١٣ .

(٢) National Archives Microfilm of U.S.A 815/5, **From Aristarshi to Secretary of State,** February 12, 1883.

(٣) National Archives Microfilm of U.S.A 815/5, **From Heishein Tewfik to Secretary of State,** November 3, 1884.

(٤) National Archives Microfilm of U.S.A 815/7, **From Mavroyeni to Secretary of State,** October 31, 1892.

وفى مجال التبادل أيضاً قدم الوزير العثمانى فى واشنطن فى (١٨٩٣م/ ١٣١١هـ) التهنئة مع الخطبة التى ألقاها نيابة عن السلطان العثمانى فى الاحتفال بالعيد السنوى الأربعمائة لاكتشاف أمريكا[١] . وفى (١٨٩٧م/١٣١٥هـ) قدمت حكومة الولايات المتحدة امتنانها إلى السلطان عبد الحميد بسبب مشاركة الوزير العثمانى فى واشنطن فى الاحتفالات التى أقيمت لتدشين تمثال فى نيويورك تخليداً لذكرى الجنرال جرانت Grant[٢] . وظهر الاهتمام الشخصى للسلطان عبد الحميد من أجل تنمية عملية التبادل الثقافى عندما طلب فى (١٨٩٧م/١٣١٥هـ) من وزيره فى الولايات المتحدة التقدم بطلب للحصول على ألبوم يحتوى على رسوم للأزياء العسكرية المختلفة لقوات الولايات المتحدة رغبة منه فى الإطلاع عليها قبل إجراء بعض التعديلات على الأزياء العسكرية العثمانية ، هذا فضلاً عن رغبته فى الاحتفاظ بذلك الألبوم فى المتحف العسكرى العثمانى ، وذلك مقابل إرسال ألبوم للأزياء العسكرية العثمانية بعد تعديلها إلى وزارة الحربية الأمريكية[٣] . واستمراراً لحرص السلطان عبد الحميد على عملية التبادل الثقافى أرسل فى عام (١٩٠٠م/ ١٣١٨هـ) فازتين وصندوقاً من البورسلين إلى المتحف الوطنى الأمريكى لإظهار مدى براعة الصانع العثمانى . وقد شكرت حكومة الولايات المتحدة السلطان على تلك الهدية التى عبر بها عن مشاعره الودية[٤] . وفى (١٩٠٢م/ ١٣٢٠هـ) طلب مدير مكتبة نيويورك العامة من الباب العالى الحصول على نسخ من الوثائق العثمانية ومطبوعات الجمعيات العلمية[٥] . كما تقدم أمين عام مكتبة الكونجرس فى

---

(١) National Archives Microfilm of U.S.A 815/7, June 14, 1893.

(٢) National Archives Microfilm of U.S.A 77/168, No. 1418, **From Mr. John Sherman to Mr. Terrell,** May 1, 1897.

(٣) National Archives Microfilm of U.S.A 815/5, **From Seefeding to Mr. John Sherman,** November 1, 1897.

(٤) National Archives Microfilm of U.S.A 77/168, No. 234, **From Mr. John Hay to Mr. Griscom,** April 20, 1900.

(٥) National Archives Microfilm of U.S.A 77/169, No. 281, **From Mr. John Hay to Mr. Spencer Eddy,** December 19, 1902.

(١٩٠٤م/ ١٣٢٢هـ) بطلب معرفة الجمعيات العثمانية العلمية ، وذلك من أجل إصدار كتاب يحتوى على أسماء الجمعيات العلمية فى العالم(١) . وفى (١٩٠٥م/١٣٢٣هـ) تم الاتفاق بين حكومة الولايات المتحدة والباب العالى لتبادل الوثائق بينهما ، ولكن الالتزام لم يتم إلا من الجانب الأمريكى فقط(٢) .

وفى ظل عملية التبادل الثقافى وقع على عاتق الدبلوماسيين الأمريكيين والعثمانيين رعاية تلك العملية . ففى العاصمة العثمانية نشط الدبلوماسيون الأمريكيون لإصدار التصاريح اللازمة لأية أنشطة علمية فى ذلك الاطار الثقافى ، وقد ساهم تدفق السياح الأمريكيين على الدولة العثمانية بفضل التحسن الذى طرأ على السفن البخارية(٣) إلى مزيد من توثيق تلك الروابط الثقافية . كما أنه تولد عن الاحتكاك المباشر بين العثمانيين والأمريكيين تأثر الرعايا العثمانيين بأسلوب الحياة الغربية ، وظهر ذلك من خلال إدخال المعدات الزراعية والمنزلية مثل ماكينات الخياطة ومختلف أنواع الأدوات البسيطة(٤) .

وبذلك نرى مدى تقبل الحكومة العثمانية لعملية التبادل الثقافى الشاملة رغم العقبات التى ظهرت فى ذلك الطريق .

* * *

(١) National Archives Microfilm of U.S.A 77/169, No. 771, **From Mr. John Hay to Mr. John Leishman,** October 17, 1904.

(٢) National Archives Microfilm of U.S.A 77/169, No. 806, **From Mr. Loomis to Mr. John Leishman,** April 19, 1905.

(٣) محمود حسن صالح منسى ، تاريخ الشرق العربى ، ص ٣١٣ .

(٤) L.J. Gordon; Op. Cit. p 244.

J..A. Denovo, Op. Cit., p 13.

الخـــاتمـة

وختاماً لهذه الدراسة - التى أبرزت مسار العلاقات العثمانية الأمريكية منذ بدايتها عام (١٨٣٠م/١٢٤٦هـ) وحتى نهاية الحرب العالمية الأولى (١٩١٨م/١٣٣٧هـ) - يمكن أن تُستخلص أهم النتائج التى أمكن التوصل إليها استناداً إلى المصادر الأصلية التى تم الاعتماد عليها .

أولاً : العلاقات السياسية

تحدثت الدراسة عن أول اتصال بين الولايات المتحدة والدولة العثمانية بصورة غير مباشرة عن طريق النيابات - العثمانية فى شمال أفريقيا وهى الجزائر وطرابلس الغرب وتونس . وكيف نجحت الولايات المتحدة فى عقد معاهدات صداقة وتجارة مع تلك النيابات رغم الصعوبات التى واجهتها إلا أنها فى النهاية استطاعت تأمين تجارتها فى غرب البحر المتوسط رسمياً عن طريق هذه المعاهدات، وفعلياً بقوة الأسطول الأمريكى . وقد دفعت الأرباح الوفيرة التى عادت على التُّجار الأمريكيين من جراء حُرِّية التجارة فى غرب البحر المتوسط بعد كسر الاحتكار الأوربى إلى الرغبة فى زيادة تلك الأسواق التجارية ، ولهذا اتجهت أنظار وسفن التجار الأمريكيين إلى ميناء أزمير بشكل حتم ضرورة وجود علاقة مباشرة مع الدولة العثمانية ، وذلك ليحصل التجار الأمريكيون على الامتيازات نفسها التى تمتع بها التجار الأوربيون فى ظل نظام الامتيازات الأجنبية . وفى الجانب المقابل ، رغبت الدولة العثمانية فى إقامة علاقة مباشرة مع الولايات المتحدة خاصة بعد كارثة نافارين عام (١٨٢٧م/١٢٤٣هـ) والتى حطم فيها أسطول الحلفاء (بريطانيا وفرنسا وروسيا) الأسطول العثمانى المصرى ، واقتنع الباب العالى بضرورة الاستفادة من الخبرة الأمريكية فى مجال صناعة السفن من أجل إعادة بناء الأسطول العثمانى .

ثم تناولت الدراسة بشكل شامل معاهدة (١٨٣٠م/١٢٤٦هـ) والتى عُقدت بين الولايات المتحدة والدولةالعثمانية ، وترتب عنها حدوث خلاف بسبب الترجمة الخاطئة للمادة الرابعة من المعاهدة والخاصة بطبيعة ومدى الولاية الجنائية للسلطات العثمانية على المواطنين الأمريكيين . ومن خلال الدراسة الحقيقية لذلك الخلاف استنتجنا أن التفسير الذى رأته حكومة الولايات المتحدة للمادة لا أساس له من الصحة . لأن الباب العالى لم يعترف بأمر يجعله يتخلى عن أثمن حقوق سيادته، وهو يعلم أنه إذا رضخ لرغبة الولايات المتحدة فسيكون من المستحيل عليه أن يرفض نفس الامتياز للدول الأوربية ، ورغم هذا لا نستطيع أن نُقرِّر أن حكومة الولايات المتحدة قد جنت ثماراً حقيقية من إثارة الخلاف ، وإن كان قد ترتب على الموقف الأمريكى إفلات بعض الرعايا الأمريكيين من العدالة ، وقد ساعدهم على ذلك موقف الباب العالى الذى اكتفى بالاحتجاج وتعطيل إجراءات المحاكمة مما جعل القناصل الأمريكيين يستغلُّون الموقف السلبى للباب العالى لصالح مواطنيهم .

وقد أوضحت الدراسة كيف أرست معاهدة (١٨٣٠م/١٢٤٦هـ) أسس العلاقة المباشرة بين الدولتين ، والتى حاولت كل منهما تطويرها باطراد التقارب بشكل يخدم مصالح كليهما ، وقد تمثل ذلك فى عدة أحداث مثل الموقف الأمريكى من حركة التنظيمات العثمانية ، ثم التفكير فى توثيق تلك العلاقة عن طريق عقد العديد من المعاهدات التى تنظم العلاقة وتتطرق لأكبر قدر من القضايا التى قد تكون موضعاً للخلاف مما سيُؤدى إلى الحد من تلك الاختلافات ، ولهذا عُقدت معاهدة عام (١٨٦٢م/١٢٧٩هـ) وهى معاهدة تكميلية لمعاهدة (١٨٣٠م/١٢٤٦هـ) رغبت من خلالها الولايات المتحدة تحقيق أكبر قدر من الامتيازات لتُجارها الأمريكيين . خاصة وأنهم كانوا يعانون من منافسة التُجار البريطانيين المدعومين بالنفوذ البريطانى ، كذلك رغب الباب العالى من خلال هذه المعاهدة تغيير قيمة الرسوم الجمركية كل سبعة أعوام إضافية . إلا أنه هدف من ورائها إلى التلويح أمام الدول الأوربية إلى عمق العلاقات العثمانية الأمريكية للحد من أطماعها المتزايدة . تبع ذلك موافقة حكومة الولايات المتحدة على بروتوكول (١٨٧٤م/١٢٩١هـ) والذى خضع

فيه مواطنوها لقانون (١٨٦٧م/١٢٨٤هـ) والخاص بحق تملُّك الأجانب للعقارات فى الدولة العثمانية ، ثم معاهدة التجنس لعام (١٨٧٤م/١٢٩١هـ) والتى رغبت من خلالها الدولتان إنهاء أية صعوبات قد تتعرض لها العلاقات بسبب اختلاف قوانين التجنس بين الدولتين ، ثم معاهدة تسليم المدانين والمجرمين (١٨٧٤م/١٢٩١هـ) ورغم فشل المعاهدتين الأخيرتين وعدم تنفيذهما فإن العلاقات بين الدولتين استطاعت أن تتجاوز الصعوبات التى ترتبت عليهما .

كذلك أشارت الدراسة إلى المواقف الإيجابية العثمانية تجاه الأزمات التى تعرضت لها الولايات المتحدة ، وذلك أثناء الحرب الأهلية ، ثم أثناء الحرب الأمريكية الأسبانية ، وظهر مدى تضامن الباب العالى مع حكومة الولايات المتحدة ، ورغم ذلك التقارب فإن العلاقات العثمانية الأمريكية واجهت بعض الصعوبات بسبب موقف الولايات المتحدة من المشكلة الأرمنية ثم من مشكلة المضايق العثمانية ، فقد أدى تعاطف حكومة الولايات المتحدة وشعبها وبعثاتها التنصيرية مع تلك الطائفة المسيحية إلى توتر فى العلاقات العثمانية الأمريكية ، ولم يقتصر الأمر على هذا بل إن أقوى مراحل ذلك التوتر هى التى تعلقت باستفادة الثوار الأرمن من اختلاف قوانين التجنس فى الدولتين للحصول على أكبر قدر من الحماية داخل الدولة العثمانية لتنفيذ مخططات اللجان الثورية الأرمنية تحت مسمى الجنسية الأمريكية ، ولا يُفهم من ذلك أن حكومة الولايات المتحدة كانت على معرفة بتلك المخططات ودعمتها . لأن هذا غير صحيح ، ولكن موقفها المتشدد دائماً لصالح الأرمن المتجنسين بالجنسية الأمريكية خدم أولئك الثوار بصورة إيجابية ، ولم يكن أمام الباب العالى إزاء هذا إلا التشدد فى أغلب المواقف ، ولذلك لم تستطع الدولتان أن تتجاوزا بسهولة الصعوبات التى نتجت عن المشكلة الأرمنية .

أما بالنسبة لمشكلة المضايق فقد كانت أقل خطورة ، وذلك لأن حكومة الولايات المتحدة اتخذت موقفاً ثابتاً منها وهو رفضها الاعتراف بحق الدولة العثمانية فى إغلاق المضايق حتى بالنسبة للسفن الحربية الأمريكية ، ولكن هذه المشكلة كانت فى هامش الاهتمام الأمريكى، ولم تكن فى بؤرته، ولهذا تغاضت الولايات المتحدة عنها .

وبينت الدراسة أيضاً كيف تلاقت العلاقات العثمانية الأمريكية لتحقيق مزيد من التقارب عن طريق الهيئات الدبلوماسية فى الدولتين ، ثم حدث تلاقٍ آخر فى دائرة المبادئ الديموقراطية لينعكس ممثلاً فى التأييد الأمريكى لإقامة حكومة دستورية تنهى عهد الاستبداد الحميدى - من وجهة النظر الأمريكية - ورغم هذا فلم ينجح الباب العالى فى تحويل الولايات المتحدة متمسكة بمبدأ مونرو ، ولم تستطع تطورات الأحداث فى طرابلس الغرب عام (١٩١١م/١٣٢٩هـ) أو فى البلقان عام (١٩١٢م/١٣٣١هـ) أن تجرها إلى ساحة الطراع الدولى الأوربى العثمانى .

وختمت الدراسة العلاقات السياسية بتناول علاقات الدولتين أثناء الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨م/١٣٣٣-١٣٣٧هـ) سواء قبل أو بعد دخول الولايات المتحدة الحرب وانضمامها إلى دول الوفاق ضد دول الوسط التى انضمت لها الدولة العثمانية ، وكيف اكتفت الدولة العثمانية على أثر ذلك بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع الولايات المتحدة . كما رفض رئيس الولايات المتحدة إعلان الحرب على الدولة العثمانية رغم الضغوط التى تعرض لها ، وبعد انتهاء الحرب حاول الرئيس الأمريكى أن يخرج من مأزق التورط فى الصراعات الأوربية بطرح برنامجه للسلام ، والذى قبلت الدولة العثمانية على أساسه التفاوض للصلح وطلبت من أجل ذلك تدخل الولايات المتحدة لدى دول الوفاق . إلا أن الظروف عجلت باعترافها بالاستسلام قبل أن تحظ بالوساطة الأمريكية .

ثانياً : العلاقات الاقتصادية

أما العلاقات الاقتصادية فقد تركز النشاط فيها بالدرجة الأولى على التجارة ثم على المشروعات الاستثمارية . وقد تناولت الدراسة بداية التجارة العثمانية الأمريكية منذ عام (١٧٨٥م/١٢٠٠هـ) ونظراً لعدم وجود معاهدة تجارية فقد كان التُّجار الأمريكيون يتاجرون تحت حماية شركة اللفانت البريطانية ، واستمر ذلك حتى عقد المعاهدة العثمانية الأمريكية عام (١٨٣٠م/١٢٤٦هـ) وقد تزايد الحجم الإجمالى للتجارة بعد معاهدة عام (١٨٦٢م/١٢٧٩هـ) إلا أن الأمر لم يخلُ من بعض التقلُّبات فى الميزان التجارى ، ولكن الانخفاض الحاد فى حجم التجارة بين الدولتين

لم يحدث إلا فى عام (١٩١٥م/١٣٣٤هـ) عقب مرور عام من دخول الدولة العثمانية الحرب العالمية الأولى ، واستمرت الحرب تؤثر سلبياً على التجارة حتى عام (١٩١٨م/ ١٣٣٧هـ) .

ولم تغفل الدراسة الإشارة إلى أن إطلالة القرن العشرين شهدت الإعلان عن سياسة دبلوماسية الدولار ، وهى التى كانت تهدف إلى زيادة حجم الصادرات الأمريكية إلى الدولة العثمانية ، ولتنفيذ تلك السياسة سعى الأمريكيون إلى كسر احتكار الملاحة البريطانية لفتح طرق نقل أرخص أمام الصادرات الأمريكية ، وقد أدت تلك السياسة إلى تنافس حاد مع بريطانيا وفرنسا وألمانيا مما حدا بتلك الدول إلى إجراءات أكثر تشدداً وصرامة مثل الإغراق والتقليد للعلامات التجارية الأمريكية .

وأظهرت الدراسة كيف نظرت الولايات المتحدة إلى الدولة العثمانية على اعتبار أنها مركز دبلوماسى هام مما دفعها إلى رفع درجة التمثيل إلى سفارة فى عام (١٩٠٦م/١٣٢٤هـ) كما أن حكومة الولايات المتحدة اعتبرت ثورة (١٩٠٨م/١٣٢٦هـ) بشيراً لتوسُّع تجارى أمريكى كبير فى الدولة العثمانية . إلا أنه فى ذروة النشاطات التوسُّعية للتجارة الأمريكية ، والتى شملت إنشاء الوكالات التجارية حدث ما لم يكن فى الحسبان ، إذ نشبت سلسلة من الحروب فى أملاك الدولة العثمانية أدت إلى اضطراب فى تلك الخطط الأمريكية ، والتى كانت تهدف إلى التغلغل التجارى فى الدولة العثمانية .

واستكمالاً للحلقة الاقتصادية تناولت الدراسة المشاريع الاستثمارية ، وأوضحت أن المشاريع العثمانية قد اقتصرت على الاستفادة من الخبرة الأمريكية فى مجالات التقدم مثل تصنيع السفن والقطن والتلغراف . أما بالنسبة للمشاريع الأمريكية فقد تركزت فى السكك الحديدية ، وبالتحديد فى مشروع مد خط حديدى يربط بين حلب وساحل البحر المتوسط بالقرب من الإسكندرونة ، وهو ما أُطلق عليه اسم مشروع تشستر .

وقد اهتمت الدراسة بإظهار موقف الدول الأوربية من مشروع تشستر ، والذى لم توله فى البداية اهتماماً لاعتقادها بأنه لا يمثل منافسة حقيقية من جانب الأمريكيين ولكن عندما اتخذ التهديد أبعاداً خطيرة أخذت الدول الأوربية تعد نفسها للمعركة واتخذ أصحاب الامتيازات الأوربية خطوات أكثر إيجابية لإغلاق الباب فى وجه المشروع الأمريكى . ولكن وزارة الخارجية الأمريكية ساندت المشروع ليحصل على موافقة الباب العالى ، وحاول الباب العالى أن ينتهز الفرصة ليطالب بموافقة أمريكية لحل الخلاف على المادة الرابعة من معاهدة (١٨٣٠م/١٢٤٦هـ) فضلاً عن رغبته فى زيادة الرسوم الجمركية من ١١ إلى ١٥٪ حسب قيمة السلع ، وعبرت حكومة الولايات المتحدة عن استعدادها لقبول ذلك ، ولكن فى النهاية لم تثمر جهود وزارة الخارجية الأمريكية - رغم أنها كانت مصممة على إنجاح المشروع ، وهكذا أظهرت الدراسة كيف انتهت بالفشل أول محاولة لاستثمار رأس المال الأمريكى فى الدولة العثمانية ، وربما لو كتب النجاح للمشروع لتغير مجرى العلاقات العثمانية الأمريكية ، وذلك لأن حكومة الولايات المتحدة ستكون ملزمة بالاستمرار فى مساندة المشروع ، وبذلك فسوف تتورط فى دوّامة الصراع والتنافس مع الدول الأوربية على الدولة العثمانية - أى أنها ستحيد عن سياستها التقليدية القائمة على مبدأ مونرو . ومما لاشك فيه أن عدم وجود بنوك أمريكية تُقدِّم تسهيلات ائتمانية أو اعتمادات تُضاهى تلك المُقدَّمة من قبل المنافسين الأوربيين قد حرم الأمريكيين من كثير من الفُرص التجارية الاستثمارية .

ثالثاً : العلاقات الثقافية

أما بالنسبة للجانب الثقافى بين الدولتين فقد تناولت الدراسة نشاط الإرساليات التنصيرية الأمريكية فى الدولة العثمانية ، وأظهرت أن الهدف الرئيسى لقدومها كان هو تحويل المسلمين واليهود إلى المسيحية ، ولكن سرعان ما وجد رجال الإرساليات صعوبة تحقيق ذلك ، ولهذا اتجهت جهودهم نحو الطوائف المسيحية خاصة الأرمن واليونان ، وفى سبيل ذلك كان على الإرساليات الأمريكية أن تدخل

فى منافسة مع الهيئة الدينية الكاثوليكية والأرثوذكسية أو بعبارة أخرى فى منافسة مع فرنسا وروسيا .

كما تناولت الدراسة موقف الحكومة العثمانية من تلك الإرساليات التنصيرية الأمريكية ، والتى لم تعترض على أنشطتها فى البداية . بل لقد أصدر الباب العالى فرماناً يعترف رسمياً بالرعايا البروتستانت باعتبارهم يكوِّنون جماعة دينية مستقلة، وقد زاد تساهل وتسامح الحكومة العثمانية مع الإرساليات التنصيرية عقب صدور الخط الهمايونى الذى أكد ما جاء فى خط كلخانة بصدد المساواة بين المسلمين والمسيحيين . ويبدو أن هذا التساهل قد دفع الإرساليات التنصيرية إلى المطالبة بالمزيد من التنازلات مما جعل الحكومة العثمانية فى عام (١٨٦٤م/١٢٨١هـ) تلجأ إلى انتهاج سياسة جديدة متشددة نحو الإرساليات التنصيرية للقضاء على أى احتمال للهجوم على الإسلام . وزاد التشدد العثمانى مع تفجُّر الاضطرابات الأرمنية فى عام (١٨٩٣م/١٣١١هـ) لاسيما مع يقين الحكومة العثمانية بالدور الذى لعبه رجال تلك الإرساليات فى التأثير على الطوائف المسيحية خاصة الأرمن ، وذلك عن طريق مدارس الإرساليات التى لقنتهم المبادئ التى كانت تثيرهم ضد السلطة العثمانية ، وقد أدت تلك الاضطرابات إلى إلحاق الدمار ببعض ممتلكات المنصرين الأمريكيين مما دفع حكومة الولايات المتحدة إلى مطالبة الباب العالى بالتعويض ولكن الأخير أنكر مسئوليته عنه ، وجرت مراسلات طويلة بين الدولتين من أجل التعويض ، وكاد التوتر أن يُحدِث تصدعاً بالغاً فى العلاقات لولا موافقة الباب العالى على الدفع تحت ستار شراء بعض السفن .

وأوضحت الدراسة كيف أدركت الإرساليات الأمريكية أن أحسن ميادين العمل التنصيرى هو إنشاء المؤسسات التعليمية والطبية من واقع حاجة الناس إلى الاثنين ، فالأول يضمن التأثير على أفكار الطُّلاب وفق التخطيط التنصيرى ، ولهذا أنشأت العديد من المدارس والكليات فى أرجاء الدولة العثمانية ، وشجعت هذه المؤسسات التعليمية على دراسة اللغات العامية والعلوم الحديث وأفكار الثقافة الغربية . مما أدى إلى إحياء القوميات المحلية والنزعات العرقية التى ساعدت إلى حد كبير

فى تفتيت الشعوب التابعة للدولة العثمانية ، وشكَّت الحكومة العثمانية فى الدور الحقيقى لتلك المؤسسات التعليمية والتى اعتبرتها فى كثير من الأحيان مصدراً للفتنة ، وظهرت التفرقة فى المعاملة بينها وبين مؤسسات الإرساليات التنصيرية الأوربية . مما حدا بالحكومة الأمريكية للضغط على الحكومة العثمانية من أجل الحصول على المساواة .

أما الميدان الثانى فكان هو إنشاء المستشفيات والعيادات الطبية لمعالجة الناس والوصول إليهم تحت الشعارات الإنسانية ، وقد أوضحت الدراسة موقف الحكومة العثمانية أيضاً من تلك المؤسسات الطبية . فهى لم تمانع أو تعارض وجودها إلا أنها - رغم ذلك - رفضت لسنوات طويلة الاعتراف بدبلومات الطب الصادرة من الكليات الأمريكية فى الدولة العثمانية ، ولكن جهود الدبلوماسيين الأمريكيين نجحت فى النهاية فى الحصول على الاعتراف والمساواة .

وأظهرت الدراسة أن الجانب الثقافى لم يقتصر على تلك المؤسسات التعليمية والطبية . بل تعداه إلى تبادل ثقافى شامل فى مجالات متعددة مثل تبادل الكتب وحضور المعارض خاصة التجارية والمشاركة فى الاحتفالات وزيارة العلماء الأمريكيين للدولة العثمانية خاصة المعنيين بالكشف عن الآثار . وقد تولد عن ذلك الاحتكاك المباشر بين العثمانيين والأمريكيين تأثر الرعايا العثمانيين بأسلوب الحياة الغربية .

* * *

الملاحق

١ - معاهدة (١٨٣٠م/١٢٤٦هـ)

٢ - معاهدة (١٨٦٢م/١٢٧٩هـ) والتصديق عليها

٣ - بروتوكول عام (١٨٧٤م/١٢٩١هـ) وقانون عام (١٨٦٧م/١٢٨٤هـ)

٤ - معاهدة التجنس لعام (١٨٧٤م/١٢٩١هـ) والتعديلات الخاصة بها والتصديق عليها

٥ - معاهدة تبادل المدانين والمجرمين لعام (١٨٧٤م/١٢٩١هـ) والتصديق عليها

٦ - جدول بأسماء الممثلين الدبلوماسيين الأمريكيين فى الدولة العثمانية من (١٨٣٠-١٩١٨م/١٢٤٦-١٣٣٧هـ)



ملحق رقم (١)

TREATY OF COMMERCE AND NAVIGATION

BETWEEN

THE UNITED STATES OF AMERICA

AND THE

OTTOMAN PORTE.

CONCLUDED MAY 7, 1830.

Washington May 19
Sir E. Thornton
Commercial No. 41.
2 Encl:

Encl. 1 in
Sir E. Thornton's
Commercial
No. 41



BY THE PRESIDENT OF THE UNITED STATES.

A PROCLAMATION:

WHEREAS, a treaty of commerce and navigation between the United States of America and the Ottoman Porte was concluded and signed at Constantinople by the respective Plenipotentiaries of the two Powers, on the seventh day of May in the year of our Lord one thousand eight hundred and thirty, and the said treaty was duly ratified by the President, on the part of the said United States, on the second day of February, in the year of our Lord one thousand eight hundred and thirty-one, in pursuance of the advice and consent of the Senate, as signified by their resolution of the first day of that month: and whereas, the ratification by the President of the said treaty in the Turkish language, and in a translation thereof into the English, annexed thereto, was exchanged at Constantinople, on the fifth day of October, 1831, by DAVID PORTER, the Chargé d'Affaires of the United States near the Sublime Porte, and NEDJIB EFFENDI, Reis Effendi of the Porte, for the ratificaion of the Sultan: which convention, as ratified by the President, in the English version, is, word for word, as follows:

THE object of this firm instrument, and the motive of this writing well drawn up, is, that—

No treaty, or diplomatic and official convention, having, heretofore, existed, between the Sublime Porte, of perpetual duration, and the United States of America; at this time, in consideration of the desire formerly expressed, and of repeated propositions which have lately been renewed by that Power, and in consequence of the wish entertained by the Sublime Porte, to testify to the United States of America, its sentiments of friendship, We, the Undersigned Commissioner, invested with the high office of Chief of the Chancery of State of the Sublime Porte, existing forever, having been permitted by His very Noble Imperial Majesty to negotiate and conclude a treaty, and having thereupon conferred with our friend, the honourable Charles Rhind, who has come to this Imperial Residence, furnished with full powers to negotiate, settle and conclude, the articles of a treaty, separately and jointly with the other two Commissioners, Commodore Biddle and David Offley, now at Smyrna, have arranged, agreed upon and concluded, the following articles:

ARTICLE I.

Merchants of the Sublime Porte, whether Mussulmans or Rayahs, going and coming, in the countries, provinces, and ports, of the United States of America, or proceeding from one port to another, or from the ports of the United States to those of other countries, shall pay the same duties and other imposts that are paid by the most favored nations; and they shall not be vexed by the exaction of higher duties; and in travelling by sea and by land, all the privileges and distinctions observed towards the subjects of other Powers, shall serve as a rule, and shall be observed towards the merchants and subjects of the Sublime Porte. In like manner, American merchants who shall come to the well defended countries and ports of the Sublime Porte, shall pay the same duties and other imposts, that are paid by merchants of the most favored friendly Powers, and they shall not, in any way, be vexed or molested. On both sides, travelling passports shall be granted.

ARTICLE II.

The Sublime Porte may establish *Shahbenders* (Consuls) in the United States of America; and the United States may appoint their citizens to be Consuls or Vice Consuls, at the commercial places in the dominions of the Sublime Porte, where it shall be found needful to superintend the affairs of commerce. These Consuls or Vice Consuls shall be furnished with *Berats* or *Firmans*; they shall enjoy suitable distinction, and shall have necessary aid and protection.

ARTICLE III.

American merchants established in the well defended States of the Sublime Porte, for purposes of commerce, shall have liberty to employ *Semsars*, (brokers) of any nation or religion, in like manner as merchants of other friendly Powers; and they shall not be disturbed in their affairs, nor shall they be treated, in any way, contrary to established usages. American vessels arriving at, or departing from, the ports of the Ottoman Empire, shall not be subjected to greater visit, by the officers of the Customhouse and the Chancery of the Port, than vessels of the most favored nation.

Article IV.

If litigations and disputes should arise between subjects of the Sublime Porte and citizens of the United States, the parties shall not be heard, nor shall judgment be pronounced unless the American Dragoman be present. Causes in which the sum may exceed five hundred piastres, shall be submitted to the Sublime Porte, to be decided according to the laws of equity and justice. Citizens of the United States of America, quietly pursuing their commerce, and not being charged or convicted of any crime or offence, shall not be molested; and even when they may have committed some offence they shall not be arrested and put in prison, by the local authorities, but they shall be tried by their Minister or Consul, and punished according to their offence, following, in this respect, the usage observed towards other Franks.

Article V.

American merchant vessels that trade to the dominions of the Sublime Porte, may go and come in perfect safety with their own flag; but they shall not take the flag of any other Power, nor shall they grant their flag to the vessels of other Nations and Powers, nor to the vessels of rayahs. The Minister, Consuls, and Vice Consuls of the United States, shall not protect, secretly or publicly, the rayahs of the Sublime Porte, and they shall never suffer a departure from the principles here laid down and agreed to by mutual consent.

Article VI.

Vessels of war of the two Contracting Parties, shall observe towards each other, demonstrations of friendship and good intelligence, according to naval usage; and towards merchant vessels they shall exhibit the same kind and courteous manner.

Article VII.

Merchant vessels of the United States, in like manner as vessels of the most favored nations, shall have liberty to pass the Canal of the Imperial Residence, and go and come in the Black Sea, either laden or in ballast; and they may be laden with the produce, manufactures and effects, of the Ottoman Empire, excepting such as are pohibited, as well as of their own country.

Article VIII.

Merchant vessels of the two Contracting Parties shall not be forcibly taken, for the shipment of troops, munitions and other objects of war, if the captains or proprietors of the vessels, shall be unwilling to freight them.

Article IX.

If any merchant vessel of either of the Contracting Parties, should be wrecked, assistance and protection shall be afforded to those of the crew that may be saved; and the merchandise and effects, which it may be possible to save and recover, shall be conveyed to the Consul, nearest to the place of the wreck, to be, by him, delivered to the proprietors.

Conclusion.

The foregoing articles, agreed upon and concluded, between the Riasset (Chancery of State,) and the above mentioned Commissioner of the United States, when signed by the other two Commissioners, shall be exchanged. In ten months from the date of this *Tenessuck*, or instrument of treaty, the exchange of the ratifications of the two Powers shall be made, and the articles of this treaty shall have full force and be strictly observed by the two Contracting Powers.

Given the fourteenth day of the moon Zilcaade, and in the year of the Hegira, 1245, corresponding with the seventh day of May, of the year one thousand eight hundred and thirty of the Christian Æra.

(Signed.) MOHAMMED HAMID,
Reis-ul-Kutab.
(Reis Effendi.)

Now, therefore, to the end that the said treaty may be observed and performed with good faith on the part of the United States, I have caused the premises to be made public, and I do hereby enjoin all persons bearing office, civil or military, within the United States, and all others, citizens or inhabitants thereof, or being within the same, faithfully to observe and fulfil the said treaty, and every clause and article thereof.

In Testimony whereof, I have caused the seal of the United States [L. S.] to be hereunto affixed, and have signed the same with my hand.

Done at Washington, this fourth day of February, in the year of our Lord one thousand eight hundred and thirty-two, and of the Independence of the United States the fifty-sixth.

ANDREW JACKSON.

By the President:

EDW. LIVINGSTON,

Secretary of State.



ترجمة ملحق رقم (١)

معاهدة (١٨٣٠م/١٢٤٦هـ)(*)

معاهدة التجارة والملاحة

بين الولايات المتحدة الأمريكية والباب العالى

أبرمت فى ٧ مايو ١٨٣٠

باسم رئيس الولايات المتحدة

إعـــلان

حيث إنه قد أبرمت معاهدة تجارة وملاحة بين الولايات المتحدة الأمريكية والباب العالى ووُقعت فى استانبول بواسطة مُفوَّضيها كاملى السلطة الخاصين بالدولتين فى اليوم السابع من مايو عام ١٨٣٠ واعتمدت المعاهدة المذكورة قانوناً بواسطة الرئيس من جانب الولايات المتحدة فى الثانى من فبراير من عام ١٨٣١ تنفيذاً لنصيحة وموافقة مجلس الشيوخ ، والمميزة بقرارهم بتاريخ اليوم الأول من ذلك الشهر ، وحيث إن اعتماد الرئيس للمعاهدة المذكورة فى لغتها التركية وترجمة لها باللغة الإنجليزية ملحقة بها جرى تبادله فى استانبول فى اليوم الخامس من أكتوبر ١٨٣١ بواسطة دافيد بورنز القائم بأعمال الولايات المتحدة لدى الباب العالى ونجيب أفندى ، رئيس أفندى الباب نيابة عن اعتماد السلطان ، تلك المعاهدة كما هى معتمدة بواسطة الرئيس فى صيغتها الإنجليزية كلمة بكلمة ، كالتالى :

(*) رغم أن هذه المعاهدة سبق وأن نشرت إلا أنه لأهميتها التاريخية فقد رأيت أن أضعها ضمن الملاحق التى حرصت فى أن تكون مرتبة وفق التسلسل التاريخى للأحداث وقد نشرت معاهدة (١٨٣٠م) فى كتاب :

M.F. Shukry, M. Anis,E.R. Harraz; **Selected Documents Of Modern and Contemporary History,** Cairo, The Anglo-Egyption Book Shop, (undate), pp 84 - 87.

هدف هذه الوثيقة الثابتة والدافع إلى هذه الكتابة المصاغة جيداً هو أنه حيث لم تتواجد مطلقاً معاهدة أو اتفاقية دبلوماسية ورسمية حتى الآن بين الباب العالى والولايات المتحدة الأمريكية لها صفة الدوام فى هذا الوقت ، واعتباراً للرغبة السابق التعبير عنها والافتراضات المقررة التى تجددت أخيراً بواسطة تلك الدولة ، ونتيجة للرغبة التى راودت الباب العالى بأن تثبت للولايات المتحدة مشاعرها الودية نحن المفوض الموقع أدناه ، متقلداً للمنصب السامى كرئيس لديوان دولة الباب العالى ، دامت للأبد ، وبعد أن سُمح لى بواسطة صاحب الجلالة السلطانية النبيلة بأن أتفاوض وأن أُبرم معاهدة ، وبعد أن اجتمعت بناء على ذلك مع صديقنا المبجل تشارلز رايند Charles Rhind الذى جاء إلى هذا المقر السلطانى مزوداً بكامل السلطة لكى يتفاوض ويحل ويعقد مواد معاهدة منفرداً أو مجتمعاً مع المفوِّضين الآخرين الكومودور بيدل ودافيد الموجودين الآن فى أزمير ، رتبنا ووافقنا وأبرمنا المواد التالية :

المادة الأولى

يقوم تجار الباب العالى . سواءً من المسلمين أو من بقية راعاياه عند سفرهم وعودتهم لمدن وولايات وموانئ الولايات المتحدة ، أو من موانئ الولايات المتحدة إلى موانئ الدول الأخرى بدفع نفس الضرائب والرسوم الأخرى التى تدفعها الدول الصديقة ، ولن يُطالبوا بدفع رسوم أكثر منها ، وعند سفرهم بالبر أو بالبحر فسوف تقدم لهم كافة الامتيازات والمزايا المرعية تجاه الدول الأخرى . وبالمثل سوف يدفع التجار الأمريكيون الذين يزورون مدن وموانئ الباب العالى المحصنة نفس الضرائب والرسوم التى يدفعها تجار المدن الصديقة ، ولن يتعرضوا لأى نوع من المضايقات أو التحرش بهم . وعلى كلا الجانبين القيام بمنحهم جوازات للسفر .

المادة الثانية

يمكن للباب العالى القيام بتعيين شاهبندرات (قناصل) فى الولايات المتحدة ، كذلك يمكن للولايات المتحدة الأمريكية تعيين مواطنين لها قناصل أو نواب قناصل

فى المراكز التجارية لدى الباب العالى والتى تقتضى الضرورة التجارية تواجدهم فيها . على أن يصدر لهؤلاء القناصل ونوابهم البراءات والفرمانات التى تتناسب مع تميز وضعهم ، وتقدم لهم المساعدة والحماية اللازمة .

المادة الثالثة

يتمتع التجار الأمريكيون المقيمون لغرض التجارة فى ولايات الباب العالى الحصينة بالحق فى استخدام سماسرة من أية جنسية أو دين مثل بقية الدول الصديقة ، كذلك لن يُسبب لهم إزعاجاً فى شئونهم ، ولن يُعاملوا بأية طريقة مخالفة للعرف السائد ، ولن تخضع السفن الأمريكية عند وصولها ومغادرتها لموانئ الدولة العثمانية لزيارات من قبل ضباط الجمارك ومستشارى الميناء أكثر من سفن الدول الصديقة .

المادة الرابعة

إذا ثارت قضايا وخلافات بين رعايا الباب العالى ومواطنى الولايات المتحدة ، فلن يتم سماع ادعاءات الأطراف ، ولن تصدر الأحكام القضائية إلا فى وجود مترجم ، أما فى القضايا التى يزيد الخلاف فيها على ٥٠٠ قرش فيتم رفعها للباب العالى ليصدر الحكم فيها طبقاً لقانون المساواة والعدالة . ولن يتم التحرش بمواطنى الولايات المتحدة الذين يُمارسون عملهم التجارى بهدوء ، والذين لم يسبق إدانتهم فى أية جريمة أو مخالفة ، وعند ارتكابهم لبعض المخالفات فلا يتم القبض عليهم أو إلقائهم فى السجن على أيدى السلطات المحلية ، ولكن تتم محاكمتهم على يد وزيرهم أو قنصلهم ، ويتم معاقبتهم طبقاً لذنبهم متبعين فى ذلك الخصوص العرف المراعى تجاه الإفرنج الآخرين .

المادة الخامسة

للسفن الأمريكية التى تقوم بالتجارة مع أملاك الباب العالى الحق فى الذهاب والعودة بأمان كامل وتحت علمهم ، ولكن لا ينبغى عليها أن تُتاجر تحت أعلام أية دولة أخرى ، كما أنه ليس من حقها أن تمنح علمها لسفن الدول الأخرى .

ولن يحمى وزراء وقناصل ونواب قناصل الولايات المتحدة رعايا الباب العالى سراً أو علانية ، كذلك لن يُسمح لهم مطلقاً بالخروج على القواعد المقررة هنا والمتفق عليها والمتبادلة بين الطرفين .

المادة السادسة

على السفن الحربية لكلا الطرفين مراعاة روابط الصداقة بينهما والفكر الصائب طبقاً للقانون البحرى المستخدم ، كذلك تعامل السفن التجارية بنفس طريقة المجاملة .

المادة السابعة

لسفن الولايات المتحدة الأمريكية التجارية الحق فى حرية المرور فى قناة المقر السلطانى ، ولها حق الذهاب والعودة فى البحر الأسود . سواءً أكانت فارغة أم مُحمّلة ، كذلك يُمكنها شحن منتجات وصناعة ومنقولات الدولة العثمانية فيما عدا السلع المنوعة طبقاً لنظم بلادهم .

المادة الثامنة

لن يتم الاستيلاء قسراً على السفن التجارية الخاصة بالطرفين المتعاقدين لاستخدامها فى شحن القوات العسكرية أو التموين فى حالة عدم موافقة القباطنة والملاك على ذلك .

المادة التاسعة

إذا تحطمت سفينة تجارية لأى من الطرفين ، تُقدم المساعدة والحماية لأفراد طاقمها الذين تم إنقاذهم ، أما البضائع والممتلكات فيتم تسليمها إلى أقرب قنصل لموقع السفينة المحطمة ليقوم بتسليمها إلى أصحابها .

الخاتمة

إن المواد السابقة والتى تم الاتفاق عليها من قبل الرئاسة (مستشار الدولة) ومفوض الولايات المتحدة السابق ذكره سوف يتم تبادلها بعد أن يوقع عليها المفوضون الآخرون . وسوف يتم اعتمادها من قبل القوتين خلال عشرة أشهر ، وعندها توضع مواد المعاهدة موضع التنفيذ ، ويتم مراعاتها بدقة من قبل الدولتين المتعاقدتين .

صدرت فى اليوم الرابع عشر من الشهر الهجرى ذى القعدة من العام ١٢٤٥ الهجرى الموافق لليوم السابع من مايو ١٨٣٠ بالتقويم المسيحى .

توقيع محمد حامد

رئيس الكتاب

(رئيس أفندى)

ولكى توضع المعاهدة المذكورة فى اطار التنفيذ الجدى من جانب الولايات المتحدة ، فقد أصدرت أوامرى لجميع شاغلى المناصب العامة من المدنيين والعسكريين داخل الولايات المتحدة وللآخرين ، مواطنين أو مقيمين بالعمل على الوفاء بتنفيذ المعاهدة ، وكل فقرة أو مادة فيها .

وإشهاداً على ذلك فقد أصدرت الأوامر بختمها بخاتم الولايات المتحدة ووقعتها بيدى .

صدرت فى واشنطن يوم ٤ فبراير عام ١٨٣٢ وعام ٥٦ من استقلال الولايات المتحدة .

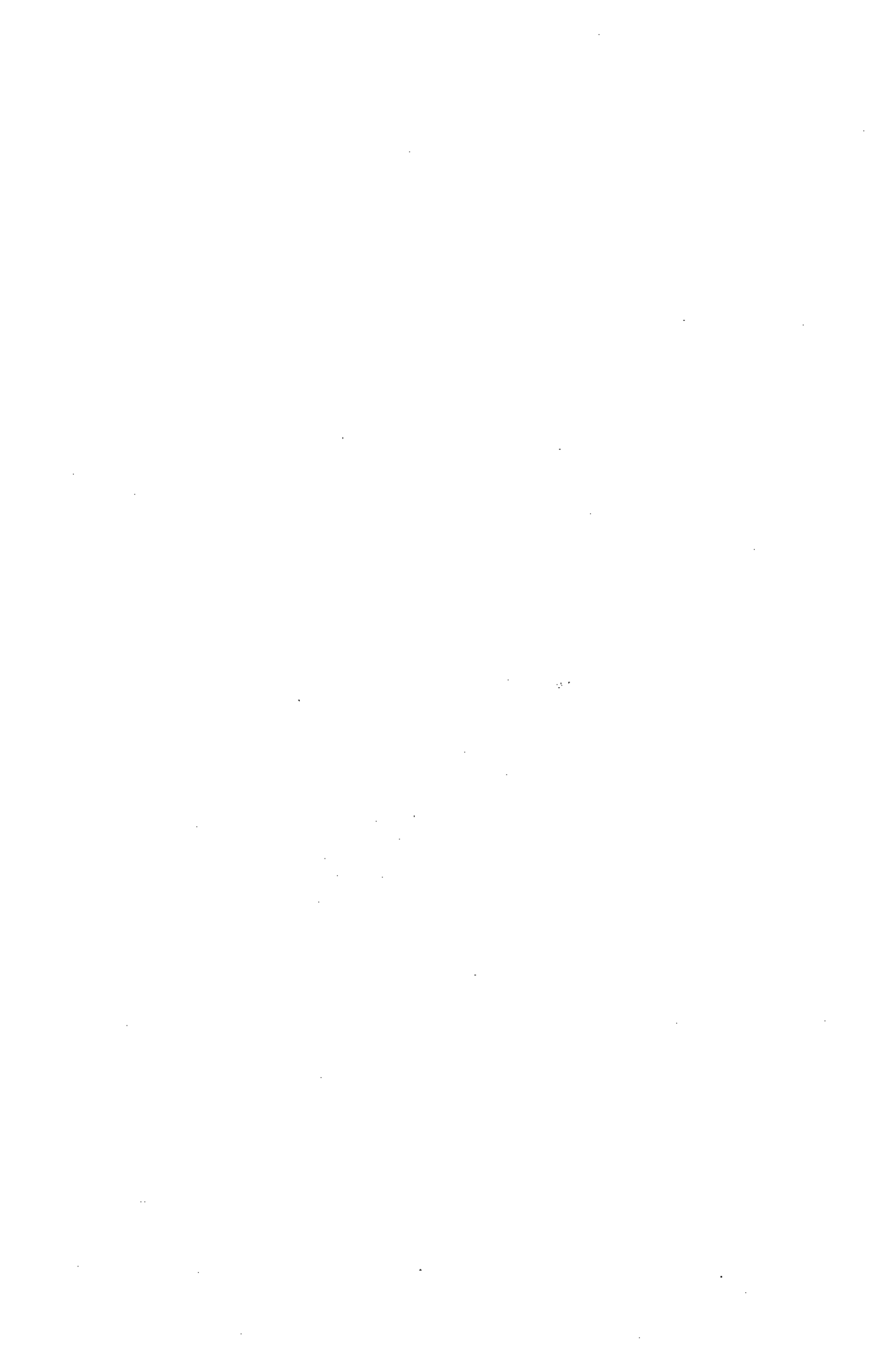
أندرو چاكسون

باسم الرئيس

أودين ليفنجستون

وزير الخارجية

* * *



ملحق رقم (٢)

Treaty

of Commerce and Navigation between the United of America and the Ottoman Empire.

The United States of America on the one part, and His Imperial Majesty the Sultan of the Ottoman Empire on the other part, being equally animated by the desire of extending the commercial relations between their respective Countries, have agreed, for this purpose, to conclude a Treaty of Commerce and Navigation, and have named as their respective Plenipotentiaries, - that is to say:

The President of the United



States of America, ⁽²⁹¹⁾ Edward Joy Morris, Minister Resident at the Sublime Porte;

And His Imperial Majesty the Sultan of the Ottoman Empire, His Highness Mehemed Emin Ali Pacha, Minister of Foreign Affairs, Decorated with the Imperial Orders of the Othmanieh in Brilliants, the Majidieh, and Order of Merit, of the First Class, and the Grand Crosses of Several Foreign Orders.

Who, after having communicated to each other their respective Full Powers, found in good and due form, have agreed upon the following Articles.

Article I.

All Rights, privileges, and immunities which have been conferred on the Citizens or Vessels of the United



States of America by the Treaty already existing between the United States of America and the Ottoman Empire, are confirmed, now and forever, with the exception of those Clauses of the said Treaty which it is the object of the present Treaty to modify, and it is moreover, expressly stipulated, that all rights, privileges or immunities which the Sublime Porte now grants, or may hereafter grant to, or suffer to be enjoyed by the Subjects, ships, commerce, or Navigation of any other Foreign Power, shall be equally granted to, and exercised, and enjoyed by the Citizens, Vessels, Commerce, and Navigation of the United States

Article II.

The Citizens of the United States of America, or their Agents, shall be permitted to purchase, at all places in the Ottoman Empire and its Pos-

-ssessions (whether for the purposes of Internal Trade or for exportation) all Articles, without any exception whatsoever, the produce or manufacture of the said Empire and Possessions, and the Sublime Porte having, in virtue of the Second Article of the Convention of Commerce of the 16th of August 1838 with Great Britain, formally engaged to abolish all Monopolies of Agricultural produce, or of every other Articles whatsoever, as well as all 'Permits' (Teskerehs) from the Local Governors, either for its removal from one place to another, when purchased, any attempts to compel the Citizens of the United States of America to receive such 'Permits' from the Local Governors shall be considered as an infraction of this Treaty, and the Sublime Porte shall immediately punish with severity any Viziers,



or other Officer who shall have been guilty of such Misconduct, and shall render full justice to Citizens of the United States of America for all injuries or Losses which they may duly prove them-selves to have suffered thereby.

Article III.

If any Article of Ottoman produce or manufacture be purchased by Citizens of the United States of America or their Agents, for the purpose of selling the same for Inter-nal Consumption in Turkey, the said Citizens, or their Agents, shall pay at the purchase and sale of such Articles, and in any manner of Trade, the same duties that are paid in similar circumstances by the most favored Class

of Ottoman Subjects, or of Foreigners engaged in the Internal Trade of the Ottoman Empire.

Article IV.

No other, or higher, Duties or charges, shall be imposed in the Dominions and Possessions of either of the Contracting Parties, on the exportation of any Article to the Dominions and Possessions of the other, than such as are, or may be, payable on the exportation of the like Article to any other Foreign Country; nor shall any prohibition be imposed on the exportation of any Article from the Dominions and Possessions of either of the two Contracting Powers, to the Dominions and Possessions of the other, which shall not equally extend to the exportation of the like Article to any



other Country.

No charge, or duty, whatsoever, will be demanded on any Article of Ottoman produce or manufacture purchased by Citizens of the United States of America, or their Agents, either at the place where such Article is purchased, or in its transit from that place to the place whence it is exported, at which it will be subject to an Export Duty not exceeding Eight per cent, calculated on the value at the place of shipment, and payable on exportation; and all Articles, which shall once have paid this Duty shall not again be liable to the same Duty however they may have changed hands within any part of the Ottoman Empire.

It is furthermore agreed that the Duty of Eight per cent above mentioned, will be annually reduced by One per cent until it shall be, in this manner, finally reduced to a fixed Duty

of One per cent ad valorem, destined to cover the general expenses of administration and control.

Article V.

No other, or higher duties shall be imposed on the importation into the United States of America of any Article the produce or manufacture of the Dominions and Possessions of His Imperial Majesty the Sultan, from whatever place arriving, whether by Sea or by Land, and no other or higher duties shall be imposed on the Importation into the Dominions and Possessions of His Imperial Majesty, of any Article the produce or manufacture of the United States of America, from whatever place arriving, than are, or may be, payable on the like Article the produce or manufacture of any other Foreign Country; nor



shall any prohibition be main-tained or imposed on the im-portation of any article the pro-duce or manufacture of the dominions and Possessions of either of the Contracting Parties into the dominions and Pos-sessions of the other, which shall not equally extend to the importation of the like Articles being the produce or manufac-ture of any other Country.

II His Imperial Majesty further engages that, save as hereinafter excepted, he will not prohibit the importation into his Domini-ons and Possessions of any Arti-cle the produce and manufacture of the United States of America from whatever place arriving; and that the duties to be imposed on every Article the produce or man-ufacture of the United States of America imported into the Empire and Possessions of His Imperial

Majesty the Sultan, shall, in no case, exceed one fixed rate of Eight per cent ad valorem, or a specific Duty fixed by common consent equivalent thereto. Such rate shall be calculated upon the value of such Articles at the wharf, and shall be payable at the time of their being landed, if brought by Sea, or at the first Custom-House they may reach, if brought by Land.

If these Articles, after having paid the Import Duty of Eight per cent, are sold either at the place of their arrival, or in the Interior of the Country, neither the Buyer nor the Seller, shall be charged with any further duty in respect to them; and if such Articles should not be sold for consumption in the Ottoman Empire, but should be reexported within the space of Six months the same shall be considered as merchandize in Transit by Land.

and be treated as is stated herein-
-after in Article XII. of this Treaty;
the Administration of the Customs
being bound to restore, at the
time of their reexportation, to the
Merchant, who shall be required
to furnish proof that the Goods
in question have paid the Im-
-port Duty of Eight per Cent, the
difference between that Duty and
the Duty levied on Goods in
Transit by Land, as set forth
in the Article abovecited.

Article VI.

It is understood that any
Article the produce or manu-
-facture of a Foreign Country, in-
-tended for Importation into the
United Principalities of Moldo-
Wallachia, or into the Princi-
-pality of Servia, which shall
pass through any other part of the
Ottoman Empire, will not be liable

to the payment of Customs duty until it reaches those Princi-palities; and, on the other hand, that any Article of Foreign pro-duce or manufacture passing through those Principalities, but destined for some other part of the Ottoman Empire, will not be liable to the payment of Customs Duty until such Article reaches the first Custom House under the Direct Administration of the Sublime Porte.

The same course shall be fol-lowed with respect to any article the produce or manufacture of those Principalities as well as with respect to any article the pro-duce or manufacture of any other portion of the Ottoman Empire, in-tended for exportation, such articles will be liable to the payment of Customs Duties, the former to the Custom House of the aforesaid Prin-cipalities, and the latter, to the

Ottoman Custom house, the object being, that neither Import nor Export Duties shall, in any case, be payable more than once.

Article XII.

The Subjects of one of the Contracting Parties shall enjoy, in the Dominions and Possessions of the other, equality of treatment with Native subjects or citizens, in regard to Warehousing, and also in regard to Bounties, facilities and drawbacks.

Article XIII.

All Articles which are, or may be legally importable into the United States of America, in Vessels of the United States, may likewise be imported in Ottoman Vessels, without being liable to any other, or higher Duties or

Charges, of whatever denomination than if such articles were imported in Vessels of the United States; and reciprocally, all articles which are, or may legally be importable into the Dominions and Possessions of His Imperial Majesty the Sultan in Ottoman Vessels, may likewise be imported in Vessels of the United States, without being liable to any other, or higher, Duties or Charges, of whatever denomination, than if such Articles were imported in Ottoman Vessels. Such reciprocal equality of treatment shall take effect without distinction, whether such Articles come directly from the place of origin, or from any other Country.

In the same manner there shall be perfect equality of treatment in regard to exportation, so that the same Export Duties shall be paid, and the same Bounties and Drawbacks allowed in the



Dominions and Possessions of either
of either of the Contracting Parties,
on the exportation of any Article
which is, or may be, legally
exportable therefrom, whether such
exportation shall take place in Otto-
-man, or in vessels of the United
States, and whatever may be
the place of destination, whether
a port of either of the Contract-
-ing Parties, or of any third
Power.

Article IX.

No Duties of Tonnage, Harbor,
Pilotage, Light House, Quarantine,
or other similar or corresponding
Duties, of whatever nature, or under
whatever denomination, levied in
the name, or for the profit of
Government, Public Functionaries,
Private Individuals, Corporations,
or Establishments of any kind, shall
be imposed in the ports of the

Dominions and Possessions of either Country upon the Vessels of the other Country, which shall not equally, and under the same Conditions, be imposed, in the like cases, on national Vessels in general. Such equality of treatment shall apply, reciprocally, to the respective vessels, from whatever port or place they may arrive, and whatever may be their place of destination.

Article X.

All vessels which, according to the Laws of the United States, are to be deemed Vessels of the United States, and all Vessels which, according to the Ottoman Laws, are to be deemed Ottoman Vessels, shall, for the purposes of this Treaty, be deemed Vessels of the United States and Ottoman Vessels respectively.



Article XI.

No charge whatsoever, shall be made upon Goods of the United States being the produce and manufacture of the United States of America, whether in Vessels of the United States, or other Vessels, nor upon any goods the produce or manu-facture of any other Foreign Country carried in Vessels of the United States, when the same shall pass through the Straits of the Dardanelles or of the Bos-phorus, whether such Goods shall pass through those Straits in the Vessels that brought them, or shall have been transhipped to other Vessels; or whether, after having been sold for exportation, they shall, for a certain limited time, be landed in order to be placed in other Vessels for the

Continuance of their voyage.

In the latter case, the Goods in question shall be deposited at Constantinople in the Magazines of the Custom House, called Transit-Magazines; and, in any other places, where there is no "entrepôt", they shall be placed under the charge of the Administration of the Customs.

Article XII.

The Sublime Porte desiring to grant, by means of gradual Concessions, all facilities in its power to Transit by land, it is stipulated and agreed that the Duty of Three per cent levied, up to this time, on articles imported into the Ottoman Empire, in their passage through the Ottoman Empire to other Countries, shall be reduced to Two per cent, payable as the duty of Three per cent has been hitherto paid, on arriving in the Ottoman Dominions, and, at the end of Eight



years, to be reckoned from the day
of the exchange of the Ratifications
of the present Treaty, to a fixed
and definite Tax of <u>One</u> <u>per</u> <u>cent</u>,
which shall be levied, as is to be
the case with respect to Ottoman
produce exported, to defray the expenses
of Registration.

The Sublime Porte, at the same
time, declares that it reserves to itself
the rights to establish, by a special
enactment, the measures to be
adopted for the prevention of fraud.

Article XIII.

Citizens of the United States
of America, or their Agents, trading
in Goods the produce or manu-
ufacture of Foreign Countries, shall
be subject to the same Taxes, and
enjoy the same rights, privileges,
and immunities, as Foreign
Subjects dealing in Goods, the
produce or manufacture of their

own Country.

Article XIV.

An exception to the Stipulations laid down in the Vth Article shall be made in regard to Tobacco, in any shape whatsoever, and also in regard to Salt, which two Articles shall cease to be included among those which the Citizens of the United States of America are permitted to import into the Ottoman Dominions.

Citizens of the United States, however, or their Agents, buying or selling Tobacco or Salt for consumption in the Ottoman Empire, shall be subject to the same Regulations, and shall pay the same Duties, as the most favored Ottoman Subjects trading in the two aforesaid Articles; and furthermore, as a compensation for the prohibition of the two Articles



above mentioned, no Duty whatsoever shall in future be levied on those Articles when exported from the Ottoman Empire by Citizens of the United States.

Citizens of the United States shall, nevertheless, be bound to declare the quantity of Tobacco and Salt thus exported to the proper Custom House Authorities, who shall, as heretofore, have the right to watch over the export of these Articles, without thereby being entitled to levy any Tax thereon, on any pretence whatsoever.

Article XV.

It is understood between the two Contracting Parties that the Sublime Porte reserves to itself the faculty and right of issuing a general prohibition against the Importation into the Ottoman Empire of Gun Powder, Cannon, Arms of War or Mil.

. itary Stay but such prohibition will not come into operation until it shall have been officially notified, and will apply only to the articles mentioned in the Decree enacting the Prohibition. Any of those articles which have not been so specifically prohibited, when imported into the Ottoman Empire, are subject to the local Regulations only. The Legation of the United States of America shall think fit to apply for a special licence which will, in that case be granted provided no valid objection thereto can be alleged. Gun Powder, in particular, when allowed to be imported will be liable to the following stipulations.

1st It shall not be sold by citizens of the United States in quantities exceeding the quantities prescribed by the local Regulations.

2d When a Cargo, or a large quantity of Gun Powder arrives in an Ottoman port, on board a vessel of the United States, such vessel shall be anchored



at a particular spot to be designated by the Local Authorities, and the Gun Powder shall thence be conveyed, under the inspection of such Authorities, to Depots, or fitting places designated by the Government, to which the parties interested shall have access under due Regulations.

Fowling Pieces, Pistols, and ornamental, or fancy Weapons, as also small quantities of Gun Powder, or Cartridges, reserved for private use, shall not be subject to the Stipulations of the present Article.

Article XVI.

The Firmans required for Merchant Vessels of the United States of America, in passing through the Dardanelles and the Bosphorus, shall always be delivered in such manner as to occasion to such vessels the

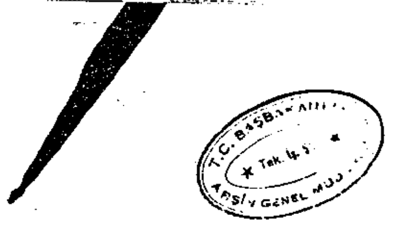
least possible delay.

Article XVII.

The Captains of Merchant Vessels of the United States laden with Goods destined for the Ottoman Empire, shall be obliged, immediately on their arrival at the Port of their destination, to Deposit in the Custom House of said Port, a true Copy of their Manifest.

Article XVIII.

Contraband Goods will be liable to Confiscation by the Ottoman Treasury, but a report, or procès-verbal, of the alleged act of contraband must, so soon as the said Goods are seized by the Authorities, be drawn up and communicated to the Consular Authority of the Citizen



Citizen or Subject to whom the goods said to be Contraband shall belong; and no goods can be confiscated as Contraband, unless the ground with regard to them shall be duly and legally proved.

Article XIX.

All Merchandise, the produce or manufacture of the Ottoman Dominions and Possessions, imported into the United States of America, shall be treated in the same manner as the like Merchandise, the produce or manufacture of the most favoured nation.

All rights, privileges or immunities, which are now, or may hereafter be, granted to, or suffered to be enjoyed by the subjects, vessels, commerce, or navigation, of any Foreign Power, in the United States of America, shall be equally granted to, and exercised



and enjoyed by the Subjects, Vessels, Commerce and Navigation of the Sublime Porte.

Article XX.

The present Treaty, when ratified, shall be substituted for the Commercial Convention of the 16th of August 1838, between the Sublime Porte and Great Britain, on the footing of which the Commerce of the United States of America has been hitherto placed, and shall continue in force for 28 years, from the day of the Exchange of the Ratifications; and each of the two Contracting Parties being, however, at liberty to give to the other, at the end of 14 years, (that time being fixed, as the provisions of this Treaty will then have come into full force), notice for its revision, or for its determination, at the expiration of a year from the date of that notice, and so again at the



end of 21 years.

The present Treaty shall receive its execution in all, and every one, of the Provinces of the Ottoman Empire, that is to say, in all the Possessions of His Imperial Majesty the Sultan, situated in Europe or in Asia, in Egypt, and in the other parts of Africa, belonging to the Sublime Porte, in Syria, and in the United Principalities of Moldavia and Wallachia.

Article XXI.

It is always understood that the Government of the United States of America does not pretend, by any Article in the present Treaty, to stipulate for more than the plain and fair construction of the terms employed, nor to preclude, in any manner, the Ottoman Government from the exercise of its rights of Internal Administration, where the



species of merchandise does not evidently infringe upon the privileges accorded in ancient treaties, or in the present treaty, to citizens of the United States, or their merchandise.

Article XXII.

The high contracting parties have agreed to appoint, jointly, Commissioners for the settlement of a tariff of custom house duties, to be levied in conformity with the stipulations of the present treaty, as well upon merchandise of every description being the produce or manufacture of the United States of America imported into the Ottoman Empire, as upon articles of every description, the produce or manufacture of the Ottoman Empire and its possessions which citizens of the United States, or their agents, are free to purchase in any part of the Ottoman Empire for exportation



to the United States, or to any other Country. The new Tariff, to be so concluded, shall remain in force seven years from the date of the Exchange of the Ratifications.

Each of the Contracting Parties shall have the right, a year before the expiration of this term, to demand the revision of the Tariff. But if, during the Seventh year, neither the one, nor the other of the Contracting Parties, shall avail itself of this right, the Tariff then existing shall continue to have the force of law for seven years more, dating from the day of the expiration of the seven preceding years; and the same shall be the case with respect to every successive period of seven years.

Article XXIII.

The present Treaty shall be



Ratified, and the Ratifications shall be exchanged at Constantinople in Three calendar months, or sooner if possible, and shall be carried into operation when ratified.

Done at Constantinople on the Twenty Fifth day of February 1862.

Aali Edward Joy Morris



Les soussignés s'étant réunis pour procéder à l'échange des ratifications d'un Traité de Commerce entre la Turquie & les États-Unis d'Amérique, conclu & signé à Constantinople le vingt-cinq Février mil huit cent soixante-deux et les ratifications respectives du dit Traité ayant été soigneusement comparées & trouvées exactement conformes l'une à l'autre, ledit échange a eu lieu aujourd'hui dans la forme usitée.

En foi de quoi, ils ont signé le présent Certificat d'échange & y ont apposé le sceau de leurs armes.

Fait à la Sublime Porte le Cinq Juin mil huit cent soixante-deux.

Aali Edward Joy Morris





ترجمة ملحق رقم (٢)

معاهدة (١٨٦٢م/١٢٧٩هـ)

معاهدة التجارة والملاحة

بين الولايات المتحدة الأمريكية والدولة العثمانية

إن الولايات المتحدة من ناحية وجلالة سلطان الدولة العثمانية من ناحية أخرى ، وقد دفعتهما معاً الرغبة فى توسيع العلاقات التجارية بين بلديهما قد وافقا - لهذا الغرض - على إبرام معاهدة تجارة وملاحة ، وقد عينا ممثليهما وهما :

وزير الولايات المتحدة الأمريكية إدوارى جاى موريس الوزير المقيم لدى الباب العالى ، ويمثل صاحب الجلالة السنية سلطان الدولة العثمانية سعادة محمد أمين على باشا وزير الخارجية الحاصل المنعم عليه على الأوسمة العثمانية للتميز والوسام المجيدى ووسام الاستحقاق من الدرجة الأولى ووسام الصليب الكبير من طبقات أجنبية عديدة ، واللذان بعد أن أطلع كل منهما الآخر على سلطاته الكاملة، ووجدت جيدة وصيغتها ملائمة ، وقد وافقا على المواد التالية :

المادة الأولى

إن كل الحقوق والامتيازات والحصانات الممنوحة لمواطنى أو سفن الولايات المتحدة الأمريكية بمقتضى المعاهدة القائمة أصلاً بين الولايات المتحدة الأمريكية الدولة العثمانية (يقصد معاهدة ١٨٣٠) تتأكد الآن وإلى الأبد - باستثناء تلك المواد الواردة فى تلك المعاهدة والتى تهدف المعاهدة الحالية والامتيازات أو الحصانات التى يمنحها أو يتعهد بمنحها الباب العالى الآن أو فيما بعد لرعايا وسفن وتجارة أو ملاحة أية دولة أجنبية أخرى سوف يمنح مثلها ويتمتع بها مواطنو وسفن وتجارة وملاحة الولايات المتحدة .

المادة الثانية

سوف يمنح لمواطنى الولايات المتحدة الأمريكية أو وكلائهم بأن يشتروا فى الأماكن فى الدولة العثمانية وممتلكاتها - سواءً بهدف التجارة الداخلية أو للتصدير - كل السلع بلا أى استثناء من إنتاج أو صناعة الدولة المذكورة وممتلكاتها . كما أن الباب العالى تنفيذاً للمادة الثانية من اتفاقية التجارة الموقعة فى ١٦ أغسطس عام ١٨٣٨ مع بريطانيا تعهد رسمياً الاحتكار فى كل المنتجات الزراعية أو كل السلع الأخرى أياً كانت ، بالإضافة إلى التصاريح الخاصة بالعرق سوس من الحكام المحليين . سواء لنقله من مكان لآخر عندما يتم شراؤه ، وأية محاولة لإرغام مواطنى الولايات المتحدة الأمريكية على استلام مثل هذه التصاريح من الحكام المحليين سوف يعتبر خرقاً لهذه المعاهدة ، وسوف يُعاقب الباب العالى بكل شدة أياً من المسئولين الذين سيُتهمون بمثل هذا السلوك السيئ ، وسوف يحقق العدالة الكاملة لمواطنى الولايات المتحدة الأمريكية عن كل الأضرار والخسائر التى يُثبتون نزولها بهم.

المادة الثالثة

إذا اشترى مواطنو الولايات المتحدة أو وكلاؤهم أى منتج أو مصنع عثمانى بهدف بيعه هو نفسه للاستهلاك المحلى فى الدولة العثمانية فإن هؤلاء الرعايا أو وكلاؤهم سوف يدفعون عند شراء وبيع هذه السلع وبأية طريقة فى التجارة نفس الرسوم التى تدفعها الطبقة المتميزة من الرعايا العثمانيين أو الأجانب المشتغلين بالتجارة فى الدولة العثمانية .

المادة الرابعة

لن تفرض رسوم أو أعباء أكثر فى ممتلكات أى من الطرفين المتعاقدين عند تصدير أى من السلع إلى ممتلكات الطرف الآخر أعلى من التى تُدفع أو يُمكن أن تُدفع عند تصدير سلعة مماثلة إلى أى بلد أجنبى ، ولن يُفرض أبداً أى منع على تصدير أية سلعة من ممتلكات أى من الدولتين المتعاقدتين إلى ممتلكات الدولة الأخرى، والذى لن يمتد بشكل متساوٍ على تصدير نفس السلعة إلى أية دولة أخرى .

ولن تطبق أعباء مالية أو رسوم أياً كانت ستُطلب على أية سلعة من الإنتاج أو المصنع العثمانى يشتريها مواطنو الولايات المتحدة الأمريكية أو وكلاؤهم . سواء فى المكان الذى اشتريت فيه هذه السلعة أو عند نقلها من ذلك المكان إلى المكان الذى ستصدّر منه حيث (والذى فيه) ستخضع لضريبة تصدير لا تزيد عن ثمانية فى المائة تُحسب على القيمة فى مكان الشحن وتُدفع عند التصدير ، وكل السلع التى تكون قد دفعت مرة هذه الرسوم لن تكون مطالبة بنفس الرسوم مهما تغير صاحبها داخل أى جزء من الدولة العثمانية ، وبالإضافة إلى ذلك فقد تم الاتفاق على أن رسم الثمانية فى المائة المذكورة أعلاه سينخفض سنوياً بمقدار واحد فى المائة من قيمة السلعة يتوقف إلى مجرد تكاليف الإدارة والإشراف .

المادة الخامسة

لن تفرض ضريبة أخرى أو أعلى على الاستيراد إلى الولايات المتحدة الأمريكية لأية سلعة أو منتج أو مصنع من ممتلكات جلالة السلطان مهما كان المكان الذى تصل إليه سواء بحراً أو براً ، ولن تفرض أية رسوم أخرى أو أعلى على الاستيراد إلى ممتلكات جلالة السلطان لأية سلعة من إنتاج أو تصنيع الولايات المتحدة الأمريكية مهما كان المكان الذى تصل إليه أكثر من التى تدفع أو يمكن أن تدفع على السلعة المماثلة من إنتاج أو صناعة أية دولة أجنبية أخرى ، ولن يكون هناك أى منع على استيراد أية سلعة من إنتاج وتصنيع ممتلكات أى من الطرفين المتعاقدين إلى ممتلكات الطرف الآخر ، والتى لن تشمل على قدم المساواة استيراد السلع المماثلة من إنتاج وتصنيع أية دولة أخرى . كما يتعهد صاحب الجلالة السلطان - باستثناء ما يلى - لن يمنع استيراد أية سلعة إلى ممتلكاته من إنتاج وتصنيع الولايات المتحدة الأمريكية والتى تصل من أى مكان ، وأن الرسوم التى ستُفرض على أية سلعة من إنتاج أو صنع الولايات المتحدة الأمريكية وتدخل (تُستورد) إلى ممتلكات جلالة السلطان لن تزيد عن النسبة المحددة بثمانية فى المائة من القيمة أو رسم خاص يحدد بموافقة مشتركة مساو له ، وسوف تُحسب هذه النسبة على أساس قيمة السلع فى رصيف الميناء وتُدفع عند نزولها إلى البر إذا كانت قادمة بحراً أو عند أول مركز جمركى تصل إليه إذا كانت السلعة قادمة براً . وإذا بيعت هذه السلع - سواء

فى مكان وصولها أو فى داخل البلاد بعد سداد ضريبة الاستيراد ، وإذا لم يتم بيع هذه السلع للاستهلاك فى الدولة العثمانية ولكن سيعاد تصديرها خلال فترة ستة أشهر فإنها ستعتبر كبضائع عابرة عن طريق البر ، وتُعامل بالطريقة الواردة فى المادة السابعة من هذه المعاهدة ، وتكون إدارة الجمارك ملزمة - عند إعادة تصديرها - بأن تعيد للتاجر الذى سيُطالب بتقديم ما يثبت أن البضائع المذكورة قد سددت ضريبة للواردات (الدخول) وقدرها ٨٪ والفرق بين هذه الضريبة والضريبة التى تفرض على السلع العابرة عن طريق البر كما سبق القول فى المادة السابقة .

المادة السادسة

من المفهوم أن أية سلعة من إنتاج أو صنع دولة أجنبية فى النية إدخالها أو توريدها إلى ولايتى الإفلاق والبغدان المتحدة (مولدافيا وولاشيا) أو إلى ولاية الصرب ، والتى ستمر عبر أية أجزاء من الإمبراطورية العثمانية لن تكون معرضة لدفع رسوم جمركية ، وذلك حتى وصولها إلى هذه الولايات ، ومن ناحية أخرى فإن أية سلعة من إنتاج أو صنع أجنبى تنقل عبر هذه الولايات ولكنها تقصد الذهاب إلى أجزاء أخرى من الدولة العثمانية فإنها لن تكون معرضة عن دفع الرسوم الجمركية إلى أن تصل هذه السلعة إلى أول مركز جمارك تحت الإدارة المباشرة للباب العالى . ونفس الطريقة سوف تُتبع فيما يختص بأية سلعة من إنتاج أو صناعة هذه الولايات ، وكذلك فيما يختص بأية سلعة من إنتاج أو صنع أى جزء من الدولة العثمانية بقصد تصديرها فإن هذه السلع سوف تكون مطالبة بدفع الرسوم الجمركية الأولى إلى المركز الجمركى فى هذه الولايات والأخرى إلى مركز الجمارك العثمانى ، والهدف من ذلك هو ألا تدفع رسوم الواردات أو رسوم الصادرات أكثر من مرة واحدة .

المادة السابعة

إن رعايا أياً من الطرفين المتعاقدين سوف يتمتعون فى ممتلكات الطرف الآخر بالمساواة فى المعاملة مع مواطنى أو رعايا أهل البلاد فيما يختص فى التخزين وتسهيلات المنح واسترداد الأموال التى سبق دفعها .

المادة الثامنة

كل السلع التى تورد أو تكون قابلة للتوريد بشكل قانونى إلى الولايات المتحدة الأمريكية على سفن الولايات المتحدة يمكن استيرادها أيضاً على سفن عثمانية دون أن تتعرض لدفع رسوم أخرى أو أعلى أو أعباء - أياً كان مسماها - زيادة عما إذا كانت السلع مستوردة على سفن الولايات المتحدة ، وبالمثل فإن كل السلع التى تستورد أو التى تكون قابلة للاستيراد قانوناً إلى ممتلكات جلالة السلطان على سفن عثمانية فإنها أيضاً يمكن استيرادها على سفن الولايات المتحدة دون أن تكون معرضة لدفع أية رسوم أخرى أو أعلى أو أعباء- تحت أى مسمى- أكثر مما لو كانت هذه السلع مستوردة على سفن عثمانية . ومثل هذه المساواة المتبادلة فى المعاملة سوف تنفذ بدون تفرقة ، سواء كانت هذه السلع قادمة مباشرة من المكان الأصلى أو من أى قطر آخر . وبنفس الطريقة ستكون هناك مساواة تامة فى المعاملة فيما يختص بالتصدير وذلك بأن تدفع نفس رسوم التصدير والمنح والاستيراد المسموح به فى ممتلكات كل من الطرفين المتعاقدين فى تصدير أية سلعة تصدر وقابلة للتصدير قانوناً . سواء كان ذلك التصدير سيحدث على سفن عثمانية أو أمريكية ، وأياً كان المقصود ، سواء كان ميناء فى أى من الطرفين المتعاقدين أو فى أى طرف ثالث .

المادة التاسعة

لن تفرض فى موانئ أى من الطرفين المتعاقدين رسوم شحن أو رسو أو إرشاد ملاحى أو للفنارات أو الحجر الصحى أو أية رسوم مماثلة أياً كانت طبيعتها وتحت أى مسمى لن تفرض باسم أو لفائدة الحكومة أو الموظفين العموميين أو الشركات أو الأفراد بأشخاصهم أو مؤسسات من أى نوع لن تفرض على سفن الدولة الأخرى ، وهذه الرسوم لن تفرض على قدم المساواة وطبقاً لنفس الشروط وفى الحالات المماثلة على السفن الوطنية بوجه عام . ومثل هذه المساواة فى المعاملة سوف تطبق بالمثل على السفن التى تصل من أى مكان ومهما كان المكان الذى تقصده .

المادة العاشرة

كل السفن التى تعتبر - طبقاً لقوانين الولايات المتحدة - سفناً للولايات المتحدة، وكل السفن التى تعتبر طبقاً للقوانين سفناً عثمانية سوف تعتبر - طبقاً لهذه المعاهدة - سفناً للولايات المتحدة والدولة العثمانية على التوالى .

المادة الحادية عشر

لن تفرض أعباء أياً كانت على بضائع الولايات المتحدة والتى من إنتاجها وصنعها . سواء المنقولة على سفن الولايات المتحدة أو على سفن أخرى ، ليست مفروضة على أية بضائع من إنتاج أو صنع أية دولة أخرى ومنقولة على سفن الولايات المتحدة عندما يمر مثلها عبر مضايق الدردنيل أو البسفور. سواء كانت هذه البضائع سوف تمر عبر هذه المضايق أو سيُعَاد شحنها إلى سفن أخرى ، أو سواء بيعت لإعادة تصديرها فإنها سوف تنزل إلى البر لمدة معينة محدودة لكى تحمل فى السفن الأخرى من أجل استكمال رحلتها . وفى الحالة الأخيرة فإن السلع المذكورة سوف تودع فى استانبول فى مخازن لمركز الجمارك تُسمى مخازن مرور ، وفى أى الأماكن الأخرى التى لا يُوجد بها مخزن تحت مسئولية إدارة الجمارك .

المادة الثانية عشرة

ورغبة من الباب العالى فى أن يمنح - بواسطة الامتيازات التدريجية - كل التسهيلات التى فى استطاعته للعبور براً فقد اشترط وتمت الموافقة على رسم الثلاثة فى المائة الذى كان يُفرض حتى الآن على السلع المستوردة إلى الدولة العثمانية إلى أقطار أخرى سوف يصبح اثنين فى المائة يدفع كما كان يدفع رسم الثلاثة فى المائة - عند الوصول إلى الأراضى العثمانية وعند نهاية ثمان سنوات تُحسب من يوم تبادل التصديقات على هذه المعاهدة يُصبح ضريبة ثابتة ومحدودة قدرها واحد فى المائة ، وسوف يجبى كما هو الحال بالنسبة لمصدر المنتج العثمانى لدفع نفقات التسجيل . كما يعلن الباب العالى فى الوقت نفسه أنه يحتفظ لنفسه بحق - بمقتضى مرسوم خاص - الإجراءات التى تُتخذ لتجنب الحيل .

المادة الثالثة عشرة

سيخضع مواطنو الولايات المتحدة الأمريكية أو وكلاؤهم الذين يتاجرون فى سلع من إنتاج أو صنع دول أجنبية لنفس الضرائب ، كما سيتمتعون بنفس الحقوق والامتيازات والحصانات ، شأنهم شأن الرعايا الأجانب الذين يتعاملون فى سلع من إنتاج أو صناعة بلادهم الأصلية .

المادة الرابعة عشرة

واستثناء من الشروط الواردة فى المادة الخامسة سوف يُطبق فيما يختص بالطباق فى أى شكل من أشكاله ، وكذلك فيما يختص بالملح . حيث سيتوقف إدخال السلعتين ضمن تلك السلع التى يُسمح لمواطنى الولايات المتحدة الأمريكية باستيرادها إلى الممتلكات العثمانية . ومع ذلك فإن مواطنى الولايات المتحدة أو وكلائهم الذين يشترون ويبيعون الطباق والملح للاستهلاك فى الدولة العثمانية سوف يخضعون لنفس الشروط ، وسوف يدفعون نفس الرسوم مثل الرعايا العثمانيين الأولى بالرعاية ، والذين يُتاجرون فى السلع المذكورة ، وعلاوة على ذلك ، وكتعويض عن منع السلعتين المذكورتين أعلاه ، - لن يُفرض أى رسم أياً كان فى المستقبل على هاتين السلعتين عند تصديرهما من الدولة العثمانية بواسطة مواطنى الولايات المتحدة . ومع ذلك فإن مواطنى الولايات المتحدة سوف يلتزمون بالإعلان عن كمية الطباق والملح المصدرة ، إلى مركز الجمارك الذى يحق له مراقبة تصدير هاتين السلعتين دون أن يحق له جباية أية ضريبة عليهما بمقتضى أية ذريعة كانت .

المادة الخامسة عشرة

ومن المفهوم بين الطرفين المتعاقدين أن الباب العالى يحتفظ لنفسه بسلطة وحق فرض حظر عام على استيراد البارود أو أسلحة الحرب ، والمدافع والمواد الحربية ، ولكن مثل هذا المنع لن يُنفذ حتى يصدر عنه بلاغ رسمى ، وسيُطبق فقط على السلع المذكورة فى المرسوم القاضى بالمنع . وأية سلعة من السلع التى لم يتقرر منعها بشكل خاص ستخضع عند استيرادها إلى الدولة العثمانية للنظم المحلية فقط ، وسترى مفوضية الولايات المتحدة الأمريكية أنه من المناسب أن تطلب ترخيصاً خاصاً ، وسوف يمنح فى هذه الحالة بشرط عدم التذرع بأى ادعاء قانونى .

١ - لن يُباع بواسطة مواطنى الولايات المتحدة بكميات تزيد على الكميات التى تقدرها النظم المحلية .

٢ - عندما تصل حمولة أو كمية كبيرة من البارود إلى ميناء عثمانى على ظهر سفينة للولايات المتحدة ، وأن هذه السفينة سوف تحجز فى ميناء خاص تحدده السلطات المحلية ، وينقل البارود تحت إشرافها إلى مستودعات أو أماكن مناسبة تحددها الحكومة ، ويمكن أن تصل إليها الأطراف المعينة طبقاً للنظم القائمة الملائمة والبنادق الخفيفة والمسدسات وأسلحة الزينة ، وكذلك الكميات الصغيرة من البارود وللاستخدام الشخصى لن تخضع لشروط هذه المادة .

المادة السادسة عشرة

إن الفرمانات المطلوبة للسفن التجارية للولايات المتحدة عند مرورها فى مضيقى الدردنيل والبسفور سوف تسلم دائماً بحيث لا تسبب مثل هذه السفن إلا أقل تأخير ممكن .

المادة السابعة عشرة

إن قباطنة السفن التجارية التابعة للولايات المتحدة والمحملة بسلع مرسلة إلى الدولة العثمانية سوف تكون مضطرة فور وصولها إلى الميناء المقصود أن تودع فى مركز جمارك الميناء المذكور صورة أصلية من بيان حمولتها .

المادة الثامنة عشرة

ستكون السلع المهربة عرضة للمصادرة من جانب الخزانة العثمانية ، ولكن يجب تقديم تقرير أو محضر رسمى عن ادعاء التهريب بمجرد الاستيلاء على السلع المذكورة من جانب السلطات ، ويقدم إلى السلطة القنصلية التى يتبعها المواطن أو الرعية الذى يمتلك البضائع التى يقال إنها مهربة ، ولا يمكن مصادرة أية بضائع باعتبارها مهربة ما لم تثبت الحيلة أو الخدعة المحيطة بها .

المادة التاسعة عشرة

كل البضائع التى من إنتاج أو صنع الممتلكات العثمانية والواردة إلى الولايات المتحدة الأمريكية سوف تعامل بنفس الطريقة التى تعامل بها البضائع المماثلة التى من إنتاج وصناعة الدول الأولى بالرعاية ، وكل الحقوق والامتيازات والحصانات التى تمنح الآن والتى قد تمنح فيما بعد فى الولايات المتحدة إلى رعايا وسفن وتجارة أو ملاحة أية دولة أجنبية سوف تمنح على قدم المساواة وتمارسها ويتمتع بها رعايا وسفن وتجارة وملاحة الباب العالى .

المادة العشرون

إن المعاهدة الحالية عندما يتم التصديق عليها سوف تحل محل الاتفاقية التجارية بتاريخ ١٦ أغسطس ١٨٣٨ بين الباب العالى وبريطانيا ، والتى على أساسها قامت تجارة الولايات المتحدة الأمريكية ، وسوف تستمر نافذة لمدة ٢٨ عاماً اعتباراً من يوم تبادل التصديق عليها ، ومع ذلك فإن كلاً من الطرفين المتعاقدين له الحرية فى إعطاء الطرف الآخر بعد نهاية ١٤ عاماً - حيث إن بنود هذه المعاهدة ستكون عندئذ قد وصلت إلى ذروة مفعولها - إخطاراً لإعادة النظر أو لتحديدها عند انقضاء عام من تاريخ هذا الإخطار ، وكذلك مرة أخرى عند نهاية ٢١ عاماً ، وسوف تمتد المعاهدة الحالية لكل شئ ، وكل إقليم من أقاليم الدولة العثمانية - أى كل ممتلكات صاحب الجلالة السنية السلطان والواقعة فى أوربا أو آسيا ، وفى مصر ، وفى الأجزاء الأخرى من أفريقيا التى تتبع الباب العالى ، وفى الصرب وفى ولايتى الأفلاق والبغدان (مولدافيا وولاشيا) المتحدتين .

المادة الحادية والعشرون

ومن المفهوم دائماً أن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لا تدعى بمقتضى أى بند من بنود المعاهدة الحالية ولا تشترط من البناء الصريح والعادل للبنود ولا تنوى بأية طريقة استبعاد الحكومة العثمانية من ممارسة حقوقها فى الإدارة الداخلية .

حيث إن ممارسة هذه الحقوق لا يعتبر اعتداء للامتيازات الممنوحة بمقتضى معاهدات قديمة أو بمقتضى المعاهدة الحالية لمواطنى الولايات المتحدة أو بضائعهم.

المادة الثانية والعشرون

إن الطرفين الساميين المتعاقدين قد قررا تعيين مندوبين لوضع تعريفة للمركز الجمركى . أى الرسوم التى ستُجبى بما يتفق والتزامات المعاهدة الحالية . من إنتاج أو صناعة الولايات المتحدة الأمريكية ومجلوبة إلى موانئ الدولة العثمانية من إنتاج أو صنع الدولة العثمانية وممتلكاتها ، والتى يكون لمواطنى الولايات المتحدة أو وكلائهم الحرية فى شرائها فى أى جزء من الدولة العثمانية لتصديرها إلى الولايات المتحدة أو إلى أى بلدآخر . كما أن التعريفة الجديدة ستظل سارية خلال سبعة ٧ أعوام من تاريخ تبادل التصديقات . وسيكون لكل من الطرفين المتعاقدين الحق قبل عام من انتهاء هذه المدة فى طلب إعادة النظر فى التعريفة . ولكن إذا لم يكن هذا الطرف أو ذلك من الطرفين المتعاقدين خلال العام السابع سوف يستفيد من حقوقه فإن التعريفة القائمة سوف تستمر لها قوة القانون لسبعة أعوام أخرى اعتباراً من يوم انتهاء الأعوام السبعة السابقة ، وستكون الحالة بالمثل بالنسبة لفترة تالية مدتها سبعة أعوام .

المادة الثالثة والعشرون

سوف تتم المصادفة على المعاهدة الحالية ، وسيتم تبادل التصديقات فى استانبول خلال ثلاثة أشهر أو أقل إن أمكن ، وسوف يتم تنفيذها عندما يتم التصديق عليها .

تحريراً فى إستانبول فى اليوم الخامس والعشرين من فبراير ١٨٦٢ .

عالى — **إدوارد موريس**

التصديق على معاهدة عام (١٨٦٢م/١٧٢٩هـ)

إن الموقعين أدناه ، وقد اجتمعا من أجل القيام بتبادل التصديقات على معاهدة التجارة بين الدولة العثمانية والولايات المتحدة الأمريكية المبرمة والموقّع عليها (التى أبرمت وتم التوقيع عليها) باستانبول فى الخامس والعشرين من فبراير ١٨٦٢م ، ولما كانت التصديقات على هذه المعاهدة المذكورة قد تمت مقارنتها بعناية ، ووجد أنها متطابقة تماماً الواحدة مع الأخرى ، فإن التبادل المذكور قد تم اليوم بالشكل المألوف .

وإثباتاً لذلك قد وقّعا الشهادة التالية عن التبادل ، ووضعا عليها خاتميهما وشارتيهما .

تحريراً فى الباب العالى فى الخامس من يونية عام ١٨٦٢م

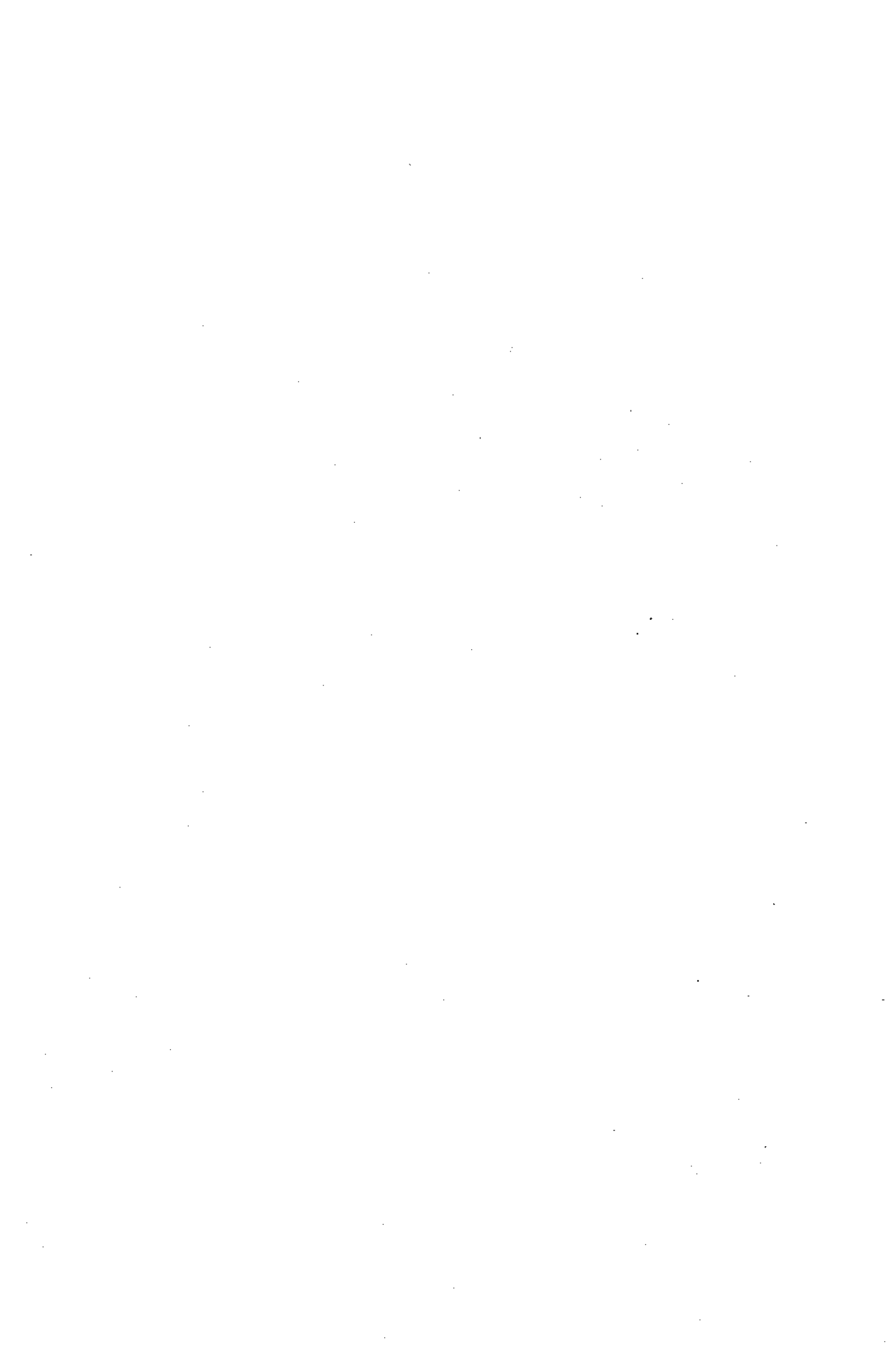
توقيع وخاتم

إدوارد موريس

توقيع وخاتم

عـالى

* * *



ملحق رقم (٣)

BY THE PRESIDENT OF THE UNITED STATES OF AMERICA.

A PROCLAMATION.

Whereas, pursuant to the second section of the act of Congress approved the 23d of March last, entitled "An Act to authorize the President to accept for citizens of the United States the jurisdiction of certain tribunals in the Ottoman dominions and Egypt, established or to be established under the authority of the Sublime Porte and of the government of Egypt," the President is authorized, for the benefit of American citizens residing in the Turkish dominions, to accept the recent law of the Ottoman Porte ceding the right of foreigners possessing immovable property in said dominions.

And whereas, pursuant to the authority thus in me vested, I have authorized GEORGE H. BOKER, accredited as Minister Resident of the United States to the Ottoman Porte, to sign, on behalf of this Government, the Protocol accepting the law aforesaid of the said Ottoman Porte, which Protocol and Law are, word for word, as follows:

[Translation.]

The United States of America and His Majesty the Sultan being desirous to establish by a special act the agreement entered upon between them regarding the admission of American citizens to the right of holding real estate granted to foreigners by the law promulgated on the 7th of Sephor, 1284, (January 18th, 1867,) have authorized:

The President of the United States of America, GEORGE H. BOKER, Minister Resident of the United States of America near the Sublime Porte, and

His Imperial Majesty the Sultan, His Excellency A. AARIFI PASHA, His Minister of Foreign Affairs, to sign the Protocol which follows:

PROTOCOL.

The law granting foreigners the right of holding real estate does not interfere with the immunities specified by the treaties, and which will continue to protect the person and the movable property of foreigners who may become owners of real estate.

As the exercise of this right of possessing real property may induce foreigners to establish themselves in larger numbers in the Ottoman Empire, the Imperial government thinks it proper to anticipate and to prevent the difficulties to which the application of this law may give rise in certain localities. Such is the object of the arrangements which follow.

The domicile of any person residing upon the Ottoman soil being inviolable, and as no one can enter it without the consent of the owner, except by virtue of orders emanating from competent authority, and with the assistance of the magistrate or functionary invested with the necessary powers, the residence of foreigners is inviolable on the same principle, in conformity with the treaties, and the agents of the public force cannot enter it without the assistance of the consul or of the delegate of the consul of the Power on which the foreigner depends.

By residence we understand the house of inhabitation and its dependencies: that is to say, the out-houses, courts, gardens, and neighboring enclosures, to the exclusion of all other parts of the property.

In the localities distant by less than nine hours' journey from the consular residence, the agents of the public force cannot enter the residence of a foreigner without the assistance of a consul, as was before said.

On his part the consul is bound to give his immediate assistance to the local authority, so as not to let six hours elapse between the moment which he may be informed and the moment of his departure, or the departure of his delegate, so that the action of the authorities may never be suspended more than twenty-four hours.

In the localities distant by nine hours or more than nine hours of travel from the residence of the consular agent, the agents of the public force may, on the request of the local authority, and with the assistance of three members of the Council of the Elders of the Commune, enter into the residence of a foreigner, without being assisted by the consular agent, but only in case of urgency, and for the search and the proof of the crime of murder, of attempt at murder, of incendiarism, of armed robbery either with infraction or by night in an inhabited house, of armed rebellion, and of the fabrication of counterfeit money; and this entry may be made whether the crime was committed by a foreigner or by an Ottoman subject, and whether it took place in the residence of a foreigner or not in his residence, or in any other place.

These regulations are not applicable but to the parts of the real estate which constitute the residence, as it has been heretofore defined.

Beyond the residence, the action of the police shall be exercised freely and without reserve; but in case a person charged with crime or offence should be arrested, and the accused shall be a foreigner, the immunities attached to his person shall be observed in respect to him.

2

The functionary or the officer charged with the accomplishment of a domiciliary visit, in the exceptional circumstances determined before, and the members of the Council of Elders who shall assist him will be obliged to make out a *procès-verbal* of the domiciliary visit, and to communicate it immediately to the superior authority under whose jurisdiction they are, and the latter shall transmit it to the nearest consular agent, without delay.

A special regulation will be promulgated by the Sublime Porte, to determine the mode of action of the local police in the several cases provided heretofore.

In localities more distant than nine hours' travel from the residence of the consular agent, in which the law of the judicial organization of the Velayet may be in force, foreigners shall be tried without the assistance of the consular delegate by the Council of Elders fulfilling the function of justices of the peace, and by the tribunal of the canton, as well for actions not exceeding one thousand piastres as for offences entailing a fine of five hundred piastres only at the maximum.

Foreigners shall have, in any case, the right of appeal to the tribunal of the arrondissement against the judgments issued as above stated, and the appeal shall be followed and judged with the assistance of the consul, in conformity with the treaties.

The appeal shall always suspend the execution of a sentence.

In all cases the forcible execution of the judgments, issued on the conditions determined heretofore, shall not take place without the coöperation of the consul or of his delegate.

The Imperial government will enact a law which shall determine the rules of procedure to be observed by the parties, in the application of the preceding regulations.

Foreigners, in whatever locality they may be, may freely submit themselves to the jurisdiction of the Council of Elders or of the tribunal of the canton, without the assistance of the consul, in cases which do not exceed the competency of these councils or tribunals, reserving always the right of appeal before the tribunal of the arrondissement, where the case may be brought and tried with the assistance of the consul or his delegate.

The consent of a foreigner to be tried as above stated, without the assistance of his consul, shal always be given in writing, and in advance of all procedure.

It is well understood that all these restrictions do not concern cases which have for their object questions of real estate, which shall be tried and determined under the conditions established by the law.

The right of defence and the publicity of the hearings shall be assured in all cases to foreigners who may appear before the Ottoman tribunals, as well as to Ottoman subjects.

The preceding dispositions shall remain in force until the revision of the ancient treaties, a revision which the Sublime Porte reserves to itself the right to bring about hereafter by an understanding between it and the friendly Powers.

In witness whereof the respective plenipotentiaries have signed the Protocol, and have affixed thereto their seals.

Done at Constantinople the eleventh of August, one thousand eight hundred and seventy-four.

(Signed:) A. AARIFI. [L. S.] (Signed:) GEO. H. BOKER. [L. S.]

[Translation.]

Law conceding to foreigners the right of holding real estate in the Ottoman Empire.

Imperial Rescript.—Let it be done in conformity with the contents. 7 Sepher, 1284, (January 18, 1867.)

With the object of developing the prosperity of the country, to put an end to the difficulties, to the abuses, and to the uncertainties which have arisen on the subject of the right of foreigners to hold property in the Ottoman Empire, and to complete, in accordance with a precise regulation, the safeguards which are due to financial interests and to administrative action, the following legislative enactments have been promulgated by the order of His Imperial Majesty, the Sultan:

ART. I. Foreigners are admitted, by the same privilege as Ottoman subjects, and without any other restriction, to enjoy the right of holding real estate, whether in the city or the country, throughout the empire, with the exception of the province of the Hédjaz, by submitting themselves to the laws and the regulations which govern Ottoman subjects, as is hereafter stated.

This arrangement does not concern subjects of Ottoman birth who have changed their nationality, who shall be governed in this matter by a special law.

ART. II. Foreigners, proprietors of real estate, in town or in country, are in consequence placed upon terms of equality with Ottoman subjects in all things that concern their landed property.

The legal effect of this equality is—

1st. To oblige them to conform to all the laws and regulations of the police or of the municipality which govern at present or may govern hereafter the enjoyment, the transmission, the alienation, and the hypothecation of landed property.

2d. To pay all charges and taxes under whatever form or denomination they may be, that are levied, or may be levied hereafter, upon city or country property.

3d. To render them directly amenable to the Ottoman civil tribunals in all questions relating to landed property, and in all real actions, whether as plaintiffs or as defendants, even when either party is a foreigner. In short, they are in all things to hold real estate by the same title, on the same condition, and under the same forms as Ottoman owners, and without being able to avail themselves of their personal nationality, except under the reserve of the immunities attached to their persons and their movable goods, according to the treaties.

ART. III. In case of the bankruptcy of a foreigner possessing real estate, the assignees of the bankrupt may apply to the authorities and to the Ottoman civil tribunals requiring the sale of the real estate possessed by the bankrupt and which by its nature and according to law is responsible for the debts of the owner.

The same course shall be followed when a foreigner shall have obtained against another foreigner owning real estate a judgment of condemnation before a foreign tribunal.

For the execution of this judgment against the real estate of his debtor, he shall apply to the competent Ottoman authorities, in order to obtain the sale of that real estate, which is responsible for the debts of the owner; and this judgment shall be executed by the Ottoman authorities and tribunals only after they have decided that the real estate of which the sale is required really belongs to the category of that property which may be sold for the payment of debt.

ART. IV. Foreigners have the privilege to dispose, by donation or by testament, of that real estate of which such disposition is permitted by law.

As to that real estate of which they may not have disposed, or of which the law does not permit them to dispose by gift or testament, its succession shall be governed in accordance with Ottoman law.

ART. V. All foreigners shall enjoy the privileges of the present law, as soon as the Powers on which they depend shall agree to the arrangements proposed by the Sublime Porte for the exercise of the right to hold real estate.

Now, therefore, be it known that I, ULYSSES S. GRANT, President of the United States of America, have caused the said Protocol and Law to be made public for the information and guidance of citizens of the United States.

In witness whereof I have hereunto set my hand, and caused the seal of the United States to be affixed.

Done at the city of Washington this twenty-ninth day of October, in the year of our Lord one thousand eight hundred and seventy-four, and of the Independence of the United States of America the ninety-ninth.

[SEAL.]

U. S. GRANT.

By the President:
HAMILTON FISH,
Secretary of State.

ترجمة ملحق رقم (٣)

بروتوكول عام (١٨٧٤م/١٢٩١هـ)

باسم رئيس الولايات المتحدة الأمريكية

إعـــــلان

تنفيذاً للقسم الثانى من قانون الكونجرس الموافق عليه يوم ٢٣ مارس الماضى والمعنون « قانون يفوض الرئيس بأن يقبل من أجل مواطنى الولايات المتحدة ولاية محاكم معينة فى الأملاك العثمانية ومصر ، مقررة أو ستقرر بموجب سلطة الباب العالى وحكومة مصر » فالرئيس مفوض ، من أجل فائدة المواطنين الأمريكان المقيمين فى الأملاك العثمانية ، بأن يقبل قانون الباب العثمانى الأخير الذى يمنح الأجانب حق امتلاك الملكية الثابتة فى الأملاك المذكورة . وحيث إنه - تنفيذاً للسلطة المخولة بذلك لى - فقد فوضت چورج. هـ. بوكر المعتمد وزيراً مقيماً للولايات المتحدة لدى الباب العثمانى بأن يُوقع نيابة عن هذه الحكومة البروتوكول الذى يقبل القانون السابق ذكره الخاص بالباب العثمانى المذكور ، وهو البروتوكول والقانون اللذين كالآتى ، كلمة بكلمة :

حيث إن الولايات المتحدة الأمريكية وجلالة السلطان بموجب قانون خاص راغبان فى اتفاق يدخلان فيه بينهما بخصوص السماح للمواطنين الأمريكان بحق حيازة العقار الثابت ، وهو الحق الممنوح لأجانب آخرين بواسطة القانون المنشور يوم ٧ صفر ١٢٨٤هـ/ ١٨ يناير ١٨٦٧م ، فقد فوض :

رئيس الولايات المتحدة الأمريكية چورج . هـ. بوكر وزير الولايات المتحدة المقيم لدى الباب العالى وصاحب الجلالة السنية السلطان سعادة أ. عارف باشا وزير خارجيته بتوقيع البروتوكول التالى :

بروتوكول

لا يتدخل القانون الذى يمنح الأجاب حق حيازة العقار الثابت فى الحصانات المحددة بمعاهدات ، والتى سوف تستمر فى حماية شخص والممتلكات المنقولة للأجانب الذين قد يصبحون ملاكاً للعقار الثابت . وحيث إن حق امتلاك العقار الثابت قد يغرى الأجانب على أن يستقروا بأعداد كبيرة فى الدولة العثمانية فإن الحكومة السلطانية ترى أنه من الملائم أن تتوقع ، وأن تمنع المصاعب التى قد يثيرها تطبيق هذا القانون فى أماكن معينة ، وهذا هو موضوع الترتيبات التى تلى :

حيث إن مسكن أى شخص يقيم على التراب العثمانى غير قابل للانتهاك ، وحيث لا يستطيع أى شخص أن يدخله بدون موافقة المالك إلا بموجب أوامر صادرة عن سلطة مختصة ، وبمساعدة القاضى أو الموظف المزود بالسلطات الضرورية فإن مقر إقامة الأجانب غير قابل للانتهاك بنفس المبدأ طبقاً للمعاهدات ، ولا يستطيع وكلاء القوة العامة دخوله بدون مساعدة قنصل أو مندوب قنصل الدولة التى يتبعها الأجنبى .

نفهم بتعبير مقر الإقامة أنه بيت السكن وتوابعه ، أى البيوت الخارجية والأفنية والحدائق والسياجات المجاورة حتى حدود جميع الأجزاء الأخرى من الملكية .

فى الأماكن التى تبعد بمسافة أقل من رحلة تسع ساعات من المقر القنصلى لا يستطيع وكلاء القوة العامة دخول مقر إقامة الأجنبى بدون مساعدة القنصل كما سبق أن ذُكر .

ومن جانبه فإن القنصل مُلزم بإعطاء المساعدة الفورية للسلطة المحلية بحيث لا يترك ست ساعات تمر بين اللحظة التى قد يُبلغ فيها ولحظة خروجه أو خروج مندوبه حتى لا يُعلق عمل السلطات أبداً لأكثر من ٢٤ ساعة .

فى الأماكن التى تبعد بمسافة سفر تسع ساعات أو أكثر عن المقر القنصلى يستطيع وكلاء القوة العامة بناء على طلب السلطة المحلية وبمساعدة ثلاثة أعضاء

من مجلس شيوخ الوحدة المحلية ، دخول بيت الأجنبى بدون مساعدة الوكيل القنصلى ، ولكن فقط فى حالة الضرورة الملحة ، ولبحث وإثبات جريمة قتل ومحاولة قتل وإشعال حريق وسرقة مسلحة . إما بخرق القانون وإما ليلاً فى بيت مسكون ، وثورة مسلحة وصناعة نقود مزيفة ، ويمكن أن يتم هذا الدخول - سواءً ارتكبت الجريمة بواسطة أجنبى أو بواسطة رعية عثمانى - وسواءً وقعت فى مقر إقامة أجنبى أو فى غير مقر إقامته أو فى أى مكان آخر .

هذه القواعد غير قابلة للتطبيق سوى على أجزاء العقار الثابت التى تشكل مقر الإقامة حسبما تحددت حتى الآن .

فيما وراء مقر الإقامة سوف يمارس عمل البوليس بحرية وبدون تحفظ ، ولكن فى حالة وجوب القبض على شخص متهم بجريمة أو اعتداء ، وكان المتهم أجنبياً فسوف تُراعى الحصانات الملحقة بشخصية إزاءه .

فى الظروف الاستثنائية السابق ذكرها ، يجب على الموظف أو الضابط المكلف بالقيام بزيارة المسكن أو أعضاء مجلس الشيوخ الذين سيساعدونه عمل محضر بزيارة المسكن ورفعه فى الحال إلى السلطة العليا التابعين لها ، وستقوم هذه الأخيرة بنقله إلى أقرب وكيل قنصلى بدون تأخير .

سوف ينشر الباب العالى نظاماً خاصاً يحدد طريقة عمل البوليس المحلى فى الحالات العديدة التى ذكرت حتى الآن .

فى الأماكن التى تبعد لأكثر من تسع ساعات سفراً من مقر الوكيل القنصلى ، وحيث يسرى قانون التنظيم القضائى فى الولاية ، يُحاكم الأجانب بدون مساعدة المندوب القنصلى بواسطة مجلس الشيوخ تنفيذاً لعدالة السلام ، وبواسطة المحكمة الخاصة بالخط Canton وكذلك عن أعمال لا تزيد عن ١٠٠٠ قرش وترتب غرامة ٥٠٠ قرش فقط على الأكثر . وعلى أية حال سيكون للأجانب حق الاستئناف لدى محكمة الولاية ضد الأحكام الصادرة كما ذُكر أعلاه وسيتابع الاستئناف ويُحكم فيه بمساعدة القنصل طبقاً للمعاهدات . ويوقف الاستئناف تنفيذ الحكم دائماً .

وفى جميع الحالات لن يتم التنفيذ الإجبارى للأحكام الصادرة طبقاً للشروط المحددة حتى الآن ، بدون تعاون القنصل أو نائبه . سوف تُنفذ الحكومة الدولة القانون الذى سيُحدد قواعد الإجراء الواجب اتباعه بواسطة الأطراف تطبيقاً للقواعد السابقة .

يجوز للأجانب أياً كانت محال إقامتهم أن يخضعوا أنفسهم طواعية لولاية مجلس الشيوخ أو لمحكمة الخط بدون مساعدة القنصل فى القضايا التى لا تتجاوز اختصاص هذه المجالس أو المحاكم ، محتفظين دائماً بحق الاستئناف أمام محكمة الولاية . حيث يمكن أن تُنظر القضية ويُفصل فيها بمساعدة القنصل أو نائبه . يجب أن تعطى موافقة الأجنبى كتابة على أن يُحاكم - كما ذُكر أعلاه - بدون مساعدة قنصلية ، ومقدماً قبل كل إجراء .

مفهوم جيداً أن جميع هذه القيود لا تتعلق بالقضايا التى هدفها مسائل العقار الثابت ، والتى ستُحاكم ويُفصل فيها بموجب شروط مقررة بالقانون . سيكون حق الدفاع وعلانية المحاكمة مضموناً فى جميع القضايا للأجانب الذين قد يمثلون أمام محاكم عثمانية ، وكذلك للرعايا العثمانيين . الأوضاع السابقة ستظل سارية المفعول حتى مراجعة المعاهدات القديمة ، وهى المراجعة التى يحتفظ الباب العالى لنفسه بحق عملها بعد ذلك بموجب تفاهم بينه وبين الدول الصديقة .

إشهاداً على ذلك وقع المفوضان الخاصان عن الدولتين البروتوكول ، وأثبتا ختميهما عليه .

صدر فى استانبول فى اليوم الحادى عشر من أغسطس ١٨٧٤

توقيع أ. عارف　　　　جورج.هـ. بوكر

(القانون الذى يمنح الأجانب حق حيازة العقار الثابت فى الدولة العثمانية مرسوم سلطانى)

يُنفذ طبقاً للمحتويات ٧ صفر ١٢٨٤هـ/٨ يناير ١٨٦٧م

بهدف تنمية ازدهار البلاد ، ولوضع نهاية للمشاكل ولسوء استخدام السلطة وحالات انعدام اليقين التى ثارت عن موضوع حق الأجانب فى حيازة ممتلكات فى الدولة العثمانية - ولإكمال طبقاً لنظام محدد - الضمانات المستحقة للفوائد المالية وللتصرف الإدارى ، نشرت القوانين التشريعية التالية بأمر صاحب الجلالة السلطانية السلطان :

مادة ١ - يسمح للأجانب ، بموجب نفس الامتياز - مثل الرعايا العثمانيين وبدون أى قيد آخر - بأن يتمتعوا بحيازة العقار الثابت . سواءً كان فى المدينة أو الريف فى جميع أنحاء الدولة - باستثناء منطقة الحجاز - بواسطة إخضاع أنفسهم للقوانين والنظم التى تحكم الرعايا العثمانيين كما هو مذكور فيما بعد . هذا الترتيب لا يتعلق بالرعايا من ميلاد عثمانى الذين غيروا جنسيتهم ، والذين سوف يُحكمون فى هذا الأمر بقانون خاص .

مادة ٢ - الأجانب ملاك العقار الثابت فى المدينة أو الريف ، يوضعون نتيجة لذلك على شروط المساواة مع الرعايا العثمانيين فى جميع الأشياء التى تتعلق بملكيتهم العقارية .

الأثر القانونى لهذه المساواة هو :

١- أن يخبرهم على التوافق مع جميع القوانين والنظم الخاصة بالبوليس أو البلدية ، والتى تحكم فى الوقت الحالى أو قد تحكم بعد ذلك التمتع ونقل وإلغاء ورهن الملكية العقارية .

٢ - أن يدفعوا كل الرسوم والضرائب تحت أية صورة أو فئة قد تكون ، والمفروضة أو قد تُفرض بعد ذلك على ملكية الحضر أو الريف .

٣ - يجعلهم خاضعين للمحاكم المدنية العثمانية فى جميع المسائل المتعلقة بالملكية العقارية وفى جميع التصرفات الحقيقية . سواء كانوا مُدَّعين أو مُدَّعى عليهم . حتى ولو كان كل طرف أجنبياً . باختصار ، عليهم جميعاً أن يحوزوا العقار الثابت بنفس صك الملكية وبنفس الشروط وتحت نفس الصيغ مثل الملاك العثمانيين وبدون أن يتمكنوا من الاستفادة من جنسيتهم الشخصية سوى تحت تحفظ الحصانات الملحقة بأشخاصهم ومتعلقاتهم المنقولة حسب المعاهدات .

مادة ٣ - فى حالة إفلاس أجنبى مالك لعقار ثابت يجوز لمأمورى التفليسة أن يطلبوا من السلطات ومن المحاكم العثمانية المدنية ضرورة بيع العقار الثابت المملوك بواسطة المفلس ، وهو الضامن بطبيعته ، وطبقاً للقانون لديون المالك . يُتّبع نفس السبيل عندما يحصل أجنبى ضد أجنبى آخر مالك لعقار ثابت على حكم إدانة أمام محكمة أجنبية . لتنفيذ هذا الحكم على العقار الثابت لمدينه ، عليه أن يطلب من السلطات العثمانية المختصة لكى يحصل على بيع هذا العقار الثابت الضامن لديون المالك ، وينفذ هذا الحكم بواسطة السلطات العثمانية والمحاكم العثمانية وحدهما بعد أن يُقررا عن العقار الثابت المطلوب بيعه ينتمى حقيقة إلى فئة الممتلكات التى يمكن أن تُباع لدفع الدين .

مادة ٤ - للأجانب امتياز التصرف فى ذلك العقار الثابت عن طريق الهبة أو الوصية ، وهذا التصرف مسموح به بالقانون . بخصوص العقار الثابت الذى ربما لم يتم التصرف فيه أو أن القانون لا يسمح له بالتصرف فيه بالإهداء أو الوصية ، فإن وراثته سوف تحكم طبقاً للقانون العثمانى .

مادة ٥ - يتمتع جميع الأجانب بامتيازات القانون الحالى بمجرد أن توافق الدول التى يتبعون لها على الترتيبات المقترحة بواسطة الباب العالى لممارسة حق حيازة العقار الثابت .

لذا ، فليكن معلوماً الآن أننى أنا : يو. س. جرانت رئيس الولايات المتحدة الأمريكية جعلت البروتوكول والقانون المذكورين يُعلنا لمعلومية وإرشاد مواطنى الولايات المتحدة .

إشهاداً على ذلك وضعت يدى هنا عليه وجعلت ختم الولايات المتحدة يُثبت . صدر فى مدينة واشنطن فى هذا اليوم التاسع والعشرين من أكتوبر عام ١٨٧٤ وعام ٩٩ من استقلال الولايات المتحدة .

باسم الرئيس **يو.س. جرانت**

هاملتون فيش

وزير الخارجية

* * *



ملحق رقم (٤)

N.G.e ____
N.S.e ____
le ________ 188__

373/1

Sa Majesté Impériale le Sultan et les États-Unis d'Amérique, mus par le désir de définir les droits et les privilèges de ceux qui, étant sujets ou citoyens d'un des deux Pays, se seraient naturalisés dans l'autre pays, ont jugé à propos de faire une Convention à cet égard, et ont à cet effet nommé pour leurs Plénipotentiaires, à savoir :

Sa Majesté Impériale le Sultan, Son Excellence Aarifi pacha, Son Ministre des Affaires Étrangères : et le Président des États-Unis d'Amérique, Georges H. Boker, Ministre Résident des États-Unis d'Amérique près la Sublime Porte.

Lesquels ont arrêté et signé les articles suivants :



Art. 1.

Sa Majesté Impériale le Sultan consent à reconnaître comme citoyens des États-Unis d'Amérique ceux de ses sujets qui auraient été ou pourront être naturalisés citoyens Américains, conformément aux lois de ce pays. Réciproquement, les États-Unis d'Amérique consentent à reconnaître comme sujets de Sa Majesté Impériale le Sultan ceux des citoyens Américains qui auraient été naturalisés ou pourront l'être ~~traités~~ (à l'avenir dans l'Empire Ottoman conformément aux lois de cet Empire.

Art. 2.

Si un sujet de Sa Majesté le Sultan naturalisé Américain, vient résider dans l'Empire Ottoman sans esprit de retour en Amérique, il sera réputé avoir renoncé à sa naturalisation. Réciproquement, si un citoyen des États-Unis, naturalisé en Turquie, reprend sa résidence aux États-Unis, sans l'intention de retourner en Turquie, il sera censé avoir renoncé à sa naturalisation.—

L'intention de ne plus retourner sera ~~pourra être~~ considérée comme établie



lorsque la personne naturalisée dans l'un des deux États aura résidé plus de deux ans sur le territoire de l'autre.

L'intention de ne plus retourner sera également considérée comme établie bien qu'avant l'expiration de ces deux années la personne quitterait momentanément le pays dont elle a abandonné la nationalité et les effets acquis par la résidence de ces deux années ne seront point interrompus pour elle par une telle absence temporaire.

Art. 3.

Les sujets Ottomans naturalisés Américains qui sont en Turquie depuis plus de deux années seront, à l'expiration de quatre mois après l'échange des ratifications de cette Convention, considérés comme ayant renoncé à leur qualité de citoyens des États-Unis d'Amérique, et réciproquement les citoyens Américains naturalisés Ottomans qui se trouvent aux États-Unis d'Amérique depuis plus de deux ans, seront, à l'expiration de quatre mois après l'échange des ratifications de cette Convention, considérés comme ayant renoncé à la naturalisation Ottomane.

Art. 4.

Les sujets de Sa Majesté le Sultan naturalisés en Amérique, revenant dans l'Empire Ottoman seront tenus de prévenir aussitôt l'Autorité locale, par l'intermédiaire de la Légation des États-Unis d'Amérique, de leur qualité de citoyens Américains.



et de même les citoyens Américains devenus sujets Ottomans retournant aux Etats-Unis, devront prévenir auprès l'Autorité locale, par l'intermédiaire de la Légation Impériale à Washington de leur qualité de sujets Ottomans.

Art. 5.

Il est entendu et convenu que, comme le naturalisé devient étranger vis-à-vis du pays dont il était précédemment sujet ou citoyen, il ne pourra reprendre sa nationalité primitive qu'en remplissant les formalités exigées de la part des étrangers.

Art. 6.

La présente Convention aura son effet immédiatement après l'échange des ratifications et continuera d'être en vigueur pendant dix années.

Si l'une des parties ne la dénonçait pas six mois avant l'expiration des dix années, elle continuera d'être en vigueur et elle ne cessera qu'un an après la dénonciation.

Art. 7

La présente Convention devra être ratifiée par Sa Majesté le Sultan et par le Président des Etats-Unis et les ratifications seront échangées à Constantinople dans les douze mois à partir de ce jour.

En foi de quoi les Plénipotentiaires ont signé la présente Convention et y ont apposé leurs sceaux.

Fait à Constantinople le onze Août mil huit cent soixante quatorze. —

A. Arifi. Geo. H. Boker

Pour copie conforme
[illegible]

SUBLIME PORTE

MINISTÈRE DES AFFAIRES ÉTRANGÈRES.

S. E. ____

a

N° G^e ____
N° S^l ____
le ____ 188__

Copie

37?/2

Sa Majesté Impériale le Sultan et les Etats-Unis d'Amérique ayant jugé à propos de faire certains amendements à la convention conclue, à Constantinople, le onze Août 1874 sur la naturalisation, ont à cet effet autorisé leurs plénipotentiaires soussignés à arrêter et à signer ce qui suit:

Amendements.

Article devant remplacer l'article II de la convention.

Si un sujet du Sultan naturalisé aux Etats-Unis vient résider dans l'Empire Ottoman sans esprit de retour aux Etats-Unis, il sera réputé avoir renoncé à sa naturalisation aux Etats-Unis et réciproquement, si un américain naturalisé en Turquie reprend sa résidence aux Etats-Unis sans l'intention de retourner

S.

en Turquie, il sera censé avoir renoncé à sa naturalisation en Turquie.
L'intention de ne plus retourner peut être considérée comme établie lorsque la personne naturalisée dans l'un des deux pays aura résidé plus de deux ans sur le territoire de l'autre.

L'article III. est supprimé et les numéros indiquant les articles suivants sont modifiés en conséquence.

En foi de quoi les plénipotentiaires ont signé et scellé le présent acte qui fait partie intégrante de la susdite convention.

Fait à Constantinople le vingt-deux Avril mil huit-cent soixante-quinze.

Safet.   Geo. H. Boker

Pour copie conforme



73
C

Les soussignés Safvet Pacha, Ministre des affaires Etrangères de Sa Majesté Impériale le Sultan, et George H. Boker, Ministre résident des Etats-Unis d'Amérique, s'étant réunis dans le but d'échanger les ratifications de la convention sur la naturalisation conclue à Constantinople, le 11 Août 1874, entre la Turquie et les Etats-Unis d'Amérique ainsi que de l'acte y relatif signé le 22 Avril 1875, et les ratifications respectives de ladite convention et dudit acte ayant été soigneusement comparées et trouvées en bonne et due forme et exactement conformes entre elles, l'échange

The undersigned Safvet Pasha, His Imperial Majesty the Sultan's Minister for Foreign affairs, and George H. Boker, Minister Resident of the United States having met for the purpose of exchanging the ratifications of the convention of naturalization concluded at Constantinople the 11th August 1874 between Turkey and the United States of America and of the act relating thereto signed on the 22nd of April 1875, and the respective ratifications of the convention and act aforesaid having been carefully compared and found to be in due form and

des instruments ratifiés a été effectué aujourd'hui.

En foi de quoi les Plénipotentiaires ont signé le présent protocole en double expédition et y ont apposé leurs sceaux respectifs.

Fait à Constantinople le vingt-deux avril mil huit cent soixante-quinze

order and to agree exactly with the other, the exchange of the ratified instruments has this day been effected.

In witness whereof the Plenipotentiaries have signed the present protocol in duplicate and have affixed their respective seal thereto.

Done at Constantinople the twenty second day of April one thousand eight hundred seventy five.

Safvet

Geo: H. Boker

ترجمة ملحق رقم (٤)

معاهدة التجنس (١٨٧٤م/١٢٩١هـ)

إن صاحب الجلالة السلطانية السلطان والولايات المتحدة الأمريكية إذ تحدوهما الرغبة فى تحديد واجبات وامتيازات رعايا أو مواطنى كل منهما ، أو الذين يتم تجنسهم فى كل منهما ، قد رأيا أنه من المناسب التوصل إلى اتفاق فى هذا الشأن ، ولذلك فقد عيّنا مندوبيهما على النحو التالى :

عيّن صاحب الجلالة السلطانية السلطان سعادة عارفى باشا وزيره للشئون الخارجية . كما عين رئيس الولايات المتحدة الأمريكية چورج بوكر وزير الولايات المتحدة الأمريكية لدى الباب العالى . اللذين توصلا إلى المواد التالية ، وقاما بالتوقيع عليها :

المادة الأولى

يوافق صاحب الجلالة السنية السلطان على الاعتراف بأولئك الذين تم أو سيتم تجنسهم كمواطنين أمريكيين طبقاً لقوانين هذا البلد ، وبالمثل توافق الولايات المتحدة الأمريكية على الاعتراف بأولئك المواطنين الأمريكيين الذين تم تجنسهم أو سوف يتجنسون فى المستقبل فى الدولة العثمانية كرعايا لصاحب الجلالة الإمبراطورية السلطان طبقاً لقوانين تلك الدولة .

المادة الثانية

إذا حدث وأقام أحد رعايا السلطان والمتجنس بالجنسية الأمريكية فى الدولة العثمانية دون نية العودة إلى أمريكا فإنه سوف يُعتبر وكأنه تخلى عن تجنسه . فإنه إذا عاد أحد مواطنى الولايات المتحدة المتجنس فى الدولة العثمانية إلى موطنه فى

الولايات المتحدة دون أن تكون لديه نية العودة إلى الدولة العثمانية فإنه سوف يُعتبر قد تخلي عن تجنسه . وسوف تعتبر النية في عدم العودة متوفرة عندما يقيم الفرد المتجنس فى أى من الدولتين أكثر من عامين فى أراضى الدولة الأخرى . وسوف تعتبر نية عدم العودة قائمة ومستقرة أيضاً قبل مضى فترة العامين إذا ترك الشخص بصفة مؤقتة الدولة التى تخلى عن جنسيتها. كما أن الآثار التى تترتب على الإقامة لمدة هذين العامين لن توقف أو تنقطع بالنسبة له بمثل هذا الغياب المؤقت .

المادة الثالثة

إن الرعايا العثمانيين المتجنسين بالجنسية الأمريكية والموجودين فى الدولة العثمانية منذ أكثر من عامين سوف يصبحون بعد مضى أربعة أشهر من تبادل التصديق على هذه المعاهدة وكأنهم قد تخلوا عن صفتهم كمواطنين للولايات المتحدة، وبالمثل فإن المواطنين الأمريكيين الذين تجنسوا بالجنسية العثمانية والموجودين فى الولايات المتحدة منذ أكثر من عامين سوف يعتبرون بعد مضى أربعة أشهر من تبادل التصديق على هذه المعاهدة وكأنهم قد تخلوا عن الجنسية العثمانية .

المادة الرابعة

إن رعايا صاحب الجلالة السلطان الذين تجنسوا فى أمريكا والعائدين إلى الدولة العثمانية سوف يُخطرون فوراً السلطة المحلية بواسطة مفوضية الولايات المتحدة بصفتهم مواطنين أمريكيين ، وبالمثل فإن المواطنين الأمريكيين الذين صاروا رعايا عثمانيين وعادوا إلى الولايات المتحدة يجب أن يُخطروا فوراً السلطة المحلية بواسطة المفوضية العثمانية فى واشنطون بصفتهم مواطنين عثمانيين .

المادة الخامسة

إنه من المفهوم والمعروف أنه لما كان المتجنس صار أجنبياً فى البلد الذى كان من رعاياها أو مواطنيها فى السابق فإنه لا يستطيع استعادة جنسيته الأولى إلا بعد أن يتم الإجراءات المطلوبة من الأجانب .

المادة السادسة

المعاهدة الحالية سيكون لها فعاليتها بعد تبادل التصديق عليها ، وستستمر سارية المفعول خلال عشر سنوات ، وإذا لم يبلغ أحد الطرفين قبل ستة أشهر من انتهاء العشر سنوات فإن المعاهدة سوف تستمر سارية المفعول ولن تنته إلا بعد عام من الإبلاغ .

المادة السابعة

هذه المعاهدة يجب المصادقة عليها من جلالة السلطان ورئيس الولايات المتحدة ، وسوف يتم تبادل المصادقات فى استانبول خلال اثنى عشر شهراً اعتباراً من اليوم ، وإثباتاً لذلك فإن الممثلين قاما بالتوقيع على المعاهدة الحالية ووضعا ختميهما عليها .

تحريراً فى استانبول فى الحادى عشر من أغسطس من عام ألف وثمانمائة وأربعة وسبعين ١٨٧٤م .

توقيعات

عارفى — بوكر

التعديلات الخاصة بمعاهدة التجنس لعام (١٨٧٤/١٢٩١هـ)

إن جلالة السلطان والولايات المتحدة الأمريكية ، وقد رأيا أن الوقت مناسب لإجراء تعديلات معينة على المعاهدة المبرمة فى استانبول فى الحادى عشر من أغسطس عام ١٨٧٤ بشأن التجنس ، قد فوّضا لذلك مندوبيهما المذكورين أدناه بتحديد النص والتوقيع على ما يلى :

تعديلات

المادة التى يجب إحلالها محل المادة الثانية من الاتفاقية :

إذا قام أحد رعايا السلطان والمتجنس فى الولايات المتحدة (أى بالجنسية الأمريكية) بالإقامة فى الدولة العثمانية دون نية العودة إلى الولايات المتحدة فإنه سيصير معلوماً أنه تخلى عن تجنسه فى الولايات المتحدة (أى بالجنسية الأمريكية) وبالمثل فإذا قام أحد الرعايا الأمريكيين المتجنسين فى الدولة العثمانية (أى بالجنسية العثمانية) بالإقامة فى الولايات المتحدة دون نية العودة إلى الدولة العثمانية فإنه سيعتبر متخلياً عن تجنسه فى الدولة العثمانية (أى بالجنسية العثمانية) ونية عدم العودة تعتبر قائمة عندما يقيم الفرد المتجنس فى احدى الدولتين لمدة تزيد على عامين على أراض الطرف الآخر .

وتُحذف المادة الثالثة ، وتُعدل بالتالى أرقام المواد التالية (أى التالية للمادة الثانية) . وإثباتاً لذلك فإن المندوبين وقعا وختما القرار الحالى الذى يعتبر جزءاً لا يتجزء من المعاهدة المذكورة .

تحريراً فى استانبول فى الثانى والعشرين من أبريل من ١٨٧٥ .

صفوت   چورچ.هـ. بوكر

التصديق على معاهدة التجنس لعام (١٨٧٤/١٢٩١هـ)

إن الموقعين أدناه : صفوت باشا وزير خارجية جلالة السلطان وچورچ.هـ. بوكر الوزير المقيم للولايات المتحدة ، وقد التقيا بهدف تبادل التصديقات على اتفاقية التجنس المبرمة فى استانبول فى الحادى عشر من أغسطس ١٨٧٤م بين الدولة العثمانية والولايات المتحدة الأمريكية والقرار بشأنها والموقع فى الثانى والعشرين من أبريل ١٨٧٥م والتصديقات الخاصة بالاتفاقية والقرار المذكورين سابقاً قد تمت مقارنتها بعناية ، ووجد أنهما متفقان بشكل ملائم ، وأن كلاً منهما يتفق والآخر تماماً ، وقد تم اليوم تبادل الوثائق المصدق عليها ، ونشهد بأن المندوبين قد وقعا البروتوكول الحالى ، ووضعا عليه خاتمهما .

تحريراً فى استانبول فى الثانى والعشرين من أبريل من ١٨٧٥ .

خاتم	خاتم
صفوت	چورچ.هـ. بوكر

* * *

ملحق رقم (٥)

His Imperial Majesty the Sultan and the United States of America, having judged it expedient, with a view to the better administration of justice and to the prevention of crime within their respective territories and jurisdiction, that persons convicted of or charged with the crimes hereinafter specified, and being fugitives from justice, should, under certain circumstances, be reciprocally delivered up, have resolved to conclude a convention for that purpose, and have appointed as their plenipotentiaries:

His Imperial Majesty the Sultan His Excellency A. Aarifi Pasha, his Minister for Foreign Affairs, and

the President of the United States Geo. H. Boker, Minister Resident of the United States of America near the Sublime Porte;

who, after reciprocal communication of their full powers, found in good and due form, have agreed upon the following articles, to wit:



Art: I.

The Ottoman Government and the Government of the United States mutually agree to deliver up persons who, having been convicted of or charged with the crimes specified in the following article, committed within the jurisdiction of one of the contracting parties, shall seek an asylum or be found within the territories of the other: Provided, That this shall only be done upon such evidence of criminality as, according to the laws of the place where the fugitive or person so charged shall be found, would justify his or her apprehension and commitment for trial, if the crime had been there committed.

Art: II.

Persons shall be delivered up who shall have been convicted of, or be charged, according to the provisions of this Convention, with any of the following crimes:

1°. Murder, comprehending the crimes designated



by the terms of parricide, assassination, poisoning, and infanticide.

2° The attempt to commit murder.

3° The crimes of rape, arson, piracy and mutiny on board a ship, whenever the crew or part thereof by fraud or violence against the commander have taken possession of the vessel.

4° The crime of burglary, defined to be the action of breaking and entering by night into the house of another with the intent to commit felony; and the crime of robbery, defined to be the action of feloniously and forcibly taking from the person of another goods or money, by violence or putting him in fear.

5° The crime of forgery, by which is understood the utterance of forged papers, the counterfeiting of public, sovereign, or government acts.

6° The fabrication or circulation of counterfeit money, either coin or paper, of public bonds, bank-notes, and obligations and in general of



all things, being titles and instruments of debt, the counterfeiting of seals, dies, stamps, and marks of state and public administration and the utterance thereof.

7° The embezzlement of public moneys committed within the jurisdiction of either party by public officers or depositors.

8° Embezzlement by any person or persons hired or salaried, to the detriment of their employers, when these crimes are subject to infamous punishment.

Art: III

The provisions of this treaty shall not apply to any crime or offence of a political character, and the person or persons delivered up for the crimes enumerated in the preceding article shall in no case be tried for any ordinary crime, committed previously to that for which his or their surrender is asked.

Art: IV

If the person whose surrender may be claimed,



pursuant to the stipulations of the present treaty, shall have been arrested for the commission of offences in the country where he has sought an asylum, or shall have been convicted thereof, his extradition may be deferred until he shall have been acquitted, or have served the term of imprisonment to which he may have been sentenced.

Art: V

Requisitions for the surrender of fugitives from justice shall be made by the respective diplomatic agents of the contracting parties, or in the event of the absence of these from the country, or its seat of government, they may be made by superior consular officers. If the person whose extradition may be asked for shall have been convicted of a crime, a copy of the sentence of the court in which he may have been convicted, authenticated under its seal, and an attestation of the official character of the judge by



the proper executive authority, and of the lat-
ter by the Minister or Consul of the Sublime
Porte or of the United States respectively,
shall accompany the requisition. When,
however, the fugitive shall have been merely
charged with crime, a duly authenticated
copy of the warrant for his arrest in the
country where the crime may have been com-
mitted, or of the depositions upon which such
warrant may have been issued, must accom-
pany the requisition as aforesaid. The proper
executive authority or Bashaw or the Presi-
dent of the United States may then issue
a warrant for the apprehension of the
fugitive, in order that he may be brought
before the proper judicial authority for exa-
mination. If it should then be decided
according to law and the evidence, the extradi-
tion is due pursuant to the treaty, the fu-
gitive may be given up according to the
forms prescribed in such cases.



Art: VI.

The expenses of the arrest, detention and transportation of the persons claimed shall be paid by the government in whose name the requisition has been made.

Art: VII

Neither of the contracting parties shall be bound to deliver up its own subjects under the stipulations of this treaty.

Art: VIII.

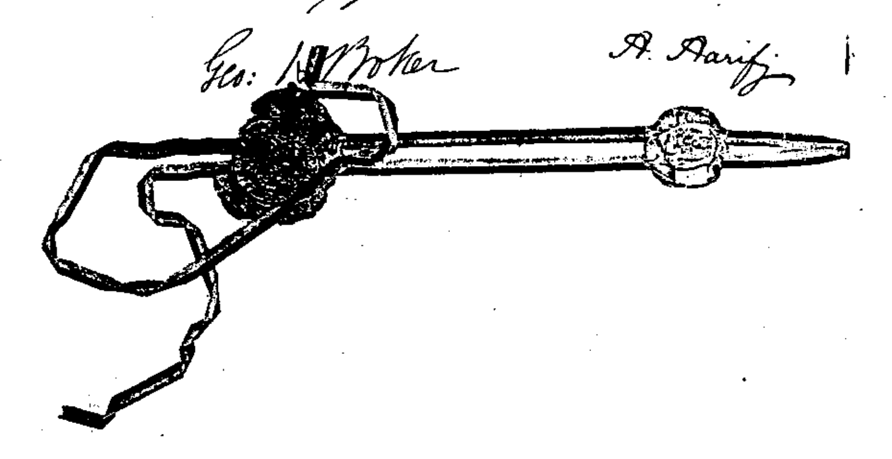
This convention shall continue in force during five (5) years from the day of exchange of ratifications, but if neither party shall have given to the other six (6) months previous notice of its intention to terminate the same, the convention shall remain in force five years longer, and so on.

The present convention shall be ratified and the ratifications exchanged at Constantinople within twelve (12) months, or sooner, if possible.



In witness whereof, the respective plenipotentiaries have signed the present convention in duplicate, and have thereunto affixed their seals.

done Done at Constantinople the eleventh day of August one thousand eight hundred and seventy four.





Les soussignés Safvet Pacha, Ministre des affaires Etrangères de Sa Majesté Impériale le Sultan, et George H. Boker, Ministre Résident des Etats-Unis d'Amérique, s'étant réunis dans le but d'échanger les ratifications de la convention relative à l'extradition des criminels, fugitifs de justice, conclue à Constantinople le 11 Août 1874, entre la Turquie et les Etats-Unis d'Amérique, et les ratifications respectives de ladite convention ayant été soigneusement comparées et trouvées en bonne et due forme et exactement conforme entre elles, l'échange des instru-

The undersigned Safvet Pasha, His Imperial Majesty the Sultan's Minister for Foreign Affairs, and George H. Boker, Minister Resident of the United States, having met for the purpose of exchanging the ratifications of the convention, relative to the extradition of criminals fugitives from justice, concluded at Constantinople between Turkey and the United States on the eleventh day of August 1874, and the respective ratifications of said convention having been carefully compared and found to be in due form and order and to agree exactly one with the



ments ratifiés a été effectué aujourd'hui.	other, the exchange of the ratified instruments has this day been effected.
En foi de quoi les Plénipotentiaires ont signé le présent protocole en double expédition et y ont apposé leurs sceaux respectifs.	In witness whereof the Plenipotentiaries have signed the present protocol in duplicate and have affixed their respective seal thereto.
Fait à Constantinople le vingt-deux avril mil huit cent soixante-quinze.	Done at Constantinople the twenty second day of April one thousand eight hundred seventy five.
Safvet	Geo: H. Boker







ترجمة ملحق رقم (٥)

معاهدة تبادل المدانين والمجرمين لعام (١٨٧٤م/١٢٩١هـ)

إن صاحب الجلالة السنية السلطان والولايات المتحدة الأمريكية وقد وجدا أنه من الملائم والمفيد بهدف تحسين إدارة العدالة ومنع الجريمة فى بلديهما والمناطق التى تحت حكمهما أن الأشخاص المدانين (المحكوم عليهم) أو المتهمين فى الجرائم المذكورة بعد أن فروا من وجه العدالة فإنه يجب - فى ظل ظروف معينة ومع المعاملة بالمثل - أن يُسلموا ، ولذلك قررت (الدولتان) إبرام اتفاقية لهذا الغرض ، وقد عينتا كمندوبين عنهما :

عين جلالة السلطان سعادة أ. عارفى باشا وزير خارجيته ، وعين رئيس الولايات المتحدة چورج.هـ. بوكر وزير الولايات المتحدة المقيم لدى الباب العالى واللذين - بعد تبادل الرسائل الخاصة بسلطاتهما الكاملة والتأكد من صلاحية صيغتها - قد وافقا على المواد التالية :

المادة الأولى

إن الحكومة العثمانية وحكومة الولايات المتحدة توافقان معًا على تسليم الأشخاص الذين أُدينوا أو اتهموا فى الجرائم المذكورة فى المادة التالية ، والتى ارتُكبت داخل الأراضى الخاضعة لسلطة أى من الطرفين المتعاقدين ، ويسعون للجوء أو يتم العثور عليهم داخل أراضى الطرف الآخر ، بشرط أن يحدث ذلك بناء على دليل الجريمة - طبقاً لقوانين المكان الذى يعثر فيه على اللاجئ أو المتهم - يُبرر انتقاله أو اعتقاله ، والتعهد بالمحاكمة إذا كانت الجريمة قد ارتكبت هناك .

المادة الثانية

الأشخاص الذين سوف يُسلمون هم المدانون أو المتهمون - طبقاً لبنود هذه المعاهدة - بالجرائم التالية :

١ - القتل ، العلم بالجريمة المنوى ارتكابها ، والتى تسمى قتل الأبوين ، الاغتيال، القتل بالسم ، قتل الأطفال .

٢ - محاولة ارتكاب جريمة .

٣ - جرائم الاغتصاب وإشعال الحرائق والقرصنة والعصيان على ظهر سفينة يُدبرها البحارة بالخداع أو بالعنف ضد القبطان ، والسيطرة على السفينة .

٤ - السطو على المنازل ويصحبه التحطيم والدخول ليلاً إلى منزل شخص آخر بقصد ارتكاب جريمة ، وجريمة السرقة المتمثلة فى عمل إجرامى بعنف وقسوة وانتزاع بضاعة أو أموال شخص باستخدام العنف أو إرهابه .

٥ - جريمة التزوير والتى تعنى تغيير الأوراق وتزوير القرارات العامة والحكومية .

٦ - تصنيع وتوزيع النقود المزورة . سواء المعدنية أو الورقية ، والسندات العامة والبنكنوت والالتزامات أو التعهدات ، وبوجه عام يعتبر أداة من أدوات الحسابات وتزوير الأختام وقوالب سك العملة والطوابع وأختام الدولة والإدارات العامة .

٧ - اختلاس الموظفين العموميين أو المودع لديهم للمال العام الذى يرتكب فى منطقة سلطة أو حكم أى من الطرفين .

٨ - الاختلاس الذى يرتكبه شخص أو أشخاص مستخدمين مما يضر بأصحاب العمل عندما تكون هذه الجرائم تستحق عقوبة مشينة .

المادة الثالثة

لن تطبق بنود هذه المعاهدة على أية جريمة أو مخالفة ذات صفة سياسية والشخص أو الأشخاص الذين يُسلمون بسبب الجرائم المذكورة فى المادة السابقة لن يحاكموا بأية حال على أية جريمة عادية ارتُكبت قبل الجريمة التى بسببها مطلوب تسليمه أو تسليمهم .

المادة الرابعة

إذا كان الشخص المطلوب تسليمه استناداً لشروط المعاهدة الحالية قد قُبض عليه لارتكاب المخالفات فى البلد الذى سعى للالتجاء إليه أو سيُوجه إليه الاتهام فيها فإن تسليم المتهم يُمكن أن يُؤجل إلى أن يُبرأ أو أمضى مدة عقوبة السجن التى يكون قد حُكم عليه بها .

المادة الخامسة

سيقوم بتقديم طلبات تسليم الهاربين من العدالة الوكلاء الدبلوماسيون فى الدولتين المتعاقدتين ، أو - فى حالة غياب هؤلاء عن البلد - يكون التقديم بواسطة الموظفين القنصليين . وإذا كان الشخص المطلوب تسليمه قد صدر الحكم عليه فى جريمة من صورة من حكم المحكمة التى حوكم أمامها مع توثيقها بخاتم المحكمة مع شهادة عن الصفة الرسمية للقاضى من جانب السلطة المختصة يصادق عليها وزير أو قنصل الباب العالى أو الولايات المتحدة على التوالى . يرفق هذا كله بطلب التسليم . ولكن إذا كان اللاجئ متهماً فقط بجريمة (أى لم يصدر ضده حكم بعد) فإن صورة شرعية (موثقة) لسبب الاعتقال فى البلد الذى تكون الجريمة قد ارتكبت فيه ، أو الأسس التى صدر بناءً عليها الأمر يجب أن تكون هذه الصورة مصاحبة لطلب التسليم كما سبق القول ، والسلطة الوحيدة الملائمة (المخولة) فى الدولة العثمانية أو رئيس الولايات المتحدة يمكن أن تصدر عندئذ مبرراً لاعتقال اللاجئ من أجل مثوله أمام السلطة القضائية المناسبة لاستجوابه .

وإذا تقرر بعد ذلك أنه طبقاً للقانون أو القرائن أن تسليم المتهم إلى حكومكته جدير بالاقتناع يسلم اللاجئ طبقاً للصيغ المذكورة فى مثل هذه الحالة .

المادة السادسة

ستقوم بدفع نفقات اعتقال واحتجاز ونقل الأشخاص المطلوبين الحكومة التى قُدم الطلب باسمها .

المادة السابعة

لن يكون أى من الطرفين المتعاقدين ملزماً بتسليم رعاياه بمقتضى شروط هذه المعاهدة .

المادة الثامنة

ستظل هذه المعاهدة سارية لمدة خمسة عشر عاماً من يوم تبادل التصديق ، ولكن إذا لم يبلغ أى من الطرفين الطرف الآخر قبل ستة أشهر عن نيته فى إلغائها فإن المعاهدة ستظل نافذة لخمس سنوات أخرى وهكذا ، وسوف تتم المصادقة على هذه المعاهدة ويتم تبادل التصديق فى استانبول خلال اثنى عشر شهراً أو أقل إن أمكن . وبهذه الشهادة فإن المندوبين الشخصيين قد وقعا المعاهدة الحالية من نسختين ووضعا عليهما خاتميهما .

تحريراً فى استانبول فى الحادى عشر من أغسطس عام ١٨٧٤

عارفى　　　　　　　　بوكر

التصديق على معاهدة تبادل المدانين والمجرمين لعام (١٨٧٤/١٢٩١هـ)

إن الموقعين أدناه : صفوت باشا وزير خارجية جلالة السلطان وچورچ هـ. بوكر الوزير المقيم للولايات المتحدة ، وقد التقيا من أجل تبادل التصديق على المعاهدة الخاصة بتبادل المجرمين الهاربين من العدالة ، والمبرمة فى استانبول بين الدولة العثمانية والولايات المتحدة فى الحادى عشر من أغسطس ١٨٧٤ ، كما أن التصديقات الخاصة بهذه المعاهدة المذكورة قد تمت مقارنتها بدقة ، وتبين أنها فى الصيغة الجيدة والمطلوبة ، ويتفق كل تصديق تماماً مع الآخر ، وتم فى هذا اليوم تبادل الوثائق التى تمت المصادقة عليها ، وعلى ذلك فقد وقع المندوبان على البروتوكول الحالى من نسختين ، ووضعا خاتميهما عليهما .

تحريراً فى استانبول فى الثانى والعشرين من أبريل من ١٨٧٥ .

خاتم	خاتم
صفوت	بوكر

* * *



ملحق رقم (٦)

الممثلون الدبلوماسيون الأمريكيون فى الدولة العثمانية(*)

(١٨٣٠ - ١٩١٨م/١٢٤٦ - ١٣٣٧هـ)

القائمون بالأعمال

ديفيد بورتر	(٣ أبريل ١٨٣١)	David Porter

الوزراء المقيمون

ديفيد بورتر	(٣ أبريل ١٨٣١)	David Porter
دابنى كار	(٦ أكتوبر ١٨٤٣)	Dabney Carr
چورج مارش	(٢٩ مايو ١٨٤٩)	George Marsh
كارول سبنس	(٢٣ أغسطس ١٨٥٣)	Caroll Spence
چيمس وليامز	(١٤ يناير ١٨٥٨)	James Williams
إدوارى جوى موريس	(٨ يونيو ١٨٦١)	Edward Joy Morris
وين ماكفى	(٤ يونيو ١٨٧٠)	Wayne Mac Veagh
چورج بوكر	(٣ نوفمبر ١٨٧١)	George Boker
هوارس مينارد	(٩مارس ١٨٧٥)	Horrace Maynard
چيمس لونج ستريت	(١٤ يونيو ١٨٨٠)	James Longstreet
لويس والاس	(١٩ مايو ١٨٨١)	Lewis Wallace

مبعوثون فوق العادة ووزراء مفوضون

لويس والاس	(١٣ مايو ١٨٨١)	Lewis Wallace
صموئيل كوكس	(٢٥ مارس ١٨٨٥)	Smuel Cox
أوسكار ستراوس	(٢٤ مارس ١٨٨٧)	Oscar Strus

(*) انظر : L.J. Gordon; Op. Cit., pp 369, 370

سولومون هيرش	(١٦ مايو ١٨٨٩)	Solomon Hirch
ديفيد طومسون	(١٥ نوفمبر ١٨٩٢)	David Thompson
الكسند تيريل	(١٥ أبريل ١٨٩٣)	Alexander Terrell
چيمس انجل	(١٥ أبريل ١٨٩٧)	James Angell
أوسكار ستراوس	(٣ يونيو ١٨٩٨)	Oscar Srtaus
چون ليشمان	(٢٠ ديسمبر ١٩٠٠)	John Leishman

المفوضون

لويس هيك	(٤ ديسمبر ١٩١٨)	Lewis Heck
جابريل رافيندال	(٢ مايو ١٩١٩)	Gabriel Ravndal

سفراء فوق العادة ومبعوثون سياسيون

چون ليشمان	(١٨ يونيو ١٩٠٦)	John Leishman
أوسكار ستراوس	(١٧ مايو ١٩٠٩)	Oscar Srtaus
چون ريدچى كارتر(*)	(١٩١٠)	Gohn Ridgy Carter
وليام ودفيل روكهيل	(٢٤ أبريل ١٩١١)	Whllham Woodville Rockhill
هنرى مورجنتاو	(٤ سبتمبر ١٩١٣)	Henry Morgenthau
أبرام إلكوس	(٢١ يوليو ١٩١٦)	Abram Elkus
چوزيف جرو	(١٩ مايو ١٩٢٧)	Joseph Grew

* * *

(*) لم يذكر Gordon هذا السفير ضمن الجدول ، ولكن المراجع تؤكد فترة عمله من عام (١٩١٠م - ١٩١١م) انظر ما يؤكد ذلك فى الفصل الرابع من الباب الأول .

المصادر والمراجع

أولاً : الوثائق غير المنشورة
Unpublished Documents

- الأرشيف الأمريكى بواشنطن :

- **National Archives, Washington**

T 815/5, 7, 8
M 77/167, 168, 169
M 365/8
T 711/8

- الأرشيف العثمانى باستانبول :

Ottoman Archives, Prime Minister's, Istanbul

1/1, 214/b, 214/a, 373/1,
373/2, 73/c, 76/a, 76/b

- دار المحفوظات البريطانية العامة :

Public Record Office (P.R.O).

- F.O. 115/303, 58, 575, 1841,
- F.O. 371/145, 2114.
- F.O. 78/3369

ثانيًا : الوثائق المنشورة
Published Documents

-U.S. Foreign Relations, JX 233. A3, Turkish Empire, Ottoman Port; 1877, 1880, 1881, 1882, 1883, 1884, 1885, 1886, 1887, 1888, 1889, 1890, 1891, 1893, 1894, 1895, 1896, 1897, 1898, 1899, 1900, 1901, 1902, 1903, 1905, 1906, 1907, 1908, 1909, 1910, 1912, 1916, 1917.

- Hurewitz, J.C.; Diplomacy in The Neare and Middle East

1535 - 1914, New Jersey, D. Van Nostrand Company, Ice.

Vol. I.

- Department of Commerce :

Reports on Commerce and Navigation of U.S. With Foreign Countries, Including Turkey From 1847/48 to 1918.

ثالثاً : المراجع Secondary Authorities

(أ) مراجع باللغة العربية

- أباظة ، فاروق عثمان : محاضرات فى تاريخ الشرق الأقصى ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٦م .

- الجمل ، شوقى عطا الله : المغرب العربى الكبير فى العصر الحديث ، القاهرة ، الأنجلو المصرية ، ١٩٧٧م .

- الداود ، محمود على : الخليج العربى والعلاقات الدولية (١٨٩٠ - ١٩١٤م) ، القاهرة ، دار المعرفة ، د.ت .

- الرافعى ، عبد الرحمن : عصر محمد على ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٨٢م

- رشوان ، مالك محمد أحمد : مصالح الولايات المتحدة فى مصر وتوابعها فى النصف الأول من القرن التاسع عشر ، القاهرة ، مكتبة عين شمس ، ١٩٩٤م .

- السروجى ، محمد محمود : سياسة الولايات المتحدة الخارجية، الإسكندرية ، مطبعة المصرى ، ١٩٦٥م.

- شريف ، محمد بديع والمحاسنى ، زكى وعبد الكريم ، أحمد عزّت : دراسات تاريخية فى النهضة العربية الحديثة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، د.ت .

- شكرى ، محمد فؤاد والعنانى ، عبد المقصود وخليل سيد محمد : بناء دولة مصر محمد على (السياسة الداخلية) ، د.ت. ، القاهرة ، ١٩٢٨م .

- الشناوى ، عبد العزيز محمد : الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها ، أربعة أجزاء ، القاهرة ، الأنجلو المصرية ، (١٩٨٢ - ١٩٨٦م) .

- الشيخ ، رأفت غنيمى : أمريكا والعلاقات الدولية ، القاهرة ، عالم الكتب ، ١٩٧٩م.

- العقاد ، صلاح : المغرب العربى فى التاريخ الحديث والمعاصر ، القاهرة ، الأنجلو المصرية ، ١٩٩٣م.

- فريد بك ، محمد : تاريخ الدولة العلية العثمانية ، تحقيق إحسان حقى ، بيروت، دار النفائس ، ١٩٨٦م .

- مصطفى ، أحمد عبد الرحيم : فى أصول التاريخ العثمانى، بيروت ، دار الشروق، ١٩٨٢م .

- منسى ، محمود حسن صالح : تاريخ الشرق العربى الحديث ، القاهرة ، ١٩٩٠ .

———— : الحملة الإيطالية على ليبيا ، القاهرة ، دار الطباعة الحديثة ، ١٩٨٠ .

———— : حركة اليقظة العربية، القاهرة ، دار الفكر العربى ، ١٩٧٤م .

- مؤنس ، حسين : تاريخ المغرب وحضارته ، ثلاثة أجزاء ، بيروت ، العصر الحديث للنشر والتوزيع ، ١٩٩٢م .

- نعيم ، خالد محمد : الجذور التاريخية لإرساليات التنصير الأجنبية فى (١٧٥٦-١٩٨٦م) دراسة وثائقية ، القاهرة ، كتاب المختار ، ١٩٨٨م .

- نوار ، عبد العزيز ونعنعى ، عبد المجيد : تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية الحديث، القاهرة ، دار الفكر العربى ، ١٩٨٨م .

- يحيى ، جلال : تاريخ المغرب الكبير، أربعة أجزاء ، بيروت ، دار النهضة العربية ، ١٩٨١م .

(ب) مراجع مترجمة إلى اللغة العربية

- انطونيو جورج يقظة العرب ، ترجمة ناصر الدين الأسد وإحسان عباس ، بيروت ، دار العلم للملايين ١٩٧٨م .

- يحيى ، جلال : تاريخ الدولة العثمانية ، ترجمة عدنان محمود سلمان ، جزءان ، استانبول ، مؤسسة فيصل ، ١٩٩٠م .

- بريستون ، توماس أ. : العلاقات الدبلوماسية الأمريكية مع الشرق الأوسط ١٧٨٤-١٩٧٥م، دمشق ، ترجمة ونشر دار طلاس ، ١٩٨٥م .

- بيرين ، جاكلين : اكتشاف جزيرة العرب خمسة قرون من المغامرة والعلم ، ترجمة قدرى قلعجى ، تقديم حمد الجاسر ، دار الكتاب العربى ، بيروت ، د.ت .

- جراى ، وود هوفستدتر ، ريتشارد : موجز التاريخ الأمريكى ، توزيع وكالة الإعلام الأمريكى .

- رامزو ، ارنست : تركية الفتاة وثورة ١٩٠٨م، ترجمة صالح العلى ، دار الحياة ، بيروت ، د.ت .

- رايت ، ليونار تشامبرز : سياسة الولايات المتحدة الأمريكية إزاء مصر ١٨٣٠- ١٩١٤م ، ترجمة فاطمة علم الدين عبد الواحد ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٧م .

- عبد الحميد ، السلطان : مذكرات ، تقديم وترجمة محمد حرب، دمشق ، دار القلم ، ١٩٩١م .

- فرومكين ، دافيد : سلام ما بعده سلام ولادة الشرق الأوسط ١٩١٤-١٩٢٢م ، ترجمة أسعد كامل إلياس ، لندن ، رياض الريس للكتب والنشر ، ١٩٩٢م .

- مانتران ، روبير : تاريخ الدولة العثمانية ، ترجمة بشير السباعى ، جزءان ، القاهرة، دار الفكر، ١٩٩٣م .

- مورغنتو ، هنرى : مذكرات سفير أمريكا فى الأستانة ، ترجمة فؤاد صروف ، القاهرة ، مطبعة المقطم ، ١٩٢٣م .

(جـ) مراجع أجنبية

(أ) مراجع باللغة التركية

— Erol,M : **Osmanli Imparator lugu'nun Amerika Birlesil Devleriyle Yaptigi Ticaret Antlasmalarl,** Konya, S.U. Fen-ed, Ebiyat Fakultesi, 1982.
Osmanli Imparatorlugu'nun Amerika Buyuk Elcisi Rustem Bey, Ankara, 1973.
Akdenize Harp Gemisi Gondermes Icin Amerikayi Turklere Karsi Tahrik Cabalari, Ankara, 1976.

— Kurat, A.N : **Turk - Amerikan Munasbetlerine Kisa Bir Bakis 1800 - 1959,** Ankara, 1959.

(ب) مراجع باللغة الإنجليزية

— Alison, R.J : **The Crescent Obscured The United States & Muslim World 1776 - 1815,** Oxford, Oxford University Press, 1995.

— Curti, M & Birr,K: **Perlude to Point Four,** Madison, Wisconsin University Press, 1954.

— Davison, R.H : **Essays in Ottoman and Turkish History 1774- 1923. The Impact of the West,** Austin, University of Texas Press, 1900.

— Denova, J.A : **American Interests and Policies in The Middle East 1900- 1939,** U.S.A, The University of Minnesota, 1963.

— Edwin,S : **Forty Years In Constantinople,** London, 1916.

— Evans, L : **United States Policy and The Partion of Turkey 1914 - 1924,** Baltimore, The Johns Hopkins University Press, 1964.

— Grant, A.J : **History of Europe, Parte 2, The Middle Ages,** London, Longman,1919.

— Gordon, L.J : **American Relations With Turkey 1830 - 1930,** Philadephia, Lancaster Press, Inc. Lancaster, 1932.

— Howard,H.N : **Turkey the Straits and U.S.policy,** Baltimore and London, The Johns Hopkins University Press, 1974.

— Inalcik,H. & Ouataert, D : **Economic and Social History of The Ottoman Empire 1300 - 1914,** Cambridge, Cambridge University Press, 1994.

— Kinross, L : **The Ottoman Centureis The Rise and Fall of Turkish Empire,** New York, Morrow Ouill Papebacks, 1977.

— Miller, W. : **The Ottoman Empire 1801 - 1927,** Cambridge, Cambridge University Press, 1966.

— Palmer, A : **The Decline and Fall of The Ottoman Empire,** Cambridge, Great Britain The University, 1992.

— Shaw, S.J. & Shaw, E . K : **History of The Ottoman Empire and Modern Turkey, The Rise of Modern Turkey 1808 - 1975,** Cambridge, Cambridge University Press, 1976.

— **Shaw, S.J** : **The Jews of The Ottoman Empire and The Turkish Republic,** Hong Kong, Mackmillam Press, 1991.

— **Shukry, M.F. & Anis, M. & Harras, E. R.,** : **Selected Documents of Modern And Contemporary History,** Cairo, The Anglo- Egyption Book Shop, (undated).

— **Thomas, L. & Frye, R** : **The United States and Turkey and Iran,** U.S.A, Permission, 1971.

— **Trask, R** : **The United States Response to Turkish Nationalism and Reform,** Menneapolis, The University of Minnesota Press, 1971.

رابـــعًا : الـــــدوريـــات

(أ) باللغـــة العربيـــة

أحمد ، نبيل عبد الحميد سيد : « النشاط التبشيرى الأمريكى فى البلاد العربية حتى عام ١٩٢٣م » **المجلة التاريخية المصرية** ، العدد السابع والعشرون ، القاهرة ، الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٨١م .

(ب) باللغـــة التركيـــة

— **Erol,M :** "Amerik'nin Gezayir Olan Iliskileri 1785 - 1816" **Edebiyat Fakultesi Tarih Dergisi Edebity at Fak Basimevi,** Istanbul, 1979.

"Amerikan Trablusgarp lliskileri" **Dil T.C. Fak Tarih Arastirmalari Dergisi Ankara Universitesi Basimevi,** Ankara, 1980.

"Aerik'nin Tunus lle Olan lls,kileri 1796 - 1815" **Dil T.C. Fakultesi Dergisi Ankara Universitesi Basimevi,** Ankara, 1982.

(جـ) باللغة الإنجليزية

— **Howard, H.N :** "The Bicentennial in American Turkish Relation" **Middle East Journal,** (S. 1976).

— **The New York Times,** 1899, 1900.

خامسًا : المعارف العامة

(أ) باللغة العربية

- البستانى ، بطرس : محيط المحيط ، بيروت ، مكتبة لبنان ، ١٩٩٣م .

- جمعة ، إبراهيم : جدول تحويل السنين الهجرية إلى ما يقابلها من التواريخ الميلادية، الرياض ، دارة الملك عبد العزيز ، ١٩٧٢م .

- عطية الله ، أحمد : القاموس الإسلامى ، خمسة أجزاء ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٦٣م .

- الكيالى ، عبد الوهاب : موسوعة السياسة ، سبعة أجزاء ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٨٥م .

- المرسى ، الصفصافى أحمد : معجم الصفصافى ، الطبعة الثالثة، القاهرة، ١٩٨٥م.

- المنجد فى اللغة والأعلام : بيروت ، دار المشرق ، ١٩٨٦م .

- مؤنس ، حسين : أطلس تاريخ الإسلام، القاهرة، الزهراء للإعلام العربى، ١٩٨٧م.

- ويستنفلد ، ف. : جدول السنين الهجرية بلياليها وشهورها بما يوافقها من السنين الميلادية بأيامها وشهورها ، ترجمة عبد المنعم ماجد وعبد المحسن رمضان، القاهرة ، الأنجلو المصرية ، د.ت.

(ب) باللغة الإنجليزية

The New Encyclopaedia Britannica, Vol. 5 (15 the Edition, Chicago, 1986).

* * *




عـــربيـــة للطباعة والنشر

7 & 10 شارع السلام أرض اللواء المهندسين

تليفون : 3256098 - 3251043





العلاقات العثمانية الأمريكية

١٨٣٠ ـ ١٩١٨ م
١٢٤٦ ـ ١٣٣٧هـ

تنصب الدراسة على العلاقات العثمانية الأمريكية فى الفترة بين عامى (١٨٣٠ ـ ١٩١٨م / ١٢٤٦ ـ ١٣٣٧ هـ) ، وهى تمثل أهمية بالغة من حيث إنها تتبعت تطور العلاقات بمختلف أنواعها . سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو ثقافية والظروف التى تحكمت فيها ، خاصة فى هذه الحقبة التاريخية التى تشابكت فيها الأحداث وتصارعت فيها حينًا آخر ، أيضًا شهدت محاولات قامت بها الدولة العثمانية للعمل على الإصلاح لمواجهة القوى الأوربية الإمبريالية ، ومن بينها الوصال مع الولايات المتحدة الأمريكية ، وهى بدورها كانت فى شوق لتلقى هذا الوصال رغبة منها فى البحث عن موقع على خريطة السياسة العالمية . ومن هنا كان اللقاء الذى جمع بين الطرفين، وقد سجلته الدراسة وتمكنت من أن تتغلغل وتتعمق فى داخل الدولتين لتلتقط الخيوط وتنسجها فى شكل أكاديمى رصين ، لتُعطينا فى النهاية هذه الصورة الواقعية عن العلاقات العثمانية الأمريكية خلال الأعوام من (١٨٣٠ـ ١٩١٨م/ ١٢٤٦ـ ١٣٣٧هـ) .

الناشر